ISSN 2519-9293 (ONLINE)
ISSN 2519-9285 (PRINT)

GLOBAL JOURNAL OF ECONOMICS & BUSINESS

المجلد٥- العدد٢ أكتوبر ٢٠١٨

Vol. 5 Issue .2 Oct 2018

المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال

المجلد الخامس– العدد الثاني، أكتوبر ٢٠١٨

الهيئة الاستشارية	
الأستاذ الدكتور أحمد عارف عساف	جامعة تبوك / السعودية
الأستاذ الدكتور أحمد فاروق غنيم	جامعة القاهرة / مصر
الأستاذ الدكتور مخلوفي عبد السلام	جامعة طاهري محمد بشار/ الجزائر
الأستاذ الدكتور عبدالحسين جليل الغالبي	جامعة الكوفة / العراق
الأستاذ الدكتور حمدي زعرب	الجامعة الإسلامية / فلسطين
الأستاذ المشارك الدكتور ابراهيم محمد خريس	جامعة الزرقاء الخاصة / الأردن
الأستاذ المشارك الدكتور عماد أبو عقيله	جامعة الزاوية / ليبيا
الأستاذ المشارك الدكتور عبدالرحمن أحمد ميرو	جامعة المملكة / البحرين
هيئة التحرير	
الدكتور محمد نمر	مدرسة الدراسات المهنية والممتدة / الولايات المتحدة الأمريكية
الدكتور رمضاني لعلا	جامعة عمار ثليجي– الأغواط / الجزائر
الدكتور اسماء الصغير	جامعة جنوب تولون فار/ فرنسا
الدكتور بدر حمدان	الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية / فلسطين
الدكتور بداش بوباكر	جامعة محمد بوقرة- بومرداس / الجزائر
الدكور نجيب خريس	جامعة اليرموك / الأردن
الدكتور مصطفى الحشلوفي	جامعة محمد الخامس / المغرب
الدكتور عيسى حجاب	جامعة محمد بوضياف-المسيلة / الجزائر
الدكتور عبد الحليم الحمزه	جامعة العربي التبسي – تبسة / الجزائر
الدكتور عبدالله مايو	جامعة قاصدي مرباح / الجزائر
الدكتور محمد كاشف	معهد شمال الهند للتكنولوجيا / الهند
الدكتور محمد عزام خان	جامعة عبد الوالي خان / باكستان
الدكتور سمرراجي	جامعة سلطان زين العابدين / ماليزيا

فهرس المحتويات

#	اسم البحث	رقم الصفحة
١	مؤشرات التنمية البشرية: دراسة مقارنة بين الاقتصاد الوضعي والإسلامي	١٢٦
٢	أخلاقيات العمل الإسلامي وتأثيرها الإيجابي على الفرد والمنظمة	١٣٩
٣	تقييم أثر الانفتاح التجاري على تنافسية المرأة السعودية في سوق العمل في ظل رؤية المملكة ٢٠٣٠ - دراسة مقارنة مع دول الخليج العربي	١٥٣
٤	واقع ورهانات تطبيق أنظمة الدفع الإلكتروني وأثرها على أداء البنوك التجارية الجزائرية- دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – بشار	١٧٥
٥	أثر التمويل المصرفي في عمليات التجارة الخارجية- دراسة تطبيقية على بعض البنوك في المملكة العربية السعودية للفترة من: ٢٠٠٥م – ٢٠١٥م	١٨٨
٦	آليات تحسين ممارسة نشاط التدقيق الداخلي في الجزائر على ضوء واقع الممارسة والمتطلبات الجديدة للمهنة	٢٠٤
٧	أثر السياسة المالية و النقدية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٦	٢٢٢
٨	**Stock Investment Decisions to Refund Level of Profits In Dealing Probability of Financial Market Risk**	٢٤٢

المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال

تصدر عن رفاد للدراسات والابحاث - الاردن

Global Journal of Economics and Business (GJEB)

Refaad for Studies and Research

Bulding Ali altal-Floor 1, Abdalqader al Tal Street –21166 Irbid – Jordan

Tel: +962-27279055 Mobile: +962-772382440

Email: editorgjeb@refaad.com , info@refaad.com

http://www.refaad.com/views/GJEB/home.aspx

Global Journal of Economics and Business
Vol. 5, No. 2, 2018, p.126 – p.138
e-ISSN 2519-9293 , p-ISSN 2519-9285

Refaad for Studies and Research
www.refaad.com

مؤشرات التنمية البشرية: دراسة مقارنة بين الاقتصاد الوضعي والإسلامي

شذى موسى الروابدة

طالبة دكتوراه- تخصص الاقتصاد والمصارف الإسلامية- جامعة اليرموك- الأردن

rawabdehs@yahoo.com

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى دراسة المنظور الاسلامي للتنمية البشرية من خلال العديد من المؤشرات كالصحة والتعليم والدخل، بالإضافة الى وتحليل واقع التنمية في الأردن من خلال مؤشرات التنمية البشرية الصادرة عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP)، من أجل رسم سياسات لرفع مستويات التنمية البشرية بما يتناسب مع حجم الموارد الاقتصادية والوضع الاجتماعي في المملكة.

أظهرت نتائج الدراسة إلى أن مفهوم التنمية البشرية كما وضعه البرنامج الإنمائي التنموي للأمم المتحدة بأنه عبارة عن تنمية البشر بواسطة البشر ومن أجل البشر و أنه عملية تنمية وتوسع للخيارات المتاحة أمام الإنسان باعتباره جوهر عملية التنمية ذاتها. بينما أن المفهوم في الإسلام هو مفهوم شامل يهدف الى إيجاد الإنسان الصالح الذي يبغي الحياة الأخرة ولا ينسى نصيبه من الحياة الدنيا فتحقق له الحياة الطيبة، وقد حث الإسلام على توفير المعرفة والاهتمام بالضحة وتوفير الأمن المادي والنفسي.

بالإضافة الى ذلك تراجع ترتيب المملكة في مؤشر التنمية البشرية خلال عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ ليصل الى المرتبة ٨٠ من اصل ١٨٨ دولة. واستمر إتساع الفجوة الجندرية (أي التفرقة غير المتكافئة أو المتفاوتة بين الجنسين والاختلافات المتعارف عليه) بين الجنسين من خلال مؤشر التنمية الجنسانية في البلاد حيث جاء الأردن في المرتبة ١٣٤ من أصل ١٤٤. في حين هنالك فجوة كبيرة بين مخرجات الأنظمة التعليمية واحتياجات سوق العمل في البلدان الإسلامية.

ولقد خلصت الدراسة إلى توصيات عديدة، من أهمها أنه رفع المستوى المعيشي للمجتمع من خلال معالجة البطالة بخلق فرص عمل جديدة، وإنشاء صناعات جديدة، ووجوب تشكيل لجان متخصصة في كل محافظات المملكة بالتعاون مع الجامعات من أجل خلق آلية عمل لخدمة المجتمع في كافة المجالات والتي ستساهم في رفع مؤشرات البشرية للمملكة.

الكلمات المفتاحية: التنمية البشرية، منظور إسلامي، الاقتصاد الإسلامي.

المقدمة:

شهد القرن الماضي اهتمام واسع بمواضيع التنمية البشرية، فقد تنام الوعي في قيمة الإنسان هدفاً ووسيلة في منظومة التنمية الشاملة، وسعت العديد من الدول الى تحسين وتطوير قدرات العنصر البشري من خلال رفع مستويات وتحسين مؤشرات التنمية البشرية في مجالات الصحة والتعليم والدخل، بالإضافة الى زيادة الخيارات أمام العنصر البشري وتوسيع فرصه في تلك المجالات، وبالتالي فأن زيادة الإهتمام في مؤشرات التنمية البشرية سيكون له الأثر الايجابي على معدلات الانتاجية للعنصر البشري.

لقد ادرك العالم وبالأخص الأردن أهمية زيادة الاهتمام بالعنصر البشري بأعتباره المحور الرئيسي في عملية التنمية للدولة، فهو يعتبر وسيلتها وغايتها، فقد بذلت الحكومة الأردنية جهود كبيرة في الأعوام الأخيرة في هذا المجال بوضع خطط واستراتجيات وبرامج بهدف تطوير العنصر البشري ورفع قدراته ليكون لذلك إنعكاس ايجابي على الاقتصاد الأردني.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في معرفة أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي تعكس مفهوم التنمية البشرية في المملكة من خلال قياس تلك المؤشرات ومعرفة مستوى التنمية البشرية من أجل الارتقاء لمستويات جيدة لقطاعي الصحة والتعليم ورفع معدلات دخل الفرد، والعمل على توزيع

الثروة بشكل عادل ومعالجة المخاطر القادمة في ظل الوضع الراهن التي تعيشه المنطقة، بالاضافة الى تحليل المنظور الاسلامي ونظرته في تعزيز التنمية البشرية.

مشكلة الدراسة:

شهد المملكة في الآونة الأخيرة تراجعاً في المحور التنموي من خلال الفقر والبطالة وانخفاض معدلات دخل الفرد وعدم وجود عدالة في توزيع الدخول نتيجة الاوضاع الراهنة في المنطقة، مما انعكس ذلك سلباً على تدهور مؤشرات التنمية البشرية ومعدلاتها في المملكة.

أهداف الدراسة:

يركز البحث بشكل رئيسي على دراسة المنظور الاسلامي للتنمية البشرية من خلال العديد من المؤشرات كالصحة والتعليم والدخل، بالإضافة الى وتحليل واقع التنمية في الأردن من خلال مؤشرات التنمية البشرية، والعمل على رسم سياسات بهدف رفع مستويات التنمية البشرية بما يتناسب مع حجم الموارد الاقتصادية والوضع الاجتماعي في المملكة.

منهجية الدراسة:

سيعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي من خلال بيانات مؤشرات التنمية البشرية وتحليلها من أجل التعرف على واقع التنمية في الأردن، بالإضافة الى تحليل مفارقات التنمية البشرية بين الأردن والدول العربية، وبيان المنظور الاسلامي لتعزيز التنمية البشرية.

الدراسات السابقة:

لقد أجري العديد من الدراسات التي تناولت موضوع التنمية البشرية وربطها في الاقتصاد الواقعي والاسلامي، وقد استخدمت تلك الدراسات العديد من الأساليب للتوصل لنتائجها، وفيما يلي استعراض لأهم الدراسات التي لها علاقة قوية بهدف الدراسة.

قام الباحث الربيعي (٢٠٠٨) بأجراء دراسة بعنوان "تحليل مؤشرات التنمية البشرية في ليبيا"، وقد هدفت هذه الدراسة الى تشخيص طبيعة التحديات التي تواجه التنمية البشرية في ليبيا في المستقبل، في ظل التوجه نحو الخصخصة والإصلاح الاقتصادي وتراجع دور الدولة والقطاع العام، وحالة الركود الاقتصادي التي يعيشها الاقتصاد الليبي. وترى الدراسة أن السبيل الوحيد لمواجهة تلك التحديات مو تكثيف الجهود لرفع مستوى التنمية البشرية بإبعادها الثلاثة التي تشمل تكوين القدرات البشرية، والحرص على رفع المستوي المعيشي للمواطن مع العمل على تطويره وتحسينه باستمرار، والحرص على تحقيق العدالة في توزيع الدخول، وإجراء التقييم و المتابعة المستمرة لتحقيق التنمية البشرية بما يتفق والمعدلات الدولية و الخصوصيات الوطنية.

وعمد الباحثين العموش وأبو صبحة (٢٠١٣) بأجراء دراسة بعنوان "إبراز التباين التنموي الإقليمي في الأردن"، وتم استخدام نتائج تعداد ٢٠٠٤م وبيانات مسح دخل ونفقات الأسرة لعام ٢٠٠٦م على مستوى الألوية في الأردن، من اجل اشتقاق مؤشرات التنمية، بالاضافة الى ذلك فقد استخدمت في هذه الدراسة عدة أساليب إحصائية لقياس مستوى التنمية، ومن هذه الأساليب: دليل التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأسلوب التحليل العاملي. وكان من أبرز نتائج الدراسة أن أبرز دليل التنمية البشرية أربعة مستويات للتنمية يمكن تقسيم ألوية المملكة حسبها، كما أبرز التحليل العاملي أربعة عوامل رئيسة تبين أنماط التنمية في الأردن. وأوصت الدراسة بعدد من التوصيات المناسبة منها: توفير التمويل المناسب للألوية الأقل تطورا، والعمل على تحقيق مناخ ملائم للاستثمار بتأهيل البنى التحتية والاجتماعية الجاذبة للاستثمارات، وصولا إلى حالة من التوازن المكاني في التنمية بين مختلف الألوية في الأردن.

وقام الباحث دوابه (٢٠٠٧) بأجراء دراسة بعنوان "التنمية البشرية من منظور اسلامي"، واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتناول مفهوم وتطور التنمية البشرية، وسبل قياسها في المنظور الوضعي والإسلامي. وقد خلصت الدراسة الى أن هنالك تدني كبير في منظومة التنمية لكافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلدان الأسلامية، وقد اوصت الدراسة بوجوب أحداث تغييرات جذرية في أنظمة التعليم بما يرسخ المعرفة، مع ربط سياسات التعليم باحتياجات سوق العمل، كما لابد من الاهتمام بالصحة والوسائل الوقائية والعلاجية، وتغيير سياسات الحكم من خلال ديمقراطية حقيقية يشعر بها من خلال المواطن المسلم بالقدرة على التعبير مما سيجعل المواطنين يشعرون أنهم متساويين أمام القانون.

وبين الباحث بن عيسى (٢٠١٥) في دراسة بعنوان "فلسفة الاقتصاد الإسلامي كإستراتيجية بنائية لتنمية مستدامة في العالم الإسلامي" أن التنمية المطلوبة في العالم الإسلامي لا ينبغي أن تقتصر على مجرد الطموح بزيادة مستمرة في نصيب الفرد الحقيقي الفعلي من المقسوم الاجتماعي، إنما ينبغي أن تقترن بإصلاح الإختلالات الهيكلية والبنيوية التي تعاني منها الاقتصاديات المتخلفة والتي تشلُّ قدراتها على الانطلاق. وترى الدراسة أن تصحيح هذه

الإختلالات يستلزم أيضا تصحيحاً لحالة التكامل السلبي مع الاقتصادات الصناعية وتحتم وجوب تعديل الموقع في قسمة العمل الدولية؛ فلا يمكن إحراز تنمية مستدامة ذاتية القيادة والأهداف في ظل خضوع الاقتصاد لأنماط من قسمة العمل الدولية، جعلت منه سوقاً لتصريف المنتجات المصنعة ومجهزاً للخامات ليس غير.

الإطار النظري:

مفهوم التنمية البشرية وأهدافها:

لقد شاع مفهوم التنمية البشرية منذ نهاية النصف الثاني من القرن العشرين، فتم تعريفها في في تقرير التنمية البشرية في عام ١٩٩٠م على أنها عملية توسيع الخيارات المتاحة أمام الناس من خلال تكوين رأس المال الاجتماعي (Human development Report, 1990). والواقع ان الخيارات هي تعبير عن مفهوم ارقى، يعود الى الاقتصادي امارتياسن الذي يعبر عن حق البشر الجوهري في هذه الخيارات (عساف وآخرون، ٢٠٠١).

كذلك ورد في تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٢ تعريف للتنمية البشرية على أنها عملية توسيع الخيارات، ففي كل يوم يمارس الانسان خيارات متعددة بعضها اقتصادي، واجتماعي، وسياسي، وبعضها الأخر ثقافي، حيث الانسان هو محور تركيز جهود التنمية، فإنه ينبغي توجيه هذه الجهود لتوسيع نطاق خيارات كل انسان في جميع ميادين سعي الانسان (Human development Report, 2002). في حين ورد في تقرير التنمية البشرية تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٦ تعريف للتنمية البشرية على أنها تعني حريات الإنسان، إي حرية العيش بملء الإمكانات، لكل الأفراد، ليس للبعض منهم، ولا للغالبية، بل للجميع، في كل مكان من العالم، في الحاضر والمستقبل (Human development Report, 2016). وبنظري يعد هذا التعريف أفضل تمثيل لمفهوم التنمية البشرية، ويبين الشكل رقم (١) المنهج التحليلي لمفهوم التنمية البشرية وفقاً لمكتب تقرير التنمية البشرية.

الشكل رقم (١): المنهج التحليلي لمفهوم التنمية البشرية

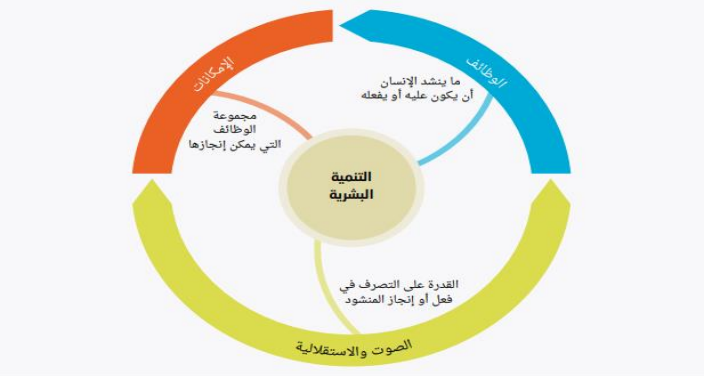

المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية (UNDP).

من خلال تعاريف التنمية البشرية يلاحظ أن الهدف الاساسي للتنمية هو تحسن وتطوير رفاهية الأنسان، وفتح مجالات أوسع وخيارات أكثر لحياة مطمئنة وسعيدة. إذ إن الأنسان هو الهدف والجوهر، فتعمل التنمية على بناء إنسان لديه القدرة على مواجهة الحياة والتغيرات التي تجري حوله بشكل ايجابي، كما تساعده في التفكير بشكل ايجابي وخلاق، وتطوير أدائه وقدراته وذلك من اجل ايجاد الوظيفة المناسبة. بالاضافة الى ذلك، تقوم التنمية بتعليم الانسان قيمة وأهمية الوقت، وتدريب على مهارات وفنون اداراته، وتعليمه كيفية استغلال طاقاته ومواهبه ووضع اهداف لحياته، وتعليمه كيفية التعامل مع المشكلات التي تواجهه بشكل ايجابي وفعال.

مقاييس التنمية البشرية العالمية:

هنالك العديد من المقاييس المتبعة من قبل المنظمات العالمية الهادفة لقياس مستويات التنمية البشرية في جميع الدول، ويمكن توضيح هذه المقاييس على النحو الآتي:

١. **دليل التنمية البشرية العام:**

تعتمد تقارير التنمية البشرية الدولية على مؤشر تجميعي لقياس ومقارنة إنجاز وترتيب الدول في مجال التنمية البشرية ويسمى "دليل التنمية البشرية العام"، ويتم احتسابه بمتوسط ثلاثة أبعاد رئيسة للتنمية البشرية وهي (Human development Report, 2016):

١. دليل العمر المتوقع عند الولادة، ويمثل هذا كمؤشر لقياس طول العمر نتيجة أنتشار الخدمات الصحية وتحسن مستواها النوعي، وانخفاض معدلات الوفيات الخام والرضع والأطفال دون الخمس سنوات.

٢. دليل التحصيل العلمي، ويمثل هذا كمؤشر لقياس اكتساب المعرفة، نتيجة تطوير التعليم ونشره والجهود المبذولة للحد من التسرب من التعليم الأساسي ومكافحة الأمية، وقياس متوسط سنوات الدراسة.

٣. دليل متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الأجمالي، ويمثل هذا كمؤشر لقياس مدى الحصول على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة وملائمة، وهو يحل في دليل التنمية البشرية العام محل جميع الأبعاد الأخرى للتنمية البشرية التي لا تعكس في الحياة المديدة والصحية ولا في المعرفة.

ويعبر عن دليل التنمية البشرية رقمياً بقيمة تتراوح بين صفر والواحد صحيح، ويصنف هذا الدليل الدول التي تشمل التقرير الى شرائح وهي (ماجد، ٢٠١٦):

أ) الدول ذات تنمية مرتفعة جداً.

ب) الدول ذات تنمية مرتفعة.

ج) الدول ذات تنمية متوسطة.

د) الدول ذات تنمية منخفضة.

و يدرج أي بلد في فئة التنمية المرتفعة جدا إذا كانت قيمة دليل التنمية البشرية أكثر من ٠,٧٥ ، وفي فئة التنمية البشرية المرتفعة إذا تراوحت بين ٠,٥١ و ٠,٧٤، وفي الفئة المتوسطة إذا كانت بين ٠,٢٦ و ٠,٥٠ وفي الفئة المنخفضة إذا كانت أدنى من ٠,٢٥ في القيمة.

٢. دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس :

يستخدم هذا الدليل نفس المتغيرات التي يستخدمها دليل التنمية البشرية، الإ ان هنالك اختلاف بينهما، ففي دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس يعدل متوسط إنجاز كل بلد من حيث العمر المتوقع، و التحصيل التعليمي و الدخل وفقاً لدرجة التفاوت في الإنجاز بين الرجل و المرأة. بالاضافة الى ذلك فأن الدليل يعدل بالقيمتين القصوى و الدنيا للعمر المتوقع وذلك لمراعاة ان المرأة تعيش عادة عمرا أطول من عمر الرجل وفقاً لتقارير التنمية البشرية، و القيمة القصوى بالنسبة للمرأة هي ٥,٨٧ سنة بينما القيمة الدنيا هي ٥,٢٧ سنة، والقيمتان المقابلتان بالنسبة للرجل هما ٥,٨٢ سنة و ٥,٢٢ سنة (تقرير التنمية البشرية، ١٩٩٩).

الا أن حساب الدخل في دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس أكثر تعقيدا، فقيمتا نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية للإناث و حصة الذكور من الدخل المكتسب. وهاتان الحصتان بدورهما تقدران من خلال نسبة أجور الإناث الى أجر الذكور و النسبة المئوية لحصة الإناث و حصة الذكور من عدد السكان النشطين إقتصاديا (عون،٢٠٠٩).

وبما أنه لا تتوفر بيانات عن نسبة الأجور فإنه يتم استخدام قيمة تبلغ 75% و تعامل تقديرات نصيب الفرد للإناث والذكور من الدخل بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية بالطريقة نفسها التي يتعامل بها الدخل في دليل التنمية البشرية ثم تستخدم في حساب دليل الدخل الموزع بالتساوي (قوريش، ٢٠١١).

٣. دليل التمكين الجنساني :

أن دليل التمكين الجنساني هو عبارة عن مقياس أخر لتحديد مستوى التنمية البشرية بدلالة عدم المساواة بين الجنسين، ويعتمد هذا المقياس على متغيرات مبنية على أساس قدرات الرجل والمرأة في كافة المجالات السياسية والإقتصادية ويتم اختيار أول مجموعتين من المتغيرات للتعبير عن المشاركة الإقتصادية و سلطة صنع القرارات الإقتصادية النسبة المئوية لحصتهما من الأعمال المهنية و الفنية، وفئات المهن هذه عديدة و محددة، ونظرا لإختلاف عدد الأفراد الذين تشملهم كل فئة، فبالتالي يتم حساب الدليل المفصل لكل فئة ثم جميع الإثنين معا .

في حين أن المتغير الثالث هو النسبة المئوية لكل من المرأة و الرجل من المقاعد البرلمانية ويختار للتعبير عن المشاركة السياسية و سلطة صنع القرارات السياسية. وفيما يتعلق في جميع هذه المتغيرات الثلاثة يتم إستخدام منهجية تحديد متوسط مرجح بعدد السكان للتوصل الى نسبة مئوية عادلة موزعة بالتساوي لكلا الجنسين معا، ثم يتم وضع الدليل الخاص بكل متغري عن طريق قسمة النسبة المئوية المعادلة الموزعة بالتساوي (العلاق، ٢٠٠٦).

٤. دليل الفقر البشري :

يهدف هذا الدليل الى قياس التقدم العام في تحقيق التنمية البشرية، إذ يعطي صورة التوزيع و يقيس تراكم نواحي الحرمان الذي لا يزال قائما، فهو يقيس الحرمان من حيث أبعاد التنمية البشرية الأساسية نفسها التي يقيسها دليل التنمية البشرية، و هذا الدليل هو مقياس متعدد الأبعاد للفقر. ومن الجدير بالذكر أن هناك دليلان للفقر البشري، أحدهما خاص بالبلدان النامية، أما الأخر فهو خاص بالبلدان المصنعة، فيركز دليل الفقر البشري للدول النامية على نواحي الحرمان من خلال ثلاثة أبعاد أساسية تتمثل في البقاء على قيد الحياة، والمعرفة ومستوى المعيشة، بينما يركز دليل الفقر البشري للبلدان المصنعة على نواحي الحرمان من حيث أربعة أبعاد لحياة الانسان وهي طول العمر، والمعرفة، ومستوى المعيشة اللائق، والاستبعاد الاجتماعي (التميمي، ٢٠٠٨).

واقع مؤشرات التنمية البشرية في الأردن:

شهد الأردن خلال الأعوام الماضية تطوراً في العديد من مؤشرات التنمية البشرية، إذ صنفت المملكة خلال الفترة الزمنية (١٩٩٠-٢٠١٠) ضمن الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة، فبلغت مرتباتها خلال تلك الفترة ما بين (٩٦ . ٨٧) من أصل ١٨٦ دولة. ويعزى هذا التقدم الى ارتفاع مؤشرات دليل التعليم، ومعدّل العمر، ومعدل الدخل الفردي، إذ تراوح معدل نمو هذه المؤشرات ما بين (٢١,٧-٥٣,٧) بالمئة. الأ ان مؤشرات التنمية البشرية شهدت تراجعاً ملحوظاً بعد تلك الفترة نتيجة تفاقم مشكلة الفقر وارتفاع معدلات البطالة وتباين مستويات التنمية بين المحافظات. إذ بلغ ترتيب المملكة في هذا المؤشر حوالي المرتبة ٨٠ من اصل ١٨٨ دولة في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦م. ويبين الشكل رقم (٢) تطور مؤشر التنمية البشرية (دليل التنمية البشرية) للمملكة للفترة الزمنية ١٩٩٠-٢٠١٥م .

الشكل رقم (٢): تطور مؤشر التنمية البشرية (دليل التنمية البشرية) للمملكة للفترة الزمنية (١٩٩٠-٢٠١٥)

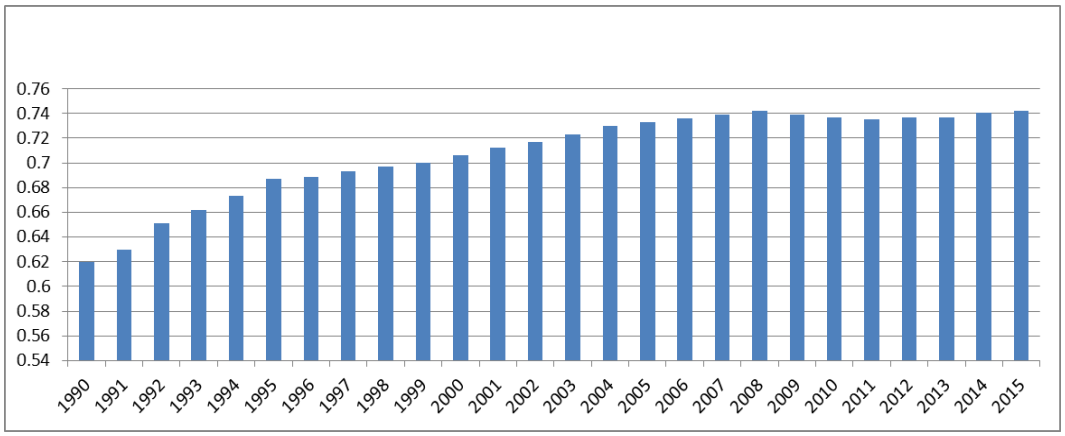

المصدر: تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٦ (UNDP).

على صعيد آخر، هنالك مؤشر أخر ذو أهمية يعكس مدى القدرات المتنامية للبشرية، وهذا المؤشر يدعى مؤشر التنمية الجنسانية في البلاد، ويلاحظ من خلال هذا المؤشر استمرار اتساع الفجوة الجندرية بين الجنسين، فقد جاءت المملكة في المرتبة ١٣٤ من أصل ١٤٤ خلال عام ٢٠١٥؛ ويعود هذا الانخفاض نتيجة التراجع في قيم مؤشري الفرص والمشاركة الاقتصادية للمرآة وتمكينها السياسي، وقد احرزت المملكة المركز ١٢٣ من أصل ١٤٤ في مجال التمكين السياسي، علماً بأنه عندما عدم احتساب هذا المجال لم يأخذ في عين الاعتبار في تلك الفترة التقدم المنجز في نسب التمثيل النسائي وانتخابهم كأعضاء في مجلس الأمة أو تسلمهم الحقائب الوزارية (صويص، ٢٠١٨). بينما يلاحظ من خلال مجالي الصحة وفرص الحياة والتحصيل العلمي أن المملكة باتت قريبة من ردم الفجوة بين الجنسين في هذا المجال، أما في مجال الفرص والمشاركة الاقتصادية فيلاحظ بأن هذا المؤشر قد أظهر تحسناً طفيفاً من لعام ٢٠١٦ مقارنة مع العام ٢٠١٥ ، بحيث أحرزت المملكة المركز ١٣٨ من بين ١٤٤ دولة متقدمة بذلك فقط على المغرب وإيران واليمن والسعودية والباكستان وسوريا، ويعود هذا التقدم نتيجة للتحسن المتحقق في فجوة الأجور بحسب تقرير الأمم المتحدة.

الشكل رقم (٣): مؤشر التنمية الجنسانية (Gender Development Index) للمملكة للفترة الزمنية (٢٠٠٠-٢٠١٥)

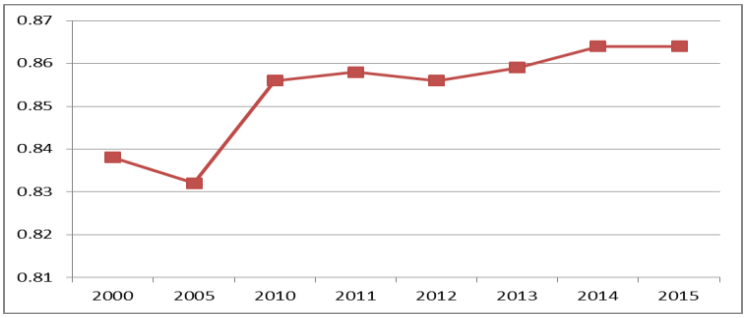

المصدر: تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٦ (UNDP).

لقد بات من الواضح أن مستويات التنمية في المملكة خلال السنوات الأخيرة تعيش في مراحل تراجع مستمر، إذ تراجعت مستويات التنمية من ٣.٢ % في عام ٢٠١٢ الى ١.٢ % في عام ٢٠١٧، ومن بين أبرز مظاهر التدهور الخطير في مستويات هو ارتفاع نسب الفقر لتصل نسبها الى حوالي (٢٠%)، ومعدلات

البطالة لتصل الى حوالي (١٨,٥%)، وارتفاعها خاصة بين فئة الشباب الذين يحملون شهادات البكالوريوس والدراسات العليا. وأيضاً تدنّي مستويات الأجور وارتفاع معدلات الأسعار والضغوط المعيشية على المواطنين.

مما لا شك، أن الأوضاع الإقليمية المضطربة في المنطقة قد ساهمت بشكل كبير في تفاقم أزمة الاقتصاد الأردني خلال السنوات الأخيرة؛ إذ كان لإغلاق المعابر الحدودية مع العراق وسورية لها الأثر الفاعل في تراجع حركة التصدير للمملكة، بالإضافة الى ذلك استضافة مئات آلاف من اللاجئين من الدول المجاورة دوراً في زيادة الأعباء على المملكة واشتداد الضغط على قطاع الخدمات فيه، وظهور مخاطر اقتصادية واجتماعية وأمنية وعسكرية جراء هذا التدفق على المملكة. كما سجلت الاستثمارات الخليجية في المملكة خلال تلك الفترة نتيجة وطأة الأزمة التي تعيشها العديد من دول الخليج بسبب تراجع أسعار النفط وازدياد نفقاتها العسكرية لمواجهة خطر الإرهاب.

الشكل رقم (٤): مؤشر الفقر البشري (Multidimensional poverty index (MPI) للمملكة للفترة الزمنية (٢٠٠٩-٢٠١٥)

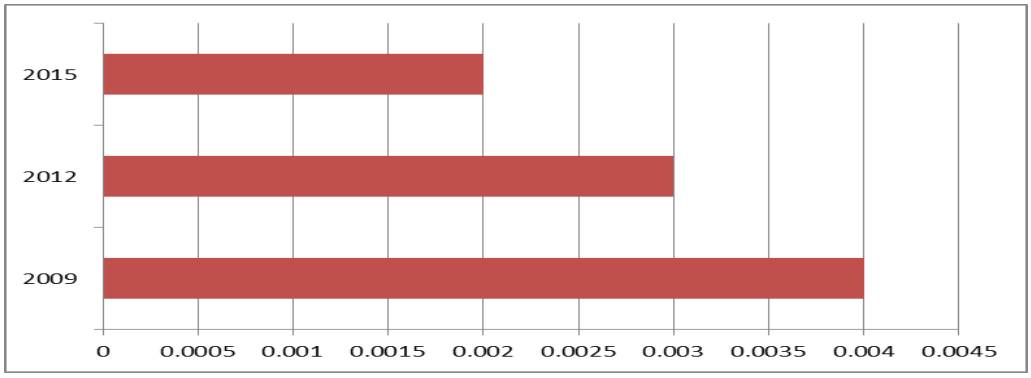

المصدر: تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٦ (UNDP).

مفارقات التنمية البشرية بين الأردن والدول العربية:

حققت الدول العربية خلال السنوات الماضية تقدماً ملحوظاً على مستويات التنمية البشرية، إذ يلاحظ أن هنالك ثلاث دول من مجلس التعاون الخليجي تحتل المراتب الثلاث الأولى على المستوى العربي في تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٦، ويعتمد التقرير في قياس تقييم الدول المنخرطة فيه على ثلاثة أسس رئيسية وهي: قياس متوسط العمر المتوقع للمواطن، ومستوى التعليم والأمية، والمستوى المعيشي للشعوب.

لقد احرزت دولة قطر المرتبة الأولى عربيا والثالثة والثلاثين عالمياً، وفقاً للتقرير، إذ ارتفع المؤشر العام للتنمية البشرية من (٠,٨٥٥) في العام ٢٠١٥ إلى حوالي (٠,٨٥٦) في العام ٢٠١٦، وبلغ متوسط العمر المتوقع عند الولادة حوالي ٧٨,٣ في العام ٢٠١٦.

في حين ارتفع معدل المعرفة بالقراءة والكتابة للبالغين من الجنسين من ٩٦,٧% في العام ٢٠١٥ إلى حوالي ٩٧,٨% في العام ٢٠١٦، بينما ارتفعت نسبة الالتحاق بالتعليم العالي لمن هم في سن التعليم الجامعي من ١٤% في العام ٢٠١٥ إلى حوالي ١٦% في العام ٢٠١٦.

وقد بلغ معدل المشاركة بقوة العمل لمن هم في الفئة العمرية ١٥ سنة فأعلى حوالي ٨٤,٦% في العام ٢٠١٦. وانخفض معدل البطالة بين الشباب في الفئة العمرية (١٥-٢٤ سنة) من ١,١% في العام ٢٠١٥ إلى ٠,٨% في العام ٢٠١٦، بينما زادت نسبة مستخدمي الإنترنت من ٩١,٥% في تقرير العام الماضي إلى ٩٢,٩% عام ٢٠١٦. وبالتالي، فأن دولة قطر قد باتت تقترب في هذا المؤشر من الدول المتقدمة في مستويات التنمية كدولة هولندا، وفنلندا، والمملكة المتحدة.

بالإضافة الى ذلك، يلاحظ أن المملكة العربية السعودية ارتقت لمراكز متقدمة على الصعيد العربي والعالمي في مؤشر التنمية البشرية، فقد احتلت المركز الثاني على صعيد الدول العربية ومنطقة الشرق الأوسط، والمركز ٣٨ في التصنيف على الصعيد العالمي. ويعود هذا تقدم نتيجة الانتشار الكبير للتكنولوجيا وخدمة الرعاية الصحية الحديثة في جميع أنحاء المملكة.

الشكل رقم (٥): ترتيب الدول العربية في مؤشر التنمية البشرية لعام ٢٠١٦

الدولة	عربياً	عالمياً
قطر	1	33
السعودية	2	38
الإمارات	3	42
البحرين	4	47
الكويت	5	51
عُمان	6	52
لبنان	7	76
الجزائر	8	83
الأردن	9	86
تونس	10	97
ليبيا	11	102
مصر	12	111
فلسطين	13	114
العراق	14	121
المغرب	15	123
سوريا	16	149
موريتانيا	17	157
جزر القمر	18	160
السودان	19	165
اليمن	20	168
جيبوتي	21	172
الصومال	-	-

المصدر: تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٦ (UNDP).

بينما احتلت الإمارات العربية المتحدة المرتبة وفقاً لمؤشر التنمية البشرية المرتبة الثالثة على مستوى الصعيد العربي والمرتبة ٤٢ على المستوى العالمي خلف البرتغال وقبل المجر. وقد بذلت الإمارات جهوداً كبيرة من أجل تحسين الخدمات الصحية خلال الأعوام الماضية، بالتوازي مع التقدم في حقول التعليم، فيبلغ معدل المعرفة بالقراءة والكتابة بين البالغين حوالي ٨٠%، كما ارتفع معدل الالتحاق بالمدارس وكافة مراحل التعليم، بما في ذلك مراحل التعليم الجامعي لتصل إلى نسبة ٨٥%، كما احرزت على المركز الأول عالمياً من حيث مدى التحسن الاقتصادي، وارتفع نصيب الفرد الإماراتي من إجمالي الناتج المحلي على مدى السنوات الخمس الماضية حوالي ٢٤% وهذا بحد ذاته يعتبر أنجاز يسجل لهذه الدولة.

التنمية البشرية ومقاييسها في المنظور الإسلامي:

مفهوم التنمية البشرية وأهدافها في الإسلام

ينظر الإسلام للتنمية البشرية على أنها الحياة الطيبة للكون، وهو بذلك سبق ما توصل اليه العلماء في العصر الحالي، فإن الإسلام لا ينظر لصنع الثروة بقدر ما ينظر الى صانع تلك الثروة وهو الأنسان. وبالتالي فأن الأنسان له القدرة على صنع الثروة وفي الوقت نفسه لا تصنعه الثروة، فهو بطبيعته هو أكرم مخلوق ومن أجل الأنسان سخر الله الكون خادماً لا مستخدماً كما جاء في قوله تعالى: " وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا" (سورة الأسراء، الأية ٧٠).

وتنبعث الرؤية التنموية في الإسلام من جانب قضية الاستخلاف من خلال العلاقة بين الأنسان والكون وهما ملك لرب العالمين، وهو مفهوم يجمع بين التنمية الروحية والمادية ويرفع من شأن النفس الإنسانية، ويضعها موضع التكريم اللائق بها، ويساهم ذلك في تمكينها من اداء دورها في تعمير الكون وتحقيق العبودية الخالصة لخالق هذا الكون وحدة.

وبالتالي فإن مفهوم التنمية في الإسلام يتجاوز المنظور المادي وتحقيق الرفاهية التي تكون قائمة فقط على إشباع متطلبات الجسد، بل يمتد الى طلبات الروح والعقل التي لا تقل عن الناحية المادية في حياة الأنسان، حيث أن الانسان هو الذي يصنع الماديات والحاجات، فقد توجد الماديات ولا يوجد الأنسان الناضج المفكر المتحضر، لذلك يرغب الإسلام من خلال عملية التنمية الى تحقيق الأمن المادي والمعنوي للإنسانية كما جاء في قوله تعالى: "فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ" (سورة قريش، الآية ٣-٤)، ويتجلى هذا الأمن من خلال توفير حياة آمنة لهم تخلو الجوع والكراهية، ويسود اجوائها التكافل والمودة والرحمة والعدل والحرية والمساواة بين الإنسانية، مع مراعاتها عدالة توزيع الدخول والثروة فيما بينهم (دوابه، ٢٠٠٧).

مقاييس التنمية البشرية من المنظور الإسلامي

لقد شهد تاريخ المسلمين منذ القدم أمة مسلمة تمتاز بصفات قوة اقتصادها، وازدياد المعرفة ورحب في المعيشة حتى فاضت بيوت المال بالأموال، ولم يجد الخلفاء في تلك الفترة من الفقراء ليعطوهم جزء من المال، فعملوا على تزويج الشباب وعتقوا العبيد والإماء. بالتالي فإن الإسلام يرغب أن تتوفر في المجتمع الحياة الكريمة، ويوجه الإسلام جهود التنمية من خلال رفع مستوى معيشة البشر، بما يكفل لهم توفير حد الكفاية.

وفي هذا الإطار يمكن تكوين مؤشراً مركباً للتنمية البشرية من المنظور الإسلامي يتكون من عدد المتغيرات التي أشار اليها النبي محمد صلى الله عليه وسلم، فعن عُبَيد اللَّه بن مِحْصَنٍ الأَنْصارِيّ الخَطْمِيّ رضي اللَّه عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّه صَلّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّم: "مَنْ أَصبح مِنكُمْ آمِناً في سِرْبِهِ، مُعَافَىً في جَسدِه، عِندهُ قُوتُ يَومِهِ، فَكَأَنَّمَا حِيزَتْ لَهُ الدُّنْيَا بِحذافِيرِها" (رواه الترمذي وقال: حديثٌ حسنٌ). وبالتالي فان هذا المؤشر يتكون من المتغيرات الآتية (دوابه، ٢٠٠٧):

١. المعرفة: تعد المعرفة عامل رئيسي في زيادة القيمة المضافة وهو سر نهوض الأمة وتقدمها وازدهارها، فقد نزلت أول أية في القران الكريم تحث على ذلك فقد الله تعالى: " اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ" (سورة العلق، الأية ١). فبالتالي، تأتي المعرفة في أولويات التنمية بما يتضمنه من محو الأمية في كافة المجالات كأمية القراءة والكتابة الكمبيوتر والإنترنت، بالإضافة الى البحث العلمي في كافة المجالات، إذ إن الاسلام يحترم العقل ويتخذ منه أداة للمعرفة ولا تناقض بين العقل والوحي.

٢. الصحة: تعتبر الصحة عنصر رئيسي في الانتاج ومحدد هام للإنتاجية ورأس المال البشري، كما جاء في دعاء النبي محمد صلى الله عليه وسلم: "اللهم عافني في بدني، اللهم عافني في سمعي، اللهم عافني في بصري" (رواه داود سننه، ورواه النسائي في السنن الكبرى). ويدخل في المتغير العمر المتوقع عند الميلاد، ومستوى الإنفاق على الصحة كنسبة في الناتج المحلي الاجمالي، والرعاية الصحية والوقائية، ومدى تفشي الأوبئة والأمراض.

٣. الأمن المادي: يعتبر الأمن المادي هام وضروري وينطوي على ذلك توفير الغذاء والمياه والكسوة والسكن والركب، وكل ما يحتاجه الأنسان ليصل الى حد الكفاية لا الكفاف، وبالتالي سيساهم ذلك في اخراجه من دائرة الفقر. ومن هنا تبدو أهمية معرفة الدخل القومي وتوزيعه من اجل الوقوف على العدالة الاجتماعية مع الأخذ في عين الاعتبار عند عملية الحساب عوائد إنتاج المراة في بيتها التي يتم اهمالها في مقاييس الإقتصاد الوضعي عند عملية حساب الدخل القومي.

٤. الأمن النفسي: يتمثل هذا العنصر بتوفير الطمأنينة للإنسان من خلال إرساء مبادى العدل والمساواة والحرية والشورى. والحرية في الإسلام حرية منضبطة تقف حدود الأخرين، وبالتالي يدخل في ذلك الحرية السياسية وما تحتويه من حقد النقد وإنشاء الاحزاب ومنع الاعتقال والاستعباد. كما يدخل في منظومة الحرية مضامين الحرية الاقتصادية من خلال الاعتماد على اقتصاد السوق من اجل توليد فرص الدخل وتوزيع الثروة دون غش أو احتكار. بالإضافة الى ذلك يدخل في منظومة الحرية مضامين الحرية الاجتماعية من خلال اتاحة اقامة الجمعيات الأهلية وتحقيق التكامل بين الرجال والنساء بصورة تحكمها المساواة.

ويمكن توضيح تركيبة مؤشر التنمية البشرية من المنظور الاسلامي كما هو مبين في الشكل رقم (٦).

الشكل رقم (٦): تركيبة مؤشر التنمية البشرية من المنظور الاسلامي

المصدر: من إعداد الباحث.

من جانب آخر، أن البلدان الإسلامية في وقتنا الراهن لا زالت تعاني من الجهل والفقر والمرض وسياسات القمع كما التي يعيشها المواطنين في بقية الدول النامية، فعلى مستوى المعرفة فقد بلغ عدد الأميين من بين البالغين العرب وفقاً للأمم المتحدة حوالي ٦٥ مليون ثلثهم من النساء.

في حين هنالك فجوة كبيرة بين مخرجات الأنظمة التعليمية واحتياجات سوق العمل في البلدان الأسلامية، إذ يستخدم شبكة الأنترنت حوالي ٠,٦% من السكان فقط، ويبلغ انتشار اجهزة الحاسوب الشخصي حوالي ١,٢%، بينما لا يزيد حجم الاستثمار في البحث والتطوير عن ٠,٥% من الناتج القومي الاجمالي وهي نسبة اقل من ربع المتوسط العالمي وفقاً لإحصاءات البنك الدولي.

بالإضافة الى ذلك يبلغ متوسط نسبة البطالة حوالي ١٥% وفقاً لإحصاءات البنك الدولي وهي نسبة مرتفعة مقارنة مع العالم، وان مواطن من كل خمسة مواطنين يعيش على أقل من دولارين أمريكي في اليوم، ناهيك أن المنطقة العربية تعتبر أقل استماعاً بالحرية على مسوى العالم.

النتائج والتوصيات:

بناءً على نتائج التحليل المستخدمة في هذه الدراسة والذي يستقصي مؤشرات التنمية البشرية ما بين الاقتصاد الوضعي والإسلامي، فقد تم التوصل إلى الاستنتاجات الآتية:

١. مفهوم التنمية البشرية كما وضعه البرنامج الإنمائي التنموي للأمم المتحدة بأنه عبارة عن تنمية البشر بواسطة البشر ومن أجل البشر و أنه عملية تنمية وتوسع للخيارات المتاحة أمام الإنسان باعتباره جوهر عملية التنمية ذاتها.

٢. تركز التنمية بالمفهوم الحديث على تنمية الموارد البشرية للرجال والنساء، وعلى البعد التشاركي للتنمية، و على ضرورة الخروج بتوصيات عملية لتحسين مسيرة التنمية عملا بمبدأ التنمية من أجل البشر.

٣. مفهوم التنمية البشرية في الإسلام مفهوم شامل يهدف الى إيجاد الإنسان الصالح الذي يبغي الحياة الأخرة ولا ينسى نصيبه من الحياة الدنيا فتحقق له الحياة الطيبة، وقد حث الإسلام على توفير المعرفة والاهتمام بالصحة وتوفير الأمن المادي والنفسي.
٤. تراجع ترتيب المملكة في مؤشر التنمية البشرية خلال عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ ليصل الى المرتبة ٨٠ من اصل ١٨٨ دولة. ويعود التراجع الكبير الى جملة من الأسباب تتعلق بتفاقم مشكلة الفقر وارتفاع معدلات البطالة وتباين مستويات التنمية بين المحافظات.
٥. استمر إتساع الفجوة الجندرية بين الجنسين من خلال مؤشر التنمية الجنسانية في البلاد حيث جاء الأردن في المرتبة ١٣٤ من أصل ١٤٤؛ ويعود الإنخفاض الى تراجعه في مؤشري الفرص والمشاركة الاقتصادية والتمكين السياسي.
٦. تحتل ثلاث دول خليجية المراتب الثلاث الأولى على المستوى العربي في تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٦، وهذا المؤشر يؤكد أن التنمية البشرية ظاهرة متأصلة في دول مجلس التعاون الخليجي،
٧. أن البلدان الأسلامية في وقتنا الراهن لا زالت تعاني من الجهل والفقر والمرض وسياسات القمع كما التي يعيشها المواطنين في بقية الدول النامية، فعلى مستوى المعرفة فقد بلغ عدد الأميين من بين البالغين العرب حوالي ٦٥ مليون ثلثهم من النساء.
٨. هنالك فجوة كبيرة بين مخرجات الأنظمة التعليمية واحتياجات سوق العمل في البلدان الأسلامية، إذ يستخدم شبكة الأنترنت حوالي ٠,٦% من السكان فقط، ويبلغ انتشار اجهزة الحاسوب الشخصي حوالي ١,٢%، بينما لا يزيد حجم الاستثمار في البحث والتطوير عن ٠,٥% من الناتج القومي الاجمالي وهي نسبة اقل من ربع المتوسط العالمي.
٩. يبلغ متوسط نسبة البطالة في البلدان الاسلامية حوالي ١٥% وهي نسبة مرتفعة مقارنة مع العالم، وان مواطن من كل خمسة مواطنين يعيش على أقل من دولارين أمريكي في اليوم، ناهيك أن المنطقة العربية تعتبر أقل استماعاً بالحرية على مسوى العالم.

ووفقاً للاستنتاجات التي تم التوصل اليها، فإن الدراسة توصي بما يأتي:

١. رفع المستوى المعيشي لكافة أبناء المجتمع من خلال معالجة البطالة بخلق فرص عمل جديدة، انشاء صناعات جديدة وبناء المستشفيات وتعزيز الكوادر الصحية
٢. الحرص على تحقيق المزيد من العدالة في توزيع الدخول.
٣. تشكيل لجان متخصصة في كل محافظة من محافظات المملكة بالتعاون مع الجامعات من أجل خلق آلية عمل لخدمة المجتمع في كافة المجالات والتي ستساهم في رفع مؤشرات البشرية للمملكة.
٤. وضع برامج تنموية تستند إلى إستراتيجية من قبل متخصصين ومن ذوي الخبرة والكفاءة والنزاهة لرسم السياسة الاقتصادية بما ينسجم مع السياسة الاقتصادية العامة للمملكة.
٥. زيادة الاهتمام بمجال البحوث والدراسات المتعلقة بالتنمية البشرية خصوصا على مستوى المحافظات وعلى مستوى الجنس.
٦. معالجة الفساد الإداري من خلال تهيئة بيئة تشريعية وقانونية ومالية لكون الفساد الإداري يؤدي إلى استنزاف الموارد البشرية وعدم الاستغلال الأمثل للموارد.
٧. إرساء مبدا المساءلة على سلوك القائمين على شوؤن السلطة.
٨. الإقرار بمبدأ التداول السلمي للسلطة والفصل بين السلطات.
٩. احترام حقوق الإنسان المدنية والسياسية.
١٠. منح مؤسسات المجتمع المدني حرية الرأي والتعبير والاجتماع.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

١. صويص، سليمان (٢٠١٨)، التحديات الرئيسة أمام التنمية في الأردن ودور منظمات المجتمع المدني، مؤسسة المستقبل، عمان، الأردن.
٢. ابو النصر، مدحت (٢٠٠٧)، ادارة و تنمية الموارد البشرية الاتجاهات المعاصرة، مجمزعة النيل العربية، الطبعة الاولى، مصر.
٣. بن عيسى، لزهر (٢٠١٥)، فلسفة الاقتصاد الإسلامي كإستراتيجية بنائية لتنمية مستدامة في العالم الإسلامي، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد ١٢، ص ٣٦٨-٣٩٠.
٤. التميمي، سامي عبد الرزاق (٢٠٠٨)، العولمة و التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، الطبعة الأولى، دار دجلة، العراق، ص٨١.
٥. دوابه، أشرف محمد (٢٠٠٧)، التنمية البشرية من منظور إسلامي، الملتقى الدولي الثالث حول "واقع التنمية البشرية في اقتصاديات البلدان الإسلامية"، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، ٢٦-٢٧ نوفمبر.

٦. الزيدي، عبد الهادي (٢٠١٨)، الوقف ودوره في تنمية الدولة، مجلة الجامعة الإسلامية للدارسات الشرعية والقانونية، المجلد (٢٦)، العدد ٢، ص ٥٨-٧٨.
٧. سورة الأسراء، الأية (٧٠).
٨. سورة العلق، الأية (١).
٩. سورة قريش، الأية (٣-٤).
١٠. عساف و اخرين (٢٠٠١)، قضايا عربية معاصرة ، مؤسسة عبد الحميد شومان ، عمان، الأردن، ص١٠٢.
١١. العلاق، مهدي (٢٠٠٦)، قياس التنمية البشرية والمتطلبات في المؤشرات الإحصائية، ، مجلة بيت الحكمة، بغداد، العدد ٤٢، السنة التاسعة، ص٤٥.
١٢. العموش ، عامر إبراهيم ، أبو صبحة ، كايد عثمان (٢٠١٣)، تقييم التباين التنموي الإقليمي في الأردن، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، عمان، الأردن، العدد ٦، المجلد ١، ص ١-٢٦.
١٣. عون، توفيق (٢٠٠٩)، الاتجاهات الحديثة لمعادلة الدخل في دليل التنمية البشرية وحسب تعادل القوة الشرائية (الكويت ولبنان: دراسة تطبيقية)، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد (٧)، العدد ٢، ص٣٣٠-٣٤١.
١٤. عويس، عبد الرحمن (٢٠٠٥)، موسوعة الفقه الإسلامي المعاصر، دار الوفاء، المنصورة، ص ٢١٩.
١٥. قوريش، نصيرة (٢٠١١)، التنمية البشرية في الجزائر وآفاقها في ظل برنامج التنمية (٢٠١٠-٢٠١٤)، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد ٢، ص ٣٢-٤١.
١٦. كتاب سنن الترمذي.
١٧. كتاب صحيح أبي داود.
١٨. ماجد، احمد(٢٠١٦)، تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، وزارة الاقتصاد، إدارة التخطيط ودعم القرار، الربع الأول، الأمارات.
١٩. يحيى، عدنان ياسين (٢٠٠٦)، التنمية البشرية وتطوير الحكم الصالح، مجلة الحكمة، العدد ٤٢، السنة التاسعة، بغداد، ص٤.

ثانياً: المراجع الاجنبية:

[1] Ali Alrubaie, Falah; (2005). Analysis of Human Development Indicators In Libya; Munich Personal RePEc Archive; No. 8344, posted 20.
[2] Human development Report (1990), United Nations Development Programmer, New York, United States of America.
[3] Human development Report (2002), United Nations Development Programmer, New York, United States of America.
[4] Human development Report (2016), United Nations Development Programmer, New York, United States of America.
[5] United Nations Database.
[6] World Bank Database.

Global Journal of Economics and Business
Vol. 5, No. 2, 2018, p.126 – p.138
e-ISSN 2519-9293 , p-ISSN 2519-9285

Refaad for Studies and Research
www.refaad.com

Human Development Indicators: A Comparative Study Between the Positive and Islamic Economy

Shatha Mousa Rawabdeh
PhD student- specialization in Islamic Economics and Banking- Yarmouk University- Jordan
rawabdehs@yahoo.com

Abstract:

This study aims to study the Islamic perspective of human development through many indicators such as health, education and income, in addition to analyzing the reality of development in Jordan through human development indicators issued by the UNDP to formulate policies to raise human development levels commensurate With the size of economic resources and the social situation in the Kingdom.

The results of the study showed that the concept of human development as developed by the United Nations Development Program (UNDP) is human development by human beings and for human beings and that it is a process of development and expansion of options available to man as the very essence of the development process itself. While the concept in Islam is a comprehensive concept aimed at finding a good person who wants another life and does not forget his share of the life of this world and achieved a good life, and urged Islam to provide knowledge and attention to the victim and provide physical and psychological security.

In addition, the Kingdom's ranking in the Human Development Index declined in 2015 and 2016 to 80th out of 188 countries. The gender gap continued to widen through the Gender Development Index in the country, with Jordan ranking 134th out of 144. While there is a large gap between the outputs of education systems and labor market needs in countries Islamic.

The study concluded many recommendations, the most important of which is to raise the standard of living of society through the treatment of unemployment by creating new job opportunities, establishing new industries, and the need to form specialized committees in all governorates of the Kingdom in cooperation with universities in order to create a mechanism of action to serve the community in all fields, In raising the human indicators of the Kingdom.

Keywords: Human Development, Islamic Perspective, Islamic Economics.

الملحق الاحصائي

السنة	مؤشر التنمية البشرية Human development index	مؤشر الفقر البشري Multidimensional poverty index	مؤشر التنمية الجنسانية Gender Development Index
1990	0.620	-	-
1991	0.630	-	-
1992	0.651	-	-
1993	0.662	-	-
1994	0.673	-	-
1995	0.687	-	-
1996	0.689	-	-
1997	0.693	-	-
1998	0.697	-	-
1999	0.700	-	-
2000	0.706	-	0.838
2001	0.712	-	-
2002	0.717	-	-
2003	0.723	-	-
2004	0.730	-	-
2005	0.733	-	0.832
2006	0.736	-	-
2007	0.739	-	-
2008	0.742	-	-
2009	0.739	0.004	-
2010	0.737	-	0.856
2011	0.735	-	0.858
2012	0.737	0.003	0.856
2013	0.737	-	0.859
2014	0.741	-	0.864
2015	0.742	0.002	0.864

المصدر: البرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP).

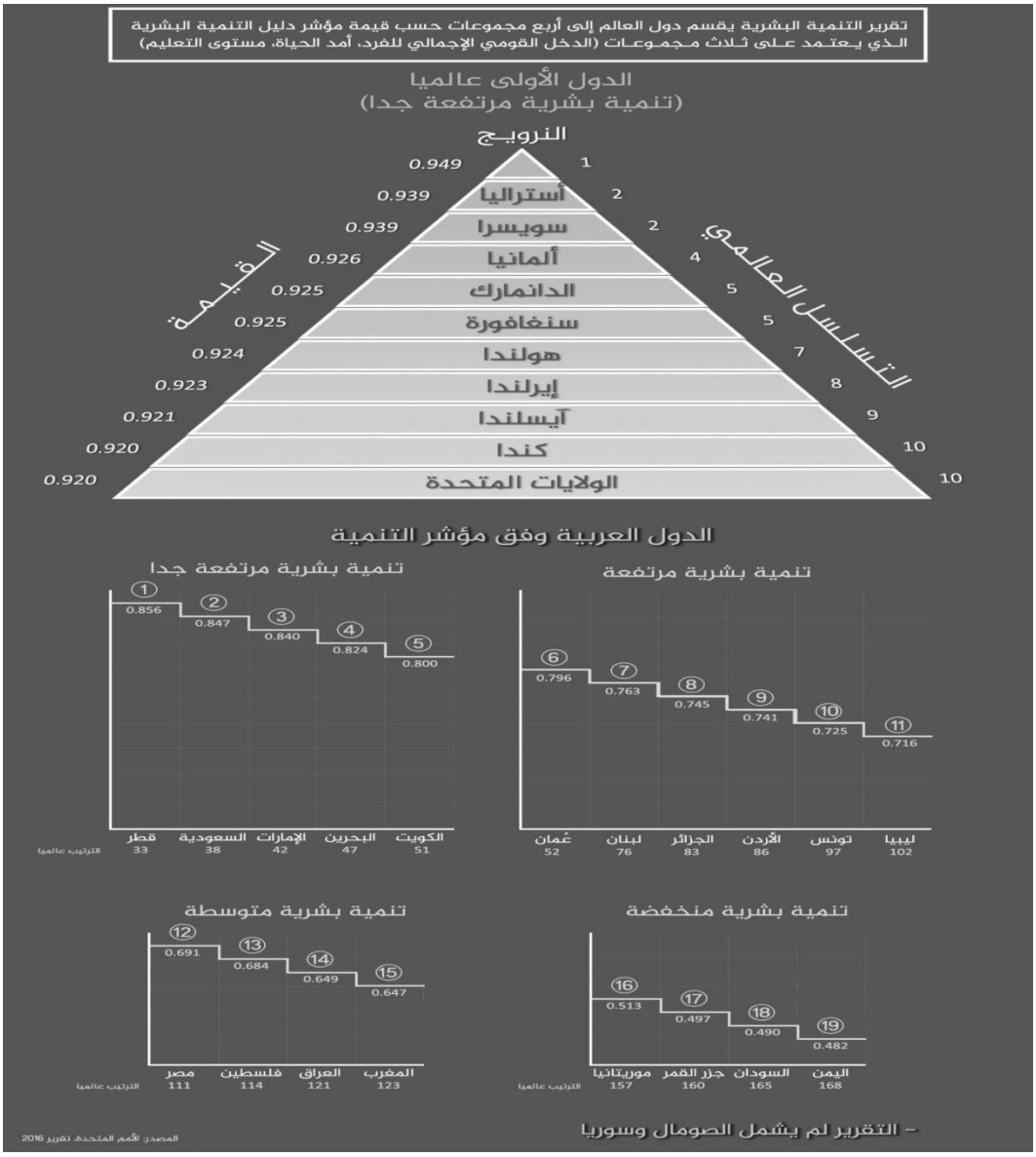

المصدر: البرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP).

Global Journal of Economics and Business
Vol. 5, No. 2, 2018, p.139 – p.152
e-ISSN 2519-9293 , p-ISSN 2519-9285

Refaad for Studies and Research
www.refaad.com

أخلاقيات العمل الإسلامي وتأثيرها الإيجابي على الفرد والمنظمة

عبدالوهاب بن شباب الشميلان

كلية الجبيل الصناعية- المملكة العربية السعودية
asns2010@gmail.com

الملخص:

خلق الله الخليقة، وأمر الإنسان بالعمل والسعي في الأرض؛ لتعميرها وقضاء حوائجه، وليستغني بالعمل عن ذل السؤال، من أجل ذلك، حثَّت الشرائع السماوية جميعها على العمل والإخلاص فيه.

وعندما جاءت الشريعة الغرَّاء والدين القويم بوحي السماء من لدُن ربِّ الأرض والسماء، إلى نبينا الكريم محمد بن عبد الله –صلى الله عليه وسلم-، حرص الدين الإسلامي على ضرورة التمسُّك بالأخلاق القويمة والمُثُل العليا واحترام الأعراف والتقاليد والمبادئ السامية، التي توجِّه الإنسان إلى مكارم الأخلاق.

إنَّ الأخلاق الكريمة تتمثَّل في تلك الخلال الحسنة، التي تتكامل لتكوِّن شخصية الإنسان المسلم، وهي كلٌّ لا يتجزَّأ؛ إذ الإسلام دين شمولية المبادئ والقيم، فالعدل، والأمانة، والصدق، والالتزام، والوفاء، والإباء، والكرامة، والشهامة، والشجاعة والإقدام، وغيرها كثيرٌ، خلالٌ في مجموعها تكوِّن شخصية المسلم في حياته العامة...فإذا تطرَّقنا إلى أخلاقياته في العمل، لوجدنا أنَّ تحلِّي المسلم العامل بأخلاقيات الإسلام أمرٌ لازمٌ، يستقيم به العمل، ويحقِّق النجاح والرشاد للمنظمات والمؤسسات على جميع الأصعدة.

فإذا ما استوعب المسلم أخلاقيات العمل الإسلامي، واستطاع تطبيقها في مجال عمله، والتزم أفراد المؤسسة بأخلاقيات الإسلام، من منظور إيمان العامل والموظَّف بمبادئ الخير والحق والعدل والمراقبة الذاتية والالتزام بساعات العمل، لرأينا مردود ذلك بجلاء على الأفراد والجماعات، لذا يقف هذا البحث على دراسة أثر أخلاقيات العمل الإسلامي على الفرد والمجتمع، في رؤية علمية بروح إسلامية.

وقد هدفت الدراسة في مضمونها إلى الكشف عن أثر أخلاق العمل في الإسلام، وانعكاسه على الأفراد والمؤسسات إيجابًا وسلبًا.

ولمَّا كانت الدراسة تحتاج إلى وصف وتحليل، فإنَّ الدراسة لجأت إلى المنهج الوصفي التحليلي؛ لدراسة أثر أخلاق العمل في الإسلام على الفرد والمجتمع.

وقد توصَّلت الدراسة إلى أنَّ الدين الإسلامي يحثُّ على الخلق القويم، ويدعو إلى التحلِّي بالآداب السامية، وأن يتنزَّه المسلم عمَّا يتنافى مع القيم والمبادئ والأعراف الدينية والمجتمعية، وأنَّ هذا الموضوع يمثِّل شعبة من شُعب الإسلام، فكما أنَّ الإسلام يهتم بالأخلاق عمومًا، فهو يهتم بأخلاق الوظيفة، وهذا ما تدعو إليه الشريعة الغرَّاء؛ من أخلاقيات الجد والإخلاص في العمل، والنزاهة، والبُعد عن العادات المرذولة كالمحسوبية والرشوة والإهمال وغيرها.

الكلمات المفتاحية: العمل الإسلامي، أخلاقيات، الفرد والمنظمة.

المقدمة:

لقد أعلى الدين الإسلامي من قيمة العمل، وحثَّ على العناية به، والنهوض بأعبائه، ليس هذا فحسب، وإنما أولى العناية به أيَّما إيلاء، وحسبنا ما جاء عن نبيِّنا الكريم من قوله "إنّ الله يحبُّ إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه".

وممَّا لا شكَّ فيه أنَّ الإسلام لم يحرص على الالتزام بأخلاقيات العمل من فراغ، بل في ضوء استشعار خطورة التحلِّي بالأخلاق القويمة في الأعمال؛ ومن خلال رؤيته لانعكاس هذا الالتزام على المجتمع سواءً أكان ذلك على المستوى الفردي أو الجمعي.

لقد بُني الإسلام على إعلاء روح الجماعة، فنهض وشبَّ، وانتشر في ربوع المعمورة، على أيدي سواعد متعاونة، تشرَّبت الحسَّ الجماعي، واشرأبَّت أعناقها تقتدي بسيد الخلق محمد –صلى الله عليه وسلم- والصحب الكرام –عليه رضوان الله- في هذا التماسُك الاجتماعي الجماعي الذي لم تشهد البشرية مثله تلاحُمًا وتآلُفًا إلى أنْ يرث الله الأرض ومَن عليها، فدانوا الأرض، وعمروها بالحب والائتلاف والاتِّحاد.

لقد كانت العرب أحسن الناس أخلاقًا بما بقى عندهم من الشرائع السماوية السابقة، ولكنهم ضلوا بالكفر عن الكثير منها، وبقيت عندهم أثارة من هذه الفضائل ، فجاء الإسلام لا ليهدم هذه الفضائل الخلقية ولكن ليتبنَّى كلَّ الفضائل المعروفة وغير المعروفة لديهم، ويوازن وينسِّق بينها ، ويقلِّد كل فضيلة المكانة اللائقة بها ضمن رسالته الكاملة الصالحة والمصلحة للحياة البشرية، ويوسِّع مجال تطبيقها؛ لكي يغطِّي كلَّ نواحي الحياة : الفردية والجماعية للبشر كافة . فكانت رسالته ﷺ تأكيدًا على أهمية الأخلاق، وإقامتها في التعامل مع الخالق -جلَّ وعلا- أولاً ، ثم في التعامل مع المخلوق ؛ سواء أكان الإنسان وغيره من الناس ، أو الإنسان ونفسه ، أو الإنسان وغيره من الكائنات الأخرى، فكان قوله ﷺ : " إنما بُعِثت لأتمم مكارم الأخلاق ".[(١)]

ولقد امتدت هذه الأخلاق لتشمل علاقتها كلَّ نواحي الحياة؛ فهناك علاقة العقيدة بالأخلاق ، وعلاقة الشريعة بالأخلاق ، وعلاقة السلوك بالأخلاق ، وعلاقة الضمير بالأخلاق ....

ولأهمية الأخلاق، فقد عدَّها الدين الحنيف ركنًا ركينًا من أركانه، لا يقوم إلاَّ به، فقد سُئِل ﷺ ما الدين ؟ قال: " حسن الخلق "[(٢)] ، ولذلك نجد أنَّ أهم ما يميِّزها أنَّ مصدرها " الوحي " فهي قيم ثابتة ومُثُل عليا تصلح لكلِّ إنسان، بصرف النظر عن جنسه وزمانه ومكانه ونوعه ، وأنها أخلاق عملية هدفها التطبيق الواقعي، وأنَّ مصدر الإلزام فيها هو شعور الإنسان بمراقبة الله تعالى، ولذلك يقول الرسول ﷺ عندما سُئِل عن أكثر ما يُدخِل الناس الجنة، قال : " تقوى الله وحسن الخلق ".[(٣)]

من كلِّ ما سبق، يتبيَّن للقارئ أهمية الأخلاق في الواقع العملي الحياتي، وممَّا لا شكَّ فيه أنَّ الالتزام بذلك يكون له مردوده الإيجابي على العمل الوظيفي، ويجني الفرد والمجتمع ثماره في صور عديدة؛ تتمثَّل في الانضباط الوظيفي، وأداء العمل على أكمل وجه، وارتقاء المؤسسة في عملها وإنتاجها ونهوضها بما هو منوط بها، وتحقيق الميزة التنافسية بين المؤسسات في شتى الوظائف الحكومية، وهذا ما تنشده المجتمعات الحديثة.

أهداف البحث:

يهدف البحث الحالي إلى:

١. إلقاء الضوء على مفهوم الأخلاق في الإسلام.
٢. التعرُّف على مكانة الأخلاق في الإسلام.
٣. بيان أثر الأخلاقيات في الوظيفة العامة.
٤. الوقوف على أثر الالتزام بالأخلاقيات الإسلامية في العمل على الفرد والمجتمع.

منهجية البحث :

يتَّبع هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي؛ الذي يساعد في البحث عن أخلاقيات العمل في الإسلام، وذلك بالرجوع إلى المصادر الأساسية المتمثِّلة في القرآن والسنة، ووصف ما جاء فيهما من نصوص دالة على ضرورة الالتزام بالأخلاق الإسلامية في العمل، وبيان أثره العائد على الفرد والمجتمع. وقد جاء تعريف المنهج الوصفي التحليلي بأنه: " أسلوب يعتمد على جمع معلومات وبيانات عن ظاهرة ما، أو حدث ما، أو شيء ما، أو واقع ما؛ وذلك بقصد التعرُّف على الظاهرة المدروسة، وتحديد الوضع الحالي لها، والتعرُّف على جوانب القوة والضعف فيه؛ من أجل معرفة مدى صلاحية هذا الوضع، أو مدى الحاجة لإحداث تغييرات جزئية أو أساسية فيه" .[(٤)]

الدراسات السابقة:

- دراسة الطراونة، وأبو خليل[(٥)]، **أثر أخلاقيات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية في تحقيق الميزة التنافسية**، خالد عطا الله الطراونة، ومحمد منصور أبو خليل، دراسة ميدانية في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي، المؤتمر الدولي الثاني لكلية ادارة الأعمال، بجامعة مؤتة –

(١) أخرجه مالك في الموطأ، المطبعة السلفية، مكة المكرمة، ط١، ١٣٢٣هـ، ٣١٨/٢، والبخاري، الأدب المفرد، مكتبة الدليل، المكتبة الوقفية، رقم ٢٧٣، والحاكم، في المستدرك، طبعه مجلس دائرة المعارف-حيدر آباد، ١٣٤٢هـ ٣١٦/٢.

(٢) أخرجه مسلم، الإمام أبي الحسن مسلم بن الحجاج، مكتبة الإيمان ، المنصورة ، بدون (ت) ، ٢١٢/١.

(١) أخرجه الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة، سنن الترمذي ، الجزء الثالث، دار ابن الهيثم بالقاهرة، ط١، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م،(٣٦٣/٤) برقم ٢٠٠٥ .

(٢) انظر: عبيدات، ذوقان وآخرون، البحث العلمي مفهومه وأدواته وأساليبه، دار الفكر للطباعة والنشر: عمان، ط٧، ٢٠٠٥م، ص١٩١.

(١) أثر أخلاقيات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية في تحقيق الميزة التنافسية، خالد عطا الله الطراونة، ومحمد منصور أبو خليل، دراسة ميدانية في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي)، المؤتمر الدولي الثاني لكلية ادارة الأعمال، بجامعة مؤتة – الأردن، " الفرص الإدارية والاقتصادية في بيئة الأعمال التنظيمية "، للفترة من ٢٣-٢٥ نيسان ٢٠١٣م.

الأردن، " الفرص الإدارية والاقتصادية في بيئة الأعمال التنظيمية "، للفترة من ٢٣- ٢٥ نيسان ٢٠١٣م. هدفت الدراسة إلى التعرُّف على أثر أخلاقيات الاعمال والمسؤولية الاجتماعية في تحقيق الميزة التنافسية وذلك من خلال استقصاء آراء المبحوثين من المديرين العاملين في الإدارات العليا في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية. شمل مجتمع الدراسة جميع الشركات الصناعية المدرجة ضمن بورصة عمان للأوراق المالية، والبالغ عددها (٨٤) شركة، أما العينة فتكونت من (٦٥) مديراً يعملون في الإدارات العليا في الشركات المشمولة بالدراسة

وتوصَّلت الدراسة إلى انه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لأخلاقيات الاعمال (الاستقلالية والموضوعية، الأمانة والاستقامة، النزاهة والشفافية) على تحقيق الميزة التنافسية (تخفيض التكلفة، الابتكار والتجديد) في الشركات الصناعية الاردنية. كما أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للمسؤولية الاجتماعية (المسئولية نحو البيئة، المسئولية نحو المستهلكين، المسئولية نحو المجتمع المحلي) على تحقيق الميزة التنافسية (تخفيض التكلفة، الابتكار والتجديد) في الشركات الصناعية الاردنية.

وأوصت الدراسة بوضع وتعزيز أخلاقيات الاعمال، وضرورة أن تقوم الشركات الصناعية الاردنية بتحديد السياسات الأخلاقية وتوزيعها عبر الشركة، وتدريب العاملين فيها على تعزيز قدرتهم لمواجهة المشاكل الأخلاقية الصعبة.

- دراسة الطائي (٢٠٠٦)[(١)]،**إطار مفاهيمي لأخلاقيات التسويق والمسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال الخدمية**، حميد الطائي، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السادس لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأهلية، للفترة من ١٧-١٩ نيسان ٢٠٠٦. والتي هدفت إلى وضع إطار مفاهيمي لأخلاقيات التسويق والمسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال الخدمية.

توصَّل الباحث إلى أنَّ الأخلاقيات تعّد مؤثِّرًا بيئيًا للتسويق، يتوجَّب على منظمات الأعمال الانتباه إليه عند صياغة الاستراتيجيات التسويقية، وبشكل خاص استراتيجيات التسعير والترويج، كما توصَّلت إلى أنَّ أخلاقيات التسويق تلعب دورًا واضحًا في المزيج التسويقي الخدمي (7Ps)، والعلاقات التبادلية بين منظمات الأعمال الخدمية وزبائنها، والتوجُّه نحو معرفة وتشخيص رغبات وحاجات الزبائن؛ لطرح خدمات تتلاءم وهذه الرغبات والحاجات؛ للوصول إلى تفعيل مفهوم الخدمة المفصَّلة على مقاس الزبون أو ما تسمَّى بالزبونية (Customization).

- دراسة حسين، والجميل (٢٠٠٩)[(٢)]، **المسؤولية الاجتماعية تجاه العاملين وانعكاسها على أخلاقيات العمل**، ليث حسين، وريم الجميل، دراسة لآراء عينة من منتسبي بعض مستشفيات مدينة الموصل، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثالث لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، المنعقد في نيسان ٢٠٠٩.

وقد هدفت إلى التعرُّف على العلاقة بين أبعاد المسؤولية الاجتماعية تجاه العاملين وبين أخلاقيات العمل، وتوصَّلت الدراسة إلى أنَّ مفهوم المسؤولية الاجتماعية يعدُّ من المفاهيم التي نالت اهتمام معظم المنظمات المعاصرة، والتي كانت تعبّر في الماضي خلال فترة الستينات عن تعظيم الربح، أمَّا في الوقت الحاضر، فقد أصبح المفهوم يقترن بالجانب الاجتماعي للمنظمة. وبيَّنت الدراسة أنَّ هنالك العديد من الأبعاد الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية تجاه العاملين، إذ يجب على المنظمات الانتباه إليها والأخذ بها؛ لأنها تحقق أهداف العاملين وتزيد من ولائهم واهتمامهم بالمنظمة التي يعملون فيها.

- دراسة المرايات (٢٠١١)[(٣)]، **أثر أخلاقيات الأعمال للمنظمة على السلوك الأخلاقي وأداء رجال البيع للمنتجات الصيدلانية في مدينة عمان**، رغدة المرايات، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الإدارة ، جامعة الشرق الاوسط، عمان، الاردن. وكان هدفها قياس أثر أخلاقيات الأعمال للمنظمة على السلوك الأخلاقي، وأداء رجال البيع للمنتجات الصيدلانية في مدينة عمان، توصَّلت دراسة إلى عدة نتائج من أهمها: أنَّ مستوى أخلاقيات الأعمال لمنظمات بيع المنتجات الصيدلانية في عمان مرتفع، وأنَّ مستوى السلوك الأخلاقي لرجال بيع المنتجات الصيدلانية في عمان مرتفع، كما تبين وجود أثر مباشر ذو دلالة إحصائية لأخلاقيات الأعمال للمنظمة على السلوك الأخلاقي لرجال بيع المنتجات الصيدلانية في عمان.

- دراسة De Ven (2008)[(٤)]، والتي هدفت إلى تطوير إطار عمل أخلاقي لتسويق المسؤولية الاجتماعية للشركة، حيث إنَّ الشركات التي تتمتَّع علامتها بسمعة قوية لدى الزبون، يجب عليها أن تستخدم مبادراتها للمسؤولية الاجتماعية؛ لتحقيق أهدافها التسويقية وغيرها من الأهداف المباشرة،

** أستاذ التسويق المساعد في جامعة البترا الخاصة – عمان- الأردن.

* طالب في برنامج الدكتوراه في إدارة الأعمال، جامعة الجنان، لبنان، ومدرس في كلية الخوارزمي، عمان، الأردن.

(٢) إطار مفاهيمي لأخلاقيات التسويق والمسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال الخدمية، حميد الطائي، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السادس لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأهلية، للفترة من ١٧-١٩ نيسان ٢٠٠٦م.

(١) ليث حسين، وريم الجميل، المسؤولية الاجتماعية تجاه العاملين وانعكاسها على أخلاقيات العمل، دراسة لآراء عينة من منتسبي بعض مستشفيات مدينة الموصل، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثالث لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، المنعقد في نيسان ٢٠٠٩.

(٢) رغدة المرايات، أثر أخلاقيات الأعمال للمنظمة على السلوك الأخلاقي وأداء رجال البيع للمنتجات الصيدلانية في مدينة عمان، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الإدارة ، جامعة الشرق الاوسط، عمان، الأردن، ٢٠١١م.

(1) De Ven (2008), An Ethical Framework for the Marketing of Corporate Social Responsibility, A Post-Watergate View, Business Horizons, (April). 75-80.

وأنه لتحقيق أهداف تسويقية معينة، على الشركة أن تدعم غاية أيّ عمل يكون له ارتباط مباشر مع جوهر قيمها ومزاياها التنافسية، وأنه على الشركة أن لا تحاول أن تُخفي بأنها تستفيد من مبادراتها في المسؤولية الاجتماعية.

- دراسة (Valentine, 2012)[١]، هدفت إلى التعرُّف على المحتوى التدريبي لأخلاقيات الأعمال ورضا موظفي المبيعات عن زملاء العمل والمشرفين. وقد توصَّلت الدراسة إلى أنَّ الدعم المنظمي لأخلاقيات الأعمال ذو قيمة عالية في البيع الشخصي، والذي يتعزَّز بالقيم الأخلاقية السائدة في المنظمة، والذي يؤدّي إلى رضا المشرفين والعاملين؛ كونهم يلعبون دورًا مهمًا في الممارسة الأخلاقية.

بعد استعراض مجموعة الدراسات السابقة؛ العربية والأجنبية، يجد الباحث أنه على الرغم من اتِّفاق الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في أنَّ جميعها يدور في فلك الاستفادة من أخلاقيات العمل لتطوير وتحسين إنتاجية المؤسسات، وتحقيق الرضا الوظيفي للعاملين والمشرفين، إلاَّ أنَّ الدراسة الحالية تختلف عن الدراسات السابقة في منهجها القائم على استنباط القواعد الأخلاقية من نصوص القرآن الكريم والسنة المشرفة، ودراسة أثر تطبيق ذلك في العمل الوظيفي، وانعكاسه على المؤسسة، بل ودراسة كيفية الارتقاء بتلك الأخلاقيات للوصول إلى المستوى المنشود من الحياة الوظيفية.

المبحث الأول: الأخلاق: مفهومها وارتباطها بالوظيفة العامة

المطلب الأول: أخلاق الوظيفة

هي عبارة عن: المبادئ التي تعدُّ أساسًا للسلوك المطلوب لأصحاب الوظيفة، والمعايير التي قد تعتمد عليها المنظمة في تقييم أدائهم إيجابًا وسلبًا، ونقصد بأخلاق العمل: الأخلاق التي يجب توافرها في العامل ، وفي صاحب العمل على حد سواء . وقبل أن نفصل ذلك نقول :إن الأصل في الإنسان المسلم أن يتمسك بالعقيدة الإسلامية التي تدعو إلى مكارم الأخلاق ، وتنهى عن سفاسفها ، وبالتالي على المسلم أن يتعرف إلى الأخلاق الكريمة بشقيها الحسنة والقبيحة ، ومع ذلك فإن ذلك العلم لا يكفى بل على الإنسان المسلم أن يسلك السلوك الأخلاقي في حياته كلها ، ومنها أخلاق العمل.

"والأخلاق الكريمة تدعو إليها الفطر السليمة ، فالبشر كانوا ولايزالون يعدّون الصدق والوفاء بالعهد والجود والشجاعة والصبر أخلاقاً أصيلة يستحق صاحبها الثناء والتكريم ، و لايزالون يعدّون الكذب والغدر والجبن أخلاقاً سيئة ترفضها العقول السليمة ، وتذم صاحبها ، والشريعة جاءت داعية الى المعروف من الأخلاق ، وتنهى عن المنكر منها".[٢]

ويرى بعض الفلاسفة مثل (هربرت سبنسر) أنَّ الأخلاق لا يمكن تهذيبها أو تغييرها، فالأخلاق من الأمور المتأصِّلة بالنفس، فيما يرى علماء آخرون مثل سقراط أنَّ الأخلاق يمكن توضيحها وتغييرها عن طريق العلم والموعظة، وكذلك يرى علماء الفكر الاسلامي أمثال الغزالي ومسكويه في الدين الإسلامي، فإنَّ الأخلاق هي سلوك إنساني، يمكن تغييره وتوجيهه الوجهة الصحيحة عن طريق التربية السليمة القائمة على غرس القيم والمبادئ الصحيحة.[٣]

لذا فإنَّ الأخلاق في الإسلام لها طابع يطبِّق كلَّ جوانب الحياة والفكر، كما لها سلطانها وأثرها في السياسة والاقتصاد والاجتماع والتربية والأدب والقانون وأخلاق الإسلام ليست مثالية بمعنى أنها نظرية فوق التطبيق، فالأخلاق في الاسلام منهج علمي وليست نظرية، وهي تقوم على مبدأي الالتزام والجزاء الأُخروي وتستمد حريتها من الإنسان وإرادته في الاختبار وتحمُّل المسؤولية، فالفرد مسؤول عن عمله، وقد ربط الإسلام بين مفهوم الأخلاق وبين التطبيق العلمي، ورسم التأسيس قواعد العمل الصالح الذي ينبغي أن يسيروا عليه، استنادًا إلى القرآن والسنة [٤]. (ولقد عني الاسلام بأهمية الأخلاق ودورها في إتقان العمل وأدائه بانها عبارة عن هيئة في النفس راسخة عنها، تُصدِر الأفعال بسهولة، من غير حاجة إلى فكر أو رؤيَّة [٥] أو هي مجموعة من المعاني والصفات المستقرَّة في النفس، وفي ضوئها وميزانها بحسن العمل في نظر الإنسان أو يقيم، ومن ثمَّ يُقدِم عليه أو يُحجِم عنه[٦]. وقد تمثَّل اهتمام الاسلام بالأخلاق في عدة أمور؛ منها تعليل الرسالة بتقويم الأخلاق، وإشاعة مكارم الأخلاق جاء في الحديث الشريف عن النبيﷺ أنه قال :{ إنَّما بُعِثت لأتمِّم مكارم الأخلاق } [٧]. إنَّ النبي ﷺ كان يدعو ربه أن يُحسِّن خلقه، وهو ذو الأخلاق الحسنة، وأن يهديه لأحسنها، ومعلوم أنَّ رسول الله ﷺ لا يدعو إلاَّ بما يحبه الله ويقرِّبه منه، وسُئِل رسول الله: (أيُّ المؤمنين أكمل إيمانًا؟ قال أحسنهم خلقًا)[٨]. فإن من خصائص نظام الأخلاق في الإسلام الشمول، ونعني

---

and sales and marketing professionals satisfaction with ، ethical context، (2012). Ethics training، Sean،(2) Valentine pp.227-242.، 3، vol, 2, no،supervisor and coworkers. Journal of Personal Selling

(١) عمر الأشقر ، نحو ثقافة إسلامية اصيلة ، دار النفائس : عمان، ط ١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م، ص١٥٨.

(٢) العثيمين، مكارم الأخلاق، مكتبة الرشد، الرياض، ١٩٩٣م، ص٥٠.

(١) أنور الجندي، الشباب المسلم ، قضاياه ومشكلاته ، دار الصحوة للنشر والتوزيع، القاهرة ، ١٩٩٤م، ص ٢٢-٢٣ .

(٢) أبو حامد الغزالي، إحياء علوم الدين، دار الحديث، ١٤١٩هـ- ١٩٨٦م، ص٤٦.

(٣) عبد الكريم زيدان، أصول الدعوة، مؤسسة الرسالة، ط٩، ١٩٨٧م، ص٧٩.

(٤) أبو داود سليمان السجستاني الأزدي ، سنن أبي داود ، الحافظ دار الحديث ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م، ص٦٢.

(٥) محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، سنن الترمذي ، دار ابن الهيثم، القاهرة، ط١ ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م، ٣/٣٠٤.

به أن دائرة الأخلاق الإسلامية واسعة جدًّا، فهي تشمل جميع أفعال الإنسان الخاصة بنفسه، أو المتعلِّقة بغيره سواء أكان الغير فردًا أو جماعة أو دولة، فلا يخرج شيءٌ عن دائرة الأخلاق ولزوم مراعاة معاني الأخلاق ممَّا لا نجد له نظيرًا في أية شريعة سماوية سابقة، ولقد كان من الضروري شرع الإسلام أن على الدولة الإسلامية أن تلتزم بمعاني الأخلاق، وهذا موجود في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهَّرة وأقوال الحكماء[١] .

المطلب الثاني: أثر الأخلاقيات في الوظيفة العامة

الأخلاق هي العمل بما يُرضِي الله وأفراد المجتمع، ونبذ الكسل والاتِّكال واللامبالاة، واقتران القول بالفعل في تنفيذ الواجبات، وإتقان العمل وإجادته، (والأخلاق بمعنى الدين تكون عبارة عن نظام من العمل غايته تحقيق الحياة والخير ونمط من السلوك مع النفس والغير، من حيث ما يجب أن يكون عليه هذا السلوك، كما أنها ليست جزءًا من الدين فحسب، بل جوهره وروحهُ؛ لأنَّ الدين في مضمونه عبارة عن الواجبات التي يلتزم بها الإنسان نحو الله سبحانه ونحو نفسه وغيره من المخلوقات [٢]) .

والأخلاق هي " مجموعة القواعد والأُسُس التي يجب على المهني التمسُّك بها والعمل بمقتضاها ليكون ناجحًا في تعامله مع الناس، وناجحًا في مهنته، ما دام قادرًا على اكتساب ثقة العاملين معه من زملاء ورؤساء ومرؤوسين. [٣] قال ﷺ: " أكثر ما يُدخل الناس الجنة تقوى الله وحسن الخلق" وقال ﷺ : " أكمل المؤمنين إيمانًا أحسنهم خلقًا". وقال ﷺ: "ما يُوضَع في ميزان امرئٍ يوم القيامة أفضل من حسن الخلق" .

وعن الإمام علي –رضي الله عنه- : " لو كُنَّا لا نرجو جنة ولا نخشى نارًا ولا ثوابًا ولا عقابًا، لكان ينبغي لنا أن نطالب بمكارم الأخلاق، فإنها ممَّا تدلُّ على سبل النجاح ..." كما قِيل في هذا الصدد -: إنما الأمم الأخلاق ما بقيت... فإن هم ذهبت أخلاقهم ذهبوا.[٤]

المطلب الثالث: مفهوم أخلاقيات الأعمال

يعدُّ مفهوم أخلاقيات الأعمال من المفاهيم القديمة، والتي حثَّ عليها الدين الإسلامي الحنيف، كما يُسهِم التاريخ والتقاليد والأعراف والثقافة القومية والوطنية والتكوين القبلي والعائلي وظهور الجماعات المرجعية، والقادة والأحزاب السياسية ووسائل الإعلام وتطوُّرها والخبرة العلمية والعملية للمجتمع في تشكيل أخلاقيات الأعمال في أيّ مجتمع من المجتمعات[٥].

فالأخلاقيات مجموعة من المبادئ تدور حول أربعة محاور رئيسية هي القيام بالأعمال الهادفة، وعدم إلحاق الضرر بالآخرين، وعدم الخداع في أيّ تعاملات، وعدم التحيُّز في القيام بأيّ ممارسات لصالح طرف دون الآخر، فإذا تميَّز أيُّ نشاط في المجتمع بهذه الخصائص، يمكن في هذه الحالة الحكم بأخلاقيات هذا النشاط[٦].

وبالتالي فإنَّ جوانب السلوك الأخلاقي وضرورة العمل بأخلاقيات الأعمال من قِبَل منظمات الأعمال لا ترتبط بمجتمعات محدَّدة، بل إنها أصبحت موضوعًا حيويًا مهمًّا، تواجهه منظمات الأعمال في الدول المتقدِّمة والنامية، فارتبط مفهوم الأخلاقيات بالعديد من المواضيع والمهمات المتعلِّقة بالمنظمة والموارد وطاقات بشرية؛ كالإدارة والعاملين ورجال البيع والقيادة والمديرين، فهو يُرشد ويُعزِّز السلوك الجيد، وهذا المفهوم أصبح من الأمور المهمة لشغل الوظيفة في المنظمة، إذ يتم التأكيد عليها من إدارتها؛ لأنها تعدُّ بمثابة الرقابة الذاتية للفرد؛ لأنه يستطيع أن يميِّز بين الصواب والخطأ في سلوكه أثناء العمل، ولهذا يتم استقطاب الأفراد ذوي الأخلاقيات العالية للعمل في المنظمة، على أساس أنَّ هؤلاء الأفراد هم الذين يجلبون الأخلاقيات لها، أو أنَّ المنظمة تستمد أخلاقياتها من الأفراد العاملين فيها[٧].

ويحمل مفهوم الأخلاقيات في عالم الأعمال معاني ومضامين كثيرة، تدور معظمها حول قواعد السلوك الإنساني، من حيث ما هو مقبول وغير مقبول لدى الآخرين، ويتَّفق المختصين والباحثين في تعريف الأخلاقيات من حيث المضمون والجوهر، وإن اختلفوا من حيث الشكل والأسلوب، على أنَّ أخلاقيات الأعمال تمثِّل المسائل الأخلاقية حول ماذا يجب أن يكون، وما لا يجب أن يكون لإنجاز أنواع مختلفة من الأعمال[٨] . إنَّ هذا يشير[٩] إلى أنَّ الأخلاق المؤسسية المدرَكة ترتبط مع الأحكام الأخلاقية والنوايا التوقُّعية للمستجيبين، وأنه من أجل تحسين التفكير العقلاني الأخلاقي لموظفي البيع، لا بدَّ للمؤسسات التركيز على التمسُّك بالقضايا الأخلاقية التي يواجهها موظفو البيع من خلال عملهم.

---

(٦) عبد الكريم زيدان، أصول الدعوة، مرجع سابق، ص٩٠.

(٧) محمد السيد عبد المتعال، الإدارة الاستراتيجية، ورفاعي محمد رفاعي، الجزء الأول، دار المريخ للنشر، الرياض، ٢٠٠٧م، ص١٣.

(١) عبد الجواد السيد بكر، فلسفة التربية الإسلامية في الحديث الشريف، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٩٩٢م، ص١٦٩.

(٢) أحمد شوقي، ديوان الشوقيات، دار العودة، بيروت، ٢٠٠٧، ٢٧٢/١.

(٣) صالح مهدي محسن العامري، وطاهر محسن منصور الغالبي، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال: الأعمال والمجتمع، (٢٠٠٥)، دار وائل للنشر، عمان: الأردن، ٢٠٠٥م، ص١٣٤.

(٤) كمال خليفة أبو زيد ، وعطية عبد الحي مرعي، مبادئ المحاسبة الإدارية الحديثة، الدار الجامعية ،الإسكندرية، ٢٠٠٤م، ص٧٣.

2-Daft, 2003, p326

3-George& Kaler,2003,p:250

4-Valentine & Barnett, 2007

لقد فرضت بيئة الأعمال الحالية العديد من التحدّيات دفعت المنظمات إلى الاستثمار في الأنشطة التي تنسجم وتنطلق من المبادئ التي حدَّدها القانون والقيم الأخلاقية، وتسعى كثير من المنظمات أن تتجنَّب مقاطعتها من قِبَل الزبائن، لذلك فهي شديدة الحرص على تجنيب نفسها من مثل هذه المواقف، الأمر الذي يدفعها لبذل المزيد في مجال التعامل الأخلاقي[١] .

وقد أوضح[٢] بأنَّ الأخلاقيات تتعلَّق بالقيم الداخلية، والتي هي جزءٌ من البيئة التفافية للمنظمة، إذ إنَّ المسألة الأخلاقية تؤثِّر على تصرُّفات الفرد أو المجموعة أو المنظمة بشكل (سلبي أو إيجابي) على الآخرين في حين وصف[٣] أخلاقيات العمل بأنها كلُّ ما يتعلَّق بالعدالة وبعض النواحي؛ مثل توقُّعات المجتمع والمنافسة بنزاهة والإعلان والعلاقات العامة.

وكما تبين (Low and Weeks) فإنَّ "الحاجة إلى دعم وترويج السلوك الأخلاقي ليس موضوعًا قابلاً للنقاش"، وحتى حين تكون درجة التحسُّن تدريجية، فإنَّ المنظمات تستطيع تحقيق التوازن في الجهود لتحسين أخلاقيات الأعمال[٤]. وتعني كلمة الأخلاق (Ethics) التوافُق مع معايير أو قيم سلوك أو أدب، يختصُّ في الغالب بالمهن وتُعرَف أيضًا على أنها معايير للتصرُّف والسلوك التي نتوقَّع أن يتَّبعها الناس، وتتعلَّق الأخلاق الشخصية بأفعال الفرد اليومية [٥].

وتعدُّ الاستقامة والقيم الأخلاقية منتجًا للمعايير الأخلاقية والسلوكية بالوحدة، وكيف يمكن توصيلها والالتزام بها في الممارسة، وتشمل تصرُّفات الإدارة لإزالة أو تخفيض الحوافز والإغراءات التي تدفع الأفراد إلى ارتكاب تصرُّفات غير مستقيمة، غير قانونية أو غير أخلاقية[٦].

وتنقسم أخلاقيات العمل إلى قسمَيْن:

١. أخلاقيَّات العمل الإيجابيَّة.
٢. أخلاقيَّات العمل السلبيَّة.

وقد عُني الدستور السعودي بأخلاقيات العمل، فقد حدَّدتها لائحةُ الواجبات الوظيفيَّة كما يلي:-

أولاً: أخلاقيَّات العمل الإيجابيَّة

هي التي تَفرِض على الموظَّف القِيامَ ببعض الأعمال، وهي:

أ- تأديَة الواجبات الوظيفيَّة.

ب- مراعاة الواجبات المسلكيَّة الإيجابيَّة.

ت- إطاعة الأوامر الرِّئاسيَّة.[٧]

أ- تأديَة الواجبات الوظيفيَّة: يُوجِب نِظام الخدمة المدنيَّة على الموظف "أنْ يُخصِّص وقتَ العمل لأداء واجبات وظيفَتِه" .

١. فيجب أنْ يؤدِّي العمل بنفسه.
٢. وأنْ يُخصِّص وقتَ العمل لأداء العمل المكلَّف بإنجازه.
٣. ومُراعاة الدقَّة اللازمة ومُوجِبات حُسن العمل وحُدود اختِصاصه.
٤. ومُراعاة مواعيد الدَّوام الرسميَّة.
٥. واستِهداف أداء الخدمة العامَّة والمَصلَحة العامَّة[٨].

ب- مراعاة الواجبات المسلكيَّة الإيجابيَّة:

١. أنْ يرتَفِع عن كلِّ ما يخلُّ بشرَف الوظيفة والكرامة، سواء كان ذلك في محلِّ العمل أو خارجه، حتى ولو كان خارج البلاد، وهي مسألة تقديريَّة ولا يُمكِن حصرها، ولكنْ ينظر إلى كلِّ تصرُّف يصدر عن الموظف على حِدَةٍ، وذلك في ضوء مُلابَساته وظُروفه، والمركز الذي يحتلُّه الموظف، وطبيعة عمله ونوعيَّته، ومكان تأديته، مع مُراعاة مَدَى خُطورة انعِكاس السلوك الخارجي على العمل الوظيفي[٩].
٢. أنْ يُراعِي آداب اللياقة في تصرُّفاته مع الجمهور ورُؤَسائه ومَرؤُوسيه.

5-Mohr et al, 2001, p45
(1) Daft, 2003, P 139
(2) Weihrich&Koontz,2003,p
(3) Valentine,2007,p:248

(١) رغدة المرايات، أثر أخلاقيات الأعمال للمنظمة على السلوك الأخلاقي وأداء رجال البيع للمنتجات الصيدلانية في مدينة عمان، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الإدارة ، جامعة الشرق الاوسط، عمان، الاردن، ٢٠١١م، ص٧٦.

(٢) لائحة الواجبات الوظيفية، الصادرة بقَرار وزير الخدمة المدنيَّة ذي الرقم ٧٠٣/١٠٨٠٠ والتاريخ ١٤٢٧/١٠/٣٠هـ، وبتعميم مدير عام الشُّؤون الإدارة والمالية ذي الرقم ١٣/ت/٣٠٠٥ والتاريخ ١٤٢٧/١١/١٨هـ

(٣) أمين السيد أحمد لطفي، مراجعة وتدقيق نظم المعلومات، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٥م، ص٥٠.

(٤) لائحة الواجبات الوظيفيَّة، م١١/ج، المادة ١١/ج.

(١) لائحة الواجبات الوظيفيَّة، م١١/ ب.

فمَثَلاً اللياقة مع الجمهور بإحسان الموظف مُعامَلة الأفراد أثْناء مُراجَعتهم له، وذلك بوَصفِهم بشرًا، وعدَم الاستِعلاء عليهم، وأنْ يسمَعَ شَكاوَى الأفراد ومَطالبهم، وإفادتهم بما يتمُّ بشأنهم، وتوجيههم الوجهة الصحيحة، وليس استعمال الغِلظة والخشونة، أو التجاوُز باليد أو اللسان، أو التحكُّم في أفراد الرعيَّة، واللياقة مع الرُّؤساء؛ لضَمان حسن سَيْرِ العمل، فلا يجوز اتِّصال الموظف بغير رئيسه المباشر في الأمور الخاصَّة بأعمال وظيفته، أو قيام الموظف بإشغال المقامات العالية رسميًّا بالأمور التي تتعلَّق بوظيفته بقصْد المُشاغَبة مُتَجاهِلاً مرجعَه[١].

جـ- إطاعة الأوامر الرئاسيَّة:

ويُقصَد به امتِثالُ الأوامر التي تَصدُر من السُّلطة الإداريَّة الرئاسيَّة في شكْل تَعلِيمات، أو تَعمِيمات، أو منشورات، أو كتب دوريَّة، أو قَرارات إداريَّة.

مدى الطاعة:

١. فهو مُلزَمٌ بتنفيذ أوامر السُّلطة الرئاسيَّة المشروعة.
٢. أمَّا عدم مشروعيَّة أوامر السُّلطة الرئاسيَّة التي لم تَصِلْ إلى درجة الأمر بارتكاب الجريمة الجنائيَّة، فيُعفَى الموظَّف في المملكة من العُقوبة بالنسبة للمخالفات الإداريَّة أو الماليَّة إذا ثبَتَ أنَّ ارتكابَه للمخالفة كان تنفيذًا لأمرٍ مكتوبٍ صادر إليه من رئيسه المختصّ، بالرغم من مُصارَحة الموظف له كتابةً بأنَّ الفِعل المرتَكب يكون مخالفةً.[٢]

ثانيًا: أخلاقيَّات العمل السلبيَّة

بامتِناع الموظَّف عن القِيام بالأعمال المحظورة على شاغل وظائف الخِدمة المدنيَّة في المملكة، وهي: نقد أو لوم الحكومة، إساءة استِعمال السُّلطة الوظيفيَّة واستِغلال نفوذها، وإفشاء الأسرار الوظيفيَّة، والاشتِغال بالتجارة، فَضْلاً عن الجمع بين الوظيفة العامَّة وأعمال معيَّنة.

١. نقد أو لوم الحكومة: يُحظَر على الموظَّف توجيهُ النَّقد أو اللَّوم إلى الحكومة بأيّ وسيلةٍ من وسائل الإعلام المحليَّة أو الخارجيَّة.[٣]
٢. إساءة استعمال السلطة الوظيفيَّة: ويُقصَد بها استعمالُ سلطة وظيفته العامَّة تحقيقًا لِمَصالِحه الخاصَّة البعيدة أدبيًّا عن المصلحة العامَّة، ويُعرَف بالتعسُّف أو الانحِراف في استِعمال السلطة، ومن أمثلتها: تحايُل الموظَّف على تنفيذ الأنظِمة واللوائح على غير الوجْه الصحيح؛ بقصْد تحقيق مَصلَحة غير عامَّة للنفس أو للغير، أو التصرُّفات التي تَصدُر عن الموظَّف بقصْد الإضرار بالغير لأحقادٍ شخصيَّة.[٤]
٣. استغلال نفوذ الوظيفة: يُقصَد به استِخدام سُلطَته الوظيفيَّة لتحقيق مَنفَعة ماديَّة له ولذَويه على حِساب المصلحة العامَّة؛ كالاسترشاء، والحصول على مُكافآت لاحِقة على أداء الواجبات الوظيفيَّة، والاختلاس، وإضرار الموظَّف بالمصالح العامَّة في ميدان الصَّفقات والمقاولات والتَّوريدات والأشغال العامَّة وغيرها؛ وذلك نظير حُصول الموظَّف على مكاسب ماديَّة أو ماليَّة معيَّنة، أو قيام الموظف بحجز كُلّ أو بعضِ ما يستحقُّه الموظَّفون أو العمَّال من رَواتب وأُجُور، أو تأخير دفْعها إليهم بقصْد الانتِفاع بها شخصيًّا، وتجريم فعْل استِغلال النُّفوذ المُرتَكب بواسطة أيّ وزيرٍ (ولو بطريق الإيهام، للحُصول على فائدةٍ أو ميزةٍ لنفسه أو لغيره من أيّ هيئة أو شركة أو مؤسسة أو مصلحة من مصالح الدولة).[٥]
٤. إفشاء الأسرار الوظيفيَّة: وهو واجبٌ سلبي يَفرِض على الموظَّف كتمانَ الأمور أو المعلومات أو البيانات التي يطَّلع عليها بِحُكمِ وظيفته، ولو بعد تَركِه الخدمةَ، ولا يلزم لقيام ذلك الالتزامِ - بالطبع - توقيع الموظف على إقرارٍ أو تعهُّدٍ بحفظ السريَّة المذكورة[٦].
٥. الاشتغال بالتجارة: ويُعَدُّ اشتغالاً بالتجارة - ويكون محظورًا على شاغل الوظيفة العامَّة - القيامُ بتسجيل محلّ تجاري باسم القاصر الذي تشمَلُه ولايته أو وصايته، أو الاستمرار في شِراء المنقول أو العقار بقصد بيعه أو بقصد تغييره، وكلُّ عملٍ يتعلَّق بالوكالة أو بالعمولة أو البيع بالمزايدة والعقود والتعهُّدات التي يكون فيها الموظَّف مُقاوِلاً أو مُورِّدًا[٧].
٦. الجمع بين الوظيفة وأعمالٍ معيَّنة: يُحظَر على الموظَّف في المملكة الجمعُ بين الوظيفة العامَّة وبين أعمالٍ معيَّنة، يُمكِن إجمالُها فيما يلي:

أ- الاشتراك في تأسيس الشركات، أو قبول عضويَّة مجالس إدارتها، ويُلاحَظ بهذا الخصوص أنَّ اشتراك الموظف في تأسيس "شركة تضامن" يُعَدُّ من قَبيل الاشتِغال بالتجارة؛ إذ يُعتَبر الشريك المُتَضامِن تاجرًا في جميع الأحوال[٨].

ب- العمل في الشركات أو المحلات التجاريَّة، ما لم يكن الموظَّف مُعيَّنًا من الحكومة.

جـ- مُمارَسة أيّ مهنة من المِهَن المختلفة، مع ملاحظة أنَّه يجوز للوزير المختصّ أنْ يُرخِّص لبعض الموظَّفين بالاشتغال بالمِهَن الحرَّة إذا كانت المصلحة العامَّة تقتَضِي الترخيص لهم في ذلك؛ نظرًا لحاجة البلاد إلى مهنهم.

---

(٢) لائحة الواجبات الوظيفيَّة/ م١١.

(٣) لائحة الواجبات الوظيفية، نظام تأديب الموظَّفين، م٢/٣٤.

(١) لوائح نظام الخدمة المدنيَّة، ١/١١، لائحة الواجبات الوظيفيَّة، م ١١/أ.

(٢) لائحة الواجبات الوظيفيَّة، م١٢/أ.

(٣) لائحة الواجبات الوظيفيَّة، م١٢/ب.

(٤) لائحة الواجبات الوظيفيَّة، المادة ١٢/هـ

(٥) لائحة الواجبات الوظيفيَّة، المادة ٤٥، لوائح نظام الخدمة ،١/١٣.

(١) لائحة الواجبات الوظيفيَّة، المادة ١٣/ب.

المطلب الرابع: اخلاقيات الوظيفة العامة في الإسلام

جاءت السنة النبوية كتطبيق عملي لأخلاقيات الوظيفة العامة، حيث كان النبي الكريم محمدﷺ يعمل في شبابه راعيًا للغنم، وبيَّن أنَّ كلَّ الأنبياء - عليهم السلام- قد رعوا الغنم، وعمل لخديجة -رضي الله عنها- قبل نبوته في التجارة، فنجحت تجارتها، وبُورِك فيها، وعرضت نفسها عليه، وقالت يا بن عم، إني قد رغبت فيك؛ لقرابتك وأمانتك وحسن خلقك وصدق حديثك. وكذلك حثَّ النبي ﷺ على العمل، حيث قال: { ما أكل أحدٌ طعامًا قطّ خيرًا له من عمل يده }[١].

الصفات الحميدة والذميمة في أخلاقيات العمل، وتأثيرها على الفرد والمجتمع:

أولاً : الصفات الحميدة في أخلاقيات العمل، وهذه تتشعّب إلى نوعيْن:-

أ- أخلاقيات وظيفية:

ذلك "أنَّ العمل وأداء الواجبات الوظيفية بكل دقة وإخلاص يعتبر في منهاج الإدارة الإسلامية أمانة في عنق الموظف، وعلى جميع المستويات الإدارية من رئاسة مطلقة أو جزئية، أو مسؤولية مطلقة أو محدودة، إلى العمل البسيط يكون في نطاق مسؤولية الموظف".[٢]

"وفي مجالات الأمانة والإخلاص عند الموظف المسؤول ، فأنها تتركز على المعاملات في المنظمة مثل : إسناد الوظائف العامة إلى الأكفاء ، الموضوعية في القرار، حفظ المال العام ، حفظ الحواس والجوارح ، حفظ الودائع ، حفظ أسرار المجالس والاجتماعات إلا ما يضر الصالح العام في المنظمة".[٣]

ب- أخلاقيات سلوكية:

"إنَّ الأخلاق وحسن السيرة والسلوك من أهم الأمور التي أكَّد عليها نظام الخدمة المدنية في العالم العربي، كشرط لتعيين الموظفين في الدولة ، حيث نصت المادة الرابعة منه في دولة السعودية مثلاً على أنه: يشترط فيمن يعين في إحدى الوظائف أن يكون حسن السيرة والأخلاق وأن يكون غير محكوما عليه بحد شرعي أو بالسجن في جريمة مخلة بالشرف والأمانة ، حتى يمضي على انتهاء تنفي الحد أو بالسجن ثلاثة سنوات على الأقل ، وان يكون غير مفصول من خدمة الدولة لأسباب تأديبية ما لم يمضي على صدور قرار الفصل ثلاث سنوات على الأقل ".[٤]

كما "يشترط فيمن يتولى الوظيفة العامة أن يكون صالحا من الناحية الأخلاقية أو الأدبية للقيام بأعبائها وممارسة سلطاتها ، فالأخلاق الحميدة وحسن السمعة شرط ضروري وهام لسلامة ممارسة السلطة العامة وتحقيق الصالح العام ".[٥]

ثانيًا : الصفات الذميمة في أخلاقيات العمل: ويمكن إجمالها فيما يلي:-

أ- عدم المحافظة على سرية العمل:

ويقصد بها "عدم إفشاء الإسرار الوظيفية وما تتضمَّنها من معلومات وبيانات ووثائق أتيحت للموظف بحكم منصبه ووظيفته الاطِّلاع عليها، والتي ليس بمقدوره الاطلاع عليها لولا مركزه الوظيفي الذي يشغله ، وضرورة المحافظة على سرية العمل لا تقتصر فقط أثناء تأدية الخدمة ، بل تتعداها إلى ما بعد تركه العمل".[٦]

ب- الرشوة :

" الرشوة تعتبر أم الفساد الإداري ومن أعظم الجرائم المتفشية في العالم وبخاصة في مجتمعات العالم الثالث ، وتزداد خطورتها كلما احتل المرتشي منصبا قياديا كبيرا ، لأنه بفساده يفسد من تحته من المرءوسين ومن يليهم أيضا ".[٧]

وتعتبر الرشوة من اخطر الجرائم ومن أسوأ الانحرافات الإدارية التي يجب محاربتها بكل قوة والقضاء عليها وذلك لما يترتب من أضرار وأخطار تهدد المجتمعات ، وعن طريقها تفسد ذمم الناس وضمائرهم ، ويضيع الحق وينتشر الظلم والفساد ، وتسود روح الاتِّكالية والنفعية على روح الواجب ".[٨]

ج- المحسوبية:

"من الأسباب التي تؤدِّي إلى انخفاض مستوى الكفاءة في الإدارة الحكومية، ذلك أنَّ كثيرًا من القرارات الإدارية، أو الإجراءات تقوم على الوساطات، والتي تعتبر بمثابة اعتداء وهضم لحقوق الآخرين ، فالواسطة تخلُّ بمبدأ تكافؤ الفرص والمساواة بين المواطنين في الحصول على الخدمات الحكومية، فهي تعد بحق انحرافًا في السلطة توجب المساءلة والعقاب ".[١]

---

(٢) الإمام البخاري، صحيح البخاري ، دار المنار للطبع والنشر ، القاهرة، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م، ص١٧٣.

(٣) فهد سعود العثيمين، أخلاقيات الإدارة في الوظيفة العامة وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية، مكتبة التوبة، الرياض، ١٩٩٣م، ص٧٠ .

(١) أحمد داود الأشعري ، الوجيز في أخلاقيات العمل، مطبعة خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، الرياض، ٢٠٠٨م، ص١٨٢.

(٢) فهد سعود العثيمين، أخلاقيات الإدارة في الوظيفة العامة وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص٧٦.

(٣) أنور أحمد رسلان، الصلاحية الأخلاقية "شرط تولي الوظيفة العامة بمصر ودول مجلس التعاون الخليجي" : دراسة مقارنة ، الإدارة العامة العدد: ٦٥ ، الرياض. ١٤١٠ هـ

(٤) فهد سعود العثيمين، أخلاقيات الإدارة في الوظيفة العامة وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص١٠٦.

(٥) أحمد داود الأشعري، الوجيز في أخلاقيات العمل، مرجع سابق، ص٢٠٢.

(١) فهد سعود العثيمين، أخلاقيات الإدارة في الوظيفة العامة وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص١٣٨..

"صحيح أنَّ هناك أنظمة تتصدَّى لمثل هذه المخالفات الشنيعة، إلاَّ أنها تعمل بالمزاج، وحسب الظروف والمكانة الاجتماعية للمخالف ومرتبته الوظيفية وموقعه في سلم الهيكل التنظيمي".[٢]

المطلب الخامس: العوامل التي تؤثر على أخلاقيات الوظيفة العامة:

لقد بدأت المنظمات في البحث عن نظم أكثر سرعة وتأثيرا ليس فقط على العولمة ، ولكن في تأثير النمو الاقتصادي على البيئة الاجتماعية والطبيعية التي تعيش فيها ، فالمنظمات تعمل أكثر ولساعات أطول وتسعى إلى الاستفادة من التقدم الاقتصادي لتحسين نوعية حياة العمل في منظماتها ، وذلك من خلال إعادة تشكيل الانسجام والتوافق بين العقلانية الاقتصادية والمعايير الأخلاقية في العمل خاصة في عالم العولمة إذ تهتم أخلاقيات الأعمال بالاعتبار الأساسي لمعنى وهدف الوجود الإنساني والمبادئ الأخلاقية التي تعتمد عليه الفعاليات الاقتصادي.[٣]

ولعلّ هذه العوامل هي ما جمعها العثيمين، ويمكن إيجازها فيما يلي):-

١. البيئة الاجتماعية : بما يسودها من تقاليد وعادات ومعتقدات وأحوال اقتصادية واجتماعية وسياسية ، والتي تساهم مساهمة كبير في تشكيل سلوك الفرد وتكوين اتِّجاهاته.

٢. البيئة الاقتصادية: حيث لعب الأوضاع الاقتصادية في المجتمع الذي يعيش فيه الموظف – من غنى وفقر وارتفاع مستوى المعيشة مقابل تدني مستوى الرواتب والأجور – دورًا كبيرًا في تكوين أخلاقيات الوظيفة من مبادئ واتِّجاهات وسلوك.

٣. البيئة السياسية: لا شكَّ أنَّ البيئة السياسية التي يعيش الموظف العام في ظلها تلعب دورًا مهمًّا في تكوين اتِّجاهاته وأنماط سلوكياته[٤].

ومن أجل نجاح العمل الوظيفي واعتلائه المكانة المنشودة، فإنَّ ذلك يتطلَّب تضافر جهود المنظمة وأفرادها العاملين وأطرافها الأخرى (المالكين، الدولة، قوى الضغط) في إنجاح برامج تحسين نوعية حياة العمل، وصولاً إلى تحسين الروح المعنوية والرضا لزيادة الإنتاجية[٥].

وتتجلَّى أهمية تحسين نوعية حياة العمل من خلال تأثيرها المباشر وغير المباشر على الكثير من الظواهر والسلوكيات الإدارية داخل المنظمات وتأثيرها بالمقابل على مجمل حركة المنظمة سواء في أداء مهامها وتحقيق أهدافها أو علاقاتها بالبيئة الخارجية، سواء أكانت هذه العلاقات بأفراد أو منظمات.

المبحث الثاني: انعكاس أخلاقيات العمل الإسلامي على الفرد والمجتمع:

المطلب الأول: أخلاقيات العمل الإسلامي، وانعكاس أثرها على الفرد

قال تعالى(وإنك لعلى خلق عظيم) [٦]... إنَّ حسن الخلق يؤدِّي الى حسن التفاؤل وحسن التعامل مع الزملاء والعملاء في العمل، وهذا يدل على أنه اذا انتشرت الأخلاق، انتشر الخير والمحبة والتسامح والأمن والثقة بين الأفراد والجماعات، ويقل الشر والعداوة والبغضاء والكراهية والتعاسة والشقاوة بين الأفراد قال ﷺ (إنما بُعِثت لأتمِّم مكارم الأخلاق).

إنَّ الإسلام هو دين الأخلاق الفاضلة والسموّ بالإنسان من نفق الرذائل المظلم إلى نور الإيمان والفضائل، ولقد عمل الإسلام على ضبط الغرائز وتركيزها وترويضها وتنظيمها في قواعده وأصوله الكلية كأساس لتهذيب سلوك النفس البشرية في عبادتها لله -عزَّ وجلَّ- وفي تعاملها مع الناس أفرادًا وجماعات ويتجلَّى ذلك في قول الله تعالى (ونفسٍ وما سوَّاها ، فألهمها فجورها وتقواها، قد أفلح مَن زكَّاها، وقد خاب من دسَّاها) [٧].

والأخلاق في الإسلام ليست تعبيرًا خياليًا، وإنما هي منهج واقعي يستمد قيمه من صميم واقع الإنسان بحسبانه أحد أفراد المجتمع، وهي تظهر في مستويْن فردي واجتماعي، وهي تؤكِّد حرية الإنسان وإرادته في الاختيار وتحمُّل المسئولية، فالفرد مسئول عن عمله، واعٍ لشخصيته، محقِّق للنفع العام لمجتمعه بأسره [٨].

ويمكن أن نبيّن أهمية الأخلاق وضرورتها فيما يلى :

١. ارتقاء السلوك الفردي للأفراد:

للأخلاق أهمية بالغة؛ لما لها من تأثير كبير في سلوك الإنسان وما يصدر عنه، بل نستطيع أن نقول: إنَّ سلوك الإنسان موافق لما هو مستقر في نفسه من معانٍ وصفات.

---

(٢) المرجع السابق، ص١٦٠.

(٣) أحمد داود الأشعري، الوجيز في أخلاقيات العمل، مرجع سابق، ص٢٠١.

(٤) ليث الربيعي، أخلاقيات التسويق والمسؤولية الاجتماعية، المؤتمر الثالث للمسؤولية الاجتماعية، للفترة ٥-٦ مايو، عدن، ٢٠١٠م، ص١٩.

(١) ابن شاكر الخرائطي، مكارم الأخلاق ومعانيها ومحمود طرائقها، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط١، ١٤١٩/١٩٩٩م، ص ١٠١-١٠٣ (بتصرُّف).

(٣) خالد عبد الرحيم، مطر الهيتي، إدارة الموارد البشرية مدخل استراتيجي، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٥ ، ص٢٧٧ .

(١) سورة القلم: ٤.

(٢) سورة الشمس:٧-١٠.

(٣) أنور الجندي ، القيم الأساسية للفكر الإسلامي والثقافة العربية، مطبعة الرسالة، القاهرة ، ١٩٦٩م، ص ٤٠٨ .

يقول الإمام الغزالي -رحمه الله- : " فإنَّ كلَّ صفة تظهر في القلب، يظهر أثرها على الجوارح حتى لا تتحرَّك إلاَّ على وفقها لا محالة ..... ".[١]
فأفعال الإنسان إذن موصولة دائمًا بما في نفسه من معانٍ وصفات . ومعنى ذلك أنَّ صلاح أفعال الإنسان بصلاح أخلاقه .. ولهذا أكَّد الإسلام على صلاح النفوس، وبين أنَّ تغيير أحوال الناس من سعادة وشقاء ويسر وعسر ورخاء وضيق وطمأنينة وقلق وعزّ وذلّ .. كلُّ ذلك ونحوه تبعٌ لتغيير ما بأنفسهم من معانٍ وصفات.[٢]

وإذا كان هناك عدد من الصفات الأخلاقية التي ينبغي على الفرد المسلم التحلّي بها في التعامل مع الآخرين، فإنَّ الالتزام بهذه الصفات في مجال العمل يكون أوجب وأهم؛ ذلك لأنَّ المهنة هي محور علاقة مباشرة بين الفرد ومَن حوله ممَّن يتعاملون معه من الزملاء والرؤساء والمرءوسين والمستفيدين من عمله من محتاجين وعملاء.

وتؤدِّي القيم الفاضلة التي يعتنقها الفرد المسلم المستمدة من عقيدة التوحيد ومبادئ الشريعة دورًا أساسيًا في التأثير على سلوكه ونشاطاته، بل وممارساته اليومية، ومن هذا المنطلق، فإنَّ قيمنا هي أهم ما يميّز شخصياتنا، فهي تؤثّر على سلوكنا والأشخاص الذين نثق بهم، والرغبات التي نلبيها، وكذلك الطريقة التي نستثمر بها أوقاتنا وجهودنا، وعلى جميع مظاهر حياتنا، بل إنَّ قيمنا هي التي توجّهنا للطريق القويم في الأوقات الحرجة، حين تتفرَّق بنا السُّبُل، وتتقاذفنا الضغوط وأمواج الحياة .

والقيم تعبّر عن المعتقدات الأساسية للفرد، وهي التي تحدِّد له ما يجب أن يفعله أو لا يفعله، وما هو صحيح أو خطأ أو حق و باطل أو اختصار هي التي توجّه أخلاقنا وسلوكنا في التعامل مع الأشياء أو مع الآخرين من حولنا.

وإنَّ لمظاهر السلوك الإنساني الذي يسلكه الفرد، وهو يؤدِّي مهنته التي يزاولها علاقة وطيدة بين قيمه التي يعتنقها من جهة، وبين قيم المنظمة التي يعمل فيها، ويطبّق فلسفتها من جهة أخرى، وبين قيم المجتمع الذي يعيش فيه كلٌّ من الفرد والمنظمة من جهة ثالثة.

وقد تصدَّى مجموعة من العلماء والباحثين في شتَّى الحقول العلمية والمعرفية في علم النفس والاجتماع وعلم الأجناس البشرية والإدارة إلى قضية القيم ومحاولة فهمها لتفسير السلوك الإنساني، وما يصدر عنه من ممارسات صحيحة أو خاطئة نتيجة للقيم أو الموروثات التي يحملها الفرد ويؤمن بها.[٣]

المطلب الثاني: أخلاقيات العمل الاسلامي وتأثيره على المجتمع

إن للأخلاق أهمية بالغة لما لها من تأثير كبير في حياة الأفراد والجماعات والأمم ، فمكارم الأخلاق ضرورة إنسانية لا يستغنى عنها مجتمع ولا أمة من الأمم ، ومتى فقدت الأخلاق تفكك أفراد المجتمع وتصارعوا وتناهبوا مصالحهم ولهذا فقد حفل القرآن الكريم واعتنى بها أيما عناية فقد بينت آياته أسس الأخلاق ومكارمها واعتنت السنة المطهرة بالأخلاق والمعاملات فكانت حقيقة دعوة الرسول ﷺ مكارم الأخلاق أو صالح الأخلاق يقول سبحانه : (هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولاً مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ)[٤].
يقول سبحانه : (إِنَّ اللَّهَ لا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ)[٥].
يقول الماوردى : إذا حسنت أخلاق الإنسان، كثر مصافوه، وقلَّ معادوه، فتسهَّلت عليه الأمور الصعاب، ولانت له القلوب الغضاب[٦].
فالأخلاق تعمل على ضبط الفرد لشهوته ومطامعه؛ كي لا تتغلَّب على عقله ووجدانه؛ لأنها تربط سلوكه وتصرُّفاته بمعايير وأحكام يتصرَّف في ضوئها وعلى هديها في الحكم على الخطأ والصواب والحسن والقبيح والخير والشر ....[٧] .
٢. ارتقاء القوى المعنوية للأمم والشعوب :
"إنَّ الأخلاق الفاضلة في أفراد الأمم والشعوب تمثِّل المعاقد الثابتة التي تُعقَد بها الروابط الاجتماعية، ومتى انعدمت هذه المعاقد أو انكسرت في الأفراد، لم تجد الروابط الاجتماعية مكانًا تنعقد عليه".[٨]
والأخلاق الاجتماعية تحدِّد للمجتمع أهدافه ومثله العليا ومبادئه الثابتة والمستقرة، وتساعد على مواجهة المتغيّرات التي تحدث فيه، بتحديدها الاختبارات الصحيحة التي تسهّل على الناس حياتهم، وتحفظ لهم استقرارهم وكيانهم في إطار موحَّد، كما أنَّ الأخلاق تزوِّد المجتمع بالصيغة التي يتعامل

---

(٤) أبو حامد الغزالي، إحياء علوم الدين، مرجع سابق، ٥٧/٣.
(١) عبد الكريم زيدان، أصول الدعوة، مرجع سابق، ٧٩-٨٠.
(٢) إبراهيم فهد الغفيلي، العلاقة والتأثير بين قيم الفرد والمنظمات في بناء أخلاقيات المهنة من منظور الفكر المعاصر والإسلامي، ورقة مقدَّمة إلى الملتقى الثالث لتطوير الموارد البشرية: استراتيجيات تنمية الموارد البشرية، الرؤى والتحديات، ١٤ – ١٥ من شعبان ١٤٢٢ الموافق ٣٠ – ٣١ من أكتوبر ٢٠٠١، ص٣.
(١) سورة الجمعة: ٢.
(٢) سورة الرعد: ١١.
(٣) الماوردى ، أدب الدنيا والدين ، مكتبة الإيمان، المنصورة، (بدوت تاريخ)، ص٢٣٧
(٤) الصاوى أحمد ، القيم الدينية وثقافة العولمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة ، العدد (١٢١) ١٤٢٦ هـ/ ٢٠٠٥م، ص ٣٢.
(٥) عبد الرحمن الميدانى الأخلاق الإسلامية وأسسها، مرجع سابق، (٣٥.٣٤/١).

بها مع العالم، وتحدِّد له أهداف ومبرِّرات وجوده، وتعطى نمطًا معينًا من الشخصيات الإنسانية القادرة على التكييف الإيجابي في المجتمع، سواء المحلى أو الدولي.[١]

المطلب الثالث: طرق تقويم الأخلاق الوظيفية

إذا كانت الأخلاق الوظيفية أمرًا لازمًا لنجاح العمل الوظيفي والمؤسسي، فقد وجد الباحث أن يختتم هذه الدراسة بدراسة لبعض طرق تقويم الأخلاق، ويمكن إيجاز ذلك فيما يلي:-

١. تقوية معاني العقيدة الإسلامية وترسيخها في الناشئة منذ نعومة أظفارهم داخل الأسرة قبل بلوغ سن الدراسة، وذلك بتعليمهم الحلال والحرام، وهذا الإيمان يؤدّي بلا شكَّ الى التمسُّك بالقيم الأخلاقية.

٢. علاج المشكلات الأخلاقية من خلال التصدّي للأفكار والنظريات الهادمة والملوثة للقيم الأخلاقية وبيان القيم الصحيحة فـ " لا بد من عملية تربوية شاملة، تستهدف احلال قيم واتجاهات سلوكية ايجابية؛ مثل : النزاهة والكفاية والفعالية، محل القيم غير الأخلاقية".[٢]

٣. المحاسبة (العقوبة): مبدأ الثواب والعقاب مبدأ أصيل في الإسلام، فلا يكفى أن نقول للمحسن احسنت ، وللمسيء أسأت فقط ، فكما يكافأ المحسن، لا بدَّ أن يعاقب المسيء بحسب احكام الشريعة . فالعقوبة في الشريعة نوعان: حدود ، وتعزيزات ، فالحدود معروفة وإذا نحَّيناها جانبًا، فإن ما تبقى من مخالفات للقانون الأخلاقي تستوجب عقوبة تأديبية متنوِّعة، ولكنَّ الشريعة الإسلامية لم تقدِّم جدولاً يختلف باختلافها، ولم تحرص على تقديمه.[٣]

الخاتمة:

من جميل شِيَم الإنسان، التحلّي بالأخلاق الحميدة، فهي عنوان تحضُّر بني الإنسان، ومقياس التعامل الإنساني المتراحم بين بنيه، من أجل ذلك، كانت الأخلاق ركيزة أساسية بُني عليها الدين الإسلامي الحنيف، دعا إليها النبي المصطفى ﷺ ، وسار على منواله وهديه تابعوه المخلصون –رضوان الله عليهم- واقتدى به السلف الصالح...حتى يظلّ خالدًا قول الشاعر العربي حافظ إبراهيم:

إنَّما الأممُ الأخلاقُ ما بقيَتْ فإنْ همُو ذهبتْ أخلاقُهُم ذهبُوا

وتمتد علاقة الأخلاق الإسلامية، لتشمل كلّ نواحي الحياة؛ فهناك علاقة العقيدة والأخلاق؛ باعتبار أنَّ العقيدة الإيمانية معيار تُوزَن به الأعمال والأقوال وكافة التصرُّفات؛ وهذا ما يُلزِم المسلم بالتحلّي بالفضائل الخلقية، والتخلّي عن الرذائل.

وهناك علاقة وطيدة بين الشريعة الإسلامية والأخلاق، فثمَّ ارتباط وثيق بين أحكام المعاملات المالية والأخلاق، وثمَّة ارتباط بين أحكام المعاملات الاجتماعية والأخلاق، وارتباط بين أحكام الأحوال الشخصية والأخلاق، وكذلك أحكام تنظيم العقود، وأحكام الآداب أيضًا بالأخلاق. كما أنَّ هناك علاقة بين السلوك والأخلاق، حيث تتناول الأخلاق السلوك؛ سواءً من جانبها الفردي أو الاجتماعي، حيث إنَّ هناك علاقة للضمير بالأخلاق...

فإذا كان ذلك هو حال الأخلاق في حياة الأُمم، فإنَّ الحياة الوظيفية والعملية لها ارتباط متين بالأخلاق، ومدى تحلّي العاملين بالأخلاق الإسلامية، فإنَّ ذلك هو الحبل المتين الذي يضبط سلوكيات العاملين في أيّ مؤسسة أو منظمة أو شركة؛ من حيث الانضباط الوظيفي، وتحكيم الضمير الإنساني بين العامل والعمل المنوط به، ممَّا ينعكس بالسلب أو الإيجاب على الأداء، والاهتمام بقيمة الوقت، والسلوك الشخصي الذاتي المنبعث من الفرد تجاه المؤسسة، وتجاه العملاء، ومدى توافر ثوابت الأمانة، والنزاهة، والمراقبة الذاتية، الناتجة من علاقة الفرد بربه، وخشيته في السر والعلن ..إلخ.

في ضوء ما سبق، توصَّلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، هذا مفادها:-

١. أنَّ الدين الإسلامي يحثُّ على الخلق القويم، ويدعو إلى التحلّي بالآداب السامية، وأن يتنزَّه المسلم عمَّا يتنافى مع القيم والمبادئ والأعراف الدينية والمجتمعية.

٢. أنَّ القرآن الكريم؛ المصدر الأول للتشريع الإسلامي، والسنة المطهّرة؛ المصدر الثاني، قد أعليا من شأن مكارم الأخلاق، يظهر ذلك جليًّا من كثرة النصوص المؤيّدة لذلك.

٣. أنَّ الإسلام جعل الأخلاق الوظيفية جزءًا لا يتجزَّأ عن الأخلاق العامة، فالالتزام بالأخلاق في مجال العمل، يعدُّ التزامًا حياتيًا.

٤. أنَّ التحلّي بالأخلاق الإسلامية في العمل الوظيفي ينعكس أثره بالإيجاب على الأفراد والمنظمات والمؤسسات، بل وعلى الأمم قاطبةً.

---

(٦) على خليل مصطفى أبو العنين، القيم الإسلامية والتربية ، مكتبة إبراهيم حلبى ، المدينة المنورة ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨ م ، ص٣٧.

(١) المنظمة العربية للعلوم الإدارية ، أخلاقيات الخدمة العامة، ترجمة حمد القريوتي ، مطابع الدستور التجارية ، عمان ، ١٩٨٤م، ص١٢٨.

(٢) محمد عبد الله دراز، دستور الأخلاق في القرآن، مؤسسة الرسالة، ط١٠، ١٩٩٩م، ص٢٧٤.

٥. أنَّ الموضوع يهم أكثر المسلمين في البلاد الإسلامية؛ لأن الوظيفة الحكومية أو الأهلية يشترك فيها عامة المسلمين، لذا فهم بحاجة الى بسط المعرفة بالأحكام والآداب الخاصة بالوظيفة، وما ينبغي أن تكون عليه الحياة العملية والوظيفية، التي تنهض بحال الأمة، وتقودها إلى الأمام.

٦. أنَّ هذا الموضوع يمثِّل شعبة من شُعب الإسلام، فكما أنَّ الإسلام يهتم بالأخلاق عمومًا، فهو يهتم بأخلاق الوظيفة، وهذا ما تدعو إليه الشريعة الغرَّاء؛ من أخلاقيات الجد والإخلاص في العمل، والنزاهة، والبُعد عن العادات المرذولة كالمحسوبية والرشوة والإهمال وغيرها.

٧. أنَّ المجتمع المسلم بحاجة ماسة إلى عاملين تتوافر فيهم أخلاق العمل الإسلامية، فإذا كانت الضمير الإنساني المنبعث من وازع ديني صادق، فإنَّ ذلك خير عون لوجود مراقبة ذاتية، تُغني عن المراقبة الخارجية، أو تساندها.

توصيات الدراسة:

١. ضرورة إيلاء هذا الموضوع اهتمامًا أكبر من قِبَل الأكاديميين والدارسين في الدراسات الجامعية والعليا في الدول العربية والإسلامية؛ نظرًا لكثرة المخالفات الوظيفية التي تعاني منها الدول، ومن ثمَّ تتكبَّد الخسائر الكبيرة، وتكون عائقًا في طريق تقدُّم الأمة وازدهارها.

٢. كما توصِي الدراسة بأن يربط الباحثون بين الخلال الكريمة للإسلام والمسلمين، وأثر تطبيق مبادئ الدين القويم في الإنتاجية؛ ممَّا يعود على الفرد والمجتمع من فوائد عديدة.

٣. التركيز على الجانب العملي في حياة المسلمين الأوائل؛ لاستنباط العظات والعِبَر، وترجمة ذلك في المؤسسات والمنظمات الإسلامية الحكومية، بما يعوده نفعه على الفرد والجماعة.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

القرآن الكريم.

١. ابن حيان، تفسير البحر المحيط، الجزء الأول، عالم الكتب للطباعة، بيروت، ط١، ١٩٨٩م.
٢. ابن شاكر الخرائطي، مكارم الأخلاق ومعانيها ومحمود طرائقها، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط١، ١٤١٩/١٩٩٩م.
٣. ابن هشام، السيرة النبوية، دار ابن رجب، فارسكور، الجزء الأول، ط١٤٢٣،١هـ-٢٠٠٣م.
٤. أبو العينين، على خليل مصطفى، القيم الإسلامية والتربية ، مكتبة إبراهيم حلبى ، المدينة المنورة ١٤٠٨هـ/١٩٨٨ م.
٥. أبو داود، سنن أبي داود، دار الحديث، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
٦. أبو زيد، كمال خليفة، ومرعي، عطية عبد الحي، مبادئ المحاسبة الإدارية الحديثة، الإسكندرية: الدار الجامعية،٢٠٠٤م.
٧. أحمد، الصاوى، القيم الدينية وثقافة العولمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة ، العدد (١٢١) ١٤٢٦ هـ/ ٢٠٠٥م.
٨. أخلاقيات الخدمة العامة، المنظمة العربية للعلوم الإدارية ، ترجمة حمد القريوتي، مطابع الدستور التجارية ، عمان ، ١٩٨٤م.
٩. الأشعري، أحمد داود، الوجيز في أخلاقيات العمل، مطبعة خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، الرياض، ٢٠٠٨م.
١٠. الأشقر، عمر، نحو ثقافة إسلامية أصيلة ، ط ١ ، دار النفائس : عمان ، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
١١. الأصفهاني، الراغب، المفردات في غريب القرآن ، المكتبة التوفيقية ، بدون (ت).
١٢. الأندلسي، أحمد بن طاهر الداني، موطأ أحمد، الجزء العاشر، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٢٤هـ.
١٣. البخاري ، صحيح البخاري ، دار المنار للطبع والنشر ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م، ١٩٨٧م.
١٤. بكر، عبد الجواد السيد، فلسفة التربية الإسلامية في الحديث الشريف، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٢م.
١٥. الترمذي ، محمد بن عيسى بن سورة، سنن الترمذي ، الجزء الثالث، دار ابن الهيثم بالقاهرة، ط١، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
١٦. الجاحظ ، تهذيب الأخلاق ، دار الصحابة للتراث، القاهرة، ط١ ،١٤١٠ هـ/ ١٩٨٩م.
١٧. الجرجاني، التعريفات، مكتبة القرآن، بدون (ت).
١٨. الجندي ، أنور، القيم الأساسية للفكر الإسلامي والثقافة العربية، مطبعة الرسالة، القاهرة ، ١٩٦٩م.
١٩. الجندي، أنور، الشباب المسلم ، قضاياه ومشكلاته ، القاهرة ، دار الصحوة للنشر والتوزيع، ١٩٩٤م.
٢٠. الجوزية، ابن قيم، مدارج السالكين، الجزء الثاني، مكتبة الإيمان بالمنصورة، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.
٢١. الحاكم، المستدرك على الصحيحيْن، الجزء الرابع، طبعة دار المعارف، حيدر آباد، ١٣٤٢هـ.
٢٢. حسين، ليث، والجميل، ريم، المسؤولية الاجتماعية تجاه العاملين وانعكاسها على أخلاقيات العمل، دراسة لآراء عينة من منتسبي بعض مستشفيات مدينة الموصل، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثالث لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، المنعقد في نيسان ٢٠٠٩م.
٢٣. الحكمي، حافظ بن أحمد بن علي، معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول، ، ت: عمر بن محمود أبو عمر، دار ابن القيّم، الدمّام، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
٢٤. دراز، محمد عبد الله، دستور الأخلاق في القرآن، مؤسسة الرسالة، ط١٠، ١٩٩٩م.

٢٥. الربيعي، ليث، أخلاقيات التسويق والمسؤولية الاجتماعية، المؤتمر الثالث للمسؤولية الاجتماعية، للفترة ٥-٦ مايو، عدن، ٢٠١٠م.
٢٦. رسلان، أنور أحمد، الصلاحية الأخلاقية "شرط تولي الوظيفة العامة بمصر ودول مجلس التعاون الخليجي" : دراسة مقارنة ، الإدارة العامة . العدد : ٦٥ ، الرياض . ١٤١٠ هـ
٢٧. زيدان، عبد الكريم، أصول الدعوة، مؤسسة الرسالة، ط٩، ١٩٨٧م.
٢٨. شوقي، أحمد، ديوان الشوقيات، الجزء الأول، ٢٠٠٧م.
٢٩. الطائي، حميد، إطار مفاهيمي لأخلاقيات التسويق والمسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال الخدمية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السادس لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأهلية، للفترة من ١٧-١٩ نيسان ٢٠٠٦م.
٣٠. الطبري ، تفسير الطبري ، دار إحياء التراث، بيروت، بدون (ت).
٣١. الطراونة، خالد عطا الله، أبو خليل، محمد منصور، أثر أخلاقيات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية في تحقيق الميزة التنافسية، دراسة ميدانية في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي)، المؤتمر الدولي الثاني لكلية ادارة الأعمال، بجامعة مؤتة – الأردن، " الفرص الإدارية والاقتصادية في بيئة الأعمال التنظيمية "، للفترة من ٢٣- ٢٥ نيسان ٢٠١٣م.
٣٢. العامري، صالح مهدي محسن، الغالبي، طاهر محسن منصور، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال: الأعمال والمجتمع، (٢٠٠٥)، دار وائل للنشر، عمان: الأردن، ٢٠٠٥م.
٣٣. عبد الرحيم، الهيتي، خالد مطر، إدارة الموارد البشرية مدخل استراتيجي، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٥م.
٣٤. عبد المتعال، محمد السيد، ورفاعي، محمد رفاعي، الإدارة الاستراتيجية، الجزء الأول، دار المريخ للنشر، الرياض، ٢٠٠٧م.
٣٥. عبيدات، ذوقان وآخرون، البحث العلمي مفهومه وأدواته وأساليبه، ط٧، دار الفكر للطباعة والنشر: عمان، ٢٠٠٥م.
٣٦. العثيمين، فهد سعود، أخلاقيات الإدارة في الوظيفة العامة وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية، مكتبة التوبة، الرياض، ١٩٩٣م.
٣٧. العثيمين، مكارم الأخلاق، مكتبة الرشد، الرياض، ١٩٩٣م.
٣٨. الغزالي، أبو حامد، إحياء علوم الدين، دار الحديث، ١٤١٩هـ- ١٩٨٦م.
٣٩. الغفيلي، إبراهيم فهد، العلاقة والتأثير بين قيم الفرد والمنظمات في بناء أخلاقيات المهنة من منظور الفكر المعاصر والإسلامي، ورقة مقدَّمة إلى الملتقى الثالث لتطوير الموارد البشرية: استراتيجيات تنمية الموارد البشرية، الرؤى والتحديات، ١٤ – ١٥ من شعبان ١٤٢٢ الموافق ٣٠ –٣١ من أكتوبر ٢٠٠١م.
٤٠. لائحة الواجبات الوظيفية، الصادرة بقَرار وزير الخدمة المدنيَّة ذي الرقم ٧٠٣/١٠٨٠٠ والتاريخ ١٤٢٧/١٠/٣٠هـ، وبتعميم مدير عام الشُّؤون الإدارة والمالية ذي الرقم ١٣/ت/٣٠٠٥ والتاريخ ١٤٢٧/١١/١٨هـ
٤١. لطفي، أمين السيد أحمد، مراجعة وتدقيق نظم المعلومات، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٥م.
٤٢. مالك، الموطأ، المطبعة السلفية، مكة المكرمة، ط١، ١٣٢٣هـ
٤٣. الماوردى، أدب الدنيا والدين، مكتبة الإيمان، المنصورة، بدون (ت).
٤٤. الماوردي، أبو الحسن البصرى ، تفسير الماوردي، النكت والعيون، الجزء السادس، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٧هـ
٤٥. الماوردي، تسهيل النظر وتعجيل الظفر ، تحقيق رضوان السيد ، دار العلوم العربية للنشر، ط١ ،١٩٨٧م.
٤٦. المرايات، رغدة، أثر أخلاقيات الأعمال للمنظمة على السلوك الأخلاقي وأداء رجال البيع للمنتجات الصيدلانية في مدينة عمان، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الإدارة ، جامعة الشرق الاوسط، عمان، الأردن، ٢٠١١م.
٤٧. مقداد يالجن، علم الأخلاق الإسلامية، ط١، الرياض، ١٤١٣هـ
٤٨. الميدانى، عبد الرحمن، الأخلاق الإسلامية وأسسها، الجزء الأول، دار القلم للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠١٠م.
٤٩. النيسابوري، الإمام أبو الحسن مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم ، مكتبة الإيمان بالمنصورة ، بدون (ت).

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

[1] Daft, 2003, p326
[2] Daft, 2003, P 139
[3] De Ven (2008) , An Ethical Framework for the Marketing of Corporate Social Responsibility, A Post-Watergate View, Business Horizons، (April). 75-80.
[4] George& Kaler,2003,p:250
[5] Mohr et al, 2001, p45
[6] Valentine, Sean, (2012). Ethics training, ethical context, and sales and marketing professionals satisfaction with supervisor and coworkers. Journal of Personal Selling, vol, 2, no,3, pp.227-242.
[7] Valentine & Barnett, 2007
[8] Valentine,2007,p:248
[9] Weihrich&Koontz,2003,p

Global Journal of Economics and Business
Vol. 5, No. 2, 2018, p.139 – p.152
e-ISSN 2519-9293 , p-ISSN 2519-9285

Refaad for Studies and Research
www.refaad.com

Islamic Work Ethic and its Positive Impact on the Individual and the Organization

Abdulwahab Shmailan

Jubail Industrial College- KSA
asns2010@gmail.com

Abstract:

God's creature creation, human and ordered to work and seek in the land; for the reconstruction and spend his needs, and to dispense with work yoke question, in order, he urged all religions, all the work and dedication in it.

When Sharia and religion orthodox was inspired by the sky from the presence of the Lord of heaven and earth, to the Prophet Muhammad bin Abdullah, peace be upon him, the keenness of the Islamic religion on the need to uphold the moral orthodoxy and ideals and respect for the customs and traditions and lofty principles, that the human head to morals and distancing it from every blemish and taking out and slander.

The ethics precious are those sorts of good, which is integrated to be a Muslim human figure, which is an integral whole; as Islam totalitarian religion principles and values. Justice, honesty, honesty, commitment, and loyalty, and pride, dignity, and magnanimity, courage and bravery, and many others, during the whole Muslim character to be in public life ... If we dealt with the ethics at work, we find that the sense of a Muslim worker ethics of Islam is necessary, correct its action, achieve success and Rashad organizations and institutions at all levels.

If they ingest the Muslim Islamic work ethic, and could be applied in the field of work, and committed to the institution members of the ethics of Islam, from the perspective of worker and employee principles of goodness and truth, justice and self-monitoring and a commitment to working hours faith, integrity, etc., for our return so clearly on individuals, groups, organizations and institutions differing backgrounds and types; therefore stands this research to study the impact of the Islamic action on the individual and community ethic, the scientific vision of an Islamic spirit.

The study aimed at revealing the impact of work ethic in Islam and its reflection on individuals and institutions positively and negatively.

Since the study needs to be described and analyzed, the study resorted to descriptive analytical methodology; to study the impact of work ethic in Islam on the individual and society.

The study found that the Islamic religion urges the correct creation, and calls for the high ethics, and that the Muslim stroll about what is contrary to the values and principles and religious and societal norms, and that this represents a division of the people of Islam, just as Islam is concerned with ethics in general, , And this is what is called by the Sharia glue; from the ethics of the grandfather and sincerity in work, integrity, and away from the habits such as cronyism, bribery, negligence and others.

Keywords: Islamic work, ethics, individual and organization.

Global Journal of Economics and Business
Vol. 5, No. 2, 2018, p.153 – p.174
e-ISSN 2519-9293 , p-ISSN 2519-9285

Refaad for Studies and Research
www.refaad.com

تقييم أثر الانفتاح التجاري على تنافسية المرأة السعودية في سوق العمل في ظل رؤية المملكة ٢٠٣٠ (دراسة مقارنة مع دول الخليج العربي)[٧١]

أ. د أحمد عارف عساف
كلية ادارة الاعمال- جامعة تبوك- المملكة العربية السعودية
a.assaf@ut.edu.sa

الملخص:

على مدى العقود الثلاثة الماضية ، قامت العديد من البلدان النامية بإصلاحات اقتصادية شملت سياسات تحرير التجارة ، وكان هناك اهتمام متزايد بالتأثير الجندري لهذه الإصلاحات. ومن المرجح أن تكون للسياسات التجارية ، مثلها مثل أي سياسة اقتصادية أخرى ، آثار متباينة جندريا بسبب إمكانية وصول المرأة والرجل إلى الموارد المختلفة والتحكم فيها ، وبسبب أدوارها المختلفة في كل من اقتصاد السوق والأسرة. وتهدف هذه الدراسة إلى المساهمة في الأدبيات الموجودة من خلال دراسة العلاقة بين الانفتاح المتزايد على التجارة الدولية (الناتجة عن تحرير التجارة) والتغير في فرص العمل للمرأة في السوق السعودي في ظل رؤية المملكة (٢٠٣٠) مع مقارنة بباقي دول الخليج العربي ، وهي دول مفتوحة إلى حد كبير تجاريا. ومعرفة ما هي تأثيرات الانفتاح التجاري المتزايد على مختلف القطاعات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية وبقية دول مجلس التعاون الخليجي؟ ولدراسة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية استخدم الباحث البرنامج الاحصائي (Eviews).

وقد أظهرت نتائج التحليل أن تأثير الانفتاح التجاري للمملكة العربية السعودية على معدل البطالة عند الاناث كان طردي خلال الفترة من ١٩٩١ الى ٢٠١٧ ، وتجدر الاشارة الى أن هذا التأثير عشوائي وهو ناتج عن عوامل أخرى غير مرتبطة بمؤشر الانفتاح في المملكة العربية السعودية. وفيما يتعلق بمشاركة المرأة في القطاع الزراعي والصناعي فقد وجد أن التأثير الخاص بالمملكة العربية السعودية عكسي، مما يعني أن المرأة في المملكة العربية السعودية أقل مشاركة في القطاع الزراعي والصناعي، كما أن هذا التأثير عشوائي وغير مرتبط بمؤشر الانفتاح في المملكة العربية السعودية. أما فيما يتعلق بمشاركة المرأة في القطاع الخدمي كان التأثير الخاص بالمملكة العربية السعودية ايجابياً ، الامر الذي يعني أن المرأة في المملكة العربية السعودية أكثر مشاركة في القطاع الخدمي مقارنة بباقي دول مجلس التعاون، وقد جاءت المملكة العربية السعودية في المركز الأول في هذا المجال، ويذكر هنا أن هذا التأثير ثابت ومرتبط بمؤشر الانفتاح التجاري للمملكة العربية السعودية.

الكلمات المفتاحية: الانفتاح التجاري، المرأة، سوق العمل، المملكة العربية السعودية، دول الخليج العربي

المقدمة:

على مدى العقود الثلاثة الماضية ، قامت العديد من البلدان النامية بإصلاحات اقتصادية شملت سياسات تحرير التجارة ، وكان هناك اهتمام متزايد بالتأثير الجندري لهذه الإصلاحات. ومن المرجح أن تكون للسياسات التجارية ، مثلها مثل أي سياسة اقتصادية أخرى ، آثار متباينة جندريا بسبب إمكانية وصول المرأة والرجل إلى الموارد المختلفة والتحكم فيها ، وبسبب أدوارها المختلفة في كل من اقتصاد السوق والأسرة (Fontana، 2003) . في البحث عن الآثار الجندرية للسياسات التجارية ، كان هناك تركيز كبير نسبيا على نتائج سوق العمل. وقد اجتذب تأثير الإصلاحات التجارية والعولمة على الأجور النسبية وفرص العمل النسبيين اهتماما خاصا (Hortton et al. 1991). والتركيز على سوق العمل أمر ملائم ، لأنه يوفر بشكل عام القناة التي تؤثر فيها سياسات الإصلاح على مستوى المعيشة في البلد. تقترح نظرية التجارة التي تطرق إليها كل من (Hecksher-Ohlin / Stolper-Samuelson) أن زيادة الانفتاح على التجارة الدولية في البلدان النامية قد توفر فرص عمل جديدة في الصناعات التي تعتمد على التصدير ، وخاصة بالنسبة لعمالة المرأة ذات المهارات المتدنية. علاوة على ذلك ، يجادل (Black and Brainerd ,2004) أنه مع تزايد المنافسة في السوق المحلية بسبب نظام تجاري أكثر انفتاحًا ، لم تعد الشركات قادرة على تحمل التمييز ضد المرأة عن طريق دفع علاوة للعمال الذكور لمجرد أنهم رجال. ومع ذلك ، فإن تحرير التجارة قد

[٧١] يود الباحث أن يشكر عمادة البحث العلمي (DSR) في جامعة تبوك، المملكة العربية السعودية على الدعم المالي لهذا العمل في اطار منحة (S-0118-1439).

يؤدي أيضاً إلى تدهور وضع المرأة النسبي في سوق العمل لأنه في العديد من البلدان النامية تتركز المرأة في عدد قليل من قطاعات الأنشطة الاقتصادية ، ولديها قدر محدود من التنقل الجغرافي ، ولها مسؤوليات في سوق العمل والأسرة على حد سواء. ومدى توافرها للعمل ومن ثم قدرتها على قبول عدد من فرص العمل الصعبة والمرتفعة الأجور. بالإضافة إلى ذلك ، كان هناك قلق من أن النساء قد يخسرن نتيجة تقدم الصناعات الموجهة للتصدير إلى قطاعات ذات قيمة مضافة أعلى وتصبح أكثر كثافة على مدار الوقت. تشير هذه التنبؤات المرتبطة بالنظرية المختلطة إلى أن تأثير تحرير التجارة على المرأة في سوق العمل يعتمد على طبيعة عملية التحرير والتركيبة الهيكلية للاقتصاد المعني ، وبالتالي لا تزال إلى حد كبير مسألة تجريبية (AlAzzawi, 2014).

مشكلة البحث:

في هذا السياق ، تكمن مشكلة البحث في دراسة العلاقة بين بين الانفتاح المتزايد على التجارة الدولية (الناتجة عن تحرير التجارة) والتغير في فرص العمل للمرأة في السوق السعودي .

هدف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى المساهمة في الأدبيات الموجودة من خلال دراسة العلاقة بين الانفتاح المتزايد على التجارة الدولية (الناتجة عن تحرير التجارة) والتغير في فرص العمل للمرأة في السوق السعودي في ظل رؤية المملكة (٢٠٣٠) مع مقارنة بباقي دول الخليج العربي ، وهي دول مفتوحة إلى حد كبير تجاريا. وحسب علم الباحث لم يتم بحث هذه المسألة سابقا. وعلى وجه التحديد ، تهدف الدراسة إلى الإجابة على الأسئلة التالية:

- هل يزيد الانفتاح التجاري المتزايد من فرص توظيف المرأة ؟
- ما هي تأثيرات الانفتاح التجاري المتزايد على مختلف القطاعات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية وبقية دول مجلس التعاون الخليجي؟

منهجية البحث:

تعددت طرق تحليل أثر الانفتاح التجاري على مشاركة المرأة في مختلف الأنشطة الاقتصادية . كاستخدام برنامج التحليل الاحصائي (SPSS) و (EVIEWS). واستخدم الباحث برنامج التحليل الاحصائي (EVIEWS) من خلال بصياغة أربعة نماذج بحيث تتلائم مع أهداف البحث وفرضياته وذلك لتقدير أثر مؤشر الانفتاح التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي على كل من معدل البطالة عند الاناث ونسبة مشاركة المرأة في القطاع الزراعي ونسبة مشاركة المرأة في القطاع الصناعي ونسبة مشاركة المرأة في القطاع الخدمي. حيث تضمنت عينة الدراسة (٦) من دول مجلس التعاون الخليجي هي الامارات العربية المتحدة، البحرين، الكويت، عمان، قطر والمملكة العربية السعودية، و (٢٧) فترة زمنية للسنوات من ١٩٩١ الى ٢٠١٧.

متغيرات البحث:

المتغير المستقل يعبر عنه في هذه الدراسة بمؤشر الانفتاح التجاري، والمتغيرات التابعة يعبر عنها بمؤشرات معدل البطالة عند الاناث ونسبة مشاركة المرأة في القطاع الزراعي ونسبة مشاركة المرأة في القطاع الصناعي ونسبة مشاركة المرأة في القطاع الخدمي.

مراجعة للأدبيات المتعلقة بالعلاقة بين الانفتاح التجاري والعمالة (الدراسات السابقة):

استخدمت الدراسات المختلفة بشكل نظري لإظهار العلاقة بين الانفتاح التجاري والعمالة بشكل عام وفرص العمل للنساء بشكل خاص. تقوم الأسس الرئيسية لإطار نظرية التجارة التقليدية على تمييز مدخلات العمل المختلفة استناداً إلى اختلافات المهارة. تتنبأ نظرية(Heckscher-Ohlin) أنه بما أن البلدان النامية لديها مجموعة كبيرة من العمالة ذات المهارات المنخفضة ، فإن الانفتاح على التجارة سوف يتضمن تصدير سلع وخدمات أكثر كثافة نسبياً من العمالة كثيفة العمل واستيراد السلع والخدمات التي هي أكثر نسبياً بشكل مكثف في العمالة ذات المهارات العالية. وتستند هذه العملية إلى حقيقة أن تحرير التجارة سوف يرفع السعر النسبي للسلع والخدمات ذات العمالة الكثيفة وذات المهارات المنخفضة والتي بدورها تزيد من الطلب على العمالة ذات المهارات المنخفضة. وتأخذ نظرية (Stolper-Samuelson) مزيدًا من التحليل لإثبات أنه في مثل هذا السيناريو ، سيرى العمال ذوو المهارات المنخفضة زيادة أكبر نسبيًا في أجورهم. ومن المتوقع بالتالي أن تؤدي الإصلاحات التجارية إلى انخفاض في فجوة الأجور بين العمال ذوي المهارات العالية وانخفاض المهارات في البلدان النامية. ويلخص الجدول (١) هذه الدراسات ونتائجها.

الجدول (١) ملخص للأدبيات المتعلقة بالعلاقة بين الانفتاح التجاري والعمالة

المؤلف/ السنة/ هدف الدراسة	عينة الدراسة	فترة اجراء الدراسة	أبرز النتائج
Banerjee and Veeramani (2015) تحليل دور تحرير التجارة والعوامل المتعلقة بالتكنولوجيا في تحديد كثافة العمالة النسائية في الصناعات التحويلية المختارة في الهند	الهند	١٩٩٨-٢٠٠٨	أثر سلبي لمعدلات الرسوم الجمركية على الواردات من كثافة التوظيف النسائية.
Wamboye, E., & Seguino, S. (2012) تحديد ما إذا كان هناك تأثير للهيكل الاقتصادي والتجاري على وصول المرأة إلى العمل في منطقة جنوب الصحراء الكبرى	أفريقيا	١٩٩١-٢٠١٠	تحرير التجارة بين أدى إلى خلق المزيد من الوظائف ، مع الانجاه تبعا لهيكل الاقتصاد
David Kucerra , Leanne Roncolato (2011) تقدير آثار التوسع التجاري على العمالة والدخول في الهند وجنوب أفريقيا	الهند وجنوب أفريقيا	بدءاً من التسعينات	تحدد نتائج العمالة الرابح والخاسر وتظهر التحيزات الجنسية والمهارات.
Tejani and Millberg (2010) تأثير العولمة على العمالة التصنيعية في البلدان المتوسطة الدخل	٦٠ دولة عالية النمو والبلاد النامية ذات الدخل المتوسط	١٩٨٥-٢٠٠٧	ازداد التوظيف التكويني للمرأة في قطاع التصنيع في البلدان النامية لكنه انخفض في البلدان ذات الدخل المرتفع نتيجة لزيادة الصادرات
Oostendorp(2009) تحليل أثر العولمة على الفجوة المهنية في الأجور بين الجنسين	عدة دول	١٩٨٣-١٩٩٩	زيادة الانفتاح على التدفقات وصافي التدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر لها تأثير ضيق بشكل كبير على الفجوة المهنية في الأجور بين الجنسين في البلدان الغنية ، ولكنها لا تجد دليلاً يذكر على تأثير هذا التضييق بالنسبة للبلدان الأفقر.
Cockburn et al. (2009) دراسة آثار سياسات تحرير التجارة على عدم المساواة بين الجنسين في السنغال	السنغال	٢٠٠٤	ليس لإصلاح التجارة تأثير يذكر على الفروق بين الجنسين داخل فئات المهارات ، لكن آثاراً كبيرة ظهرت على الفروق في الأجور عبر المهارات.
Lulit and Claude (2008) آثار تحرير التجارة على عمالة النساء جنوب أفريقيا وإثيوبيا	جنوب أفريقيا وإثيوبيا	٢٠٠١	تأثير سلبي لتحرير التجارة على عدم المساواة في الأجور بين الجنسين
Nicita A (2008) دراسة الآثار التي أحدثها نمو الصادرات في قطاع المنسوجات والملابس على الرفاه الاجتماعي والفجوة في الأجور بين الجنسين في مدغشقر	مدغشقر	-	وجد أن النساء يستفيدن بدرجة أقل بكثير من الرجال. على الرغم من أن آثار الرفاه الإجمالية كبيرة ، فإن الفوائد يتم جنيها بشكل كبير من قبل الأسر غير الفقيرة.
Arndt et al. (2006) تأثير إصلاح السياسات التجارية على العمالة الذكورية والإناث في موزامبيق	موزامبيق	٢٠٠١	لم يؤثر الإصلاح التجاري تأثيراً يذكر على الفروق بين الجنسين في فئات المهارات ، لكن آثاراً كبيرة ظهرت على الفروق في الأجور عبر المهارات
Lee E (2005) تأثير تحرير التجارة على النمو والعمالة في البلدان النامية.	الأدب المتعلق بالبلدان النامية	قبل عام ٢٠٠٥	تشير التجارب المتناقضة للبلدان النامية إلى مجرد الانفتاح على التجارة الدولية لا يمكن إلا ضمان مكاسب العمل كما تلعب القدرة التنافسية للصناعات ذات المهارات المتدنية وكثيفة العمالة دوراً هاماً في ذلك.
Black and Brainerd (2004) دراسة الآثار المترتبة على زيادة الانفتاح التجاري على التغير في الفجوة في الأجور في الولايات المتحدة	الولايات المتحدة الأمريكية	١٩٧٧-١٩٩٤	أدت زيادة المنافسة من خلال الواردات إلى تحسين الأجور النسبية للنساء في الصناعات التي كانت عالية التركيز في السابق ، ولكنها أدت إلى زيادة فجوة الأجور في الصناعات التي كانت تنافسية بالفعل
Haouas et al. (2003) التحقيق في تأثيرات العمالة والأجور على المدين القصير والطويل للإصلاحات التجارية (اعتماد استراتيجية لترويج الصادرات في عام ١٩٧٠) في تونس	الصناعات التحويلية في تونس	١٩٧١ - ١٩٩٦	تسبب تحرير التجارة في زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل الرسمي (في كل من القطاعات القابلة للتصدير والاستيراد) وكذلك ارتفاع الأجور الحقيقية

المصدر: اعداد الباحث، Ahmad, 2018

أولا: الاطار النظري للدراسة

١. الاتجاهات العالمية في الفجوات بين الجنسين في المشاركة في قوة العمل

على الصعيد العالمي ، يواصل معدل مشاركة القوى العاملة للرجال والنساء الذين تبلغ أعمارهم ١٥ سنة وما فوق انخفاضها على المدى الطويل ؛ وبلغت ما نسبته ٦١,٨ % عام ٢٠١٨ ، بانخفاض قدره ١,٤ نقطة مئوية على مدى العقد الماضي.

وقد كان الانخفاض في معدل مشاركة المرأة أبطأ من معدل الرجال ، مما أدى إلى تضييق الفجوة بين الجنسين بشكل طفيف. وتعكس هذه الاتجاهات أنماطاً مختلفة عبر دورة الحياة ناتجة عن تغيرات في المشاركة التعليمية بين الشباب. ومع ذلك نجد أن العنوان الرئيسي هو أنه ، في المتوسط حول العالم ، تظل النساء أقل مشاركة في سوق العمل مقارنة بالرجال. بنسبة ٤٨,٥ % في عام ٢٠١٨ ، ويبلغ معدل مشاركة المرأة في القوة العاملة العالمية ٢٦,٥ نقطة مئوية دون معدل الرجال (الجدول ١).

في ظل هذا الاتجاه العالمي ، هناك اختلافات كبيرة في وصول المرأة إلى سوق العمل عبر البلدان في مراحل مختلفة من التطوير. الفجوة في معدلات المشاركة بين الرجال و المرأة تضيق في البلدان النامية والمتقدمة ، لكنها لا تزال تتوسع في البلدان الناشئة ، وصلت إلى ٣٠,٥ نقطة مئوية في عام ٢٠١٨ ، بزيادة ٠,٥ نقطة مئوية منذ عام ٢٠٠٩. ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه في عام ٢٠٢١ حيث ستنخفض معدلات مشاركة المرأة بسرعة أكبر من وتيرة مشاركة الرجال (ILO, 2017a).

وفي الوقت نفسه ، تظهر البلدان النامية أصغر فجوة بين الجنسين في معدلات المشاركة (١١,٨ نقطة مئوية في ٢٠١٨) ، والتي من المتوقع أن تظل مستقرة خلال الفترة ٢٠١٨-٢١. وتتمتع النساء في هذه المجموعة من البلدان بأعلى معدلات المشاركة (٦٩,٣ في المائة) ، وهو ما يعكس في كثير من الأحيان الضرورة الاقتصادية للبحث عن عمل ، مدفوعا بالفقر السائد وعدم القدرة على الحصول على الحماية الاجتماعية ، على النحو المبين أدناه في (الجدول ٢).

ليس فقط أن النساء أقل حظا من الرجال في المشاركة في القوى العاملة ، بل ايضا فرصتهن في احتمال العثور على عمل أقل. فبدءا من عام ٢٠١٨ ، كان معدل البطالة العالمي للنساء بنسبة ٦ % ، أعلى بمقدار ٠,٨ نقطة مئوية من معدل الرجال. ويعزى ذلك إلى نسبة معدلات البطالة بين الإناث والإناث البالغة ١,٢ في عام ٢٠١٨. بحلول عام ٢٠٢١ ، من المتوقع أن تظل هذه النسبة مستقرة في البلدان المتقدمة وأن تزيد في البلدان النامية والناشئة على حد سواء ، مما يعكس التدهور في الموقف النسبي للمرأة من حيث البطالة العالمية والتي لوحظت على مدى العقد الماضي.

تظهر البلدان النامية أعلى نسبة لمعدلات البطالة بين الإناث والذكور عبر مجموعات الدخل ، عند ١,٣ في عام ٢٠١٨. ويعكس هذا إلى حد كبير حقيقة أن معدلات البطالة بين الرجال في هذه البلدان منخفضة بالمعايير الدولية ، في حين أن المعدلات بين النساء لا تتعدى قليلاً فوق المعدل العالمي. ومع ذلك ، فإن معدل البطالة المنخفض نسبياً هذا أبعد ما يكون عن كونه مؤشراً على سوق عمل صحي ، سواء للرجال أو النساء. ولا يعتبر معدل البطالة اختبارًا قويًا لأداء سوق العمل في البلدان النامية (وإلى حد ما ، الدول المتقدمة). ويعكس هذا تعقيدات العمالة غير الرسمية ومحدودية الوصول إلى أنظمة الحماية الاجتماعية ، وكلاهما يضغط على النساء والرجال على تولي أي فرصة عمل ، بغض النظر عن ظروف العمل. وفي الوقت نفسه ، ما زالت الأدوار الجندرية المتجذرة والتمييز في سوق العمل تعوق حصول المرأة على وظائف لائقة (ILO, 2016b and 2017a). ومن المتوقع أن يزداد معدل البطالة بين الإناث في هذه المجموعة من البلدان (في حين من المتوقع أن يظل المعدل بين الرجال مستقرا) ، مما يزيد من نسبة معدلات البطالة بين الإناث والذكور بحلول عام ٢٠٢١.

الجدول رقم (٢): الاتجاهات في معدلات مشاركة القوى العاملة والبطالة حسب نوع الجنس (٢٠١٨)

المنطقة	معدل مشاركة القوى العاملة (النسب المئوية) والفجوة بين الجنسين (نقاط مئوية)						معدل البطالة (النسب المئوية) ومعدل البطالة بين الإناث والذكور					
	الذكور	الاناث	الفجوة (الذكور/ الاناث)				الذكور	الاناث	النسبة (الاناث/ الذكور)			
	٢٠١٨	٢٠١٨	٢٠١٨-٢٠٠٩	٢٠١٨	٢٠٢١-٢٠١٨		٢٠١٨	٢٠١٨	٢٠١٨-٢٠٠٩	٢٠١٨	٢٠٢١-٢٠١٨	
العالم	٧٥,٠	٤٨,٥	▼	٢٦,٥	▲		٥,٢	٦,٠	▼	١,٢	▲	
الدول النامية	٨١,١	٦٩,٣	▼	١١,٨	◀		٤,٦	٦,١	▲	١,٣	▲	
الدول الناشئة	٧٦,١	٤٥,٦	▲	٣٠,٥	▲		٥,٢	٦,١	▲	١,٢	▲	
الدول المتقدمة	٦٨,٠	٥٢,٤	▼	١٥,٦	▼		٥,٣	٥,٦	◀	١,١	◀	
شمال أفريقيا	٧١,٩	٢١,٩	▼	٥٠,٠	▼		٩,١	١٩,٥	▼	٢,٢	▲	
شمال الصحراء الكبرى	٧٤,٠	٦٤,٧	▼	٩,٣	▼		٦,٤	٨,٢	▼	١,٣	▲	
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٧٧,١	٥١,٥	▼	٢٥,٦	▼		٦,٨	٩,٥	▼	١,٤	▲	
أمريكا الشمالية	٦٧,٩	٥٥,٨	◀	١٢,١	▼		٤,٦	٤,٤	▲	١,٠	▼	
الدول العربية	٧٧,٢	١٨,٩	▲	٥٨,٣	▼		٦,٨	١٦,٣	▲	٢,٤	▼	
شرق اسيا	٧٤,٧	٥٩,١	▲	١٥,٦	▲		٤,٨	٤,٢	▲	٠,٩	▲	
جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ	٧٩,٤	٢٧,٦	▼	٢٢,٨	▼		٣,٥	٣,٣	▼	٠,٩	▼	
آسيا الجنوبية	٧٩,٠	٥٦,٥	▼	٥١,٤	▲		٣,٧	٥,٢	▲	١,٤	◀	
شمال وجنوب شرق وغرب أوروبا	٦٣,٤	٢٧,٦	▼	١١,٩	▼		٧,٩	٨,٢	▲	١,٠	◀	
أوروبا الشرقية	٦٧,٠	٥١,٨	▲	١٥,٢	▼		٥,٦	٤,٩	◀	٠,٩	◀	
وسط وغرب آسيا	٧٣,٥	٤٥,١	▼	٢٨,٤	▼		٨,٠	٩,٤	▲	١,٢	▼	

المصدر: TRENDS FOR WOMEN 2018 Global snapshot .ILO's Trends Econometric Models, November 2017

ملاحظة: بيانات العام ٢٠١٨ وما بعده هي توقعات منظمة العمل الدولية. يتم تمييز التطورات في الفترتين ٢٠٠٩ - ١٨ و ٢٠١٨ - ٢١ مع سهم تصاعدي أحمر إذا كان من المتوقع أن تتسع الفجوة في مشاركة في القوى العاملة (نسبة معدل البطالة) بأكثر من ٠,١ (٠,٠١) نقطة مئوية ، السهم الأخضر إلى أسفل إذا كان من المتوقع أن تضيق أكثر من ٠,١ (٠,٠١) نقطة مئوية ، وسهم أزرق أفقي للإسقاطات بين تلك القيم. وتشير الأعداد في عمود "الفجوة" إلى فارق النقاط المئوية بين معدلات مشاركة القوى العاملة من الذكور والإناث ولكن قد لا تتوافق بدقة بسبب التقريب.

٢. واقع وأهمية إدماج المرأة في الاقتصاد السعودي ودول مجلس التعاون الخليجي

تبلغ مساحة دول مجلس التعاون الخليجي ٢,٤٨ مليون كيلومتر مربع في شبه الجزيرة العربية ، وهي دول حديثة نسبياً تتشارك في روابط قوية مع التراث الثقافي البدوي وجذور إسلامية. تأسست دول مجلس التعاون الخليجي كتحالف إقليمي في عام ١٩٨١ بهدف تعزيز وتعميق التعاون بين الدول الست ومواءمة السياسات في الأمور الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بالنظر إلى القواسم المشتركة التاريخية والمصالح الجغرافية السياسية (١٠). المملكة العربية السعودية هي الأكبر والأكثر كثافة في دول مجلس التعاون الخليجي ، وتبلغ مساحتها ٢,٢٤ مليون كيلومتر مربع ، ويبلغ عدد سكانها ٢٩,٣٧ مليون نسمة ، في حين أن البحرين - الأصغر- تبلغ مساحتها ٦٧٨ كيلومتراً مربعاً ويبلغ عدد سكانها. فقط ١,٣٤ مليون. مستويات الدخل تختلف أيضا. في عام ٢٠١٤ ، قدر نصيب الفرد من الدخل في قطر بمبلغ ١٣٣،٨٥٠ دولار أمريكي تليها الكويت (٨٧،٧٠٠ دولار أمريكي) ، الامارات العربية المتحدة (73.750 دولاراً أمريكياً) والمملكة العربية السعودية (٧٦٠ ٥٣ دولاراً) والبحرين (٣٨,١٤٠ دولاراً) وعُمان (٣٦,٢٤٠ دولاراً) [٧٢].

تشكل النساء ما يقرب من ٤٥ % من مجموع السكان في دول مجلس التعاون الخليجي ويحظون بتعليم أفضل من الرجال ، لكنهن لا يمثلن سوى ربع سوق العمل. معدلات مشاركة الإناث في دول مجلس التعاون الخليجي ما زالت منخفضة والبطالة في ازدياد مستمر. هناك ما يقرب من ١٢ مليون امرأة عاملة في دول مجلس التعاون الخليجي و ٣,٣ مليون فقط يعملن. في حين أن معدلات مشاركة الإناث أقل بكثير من معدلات مشاركة الذكور ، فإن الاتجاهات تظهر أن المزيد من النساء يدخلن سوق العمل. وفي الوقت نفسه ، ترتفع نسبة البطالة بين النساء والشباب (مع وجود فجوة كبيرة بين الأفواج الذكورية والإناث) مما يدل على أن توظيف المرأة لا يزال يشكل تحديًا كبيرًا. يمثل الإدماج الاقتصادي للمرأة مجالاً ذا أولوية مع إمكانات نمو كبيرة بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي. تظهر الأبحاث الحديثة أن منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا (MENA) أن دول المنطقة تخسر ما يصل إلى ٤٠ % من دخل الفرد بسبب استبعاد المرأة من أنشطة تنظيم المشاريع والقوة العاملة [٧٣]. وهذا الرقم أعلى من أي منطقة أخرى ، ولا يأخذ في الاعتبار التكاليف الناجمة عن التناقضات في الأجور. وستؤدي الاستثمارات في التمكين الاقتصادي للمرأة إلى فوائد قابلة للقياس بالنسبة للاقتصاد المتنامي.

من خلال رفع معدلات توظيف النساء ، يمكن لدول مجلس التعاون الخليجي تحسين إجمالي ناتجها المحلي (GDP) على المدى المتوسط. تشير الدراسات التي تحدد حجم التأثير الاقتصادي الكلي لزيادة مشاركة الإناث في قوة العمل إلى أن التمكين للمرأة يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على الأداء الاقتصادي[٧٤]. واستناداً إلى دراسة حديثة أجراها (Aguirre and others) رفع معدل توظيف الإناث ليتساوى مع الذكور في كل من الدنمارك ومصر واليابان والإمارات العربية المتحدة حتى عام ٢٠٢٠ يمكن أن يزيد الناتج المحلي الإجمالي الوطني لكل دولة بنسبة ٤ ٪ ، ٥٦ ٪ ، ١٥ ٪ و ١٩ ٪ على التوالي [٧٥]. وهناك أيضا فوائد كبيرة على المستوى الجزئي: دراسة (2014 Gallup) تبين أن الأعمال التجارية المتنوعة بين الجنسين تميل إلى أن يكون لها خطوط سفلية أعلى من تلك الأقل تنوعا (Badal, Sangeeta Bharadwaj, 2014).

تم تحقيق مكاسب كبيرة في توسيع الوصول إلى التعليم العادل في دول مجلس التعاون الخليجي ، مما أدى إلى التقارب بين الطلاب والطالبات في المرحلتين الابتدائية والثانوية (انظر الجدول ٢). تتجاوز الطالبات عدد الذكور في الجامعات في جميع الدول الست ، وهو اتجاه إيجابي للنساء. كانت هناك أيضا مكاسب ملحوظة في تحسن درجات طلاب الصف الثامن في اختبارات التحصيل القياسية. ففي عام ٢٠١١ تفوقت الفتيات على الأولاد في الرياضيات والعلوم في جميع دول مجلس التعاون الخليجي المشاركة ، مما يدل على قدرة فنية أقوى من أقرانهم الذكور (انظر الجدول ٣). على الرغم من هذه الاتجاهات الإيجابية ، تواجه الفتيات صعوبات أكبر في الانتقال من التعليم إلى الوظائف. علاوة على ذلك ، لا يتم توزيع الطالبات بشكل متساوٍ عبر التخصصات في الجامعات ، وفي الواقع تتركز في مجالات دراسية محددة. على سبيل المثال ، فإن الغالبية العظمى من الطالبات يتخصصن في الفنون والعلوم وعدد كبير في مجال التعليم وهو أيضا القطاع الذي يوظف (تقليديا) أكبر عدد من النساء في دول مجلس التعاون الخليجي. في وقت لاحق ، هناك تأثير غير مباشر على سوق العمل وينظر إلى النساء في المهن التقليدية (المدرسون والممرضون والعمل الاجتماعي) وليس غيرها.

---

[٧٢] استنادًا إلى تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي (مؤشرات التنمية العالمية ٢٠١٣ و ٢٠١٤).

[٧٣] استنادًا إلى نموذج الاختيار المهني الذي يؤثر على النساء كأصحاب عمل وموظفين وبأنهم يعملون لحسابهم الخاص ، Cuberes and Teigner، 2015.

[٧٤] "Gender Inequality, Growth, and Global Ageing," Global Economics Paper No. 154, Goldman Sachs, 2007.

[٧٥] تعكس هذه التقديرات التأثير الإجمالي على الناتج المحلي الإجمالي من زيادة في مستوى التوظيف وتجاهل عوامل التخفيف ، مثل الانخفاض المحتمل في إنتاجية العمل و / أو انخفاض متوسط ساعات العمل بسبب العمل بدوام جزئي.

الجدول رقم (٣): متوسط الإنجاز حسب الجنس لطلبة الصف الثامن الأساسي في الرياضيات والعلوم لبعض دول مجلس التعاون الخليجي لعام ٢٠١١

الرياضيات				العلوم			
الدولة	معدل الدرجات		الفرق لصالح الاناث	الدولة	معدل الدرجات		الفرق لصالح الاناث
	الاناث	الذكور			الاناث	الذكور	
المملكة العربية السعودية	٤٠١	٣٨٧	+١٤	المملكة العربية السعودية	٤٥٠	٤٢٠	+٣٠
الامارات العربية المتحدة	٤٦٤	٤٤٧	+١٧	الامارات العربية المتحدة	٤٤٧	٤٥٢	+٥
سلطنة عمان	٣٩٧	٣٣٤	+٦٣	سلطنة عمان	٤٥٨	٣٨٠	+٧٨
مملكة البحرين	٤٣١	٣٨٨	+٤٣	مملكة البحرين	٤٨٢	٤٢٣	+٥٩

المصدر: البنك الدولي بناءا على نتائج (TIMSS)

كانت هناك تغييرات إيجابية على مر السنين في السماح للمرأة بدخول المجال القانوني وأصبحن محاميات وقضاة ومشرعات بالرغم من قلة أعدادهن. معدلات مشاركة المرأة في سوق العمل في دول مجلس التعاون الخليجي آخذة في الازدياد ولكن كذلك معدلات البطالة. في حين أن معدلات مشاركة الإناث أقل بكثير من معدلات مشاركة الذكور ، فإن الاتجاهات تظهر أن المزيد من النساء يدخلن سوق العمل. وفي الوقت نفسه ، ترتفع نسبة البطالة بين النساء والشباب (مع وجود فجوة كبيرة بين الأفواج الذكورية والإناث) مما يدل على أن توظيف المرأة لا يزال يشكل تحديًا كبيرًا. إن تحديد مسببات معدلات البطالة بين النساء في دول مجلس التعاون الخليجي هو خطوة أولى مهمة لتعزيز تمكين المرأة اقتصاديا. والسؤال المطروح باستمرار من قبل الباحثين هو لماذا تعتبر معدلات البطالة بين مواطنات دول مجلس التعاون الخليجي ، وخاصة الباحثات عن عمل لأول مرة عالية؟ يمكن أن يعزى السبب إلى مزيج من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية ، ومع ذلك ؛ هناك القليل من الأدلة التي تدعم الأسباب والآثار الدقيقة. وبنظرة على الإحصائيات حسب البلد ، فإن نسبة البطالة منخفضة للغاية في دول مثل قطر والكويت ولكنها مرتفعة للغاية في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

لقد تبنت جميع دول مجلس التعاون الخليجي الست رؤى جديدة تشجع تنوع النشاط الاقتصادي والمضي نحو الاقتصاد المبني على المعرفة. وتمكين المرأة اقتصاديا هو موضوع مشترك في كل هذه الرؤى. وعلاوة على ذلك، وعلى مدى العقود الماضية، تبنت دول مجلس التعاون الخليجي قوانين وسياسات شتى تهدف بشكل خاص إلى تشجيع إدماج المرأة في الحياة الاجتماعية والسياسية، بدءا من عام ١٩٧٥، حينما أنشأت الإمارات الاتحاد العام للمرأة لدعم احتياجاتها. على سبيل المثال، أتاح قرار السماح للمرأة بالعمل في المزيد من مجالات الاقتصاد الخاص، التي تشمل قطاع التجزئة، لعدد كبير من السعوديات الانضمام إلى الأيدي العاملة. وكانت لخطوات أخرى اتخذت مؤخرا لرفع القيود آثار رمزية وعملية على قدرة المرأة على المشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بالسعودية. وتتراوح مثل هذه الخطوات من فتح أول حرم جامعي مختلط بجامعة الملك عبد الله للعلوم والتكنولوجيا عام ٢٠٠٩، إلى الخطوات الأخيرة التي أمر بها الملك سلمان بمراجعة القوانين التي مازالت تعوق الكثير من النساء عن العمل والسفر والخضوع لإجراءات طبية والذهاب إلى الجامعة بدون إذن وليها والسماح لها بقيادة السيارة. وتدعم المحافل الاقتصادية العالمية اضطلاع المرأة بدور رائد وتمهد الطريق لمستقبل أكثر مساواة واندماجا. هذا وأطلقت المملكة العربية السعودية عام ٢٠١٦ خطة ما بعد النفط (رؤية ٢٠٣٠)، اذ تهدف الرؤية إلى رفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل من ٢٢% إلى ٣٠%. كما ستسمح الرؤية للمرأة السعودية أن تتبؤ مراكز قيادية هامة خلال السنوات القادمة. لا سيما أنها تشكل ٥٠% من إجمالي خريجي الجامعات، وتوفير ما لا يقل عن ٤٠٠ ألف وظيفة ملائمة في مسعى لخفض البطالة من ١١,٦% إلى ٧%.

٣. مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي

أظهرت الدراسات أن المنطقة تفقد المزيد من إمكانياتها بسبب تدني مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي فيها عن مناطق أخرى من العالم. وقلما أحدثت الاستثمارات الضخمة التي ضختها دول مجلس التعاون الخليجي في التعليم خلال العقود الأخيرة أثرا يذكر في هذا المجال. وتواجه المرأة في المنطقة عددا من مسؤوليات الرعاية الأسرية فضلا عن القيود في الحركة والزمن التي تثنيها عن البحث عن عمل. كما يتدنى تمثيلها في الهيئات المعنية بوضع السياسات التي يمكن أن تؤثر في سياسات التوظيف.

وكثيرا ما تفضل النساء، حتى أكثر من الرجال في دول مجلس التعاون الخليجي، العمل في القطاع العام (على سبيل المثال في مجالات التعليم والصحة)الأكثر قبولا من الناحية الاجتماعية.

الشكل رقم (١): عمالة المرأة (نسبة إجمالي العمالة)

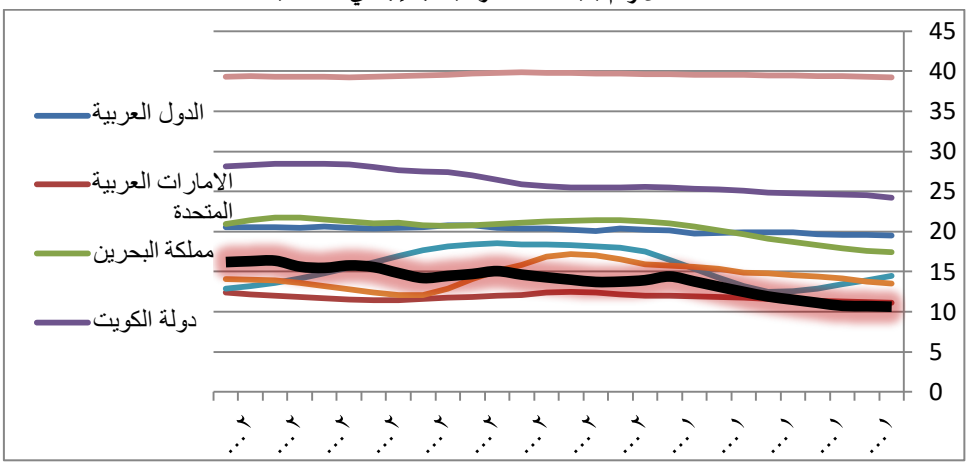

المصدر: International Labour Organization, ILOSTAT database

واحتلت المملكة العربية السعودية المركز الاخير بين دول مجلس التعاون الخليجي حسب مؤشر الانفتاح التجاري كما يتضح من الشكل رقم (٢) بمتوسط بلغ (٧٣,٦٣%) خلال الفترة من ١٩٩١ الى ٢٠١٧.

الشكل رقم(٢): مؤشر الانفتاح التجاري

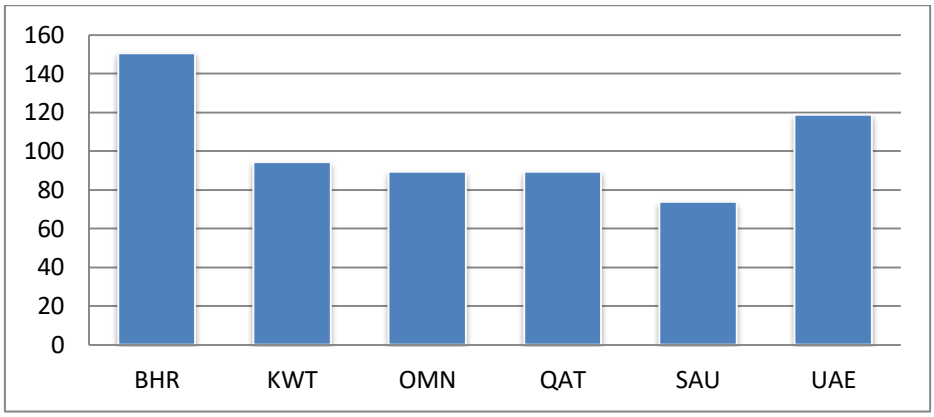

المصدر: International Labour Organization, ILOSTAT database

أما فيما يتعلق بمعدل البطالة عند الاناث فقد حلت المملكة العربية السعودية المركز قبل الأخير بين دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة من سنة ١٩٩١ الى ٢٠١٧، بمعدل بطالة قدره ١٥% تقريباً كما يتضح من الشكل رقم (٣) تالياً

الشكل رقم(٣): معدل البطالة عند الاناث

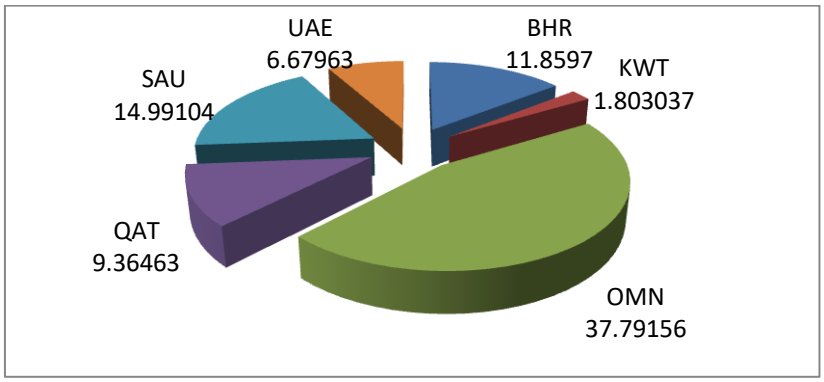

المصدر: International Labour Organization, ILOSTAT database

وبالنظر إلى مشاركة المرأة في دول مجلس التعاون الخليجي في مختلف القطاعات الاقتصادية، فان البيانات الصادرة عن البنك الدولي للعام ٢٠١٧ تشير إلى أن نسبة مشاركة النساء في قطاع الخدمات يشكل ما نسبته (٩٨% للسعودية، ٩٥% للكويت، ٩٣% لكل من الامارات وقطر، ٩٢% لعمان، و٩١% للبحرين)، في حين أن هذه النسبة عالميا لا تزيد عن ٥٧%. أم القطاع الزراعي فان نسبة الأيدي العاملة للنساء فيه لا تتعدى (٠,٥%)، في حين تشارك المرأة في القطاع الصناعي في دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة(٩% للبحرين،٧% للامارات،٦,٧% لقطر،٦,٤% لعمان، ٤,٦ % للكويت، و١,٦% للمملكة العربية السعودية. مما سبق يتضح مدى تركز عمل المرأة السعودية بشكل خاص والخليجية بشكل عام في قطاع الخدمات متمثلاً في التعليم والصحة. ورغم المهارات الكبيرة ورأس المال البشري الذي تتمتع به المرأة، مازالت هناك عقبات كبيرة أمام الترقي المهني والوظيفي للمرأة. وتفضل المرأة في العادة التقاعد في سن مبكرة عن الرجل (أيضا بسبب المحفزات المثبطة في نظام التقاعد)، مما ينهي عمليا ارتقاءها المهني ويتسبب في تبديد رأس المال البشري مبكرا بمجرد خروجها من سوق العمل.

الشكل رقم (٤): مشاركة المرأة في القطاع الزراعي

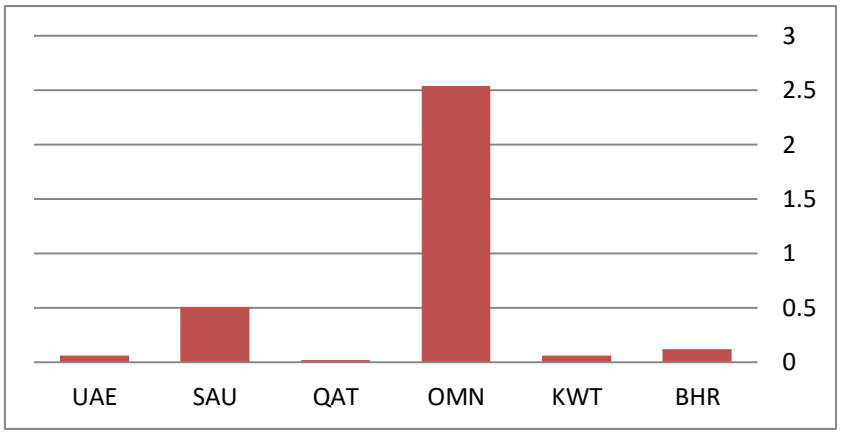

المصدر: International Labour Organization, ILOSTAT database

الشكل رقم(٥): مشاركة المرأة في القطاع الصناعي

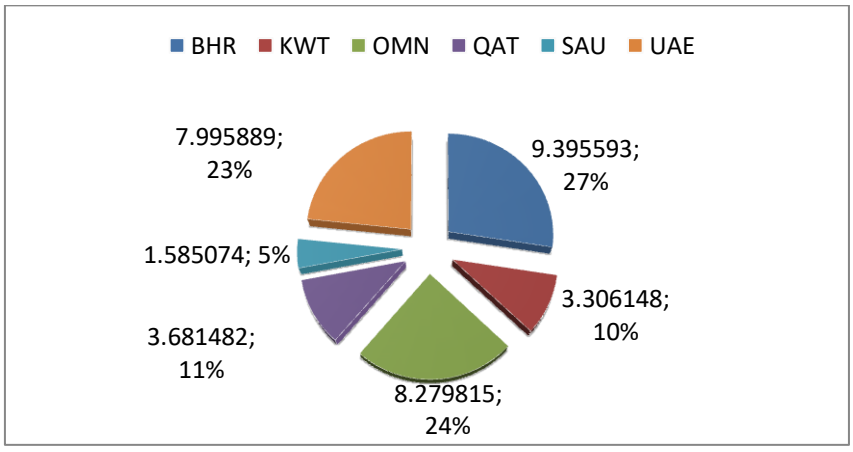

المصدر: International Labour Organization, ILOSTAT database

الشكل رقم (٦): مشاركة المرأة في القطاع الخدمي

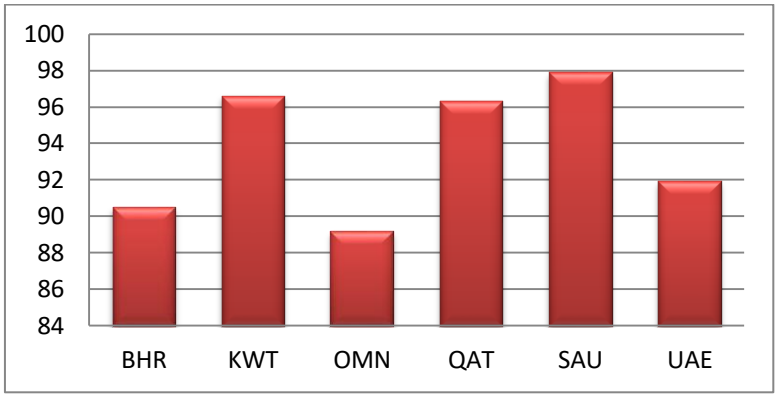

المصدر: International Labour Organization, ILOSTAT database

ويشير الجدول (٤) إلى أن إجمالي عدد المشتغلين السعوديون حسب المجموعات الرئيسة للمهن للعام ٢٠١٧ بلغ (١٧٢٦٩٨٧) فردا، يمثل الذكور منهم (١٢١٠٧٦٥) فردا بنسبة بلغت (٧٠%)، ويمثلن الاناث منهم (٥١٦٢٢٢) بنسبة (٣٠%) من إجمالي المشتغلين. كما يلاحظ من الجدول (٣) أن تركز عمل الاناث يقع في المهن الكتابية، وأقل تركز يقع في مهن الزراعة والصيد.

أما متوسط الأجور للمشتغلين السعوديين حسب المجموعات الرئيسة للمهن للعام ٢٠١٧ فيشير الجدول (٤) أن متوسط أجر الذكور هو ضعف متوسط أجر الاناث للمجموعات الرئيسة للمهن. وهذا يظهر الفارق الكبير في الأجور بين الذكور والاناث لصالح الذكور.

ويتركز عمل المرأة في المملكة العربية السعودية في منطقتي الرياض ومكة المكرمة وذلك حسب بيانات المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وزارة الخدمة المدنية .

الجدول رقم (٤): المشتغلون السعوديون حسب المجموعات الرئيسة للمهن (٢٠١٧)

	المجموعات الرئيسة للمهن	الذكور	الاناث	المجموع
١	المشرعون والمديرون ومديرو الأعمال	١٠١٥١٥	٣٩٦٩٥	١٤١٢١٠
٢	الاختصاصيون في المجالات العلمية والفنية	٩٦٠٥٦	٤٣٨٦٠	١٣٩٩١٦
٣	الفنيون في المجالات العلمية والفنية والانسانية	١١٩٢٨٢	٦٦٥٤٣	١٨٥٨٢٥
٤	المهن الكتابية	٢٨١٣٢١	١٩٩٣٠٩	٤٨٠٦٣٠
٥	مهن البيع	١١١٦٠١	٩٦٦٢٤	٢٠٨٢٢٥
٦	مهن الخدمات	٢٨٩٨٦١	٤٦٣٥١	٣٣٦٢١٢
٧	مهن الزراعة وتربية الحيوان والطيور والصيد	٣٤٩٧	٥٢٥	٤٠٢٢
٨	مهن العمليات الصناعية والكيميائية والصناعات	٢٢١٦٩	٦٧٦١	٢٨٩٣٠
٩	المهن الهندسية الاساسية المساعدة	١٨٥٤٦٢	١٦٥٥٥	٢٠٢٠١٧
	المجموع	١٢١٠٧٦٥	٥١٦٢٢٢	١٧٢٦٩٨٧

المصدر: مسح التوظف والأجور، الهيئة العامة للإحصاء، ص ٢٠.

الشكل رقم (٧): المشتغلون السعوديون حسب الجنس والمجموعات الرئيسة للمهن (٢٠١٧)

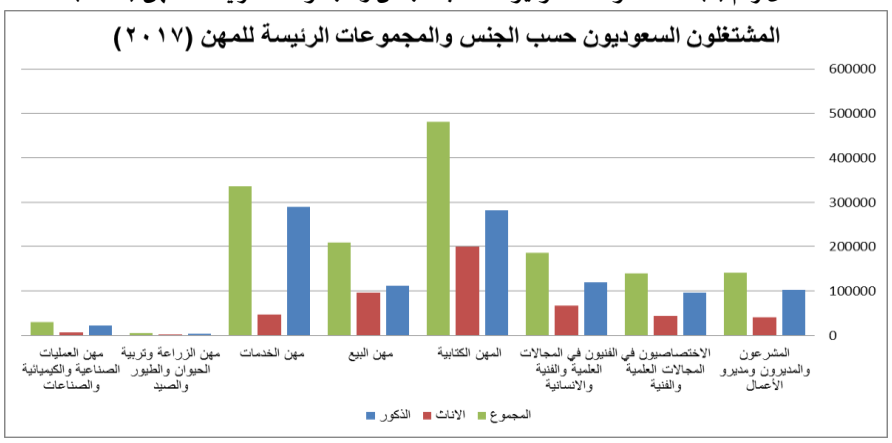

الجدول رقم (٥): متوسط الأجر للمشتغلين السعوديين حسب الجنس والمجموعات الرئيسة للمهن (٢٠١٧)/ ريال سعودي

	المجموعات الرئيسة للمهن	الذكور	الاناث
١	المشرعون والمديرون ومديرو الأعمال	١٣٧٦٢	٥٢٤٦
٢	الاختصاصيون في المجالات العلمية والفنية	١٥٩٨٣	٨٤٧٩
٣	الفنيون في المجالات العلمية والفنية والانسانية	٨٧٢٠	٦٠٥٣
٤	المهن الكتابية	٧٧٣٤	٤٤٩٠
٥	مهن البيع	٤٩٨٦	٣٧٦١
٦	مهن الخدمات	٦٢٢١	٤٣٣٤
٧	مهن الزراعة وتربية الحيوان والطيور والصيد	٥٣٦٩	٣٦٤٨
٨	مهن العمليات الصناعية والكيميائية والصناعات	٩٤٧٠	٤٠٢٣
٩	المهن الهندسية الاساسية المساعدة	٦٧٤٥	٤٠٠٦
	المتوسط	٨٣٨٨	٤٩٣٩

المصدر: مسح التوظف والأجور، الهيئة العامة للإحصاء، ص ٢٦.

الشكل رقم (٨): متوسط الأجر للمشتغلين السعوديين حسب الجنس والمجموعات الرئيسة للمهن (٢٠١٧)/ ريال سعودي

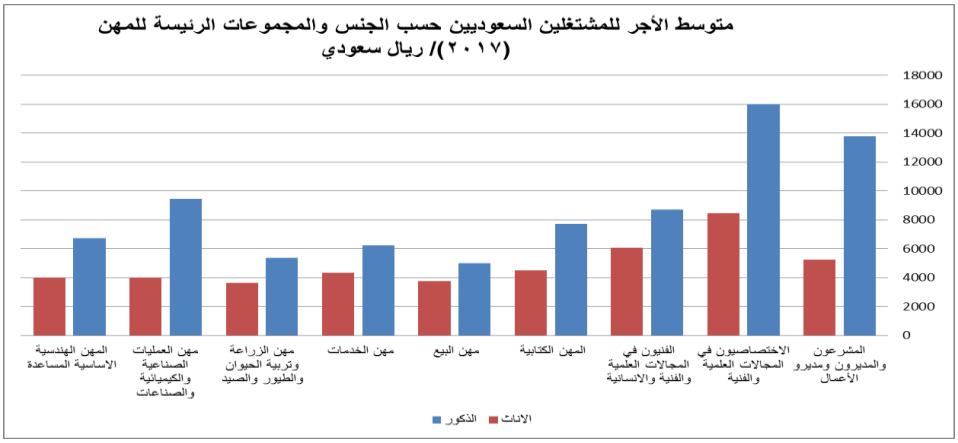

الجدول رقم (٦): إجمالي المشتغلين من الاناث حسب المنطقة الادارية (٢٠١٧)

المنطقة الادارية	المشتغلين من الاناث
الرياض	٣٩٦٧٧٦
مكة المكرمة	٢١٩٢٢٢
المدينة المنورة	٤٧١٨٠
القصيم	٤٣٠٠٩
المنطقة الشرقية	١٣٤٢٤٠
عسير	٥٦٨٩٩
تبوك	٢١١٠٦
حائل	٢١٩١٥
الحدود الشمالية	٨٧٧٤
جازان	٣١٠٢٤
نجران	١٦٩١٠
الباحة	١٢٩٨٤
الجوف	١٢٠٥٣
غير محدد	٥٧١
المجموع	١٠٢٢٦٦٣

المصدر: المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وزارة الخدمة المدنية

٤. الانفتاح التجاري في المملكة العربية السعودية وباقي دول مجلس التعاون الخليجي

لقد اختفت السياسات الاقتصادية التي سادت في القرن الماضي والداعية إلى الإنتاج للإحلال محل الواردات بعد أن ثبت فشلها في تحقيق التنمية المستدامة التي ترجوها الدول النامية، و هناك العديد من الأمثلة على ذلك فمثلا السياسة الانعزالية التي اتبعتها الولايات المتحدة إثر انهيار سوق الأسهم عام ١٩٢٩ و التي سارعت في زيادة الركود الاقتصادي الكبير، وكذلك مشاريع بدائل الاستيراد التي نفذتها بلدان نامية خلال الستينات والسبعينات من القرن الماضي لم تؤدي إلى النمو الاقتصادي.

يوضح تقرير البنك الدولي (التجارة والاستثمار والتنمية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا) أن توسيع التجارة و الاستثمار يعد بعائدات مهمة عبر خلق الوظائف، فازدياد فرص التصدير سيخلق الملايين من الوظائف، مع احتمال أن يكون معظمها للنساء. ان حصة الصادرات غير النفطية لا تزيد عن ٦ %من الناتج القومي، مقارنة ب٢٠ %في دول شرق آسيا و المحيط الهادئ، ان تغطية جزء بسيط من هذه الفجوة سيخلق ما يزيد عن ٤ ملايين فرصة عمل في السنوات الخمس المقبلة، أي ما يوازي خفض البطالة ب٤ %نسبة الى مجمل القوة العاملة .ان التجارة الدولية تقوم بتقسيم سلسلة الانتاج الصناعي مما يسمح بالمزيد من التخصص في ضمن هذه السلسلة .ان الدول الصغيرة و الفقيرة بالموارد في المنطقة ستستفيد من عملية التخصص هذه، و لو أخذنا حجمها في عين الاعتبار، فان امكانات هذه الدول تبدو غير محدودة في الأسواق الدولية .قطاع الخدمات سينمو أيضا بسبب الابتعاد عن نمط العمل الذي طالما تميز بانخفاض انتاجيته في القطاعات العامة و الخاصة والزراعة. ان تحسينات موازية في مستوى الطاقة البشرية و في ادارة الحكم اضافة الى رفع مستوى المساواة بين الجنسين ستكون عوامل أساسية لتمكين الانتقال الى نشاطات تعتمد على المعرفة .اذا، فان التجارة ستكون مصدرا أساسيا للنمو في دول الشرق الأوسط و شمال أفريقيا .

يمكن تقسيم مقاييس الانفتاح التجاري إلى فئتين: مقاييس الانفتاح بالممارسة ومقاييس الانفتاح في السياسة (UNCTAD, 2010). تدل مقاييس الانفتاح بالممارسة إلى الأهمية الفعلية للتجارة في الاقتصاد ، بينما تدل مقاييس الانفتاح في السياسة إلى مدى تدابير السياسة التي تهدف إلى تقييد أو تعزيز التجارة. في حين أن معظم الباحثين يشيرون إلى نسب كثافة التجارة ، فإن الأخيرة تشمل معدلات التعريفة الجمركية على الواردات ، وضرائب التصدير على التجارة الدولية ، ومؤشرات الحواجز غير الجمركية. من وجهة نظر السياسة ، يبدو أن الشكل الشامل للحواجز التجارية هو الأنسب للتأكد من تأثير السياسة التجارية (Harrison and Hansen، 1999؛ Yanikkaya، 2003). لسوء الحظ ، فإن البيانات المتعلقة بمقاييس الانفتاح في السياسة نادراً ما تكون متاحة للبلدان النامية. في هذه الدراسة ، سنعتبر حصة التجارة كنسبة (٪) من الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للانفتاح. الانفتاح التجاري عبارة عن مجموع الصادرات والواردات من السلع والخدمات المقاسة كحصة من الناتج المحلي الإجمالي. ويتم حساب الانفتاح التجاري باستخدام المعادلة التالية:

$$\frac{\text{الصادرات + الواردات من السلع والخدمات}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي}}$$

تكاد تكون السياسات الاقتصادية مماثلة بين دول مجلس التعاون الخليجي والتي تعكس إلى حد كبير الظروف المشتركة بينها. وتشمل هذه القواسم المشتركة الاقتصادات المفتوحة ذات التجارة الحرة وتحركات رأس المال وسعر صرف المرتبط بالدولار الأمريكي ، إما بشكل مباشر أو غير مباشر. وتختلف درجة الانفتاح التجاري حسب ما تشير إليه نسبة إجمالي الصادرات والواردات إلى إجمالي الناتج المحلي ، والتي تتراوح من ٦٢% في المملكة العربية السعودية إلى ١٧٦% في الإمارات العربية المتحدة الشكل (٩)، في حين تتراوح النسبة عالميا حول ٥٦%. وفي كل من هذه الاقتصادات تحتفظ الدولة بدور هام في الأنشطة الاقتصادية.

الشكل (٩):الانفتاح التجاري (نسبة من الناتج المحلي الاجمالي) ٢٠١٦

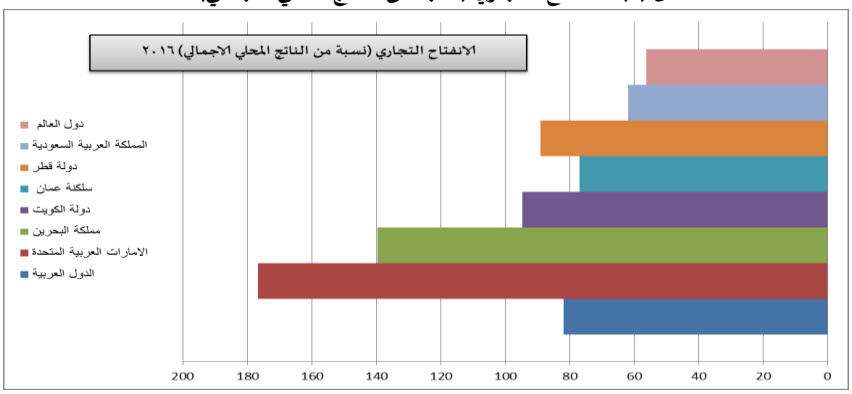

المصدر: World Bank national accounts data, and OECD National Accounts data files

الشكل (١٠): صادرات المنتجات النفطية(نسبة من اجمالي الصادرات) ١٩٩١-٢٠١٨

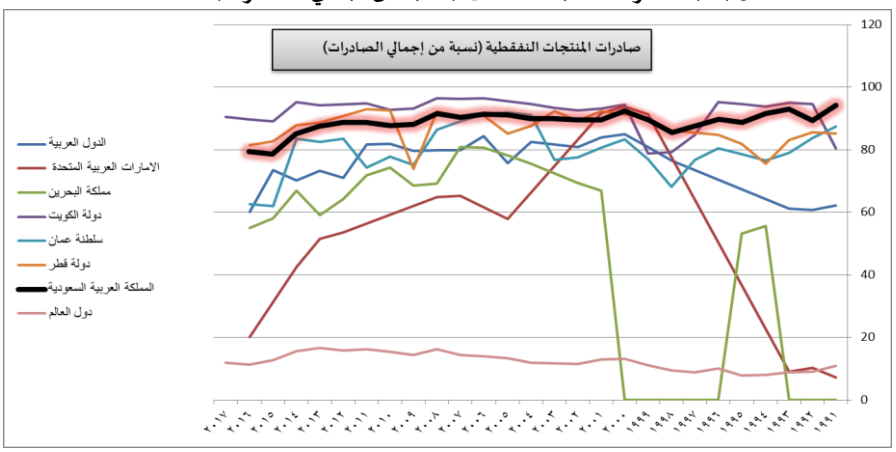

المصدر: World Bank Data base

ثانياً: الدراسة التطبيقية:

١. الاحصاءات الوصفية للبيانات

تتضمن الاحصاءات الوصفية للبيانات مجموعة من المقاييس الاحصائية كالوسط الحسابي والوسيط والانحراف المعياري وأعلى قيمة وأدنى قيمة للمشاهدات وهي تهدف الى التعرف الى خصائص بيانات الدراسة، بالإضافة الى معامل الالتواء ومعامل التفرطح واختبار (Jarque-Bera) للتوزيع الطبيعي للتعرف الى شكل توزيع البيانات، وقد كانت النتائج كما هو مبين في الجدول (٧).

جدول رقم (٧): الاحصاءات الوصفية للبيانات

المقياس	مؤشر الانفتاح التجاري	معدل البطالة عند الاناث	نسبة مشاركة المرأة في القطاع الزراعي	نسبة مشاركة المرأة في القطاع الصناعي	نسبة مشاركة المرأة في القطاع الخدمي
الوسط الحسابي	102.672	13.748	0.548	5.707	93.742
الوسيط	91.582	10.394	0.072	5.225	94.738
أعلى قيمة	191.878	41.885	5.586	14.177	98.678
أدنى قيمة	56.088	0.649	0.000	0.963	80.479
الانحراف المعياري	31.690	12.575	1.263	3.473	3.973
معامل الالتواء	1.105	1.005	3.126	0.500	-0.749
معامل التفرطح	3.223	2.802	11.534	2.226	2.784
إختبار Jarque-Bera للتوزيع الطبيعي	33.293	27.550	755.550	10.795	15.455
القيمة الاحتمالية	0.000	0.000	0.000	0.005	0.000
عدد الدول (N)	6	6	6	6	6
الفترات الزمنية (T)	27	27	27	27	27
مجموع المشاهدات الكلي N*T	162	162	162	162	162

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام مخرجات برنامج EVIEWS

تشير النتائج في الجدول رقم (٧) الى ما يلي:

- بلغ مجموع المشاهدات الكلي (١٦٢) مشاهدة، حيث تضمنت عينة الدراسة (٦) من دول مجلس التعاون الخليجي هي الامارات العربية المتحدة، البحرين، الكويت، عمان، قطر والمملكة العربية السعودية، و (٢٧) فترة زمنية للسنوات من ١٩٩١ الى ٢٠١٧.
- بلغ الوسط الحسابي لمؤشر الانفتاح التجاري بين دول مجلس التعاون الخليجي الى (١٠٢,٦٧%) بانحراف معياري مقداره (٣١,٦٩) وسجلت البحرين أعلى قيمة لهذا المؤشر سنة ٢٠١٣ وهي (١٩١,٨٨%)، بينما سجلت المملكة العربية السعودية أقل قيمة سنة ١٩٩٨ لتصل الى (٥٦,١%).
- بلغ الوسط الحسابي لمعدل البطالة عند الاناث (١٣,٧٤%) بانحراف معياري قدره (١٢,٥٨)، وقد وصلت أعلى معدل بطالة عند الاناث في سلطنة عمان سنة ١٩٩١ الى (٤١,٨٩%) بينما سجل أدنى معدل في الكويت في نفس السنة ليصل الى ما يقارب (٠,٦٥%).

- أعلى نسبة مشاركة للمراة على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي كانت في القطاع الخدمي بوسط حسابي مقداره (٩٣,٧٤%)، تلاها القطاع الصناعي بوسط حسابي (٥,٧١%)، وحل القطاع الزراعي في المرتبة الأخيرة بوسط حسابي يساوي (٠,٥٥%).
- قيم نتائج اختبار (Jarque-Bera) للتوزيع الطبيعي تشير الى أن جميع المتغيرات لا تتبع التوزيع الطبيعي الاعتدالي، حيث أن القيم الاحتمالية للاختبار أقل من (٠,٠٥) مما يعني رفض الفرضية العدمية للاختبار والتي تنص على ان البيانات تتبع التوزيع الطبيعي (Urgun U and Goksu, 2013)

٢. اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test)

يهدف هذا النوع من الاختبارات الى التأكد من أن البيانات تتميز بالاستقرار (Stationarity) وتخلو من وجود اتجاه محدد او عشوائي (Deterministic or Stochastic trend)، حيث ان وجود هذا الاتجاه في البيانات يقلل من القدرة التفسيرية للمتغيرات ويؤدي الى نتائج مضلله لتحليل الانحدار (Spurious regression)، وقد قام الباحث باستخدام اختبار (Levin, Lin and Chu 2002) ويعتبر هذا الاختبار من الاختبارات الملائمة لبيانات السلسلة الزمنية المقطعية (Baltagi, 2005)، وجاءت نتائج اختبار جذر الوحدة كما يلي:

جدول رقم (٨): اختبار جذر الوحدة

	المستوى (Level)						الفرق الأول (First Difference)					
	مع قاطع		مع قاطع ومتجه زمني		بدون قاطع ومتجه زمني		مع قاطع		مع قاطع ومتجه زمني		بدون قاطع ومتجه زمني	
المتغير	*t*	*Prob*	*t*	*Prob*	*t*	*Prob*	*t*	*Prob*	*t*	*Prob*	*t*	*Prob*
مؤشر الانفتاح التجاري	-2.453	0.007	-4.960	0.000	1.459	0.928	-	-	-	-	-	-
معدل البطالة عند الاناث	-0.207	0.418	-0.273	0.392	-1.549	0.061	-6.228	0.000	-5.023	0.000	-8.402	0.000
مشاركة المرأة في القطاع الزراعي	-1.749	0.040	-3.755	0.000	-3.239	0.000	-	-	-	-	-	-
مشاركة المرأة في القطاع الصناعي	-0.049	0.480	0.257	0.602	-0.447	0.327	-6.096	0.000	-5.599	0.000	-8.797	0.000
مشاركة المرأة في القطاع الخدمي	-0.018	0.493	-0.130	0.448	-0.791	0.215	-7.313	0.000	-6.425	0.000	-9.644	0.000

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام مخرجات برنامج EVIEWS

تشير النتائج في الجدول (٨) الى أن متغيري مؤشر الانفتاح ونسبة مشاركة المرأة في القطاع الزراعي مستقرين عند المستوى. أما معدل البطالة عند الاناث ونسبة مشاركة المرأة في القطاع الصناعي ونسبة مشاركة المرأة في القطاع الخدمي غير مستقرين عند المستوى، حيث أن القيم الاحتمالية للاختبار أعلى من (٠,٠٥) مما يعني عدم رفض الفرضية العدمية لأختبار جذر الوحدة والتي تنص على ان البيانات غير مستقرة على المستوى، وبعد أخذ الفرق الأول (First Difference = $X_t - X_{t-1}$) لهذه المتغيرات فانها اصبحت مستقرة (Baltagi, 2005).

٣. اختبار ثبات التباين (Homoskedasticity)

يعتبر ثبات التباين أحد الافتراضات الرئيسية لنموذج الانحدار الخطي الكلاسيكي (CLRM Assumptions)، حيث تفترض نظرية غاوس-ماركوف ان تباين بواقي الانحدار ثابت، أي أن $Var(u_{it}) = \sigma^2 u_{it}$, for all t = 1,…, T ، وعند خرق هذا الافتراض يظهر ما يسمى بمشكلة عدم ثبات التباين (Heteroskedasticity) وهذه المشكلة تؤدي الى تحيز معاملات النموذج وبالتالي تحيز فترات الثقة واحصائيات الاختبارات المعنوية *t* و*F* اللازمة للاستدلال وفحص الفرضيات (Wooldridge, 2013)، وقام الباحث باستخدام اختبار (White) وجاءت نتائج الاختبارات كمايلي، وتجدر الاشارة هنا الى أن هذا الاختبار أكثر ملائمة للبيانات التي لا تتبع توزيع طبيعي.

جدول رقم (٩): اختبار ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: White				
F-statistic	3.049964	Prob. F(2,159)		0.0501
Obs*R-squared	5.985395	Prob. Chi-Square(2)		0.0502
Scaled explained SS	29.21756	Prob. Chi-Square(2)		0.0000
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Date: 08/19/18 Time: 02:53				
Sample: 1 162				
Included observations: 162				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6.287265	4.980999	1.262250	0.2087
OPENESS^2	0.000144	0.000367	0.391543	0.6959
OPENESS	-0.062884	0.089014	-0.706448	0.4809
R-squared	0.036947	Mean dependent var		1.490586
Adjusted R-squared	0.024833	S.D. dependent var		4.730282
S.E. of regression	4.671179	Akaike info criterion		5.939045
Sum squared resid	3469.367	Schwarz criterion		5.996223
Log likelihood	-478.0627	Hannan-Quinn criter.		5.962260
F-statistic	3.049964	Durbin-Watson stat		0.210544
Prob(F-statistic)	0.050141			

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام مخرجات برنامج EVIEWS

يلاحظ من الجدول (٨) ان احصائية *F* لاختبار (White) تساوي (٣,٠٥) وبقيمة احتمالية تساوي (٠,٠٥٠١) واحصائية مضاعف لاغرانج (Lagrange Multiplier) تساوي (٥,٩٨٥) وبقيمة احتمالية تساوي (٠,٠٥٠٢)، أعلى من مستوى (٠,٠٥) وهذا يقود الى عدم رفض الفرضية العدمية للاختبار والتي تنص على ثبات التباين، مما يعني عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين (Heteroskedasticity).

٤. طرق تقدير نموذج البحث

أ. نموذج التأثير الثابت (Fixed –Effect Regression Model)

يصاغ نموذج التأثير الثابت لبيانات السلسلة الزمنية المقطعية (Cross-sectional time series) او ما يسمى بالبيانات الطولية (Panel Data) وفق معادلة الانحدار التالية

$$Y_{it} = a_i + \beta_1 X_{it} + \beta_2 X_{it} + \ldots\ldots + \beta_j X_{jit} + u_{it},\ t = 1, \ldots,\ T,$$

ان مفهوم التأثير الثابت يعني أن قيمة القاطع (α_i) قد تختلف مثلاً من دولة الى أخر إلا انها تكون ثابتة لنفس الدولة بمرور الزمن (time-invariant)، لنستطيع تقييم التأثير الصافي للمتغيرات المستقلة.

ويفترض هذا النموذج وجود ارتباط بين الخطأ العشوائي والمتغيرات المستقلة للنموذج، حيث ان الارتباط بين الخطأ العشوائي والمتغيرات المستقلة لا يساوي صفر $Corr(u_i, Xj) \neq 0$ ، وهذا يعني أن التباين غير المفسر او العوامل الأخرى غير الملحوظة مرتبطة بالمتغيرات المستقلة للنموذج، ويتم تقدير معلمات هذا النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) (Gujarati D and Porter D, 2009).

ب. نموذج التأثير العشوائي (Random-Effect Regression Model)

أما نموذج التأثير العشوائي فيصاغ لبيانات السلسلة الزمنية المقطعية وفقاً للمعادلة التالية

$$Y_{it} = \beta_0 + \beta_2 X_{it} + \beta_3 X_{it} + \ldots\ldots\ldots + \beta_j X_{jit} + v_{it}$$

وفي هذا النموذج نفترض أن (v_{it}) تمثل قيمة الخطأ المركب والتي تساوي ($u_{it} + \varepsilon_i$) حيث (ε_i) هي الخطأ العشوائي وهي تمثل الفروقات الفردية من دولة الى أخرى كالناتج المحلي الاجمالي وحجم التجارة الخارجية وعضوية تلك الدولة في اتفاقيات التجارة الدولية وغيرها، كما يفترض هذا النموذج أن الارتباط بين الخطأ العشوائي والمتغيرات المستقلة للنموذج يساوي صفر، حيث $Corr(u_i, Xj) = 0$ ، أي أن التباين غير المفسر للعوامل غير الملحوظة لا

يرتبط بالمتغيرات المستقلة، وتقدر معلمات هذا النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة (EGLS) Gujarati D and Porter D, (2009).

٥. اختبار هاوزمان (Hausman Test)

يستخدم هذا الاختبار للمفاضلة بين نموذجي التأثير الثابت والتأثير العشوائي من خلال مقارنة تقديرات التأثير الثابت وتقديرات التأثير العشوائي وتجدر الاشارة الى ان احصائية هذا الاختبار تتبع توزيع مربع كاي، كما تنص الفرضية العدمية لهذا الاختبار على عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين النموذجين وبالتالي يكون نموذج التأثير العشوائي هو الأكثر ملائمة في حين تنص الفرضية البديلة على ان نموذج التأثير الثابت هو الأكثر ملائمة (Pesaran H, 2015).

٦. تقدير نموذج البحث

قام الباحث بصياغة أربعة نماذج بحيث تتلائم مع أهداف البحث وفرضياته وذلك لتقدير أثر مؤشر الانفتاح التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي على كل من معدل البطالة عند الاناث ونسبة مشاركة المرأة في القطاع الزراعي ونسبة مشاركة المرأة في القطاع الصناعي ونسبة مشاركة المرأة في القطاع الخدمي، وقد تم استخدام دالة لوغاريثمية للمتغيرات التي لا تتسم بالاستقرار (Non-stationary) (حسن، ٢٠١٧) وقد جاءت نتائج هذه النماذج كما يلي

- **النموذج الأول**

ويهدف الى تقدير أثر مؤشر الانفتاح التجاري على معدل البطالة عند الاناث، وقد تم صياغة هذا النموذج وفقاً لنموذج التأثير الثابت ونموذج التأثير العشوائي وكما يلي:

نموذج التأثير الثابت

$$\mathbf{Log\ (Unemprate)_{it} = \alpha_0 + \beta_1 Openess_{it} + u_{it}}$$

نموذج التأثير العشوائي

$$\mathbf{Log\ (Unemprate)_{it} = \beta_0 + \beta_1 Openess_{it} + v_{it}}$$

جدول رقم (٩): نتائج تحليل النموذج الأول

التأثير الثابت (Fixed Effect)				التأثير العشوائي (Random Effect)			
المتغير التابع: معدل البطالة عند الإناث				المتغير التابع: معدل البطالة عند الإناث			
المتغير	المعامل	*t*	*Prob*	المتغير	المعامل	*t*	*Prob*
القاطع	2.192039	8.061117	0.0000	القاطع	2.196919	3.989484	0.0001
مؤشر الانفتاح	-0.000966	-0.370936	0.7112	مؤشر الانفتاح	-0.001013	-0.392761	0.6950
التأثير الثابت لكل دوله				التأثير العشوائي لكل دوله			
UAE	-0.234379			UAE	-0.231134		
BHR	0.226457			BHR	0.226298		
KWT	-1.658209			KWT	-1.641005		
OMN	1.522040			OMN	1.505267		
QAT	-0.395383			QAT	-0.391812		
SAU	0.539474			SAU	0.532385		
معامل التحديد (R^2)	0.710547			معامل التحديد (R^2)	0.000969		
معامل التحديد المعدل (Adj R^2)	0.699343			معامل التحديد المعدل (Adj R^2)	0.005275		
احصائية *F*	63.41553			احصائية *F*	0.155213		
القيمة الاحتمالية	0.000000			القيمة الاحتمالية	0.694127		

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام مخرجات برنامج EVIEWS

يلاحظ من خلال نتائج التحليل في الجدول (٩) وجود تأثير عكسي لمؤشر الانفتاح التجاري على معدل البطالة عند الاناث الا ان هذا التأثير غير دال احصائياً عند مستوى دلالة احصائية ٥%، كما ان كل من الامارات العربية المتحدة والكويت وقطر لديها تأثير عكسي على معدل البطالة عند الاناث وهذا يعني أن المرأة في هذه الدول أقل عرضة للبطالة، أما المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان فتأثيرهما طردي على معدل البطالة، أي ان المرأة أكثر عرضة للتعطل عن العمل، الا ان هذا التأثير عشوائي وغير مرتبط بمؤشر الانفتاح التجاري لهذه الدول وهو ناتج عن عوامل أخرى غير ملحوظة قد تكون سياسية او اجتماعية او تشريعية او غيرها.

وقد كانت نتائج اختبار هاوزمان للمفاضلة بين النموذجين كما هو موضح تالياً:

جدول رقم (١٠): نتائج اختبار هاوزمان للنموذج الأول

Correlated Random Effects - Hausman Test				
Equation: Untitled				
Test cross-section random effects				
Test Summary		Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random		0.018422	1	0.8920
Cross-section random effects test comparisons:				
Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
OPENESS	-0.000966	-0.001013	0.000000	0.8920

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام مخرجات برنامج EVIEWS

تشير احصائية كاي تربيع لاختبار هاوزمان البالغة (٠,٠١٨٤) وبقيمة احتمالية (٠,٨٩٢) الى قبول الفرضية العدمية، مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين النموذجين وبالتالي يكون التأثير العشوائي الاكثر ملائمة.

- **النموذج الثاني**

ووفقاً لهذا النموذج يهدف الباحث الى تقدير أثر مؤشر الانفتاح التجاري على نسبة مشاركة المرأة في القطاع الزراعي ، ويصاغ هذا النموذج وفقاً للتأثير الثابت و التأثير العشوائي وكما يلي:

نموذج التأثير الثابت

$$emplinagriculture_{it} = \alpha_0 + \beta_1 Openess_{it} + u_{it}$$

نموذج التأثير العشوائي

$$emplinagriculture_{it} = \beta_0 + \beta_1 Openess_{it} + v_{it}$$

جدول رقم (١١): نتائج تحليل النموذج الثاني

التأثير الثابت (Fixed Effect)				التأثير العشوائي (Random Effect)			
المتغير التابع: نسبة مشاركة المرأة في القطاع الزراعي				المتغير التابع: نسبة مشاركة المرأة في القطاع الزراعي			
المتغير	المعامل	t	Prob	المتغير	المعامل	t	Prob
القاطع	1.287954	3.387253	0.0009	القاطع	1.305933	2.315701	0.0218
مؤشر الانفتاح	-0.007202	-1.978144	0.0497	مؤشر الانفتاح	-0.007377	-2.071859	0.0399
التأثير الثابت لكل دوله				التأثير العشوائي لكل دوله			
UAE	-0.375293			UAE	-0.362706		
BHR	-0.087731			BHR	-0.077294		
KWT	-0.551146			KWT	-0.538100		
OMN	1.891611			OMN	1.839745		
QAT	-0.627204			QAT	-0.613017		
SAU	-0.250237			SAU	-0.248628		
معامل التحديد (R^2)	0.527394			معامل التحديد (R^2)	0.026279		
معامل التحديد المعدل (Adj R^2)	0.509100			معامل التحديد المعدل (Adj R^2)	0.020193		
احصائية F	28.82815			احصائية F	4.318157		
القيمة الاحتمالية	0.000000			القيمة الاحتمالية	0.039305		

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام مخرجات برنامج EVIEWS

فيما يتعلق بنسبة مشاركة المرأة في القطاع الزراعي لوحظ أن مؤشر الانفتاح التجاري يؤثر فيه عكسياً، أي ان ارتفاع مؤشر الانفتاح التجاري يؤدي الى انخفاض مشاركة المرأة في القطاع الزراعي وهذا التأثير له دلالة احصائية عند مستوى ٥%. كما يلاحظ ان التأثير الخاص بسلطنة عمان ايجابي على

نسبة مشاركة المرأة في القطاع الزراعي، أما باقي دول مجلس التعاون فيلاحظ أن تأثيرها عكسي على نسبة مشاركة المرأة في القطاع الزراعي وهذا يعني أن المرأة في هذه الدول أقل مشاركة في القطاع الزراعي، والجدير بالذكر أن هذا التأثير عشوائي وغير مرتبط بمؤشر الانفتاح التجاري وقد يعزى لعوامل أخرى.

جدول رقم (١٢): نتائج اختبار هاوزمان للنموذج الثاني

Correlated Random Effects - Hausman Test				
Equation: Untitled				
Test cross-section random effects				
Test Summary		Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random		0.053109	1	0.8177
Cross-section random effects test comparisons:				
Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
OPENESS	-0.007202	-0.007377	0.000001	0.8177

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام مخرجات برنامج EVIEWS

تشير نتائج اختبار هاوزمان الى قبول الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود فروق بين النموذجين، وبالتالي يتم اعتماد نموذج التأثير العشوائي، حيث بلغت قيمة احصائية كاي تربيع (٠,٠٥٣١) بقيمة احتمال (٠,٨١٨).

- **النموذج الثالث**

باستخدام هذا النموذج سيتم تقدير أثر مؤشر الانفتاح التجاري على نسبة مشاركة المرأة في القطاع الصناعي، حيث يصاغ نموذج البحث كما يلي:

نموذج التأثير الثابت

$$Log(emplinindustry)_{it} = \alpha_0 + \beta_1 Openess_{it} + u_{it}$$

نموذج التأثير العشوائي

$$Log(emplinindustry)_{it} = \beta_0 + \beta_1 Openess_{it} + v_{it}$$

جدول رقم (١٣): نتائج تحليل النموذج الثالث

التأثير الثابت (Fixed Effect)				التأثير العشوائي (Random Effect)			
المتغير التابع: نسبة مشاركة المرأة في القطاع الصناعي				المتغير التابع: نسبة مشاركة المرأة في القطاع الصناعي			
المتغير	المعامل	*t*	*Prob*	المتغير	المعامل	*t*	*Prob*
القاطع	2.162347	18.33644	0.0000	القاطع	2.115495	8.830876	0.0000
مؤشر الانفتاح	-0.006237	-5.523670	0.0000	مؤشر الانفتاح	-0.005781	-5.166124	0.0000
التأثير الثابت لكل دوله				التأثير العشوائي لكل دوله			
UAE	0.590496			UAE	0.577007		
BHR	1.004703			BHR	0.972584		
KWT	-0.402663			KWT	-0.394706		
OMN	0.474185			OMN	0.475201		
QAT	-0.395860			QAT	-0.385713		
SAU	-1.270861			SAU	-1.244373		
معامل التحديد (R^2)	0.854738			معامل التحديد (R^2)	0.137015		
معامل التحديد المعدل (Adj R^2)	0.849115			معامل التحديد المعدل (Adj R^2)	0.131621		
احصائية *F*	152.0058			احصائية *F*	25.40299		
القيمة الاحتمالية	0.000000			القيمة الاحتمالية	0.000001		

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام مخرجات برنامج EVIEWS

تشير نتائج التحليل للنموذج الثالث الى وجود أثر عكسي لمؤشر الانفتاح التجاري على نسبة مشاركة المرأة في القطاع الصناعي وهذا الاثر ذو دلالة من الناحية الاحصائية عند مستوى معنوية ٥%، كذلك تشير النتائج الى أن تأثير كل الامارات العربية المتحدة والبحرين وعمان ايجابي على نسبة مشاركة

المرأة في القطاع الصناعي، أما الكويت وقطر والمملكة العربية السعودية فتأثير كل منها على نسبة مشاركة المرأة في القطاع الصناعي عكسي، وهذا يعني أن المرأة في هذه الدول أقل مشاركة في القطاع الصناعي، ويلاحظ أن التأثير الخاص بهذه الدول مرتبط بمؤشر الانفتاح التجاري لكل منها.

جدول رقم (١٤): نتائج اختبار هاوزمان للنموذج الثالث

Correlated Random Effects - Hausman Test				
Equation: Untitled				
Test cross-section random effects				
Test Summary		Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random		9.098880	1	0.0026
Cross-section random effects test comparisons:				
Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
OPENESS	-0.006237	-0.005781	0.000000	0.0026

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام مخرجات برنامج EVIEWS

تدل نتائج اختبار هاوزمان للنموذج الثالث الى ان احصائية مربع كاي تساوي (٩,٠٩٩) وقيمتها الاحتمالية تبلغ (٠,٠٠٣)، مما يعني رفض الفرضية العدمية للاختبار وبالتالي يكون نموذج التأثير الثابت هو الاكثر ملائمة.

- **النموذج الرابع**

باستخدام هذا النموذج سيتم تقدير أثر مؤشر الانفتاح التجاري على نسبة مشاركة المرأة في القطاع الخدمي، ويصاغ هذا النموذج وفقاً للمعادلتي الانحدار التاليتين

نموذج التأثير الثابت

$$\mathbf{Log(emplinservice)}_{it} = \alpha_0 + \beta_1 \mathbf{Openess}_{it} + u_{it}$$

نموذج التأثير العشوائي

$$\mathbf{Log(emplinservice)}_{it} = \beta_0 + \beta_1 \mathbf{Openess}_{it} + v_{it}$$

جدول رقم (١٥): نتائج تحليل النموذج الرابع

التأثير الثابت (Fixed Effect)				التأثير العشوائي (Random Effect)			
المتغير التابع: نسبة مشاركة المرأة في القطاع الخدمي				المتغير التابع: نسبة مشاركة المرأة في القطاع الخدمي			
المتغير	المعامل	*t*	*Prob*	المتغير	المعامل	*t*	*Prob*
القاطع	4.470599	510.5732	0.0000	القاطع	4.473837	266.4490	0.0000
مؤشر الانفتاح	0.000672	8.019698	0.0000	مؤشر الانفتاح	0.000641	7.724315	0.0000
التأثير الثابت لكل دوله				التأثير العشوائي لكل دوله			
UAE	-0.029696			UAE	-0.028830		
BHR	-0.066619			BHR	-0.064317		
KWT	0.036680			KWT	0.035974		
OMN	-0.040777			OMN	-0.040692		
QAT	0.036500			QAT	0.035640		
SAU	0.063913			SAU	0.062226		
معامل التحديد (R^2)	0.785119			معامل التحديد (R^2)	0.264634		
معامل التحديد المعدل (Adj R^2)	0.776801			معامل التحديد المعدل (Adj R^2)	0.260038		
احصائية *F*	94.38832			احصائية *F*	57.57868		
القيمة الاحتمالية	0.000000			القيمة الاحتمالية	0.000000		

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام مخرجات برنامج EVIEWS

يلاحظ من خلال نتائج التحليل وجود أثر ايجابي ذو دلالة احصائية لمؤشر الانفتاح التجاري على نسبة مشاركة المرأة في القطاع الخدمي، حيث ان ارتفاع مؤشر الانفتاح التجاري يؤدي الى زيادة مشاركة المرأة في القطاع الخدمي، كما يتبين من خلال النتائج ان تأثير كل من الامارات العربية المتحدة والبحرين وعمان عكسي على نسبة مشاركة المرأة في القطاع الخدمي مما يعني ان المرأة في هذه الدول أقل مشاركة في القطاع الخدمي، بينما كان التأثير

الخاص بكل من الكويت وقطر والمملكة العربية السعودية ايجابياً على نسبة مشاركة المرأة في القطاع الخدمي مما يدل على مشاركة أكبر للمرأة في القطاع الخدمي على مستوى هذه الدول، وتجدر الاشارة الى أن هذا التأثير عائد الى عوامل غير ملحوظة مرتبطة بمؤشر الانفتاح التجاري في كل منها.

جدول رقم (١٦): نتائج اختبار هاوزمان للنموذج الرابع

Correlated Random Effects - Hausman Test				
Equation: Untitled				
Test cross-section random effects				
Test Summary		Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random		6.797606	1	0.0091
Cross-section random effects test comparisons:				
Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
OPENESS	0.000672	0.000641	0.000000	0.0091

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام مخرجات برنامج EVIEWS

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان قيمة كاي تربيع لاختبار هاوزمان تبلغ (٦,٧٩٨) وبقيمة احتمالية تساوي (٠,٠٠٩) وهي أقل من مستوى الدلالة (٠,٠٥) مما يعني رفض الفرضية العدمية لاختبار هاوزمان، وبالتالي يكون نموذج التأثير الثابت هو الملائم.

جدول رقم (١٧): ملخص لنماذج البحث

النموذج	المتغير المستقل	المتغير التابع	اتجاه العلاقة السببية	الدلالة الاحصائية	*النموذج الافضل	التفسير
الأول	مؤشر الانفتاح التجاري	معدل البطالة عند الاناث	عكسي	غير دال احصائياً	عشوائي	عوامل أخرى غير مرتبطة بمؤشر الانفتاح
الثاني	مؤشر الانفتاح التجاري	مشاركة المرأة في القطاع الزراعي	عكسي	دال احصائياً	عشوائي	عوامل أخرى غير مرتبطة بمؤشر الانفتاح
الثالث	مؤشر الانفتاح التجاري	مشاركة المرأة في القطاع الصناعي	عكسي	دال احصائياً	ثابت	عوامل مرتبطة بمؤشر الانفتاح
الرابع	مؤشر الانفتاح التجاري	مشاركة المرأة في القطاع الخدمي	ايجابي	دال احصائياً	ثابت	عوامل مرتبطة بمؤشر الانفتاح

*** اعتماداً على نتائج اختبار هاوزمان**

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام مخرجات برنامج EVIEWS

المملكة العربية السعودية

يلاحظ أن التأثير الخاص بالمملكة العربية السعودية طردي على معدل البطالة عند الاناث خلال الفترة من ١٩٩١ الى ٢٠١٧ ويساوي (٠,٥٣) وهو يعني أن معدل البطالة عند الاناث أعلى بمعدل (٠,٥٣%) اذا اهملنا تأثير مؤشر الانفتاح التجاري، وبذلك تكون المملكة العربية في المركز قبل الأخير الذي تحتله سلطنة عمان بتأثير مقداره (١,٥١) ، وتجدر الاشارة الى أن هذا التأثير عشوائي وهو ناتج عن عوامل أخرى غير مرتبطة بمؤشر الانفتاح في المملكة العربية السعودية.

وفيما يتعلق بمشاركة المرأة في القطاع الزراعي فقد وجد أن التأثير الخاص بالمملكة العربية السعودية عكسي ويساوي تقريباً (-٠,٢٥)، مما يعني أن المرأة في المملكة العربية السعودية أقل مشاركة في القطاع الزراعي بنسبة (٠,٢٥%) بافتراض ثبات مؤشر الانفتاح التجاري، كما أن هذا التأثير عشوائي وغير مرتبط بمؤشر الانفتاح في المملكة العربية السعودية.

كذلك في القطاع الصناعي كان التأثير الخاص بالمملكة العربية السعودية عكسياً ويساوي (-١,٢٧)، مما يعني أن المرأة أقل مشاركة في القطاع الصناعي مقارنة بباقي دول مجلس التعاون حيث حلت المملكة العربية السعودية في المركز الأخير، والجدير بالذكر هنا أن هذا التأثير ثابت وهو ناتج عن عوامل أخرى مرتبطة بمؤشر الانفتاح التجاري في المملكة العربية السعودية.

وأخيراً فيما يتعلق بمشاركة المرأة في القطاع الخدمي كان التأثير الخاص بالمملكة العربية السعودية ايجابياً ويساوي (٠,٠٦٢)، الامر الذي يعني أن المرأة في المملكة العربية السعودية أكثر مشاركة في القطاع الخدمي بنسبة (٠,٠٦٢%) مقارنة بباقي دول مجلس التعاون، وقد جاءت المملكة العربية السعودية في المركز الأول في هذا المجال، ويذكر هنا أن هذا التأثير ثابت ومرتبط بمؤشر الانفتاح التجاري للمملكة العربية السعودية.

المراجع:

[1] Aguirre, DeAnne, Leila Hoteit, Christine Rupp, and Karim Sabbagh, 2012, "Empowering the Third Billion. Women and the World of Work in 2012," Booz and Company, 2012.

[2] Ahmad Aref Assaf, 2018. Evaluating the Impact of Trade Openness on Women's Job Opportunities: An Analysis for Middle East Countries, Global Journal of Economics and Business – Vol. 4, No. 1 , 2018, pp. 99 – 110.

[3] AlAzzawi S (2014). Trade Liberalization, Industry Concentration and Female Workers: The Case of Egypt. IZA Journal of Labor Policy (3)20.

[4] Arndt C, Robinson S, and Tarp F (2006). Trade Reform and Gender in Mozambique. Nordic Journal of Political Economy 32(1): 73–89.

[5] Badal, Sangeeta Bharadwaj, 2014. The Business Benefits of Gender Diversity. Business Journal. Gallup Poll. January 20, 2014.

[6] Baltagi, B. "Econometric Analysis of Panel Data", Third Edition, 2005, John Willy & Sons, United Kingdom.

[7] Banerjee P, and Veeramani C (2015). Trade Liberalization and Women's Employment Intensity: Analysis of India's Manufacturing Industries, Indira Gandhi Institute of DevelopmentResearchWorkingPaper-2015-018.Availableat: http://www.igidr.ac.in/pdf/publication/WP-2015-018.pdf (accessed on 11 December 2016).

[8] Black SE, and Brainerd E (2004). Importing Equality? The Impact of Globalization on Gender Discrimination. Industrial and Labor Relations Review 57(4): 540–59.

[9] Black SE, and Brainerd E (2004). Importing Equality? The Impact of Globalization on Gender Discrimination. Industrial and Labor Relations Review 57(4): 540–59.

[10] Cockburn J, Decaluwe B, Fofana I, and Robichaud V (2009). Trade, Growth, and Gender in Developing Countries: A Comparison of Ghana, Honduras, Senegal, and Uganda. In Gender Aspects of the Trade and Poverty Nexus: A Macro-Micro Approach, edited by Bussolo M, and De Hoyos RE. Washington, DC: Palgrave MacMillan and the World Bank.

[11] Cuberes, David and Marc Teignier, 2015. Aggregate Effects of Gender Gaps in the Labor Market: A Quantitative Estimate. Clark University and University of Barcelona.

[12] David KUCERA , Leanne RONCOLATO (2011), Trade liberalization, employment and inequality in India and South Africa, International Labour Review, Volume 150 (2011), Number 1-2 .

[13] Ergun, U and Gosku, A. "Applied Econometrics with EVIEWS Applications" 2013, International Burch University, Bosnia and Herzegovina .

[14] Fontana M (2003). The Gender Effect of Trade Liberalization in Developing Countries: A Review of the Literature. Department of Economics, University of Sussex Discussion Paper No. 101.

[15] Gujarati, D and Porter, D. "Basic Econometrics", Fifth Edition, 2009, McGraw Hill, United States.

[16] Haouas I, Yagoubi M, and Heshmati A (2003). The Impacts of Trade Liberalization on Employment and Wages in Tunisian Industries. IZA Discussion Paper No. 688. Institute for the Study of Labor, Bonn.

[17] Horton S, Kanbur R, and Mazumdar D (1991). Labor Markets in an Era of Adjustment: Evidence from 12 Developing Countries. International Labor Review 130: 531–58.

[18] International Labour Office (ILO), 2016b. Women at Work: Trends 2016 (Geneva).

[19] International Labour Office (ILO), 2017a. World Employment and Social Outlook: Trends for women 2017 (Geneva).

[20] Lee E (2005):Trade Liberalization and Employment", DESA Working Paper No.5 (New York: UN/DESA).

[21] Lulit M, and Claude B (2008). L'impact de la liberalisation commerciale sur le travail des femmes. Une analyse comparative entre l'Afrique du Sud et l'Ethiopie a l'aide d'une approche en Equilibre General Calculable. Panoeconomicus 55(1) : 69–88.

[22] Nicita A (2008). Who Benefits from Export-led Growth? Evidence from Madagascar's Textile and Apparel Industry. Journal of African Economies 17(3): 465–89.

[23] Oostendorp, RH (2009). Globalization and the Gender Wage Gap.World Bank Economic Review 23(1): 141–61.
[24] Pesaran, H. "Time Series and Panel Data Econometrics", First Edition, 2015, Oxford University Press, United Kingdom.
[25] Tejani S, and Milberg W (2010). Global Defeminisation? Industrial Upgrading, Occupational Segmentation and Manufacturing Employment in Middle Income Countries. SCEPA Working Paper 1010-1, Schwartz Centre for Economic Policy Analysis, The New School, New York.
[26] United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD) (2010).Virtual Institute Teaching Material on Trade and Poverty. UNCTAD, New York and Geneva.
[27] Wamboye, E., & Seguino, S. (2012). Economic structure, trade openness, and gendered employment in sub-Saharan Africa. Processed.
[28] Wooldridge, J. "Introductory Econometrics" Fifth Edition, 2013, Cengage Learning, United States.
[29] World Bank Database ,World Development Indicators,2018https://data.worldbank.org/products/wdi

Global Journal of Economics and Business
Vol. 5, No. 2, 2018, p.153 – p.174
e-ISSN 2519-9293 , p-ISSN 2519-9285

Refaad for Studies and Research
www.refaad.com

Evaluation the Impact of Trade Openness on the Competitiveness of Saudi Women in the Labor Market under the Kingdom Vision of 2030 (A comparative Study with the Gulf Countries)[76]

Prof. Ahmad Aref Assaf

Faculty of Business Admiration- University of Tabuk- KSA
a.assaf@ut.edu.sa

Abstract:

Over the past three decades, many developing countries have undertaken economic reforms including trade liberalization policies, and there has been increasing interest in the gender impact of these reforms. As with any other economic policy, trade policies are likely to have gender disparities because of the access and control of women and men to different resources and their different roles in both the market economy and the family. This study aims to contribute to the existing literature by studying the relationship between the increasing openness to international trade (resulting from trade liberalization) and the change in the employment opportunities of women in the Saudi market under the vision of the Kingdom (2030) compared to the rest of the Gulf countries. What are the effects of increased trade openness on various economic sectors in Saudi Arabia and the rest of the GCC? To study the relationship between economic variables, the researcher used the statistical program (Eviews).

The results of the analysis showed that the effect of Saudi Arabia's trade openness on the female unemployment rate was positive during the period from 1991 to 2017. It is noteworthy that this effect is random and is due to factors other than the index of openness in Saudi Arabia. With regard to the participation of women in the agricultural and industrial sectors, the effect of Saudi Arabia was found to be reversed. This means that women in Saudi Arabia are less involved in the agricultural and industrial sector. This effect is random and is not linked to the index of openness in Saudi Arabia. With regard to the participation of women in the service sector, the impact on Saudi Arabia was positive, which means that women in Saudi Arabia are more involved in the service sector compared to the rest of the GCC countries. The Kingdom of Saudi Arabia came first in this field, This effect is consistent with Saudi Arabia's trade openness index.

Keywords: Trade openness, Women, Labor market, Saudi Arabia, Gulf Countries.

[76] The author would like to acknowledge financial support for this work from the Deanship of Scientific Research (DSR), University of Tabuk, Saudi Arabia, under grant No. (S-0118-1439).

Global Journal of Economics and Business
Vol. 5, No. 2, 2018, p.175 – p.187
e-ISSN 2519-9293 , p-ISSN 2519-9285

Refaad for Studies and Research
www.refaad.com

واقع ورهانات تطبيق أنظمة الدفع الإلكتروني وأثرها على أداء البنوك التجارية الجزائرية -دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – بشار–

مقدم عبد الجليل
استاذ محاضر "أ" ونائب رئيس قسم علوم التسيير- جامعة طاهري محمد بشار- الجزائر
mokaddemabdeldjalil@yahoo.com

الملخص:

أصبح تنويع الخدمات المصرفية الالكترونية وتطويرها والاهتمام بجودتها من بين أهم المداخل لزيادة أداء وتنافسية البنوك وذلك بزيادة الانفاق للحصول على تكنولوجيا الصناعة المصرفية الالكترونية والاهتمام بتدريب وتأهيل العنصر البشري ليستوعب هذه التطورات في مجال الخدمات المصرفية .

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في جوانب الموضوع لإزالة الغموض حول أنظمة الدفع الالكترونية ومدى تطبيقها في البنوك التجارية وتأثيرها على أدائهم وبناءا على هذا قمنا بمعالجة الإشكالية واختبار الفرضيات باعتمادنا على المنهج الوصفي والتحليلي في الدراسة.

أجريت هذه الدراسة على بنك الفلاحة والتنمية الريفية لمعرفة إذا ما كان أداء هذا البنك يتأثر باستخدام أنظمة الدفع الإلكترونية بحيث قدمنا استبيان للموظفين في البنك وقمنا بتحليل المعلومات باعتماد على برنامج التحليل الاحصائي (Spss) بإضافة إلى (Excel)، وقد خلصت الدراسة بمجموعة من النتائج أهمها أن استخدام وسائل الدفع الإلكتروني هو أحد مصادر تحسين الأداء البنك بطريقة ناجحة وبمستوى يضمن انجاز مهامه ووظائفه بصورة جيدة.

الكلمات المفتاحية: أنظمة الدفع، الصيرفة الإلكترونية، أداء البنوك، البطاقات الالكترونية.

المقدمة:

إن تطبيق أنظمة الدفع الإلكتروني في البنوك التجارية يعتبر من الضمانات الأساسية واللازمة لنموه واستمراريته وتطوير أدائه، فإن الخدمات الإلكترونية قد تطورت بشكل كبير وواسع في الآونة الأخيرة ولغرض تقييم كفاءة أداء العمل المصرفي خلال فترة معينة، فإن ذلك يعني ضرورة استخدام وسائل الدفع الإلكترونية ومواكبة التكنولوجيا لتحديد الأهداف التي تضمن للمصرف وصوله إلى تحقيق غايته في الربحية المنشودة.

أما في الجزائر وعلى وجه الخصوص، ولتطوير النظام المصرفي وتحقيق التحديث في كافة وسائل الدفع فيه سواء كانت التقليدية أو الكترونية قامت الدولة بالعديد من الإصلاحات وطرحت عدة مشاريع والتي من شأنها عصرنة العمل المصرفي والارتقاء به إلى أعلى المستويات الدولية لا لشيء إلا لتقديم أفضل الخدمات العملاء وتعزيز الميزة التنافسية للبنك وتحسين أدائه ومنه تعزيز مكانة الدولة الجزائرية وتدارك التأخر المسجل في هذا المجال.

الدراسات السابقة:

فقد تعددت الدراسات مؤخرا حول وسائل الدفع الالكتروني بحكم أنها تجسد التطورات التكنولوجية للبنوك في المعاملات التجارية، فقد كانت دراسة **لوصيف عمار(عمار،٢٠٠٩)** سنة ٢٠٠٩ قد أشارت إلى استراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرين مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية وتضمنت عدم ملائمة وسائل الدفع التقليدية لتطورات العصر، لا من حيث السرعة ولا من حيث الفعالية

وفي سنة ٢٠١٠ بينت دراسة **علي عبد الله شاهين (علي عبد الله، ٢٠١٠)** في مجلة جامعة الأزهر بغزة طبيعة وأنواع وسائل الدفع الالكتروني ونظم الرقابة عليها والتحديات المرتبطة بها وتم التوصل من خلال الدراسة إلى أن البيئة الجديدة للعمل المصرفي والمنافسة الشديدة والتطبيقات التقنية لوسائل الدفع الالكتروني أدت إلى الضغط على المصارف لإيجاد آليات متطورة في استخدام وتنويع الخدمات المصرفية الالكترونية وضرورة

وفي سنة٢٠١١ تم عرض مداخلة بالملتقى العلمي الدولي الرابع بالمركز الجامعي خميس مليانة **لمسعداوي يوسف وسعيدي جميلة (يوسف، جميلة، ٢٠١١)** حول وسائل الدفع الالكتروني المبنية على إشكالية تطرح في قسمها الأول ماهية النقود الالكترونية، وكيفية تأمينها الكترونياً في قسمها الثاني، فأشارت الدراسة على أن النقود الالكترونية هي المكافئ الالكتروني للنقود التقليدية التي اعتدنا تداولها لإتمام المعاملات التجارية.

مما سبق يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية للموضوع بالشكل التالي:

إشكالية الدراسة:

ما هوواقع تطبيق أنظمة الدفع الإلكتروني في البنوك التجارية الجزائرية وما مدى تأثيرها على أدائه؟

ومن هذه الإشكالية الرئيسية تتفرع عنها مجموعة من التساؤلات الفرعية، يمكن صياغتها علة النحو التالي:

١. ما سبب عدم تطور الخدمات المصرفية الإلكترونية بالبنوك الجزائرية؟
٢. هل تأثير كفاءة الموارد البشرية وتوفر الإمكانيات المادية على أداء البنك؟
٣. إلى أي مدى يأثر استخدام وسائل الدفع الإلكترونية من قبل العملاء على أداء البنك؟

- **الفرضية الرئيسية:** توجد علاقة إيجابية ذات دلالة معنوية بين تطبيق انظمة الدفع الإلكتروني واداء البنوك التجارية.
- **الفرضيات الفرعية:**
  - توجد علاقة إيجابية ذات دلالة احصائية بين كفاءة الموارد البشرية وأداء البنوك التجارية
  - توجد علاقة إيجابية ذات دلالة احصائية بين توفر الإمكانيات المادية وأداء البنوك التجارية
  - توجد علاقة إيجابية ذات دلالة احصائية بين استخدام وسائل الدفع الإلكتروني وأداء البنوك التجارية

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في الدور الذي تلعبه أنظمة الدفع الإلكتروني في البنوك التجارية، وضرورة مسايرة التطور المصرفي فأصبح من المهم اختيار التقنيات والوسائل والأنظمة التي تحقق رضا العملاء وراحتهم، والأهم في ذلك أن تساهم في تطور أداء البنك ومنه اقتصاد الدولة.

محددات الدراسة (الزمانية والمكانية والموضوعية):

بالنظر إلى عنوان الدراسة نجد أنه يتكون من ثلاثة أجزاء، الأول والثاني نظري نحاول من خلاله تسليط الضوء على الإطار النظري لوسائل الدفع الإلكتروني وتقييم أداء البنوك ووقعها في الجزائر، من خلال سرد مختلف التعاريف والمفاهيم والتحاليل للمفكرين والاقتصاديين، أما الجزء الثالث فهو تطبيقي حاولنا من خلاله تبيان تطبيق أنظمة الدفع الإلكتروني وتأثيرها على الأداء لعينة من الموظفين ببنك الفلاحة والتنمية الريفية ببشار خلال عام ٢٠١٨/٢٠١٧.

المبحث الأول: الاطار النظري لانظمة الدفع الإلكتروني

المطلب الأول: الصيرفة الالكترونية:

الفرع الأول: مفهوم الصيرفة الإلكترونية: المقصود بالصيرفة الالكترونية هو إجراء العمليات المصرفية بطرق إلكترونية، أي باستخدام تكنولوجيات الاعلام والاتصال الجديدة سواء تعلق الامر بالسحب أو بالدفع أو بالإئتمان أو بالتعامل في الأوراق المالية أو غير ذلك من أعمال المصارف. وفي ظل هذا النمط من الصيرفة لا يكون العميل مضطرا للتنقل إلى البنك، إذ يمكنه القيام ببعض العمليات مع مصرفه وهو في منزله أو في مكتبه، وهو ما يعني تجاوز بعدي المكان والزمان.(أحمد، ٢٠٠٦)

الفرع الثاني: اهم أنظمة الصيرفة الإلكترونية الحديثة:

الشكل رقم (١): أنظمة الصيرفة الإلكترونية

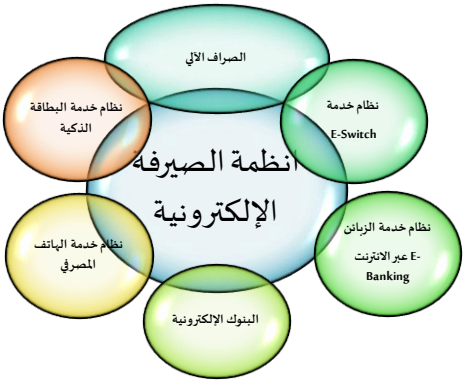

المصدر: من إعداد الباحث

المطلب الثاني: السياق النظري لوسائل الدفع الإلكتروني:

الفرع الأول: تعريف وسائل الدفع الإلكتروني: يقصد بوسائل الدفع الالكتروني على أنها مجموعة من الأدوات والتحويلات الالكترونية التي تصدره المصارف والمؤسسات كوسيلة دفع، وتتمثل في البطاقات البنكية، والنقود الالكترونية، والشبكات الالكترونية والبطاقات البنكية (صالح، ٢٠١٠).

وتتضمن عملية الدفع الالكتروني أربعة أطراف: المتعامل(الدافع أو المشتري)، المصرف الذي أصدر وسيلة الدفع،المصرف الذي يتحصل على المبلغ لحساب المستفيد من الدفع(البائع)، شبكة البطاقات(محمود، ٢٠٠٧).

الفرع الثاني: أطراف التعامل بأنظمة الدفع الالكترونية:

تشترك أنظمة الدفع الالكتروني في أنها وسيلة لانتقال النقود من شخص إلى آخر، ومجموعة لشخص آخر أو لمجموعة أخرى عبر شبكة الانترنت دون الحاجة للتفاعل وجها لوجه،(محمد،٢٠٠٩) وعلى اختلاف هذه النظم تجد أنها تحتوي جميعها على أربعة عناصر(جلال، ٢٠٠٨)

الشكل رقم (٢): أطراف التعامل بأنظمة الدفع الإلكتروني والعلاقة بينهم

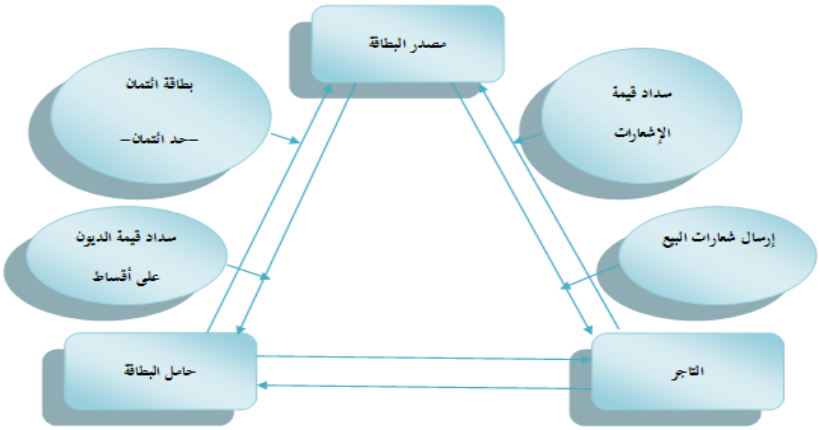

المصدر: من إعداد الباحث

المطلب الثالث: واقع وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر:

الفرع الأول : مشروع تطوير نظام الدفع في الجزائر: في السنوات الأخيرة كثر الحديث في الجزائر عن عصرنة القطاع المالي والبنكي ويعني مدلول عصرنة إدخال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في النشاط المالي والبنكي وهذا ما يتطلب عصرنة أنظمة الدفع والسحب والتحويلات المالية. ولهذا بدأت الجزائر تتبنى مشاريع جديدة تسمح لها بمواكبة العصر.

الفرع الثاني: برنامج مشروع تطوير نظام الدفع في الجزائر

ويعتبر تحديث وعصرنة أنظمة المعلومات والدفع وعصرنة المعاملات المالية والمصرفية وطرق معالجة المعلومات، مجالا ذا أولوية في المرحلة الراهنة لتدارك التأخر المسجل في هذا المجال من جهة ومن جهة أخرى لاستكمال مسار لإصلاحات المصرفية وإرساء أسس منظومة مصرفية وطنية تتميز بالحداثة والعصرنة لتستطيع مواجهة التحديات والتطورات التي تشهدها البيئة المصرفية على المستوى العالمي .(عبد القادر،٢٠٠٦)

إن ما يميز النظام المصرفي في الوقت الراهن التأخر المسجل في مجال تحديث وعصرنة نظم المدفوعات والمعلومات، ويعد هذا الجانب أحد أهم الجوانب السلبية التي تميز النظام المصرفي وهو الأمر الذي أدى بالهيئات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي تقييم النظام المصرفي الجزائري تقييماً سلبياً. ويعتبر أحد المعوقات الرئيسية في جلب الاستثمار الأجنبي وهذا برغم الاصلاحات المسجلة في جانبها التشريعي وتعزيز آليات الإشراف والرقابة والتي تجلت من خلال تعديلاته بموجب المرسوم ٠٣-١١ والصادرة 26 أوت ٢٠٠٣ حيث يتطلب تحقيق أي مشروع جديد بالنسبة للدولة توفر ثلاث مقومات:

- تحديد الهدف بوضوح ودقة، وتحديد آجال مضبوطة للإنجاز
- خصيص الموارد(المالية والبشرية
- توفر بيئة (قانونية، صناعية، سياسية، تجارية...الخ) ملائمة ليس فقط مساعدة ولكنها محفزة.

والمشروع يتمثل في تطوير نظام الدفع في الجزائر وكان أول مشروع لتطوير نظام الدفع في الجزائر في٢٠٠١/٢٠٠٢ لتطوير وتحديث النظام المالي وتبناه بنك الجزائر، وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، واستفادت الجزائر لتطبيق هذا المشروع ب ١٦,٥ مليون دولار أمريكي كمساعدة من البنك العالمي

الفرع الثالث: المكونات الرئيسية لمشروع تطوير وتحديث نظام الدفع في الجزائر: إن نظام الدفع في الجزائر بدأ يشهد منذ سنة 2006 تكافل في الجهود الوطنية والدولية بمساعدة البنك العالمي من أجل تطوير وتحديث وسائل الدفع، ومن أهم ما طرح في اطار تحديث نظام الدفع في الجزائر وجاري العمل به ما يلي:

١. **نظام التسوية الاجمالية الفورية RTGS " Real Time GrossSettleme :** يعتمد نظام المقاصة الالكترونية الذي انطلق في الجزائر في 41 جانفي 2001 وتم تحصيله بالفعل في ٢٩ نوفمبر 2001 على بنية نظام جديد وهو نظام التسوية الاجمالية الفورية يهدف هذا المشروع في اطار تحسين الخدمة المصرفية لا سيما من حيث أنظمة الدفع وذلك رغبة في الوصول إلى المستوى الدولي.

٢. **نظام المقاصة عن بعد:**

إن عملية عصرنة نظام الدفع عرفت دفعة جديدة بإنشاء نظام مكمل لنظام RTGS هو نظام ACTI . (ميادة، ٢٠١٤)

هذا النظام يختص بالمعالجة الآلية لوسائل الدفع العام، صكوك، تحويل، اقتطاع، عمليات السحب والدفع بالبطاقات البنكية وذلك باستعمال وسائل متطورة مثل المساحات الضوئية scanners والبرمجيات المختلفة، ويمثل هذا النظام القسم الثاني من أنظمة الدفع المتطورة ووفق المعايير الدولية بهذا الهدف التحسين النهائي للخدمات المقدمة للزبائن.

الفرع الرابع: مراحل تطبيق الدفع الإلكتروني في الجزائر

تعتبر أول تجربة للبنوك الجزائرية في مجال استخدام أدوات الدفع، استعمال بطاقات السحب الخاصة بالشباك الآلي البنكيGAB والموزع الآلي البنكي DAB وتم ذلك على مراحل (سماح،٢٠٠٥):

١. المرحلة الأولى

كانت تستعمل بطاقة السحب إلا في الشباك الآلي البنكي والموزع الخاص بالبنك المصدر للبطاقة بمعنى لا يستطيع حامل البطاقة السحب من جهاز بنك آخر.

٢. المرحلة الثانية

خلال هذه المرحلة تم ربط الشبكة البنكية الجزائرية من خلال استعمال شبكة SATIM التي تسمح بإمكانية السحب من أي موزع آلي للنقود سواء كان تابع لمصدر البطاقة أو لبنك آخر، وبذلك حولت SATIM بطاقة السحب العادية إلى بطاقة سحب ما بين البنوك CIB وعملها يشبه عمل غرفة المقاصة بالبنك المركزي في تسوية المعاملات المالية بين البنوك

ولقد عملت على إستثمار ٣,٦ مليون أورو سنة ٢٠٠٣ لأجل تقليص دوران النقود السائلة وتعميم استعمال البطاقة البنكية في الجزائر، حيث عملت على زيادة عدد الموزع الآلي للنقود، وكذا إقام طرفيات دفع عند التجار(Terminaux de paiement). ولأجل نفس الغرض تم عقد إتفاقية في شهر أفريل ٢٠٠٣ مع مؤسسات فرنسية مختصة في صنع طرفيات البطاقة و SATIM بمبلغ ٤٠٠,٠٠٠ أورو ولقد مول هذا العقد من طرف البنوك المساهمة فيSATIM وهي الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA) وبنك البركة. ولقد تم ربط كل الموزعات الآلية للنقود الموجودة في الجزائر سنة ٢٠٠٣.

الفرع الخامس: البطاقة البنكية في الجزائر: عرفت بطاقات الدفع تطوراً ملحوظاً، خاصة بعد استحداث المقاصة الإلكترونية وتعميمها عبر مختلف الوكالات البنكية والبريد الجزائر.

١. **مراحل تطور بطاقة الدفع في الجزائر:** مرت بطاقات الدفع بعدت مراحل وهي كالتالي :

شكل رقم (٣): مراحل تطور بطاقة الدفع في الجزائر

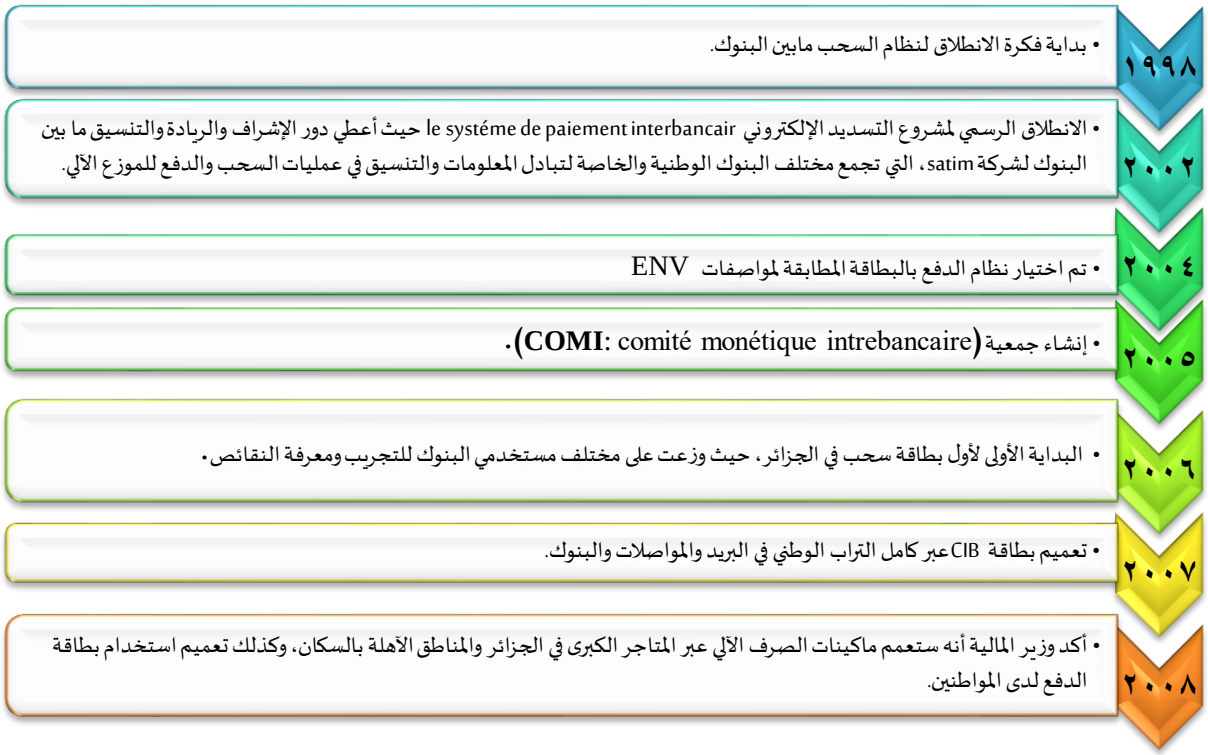

المصدر: من إعداد الباحث

٢. **الوسائل المستخدمة في توزيع المنتجات البنكية المعاصرة:**

للوصول إلى الخدمات البنكية يمكن استعمال:

- **الموزع الآلي للأوراق DAB :**

الموزعات الآلية للأوراق هي صورة بسيطة للماكينة في القطاع البنكي. فهي آلات أوتوماتيكية تستخدم عن طريق بطاقة إلكترونية تسمح للمستهلك بسحب مبلغ من المال بدون اللجوء إلى الفرع، وهكذا فالمهمة الرئيسية للموزع الآلي للأوراق هي تقديم الخدمة الأكثر ضرورية للمستهلك (عبد الوهاب، ٢٠٠٤)

الجدول رقم (١): الموزع اللي للأوراق DAB

الوسيلة	المبادئ العامة	التقنية	النتائج
الموزع الآلي للأوراق المالية DAB	يسمح بالسحب لكل حائز على بطاقة سحب. يوجد في الشوارع، المحطات، وأماكن أخرى. يعمل دون انقطاع	جهاز موصول بوحدة مراقبة إلكترونية تقرأ المدرات المغناطيسية للبطاقة. هذه الأخيرة تسجل عليها المبالغ المالية الممكن سحبها أسبوعيا.	تخفيض نشاط السحب في الفروع.

المصدر: نعمون وهاب، المرجع نفسه، ص٢٧٣.

- **الشباك الأوتوماتيكي للأوراق (GAB):**

الشبابيك الأوتوماتيكية للأوراق هي أيضا أجهزة أوتوماتيكية تقدم خدمات أكثر تعقيداً وأكثر تنوعاً بالنسبة للموزع الآلي للأوراق يتعلق الأمر بأجهزة أوتوماتيكية متصلة بشبكة تستخدم عن طريق بطاقات إلكترونية والتي بالإضافة إلى مهمة سحب الأموال تسمح بالقيام بالعديد من العمليات تشمل مثلا قبول الودائع، طلب صك، عمليات تحويل من حساب إلى حساب...إلخ. فالشبابيك الأوتوماتيكية للأوراق متصلة مباشرة بالحاسوب

الرئيسي للبنك وهي تمثل في الوقت الحاضر أحد المنتجات البنكية الإلكترونية الأساسية للنظام البنكي، ودورها مهم على مستوى التسويق لأنها أصبحت تمثل وسيلة للحوار مع المستهلك .

الجدول رقم (٢): الشباك الآلي البنكيGAB

الوسيلة	المبادئ العامة	التقنية	النتائج
الموزع الأوتوماتيكي للأوراق GAB	يخول لكل حائز على البطاقة القيام بالعديد من العمليات منها: السحب، معرفة الرصيد، القيام بالتحويلات، الطلب الشيكات...إلخ	جهاز موصول بالكمبيوتر الرئيسي للبنك يقرأ مدرات مغنطيسية للبطاقة التي تسمح بمعرفة الزبون بفضل رمز سري.	يستعمل من طرف الزبائن: -في أوقات غلق البنوك. -الزبون المستعجل.

المصدر: نعمون وهاب، المرجع نفسه، ص٢٧٤.

ويمكن تلخيص طريقة تنفيذ الخدمة في كل من DAB و GAB في الشكل التالي:

شكل رقم (٤): طريقة الحصول على خدمة DAB - وGAB

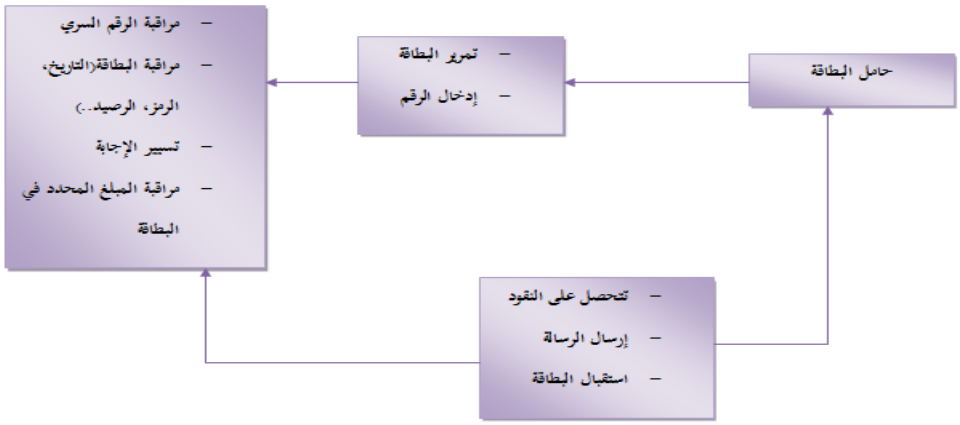

المصدر: سماح مهوب، مرجع سبق ذكره، ص٧٣.

- **نهائي نقطة البيع الإلكترونية (TPV):**

إذا كان الزبون يحمل بطاقة إئتمان في أي مكان موظف نقطة البيع أن يمرر البطاقة على القارئ الإلكتروني الخاص ببطاقات الائتمان والموصول مباشرة مع الحاسوب المركزي للبنك المعني والذي بدوره يقوم بالتأكيد من كفاية الرصيد وخصم القيمة من الرصيد الخاص بالزبون بعد أن يدخل الزبون رمزاً أو رقماً سرياً خاصاً به والذي يعرف برقم التعريف الشخصي السري **PIN** يقوم الحاسوب المركزي بعد ذلك بإضافة القيمة لرصيد حساب المتجر، يتم كل هذا في جزء من الثانية.

الفرع السادس: العقبات التي تواجه نظام الدفع الإلكتروني في البنوك الجزائرية:

- عدم وضوح البيئة القانونية والتشريعية المتعلقة بتنظيم التجارة الالكترونية بالإضافة إلى تعدد المخاطر المترتبة بتقديم الخدمات المصرفية الالكترونية.
- مشاكل سوء استعمال وسائل الدفع، فالمؤسسات الجزائرية والأفراد يفضلون الدفع النقدي على الشيك نتيجة لنقص أو غياب الثقافة المصرفية في مجتمع لا يتعامل بالشيك المصرفي إلا قليلا.
- ضعف الإقبال على استخدام وسائل الدفع الالكترونية فكيف في اقتصاد يرفض الشيك كوسيلة للدفع أن يقبل بطاقة الدفع.

فالبنوك الجزائرية لم تتأهل بعد لاستخدام النظم الالكترونية الجديدة التي تسير عمليات الإيداع والسحب وتنظم حركة التعامل مع العملاء مثل جهاز الصراف الآلي.

في ظل هذه المتغيرات الجديدة وجدت البنوك التجارية الجزائرية نفسها في وضع بالغ الحساسية لا سيما مع تطبيق اتفاقيات تحرير التجارة في الخدمات المالية، إذ أصبحت ملزمة بتدعيم قدراتها التنافسية لمواجهة هذه التحديات المرهونة بمدى نجاحها في تحقيق مكاسب تقنية المعلومات ولعل أهم المحاور التي يجب أخذها بعين الاعتبار لتعظيم الاستفادة القصوى من ثورة العلم والتكنولوجيا في العمل المصرفي تتمثل في:

- زيادة الإنفاق الاستثماري في مجال تكنولوجيا المعلومات.
- التوسع في استخدام الانترنت لتقديم تشكيلة متنوعة من الخدمات المصرفية للعملاء بكفاءة أعلى وتكلفة أقل.

- العمل على خلق شبكة مصرفية تكون بمثابة حلقة وصل إلكترونية بين البنوك من جهة وبين الشركات والعملاء من جهة أخرى.
- تفعيل دور شبكة الاتصال بين المركز الرئيس لكل بنك وبين باقي فروعه بما يحقق السرعة في تداول المعلومات الخاصة بالعملاء وإجراء التسويات اللازمة عليها، بالإضافة إلى الارتباط بالشبكات الالكترونية الخاصة بالبنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

المبحث الثاني: عموميات حول تقييم الأداء في البنوك:

المطلب الأول: مفهوم الأداء وتقييمه:

الفرع الأول: مفهوم الأداء: يقصد بمفهوم الأداء "**تصور مخرجات أو أهداف ظهورها هو نتائج لمدخلات معطاة لكن، هذه المدخلات تنوي بها تفجير وتجنيد الطاقات الموجودة داخل المؤسسة، بتسليط الضوء من أجل إحراز هذا التصور الذي تسعى إليه المؤسسة**"، وعلى هذا الأساس فإن هذا المفهوم يعكس كلا من الأهداف التي تسعى هذه الأنشطة إلى تحقيقها داخل المؤسسة.(عبد المحسن، ١٩٩٨)

الفرع الثاني: مفهوم تقييم الأداء: كما يعرف تقييم الأداء على أنه "عملية تقديرية لأداء كل فرد من العاملين خلال فترة زمنية معينة لتقدير مستوى ونوعية أدائه"، وتعتبر وظيفة منظمة ومستمرة وضرورية لتسيير الموارد البشرية، لتحقيق فعالية أكبر إذا كانت مرتبطة بإستراتيجية العمل وبأسلوب تسيير المؤسسة.(وسيلة، ٢٠١٤).

المطلب الثاني: محددات تقييم الأداء: الأداء هو القيام بالأنشطة والمهام المختلفة التي تتكون منها الوظيفة، وهو ينتج من تظافر عدة عناصر من شأنها أن تؤثر على هذا الأداء إيجابيا أو سلبيا، ويطلق على هذه العناصر محددات الأداء يمكن تلخيصها في الشكل التالي:(حسن، ٢٠٠٠)

الشكل رقم (٥): العناصر المحددة لتقييم الأداء

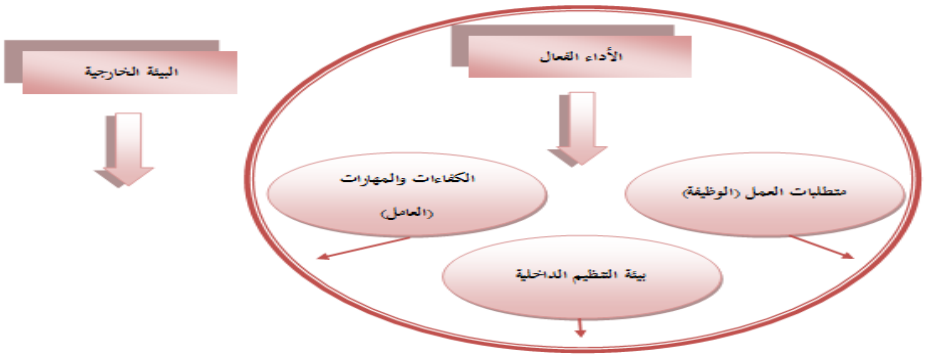

المصدر: أحمد صقري عاشور،" إدارة القوى العاملة الأسس السلوكية وأدوات البحث التطبيقي"، الدار الجامعية، الاسكندرية(مصر)،1986 ، ص٥٠.

المطلب الثالث: أهمية تقييم الأداء:

- يعتبر تقييم الأداء أهم الركائز التي تبنى عليها عملية المراقبة.
- يفيد تقييم الأداء بصورة مباشرة في تشخيص المشكلات وحلها ومعرفة مواطن القوة والضعف في المنشأة.
- يعتبر من أهم دعائم رسم السياسات العامة سواء على مستوى المنشأة أو على مستوى الصناعة أو على مستوى الدولة.
- اختبار مدى تحقيق المشأة للأهداف الموضوعة باستخدام البيانات المالية والإحصائية.
- معرفة مدى سلامات السياسات والاستراتجيات خلال السنة المالية. (زينة، ٢٠١٥)

المبحث الثالث: الدراسة الميدانية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

المطلب الأول: مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من ٦٣ موظف في بنك Badr وتم توزيع ٥٤ استبيان على عينة عشوائية استرجع منها ٤٦ استبيانا صالحة لدراسة واستبعاد ٠٨ استبيانات لعدم اكتمالهم.

الجدول رقم (٣): خصائص المتغيرات الشخصية

المتغيرات	المستويات	العدد	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	٢٢	٤٧,٨
	أنثى	٢٤	٥٢,٢
السن	٣٠-١٨	٢٦	٥٦,٥
	٤٠-٣١	١٩	٤١,٣
	٥٠-٤١	١	٢,٢
المستوى التعليمي	متوسط	١	٢,٢
	ثانوي	٤	٨,٧
	جامعي	٣٦	٧٨,٣
	دراسات أخرى	٥	١٠,٩
الخبرة المهنية	أقل من ٥ سنوات	٢٤	٥٢,٢
	من ٥-١٠ سنوات	١٥	٣٢,٦
	١٠ سنوات فأكثر	٧	١٥,٢
الدورات التدريبية	لم تجري أي دورة	١٦	٣٤,٨
	دورة واحدة	١٢	٢٦,١
	دورتان	٤	٨,٧
	أكثرمن دورتان	١٤	٣٠,٤
المركز الوظيفي	مديرفرع	١	٢,٢
	رئيس قسم	٨	١٧,٤
	أخرى	٣٧	٨٠,٤

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

المطلب الثاني: اختبار فرضيات الدراسة

قبل القيام باختبار فرضية الدراسة نقوم بتكوين نموذج الدراسة المعبر عن العلاقة بين تطبيق ادارة المعرفة والابداع الاقتصادي، ثم نقوم بتقدير معاملات النموذج الرياضي، وفي الآخير نقوم بتقييمه واختبار فرضية الدراسة.

١. **تكوين نموذج الدراسة:** من خلال المعالجة الإحصائية لإجابات أفراد العينة والمشار إليها في الاستبيان باستعمال برنامج SPSS اتضح أن الاتجاه العام لنموذج الدراسة يمثل علاقة خطية مستقيمة، ولذالك تم الاعتماد على معادلة المستقيم لتمثيله(**Y= a X +b**) :

٢. **نموذج الدراسة:**

الشكل رقم (٦): نموذج الدراسة

المصدر: من إعداد الباحث

المطلب الثالث: صدق الاستبيان:

الجدول رقم (٤): صدق الاستبيان

عدد العناصر	Alpha de Cronbach
٢٧	٠,٩٢٨

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج **SPSS**

معامل Alpha de Cronbach يساوي ٠,٩٢ أي ما يعادل ٩٢ % مما يؤكد أن هنا الاستبيان صادق وثابت تماما وإذا أعدنا هذا الاستبيان في زمن آخر نحصل على نفس النتيجة.

المطلب الرابع: تحليل وإختبار صحة الفرضيات:

- **إختبار الفرضية الفرعية الاولى: العلاقة بين كفاءة الموارد البشرية وأداء البنوك**
  - H0: لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لكفاءة الموارد البشرية على أداء البنك.
  - H1 : يوجد أثر ذو دلالة معنوية لكفاءة الموارد البشرية على أداء البنك.

الجدول رقم (٥): علاقة كفاءة الموارد البشرية بأداء البنوك

المتغير المستقل: كفاءة الموارد البشرية	المتغير التابع: أداء البنوك					
	معامل الانحدار a	معامل الثبات b	معامل الارتباط R	معامل التحديد r^2	Sig	اثبات الفرضية
النتيجة	٠,٥٢١	١,٩٦١	٠,٦٥٤	٠,٤٢٨	٠,٠٠٠	**H1**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

التحليل: من خلال الجدول رقم ٥ نلاحظ أن معامل الارتباط r= 0.654 أي ما يعادل نسبة R= ٦٥,٤% ومنه يمكن القول أن الارتباط متوسط بين كفاءة الموارد البشرية على أداء البنك.

- r-deux = 0,428 أي ما يعادل نسبة ٤٢,٨ % ومنه يمكن القول أن ٤٢,٨ % من التغيرات التي تحدث في أداء البنوك سببها التغير في كفاءة الموارد البشرية، ونلاحظ أن Sig أصغر من α معناه نرفض H0 ونقبل H1 أي يوجد أثر ذو دلالة معنوية لكفاءة الموارد البشرية على أداء البنك. وبالتالي تكون لدينا **معادلة الإنحدار** من الشكل التالي: **$Y= 0.521 X_1+1,961$**
- **إختبار الفرضية الفرعية الثانية: العلاقة بين توفر الامكانيات المادية وأداء البنوك**
  - H0: لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية توفر الامكانيات المادية على أداء البنك.
  - H1 : يوجد أثر ذو دلالة معنوية توفر الامكانيات المادية على أداء البنك.

الجدول رقم (٦): علاقة توفر الامكانيات المادية بأداء البنوك

المتغير المستقل: توفر الإمكانيات المادية	المتغير التابع: أداء البنوك					
	معامل الانحدار a	معامل الثبات b	معامل الارتباط R	معامل التحديد r^2	Sig	اثبات الفرضية
النتيجة	٠,٦١١	١,٧٣٢	٠,٥٧٤	٠,٣٢٩	٠,٠٠٠	H1

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

التحليل: من خلال الجدول رقم ٦ نلاحظ أن معامل الارتباط r= ٠,٥٧٤ أي ما يعادل نسبة 57.4% ومنه يمكن القول أن الارتباط ضعيف بين كفاءة الموارد البشرية على أداء البنك.

r-deux = 0.329 أي ما يعادل نسبة % 32.9 ومنه يمكن القول أن 32.9% من التغيرات التي تحدث في أداء البنوك سببها التغير في إمكانيات المادية. نلاحظ أن Sig أصغر من α معناه نرفض H0 ونقبل H1 أي يوجد أثر ذو دلالة معنوية لتوفر الإمكانيات المادية على أداء البنك. وبالتالي تكون لدينا **معادلة الإنحدار** من الشكل التالي: $Y = 0,611\ X_2 + 1,732$

- **إختبار الفرضية الفرعية الثالثة: علاقة استخدام وسائل الدفع الإلكترونية بالأداء.**
- H0 : لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لاستخدام وسائل الدفع الإلكترونية على أداء البنك.
- H1 : يوجد أثر ذو دلالة معنوية لاستخدام وسائل الدفع الإلكترونية على أداء البنك.

الجدول رقم ٠٦: العلاقة بين استخدام وسائل الدفع الالكترونية وأداء البنوك

المتغير المستقل: استخدام وسائل الدفع الإلكترونية	المتغير التابع: أداء البنوك					
	معامل الانحدار a	معامل الثبات b	معامل الارتباط R	معامل التحديد r^2	Sig	اثبات الفرضية
النتيجة	١,٠٣٢	٠,٧٧٦	٠,٧٧٩	٠,٦٠٧	٠,٠٠٠	H1

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

التحليل: من خلال الجدول رقم 06 نلاحظ أن معامل الارتباط r=٠,٧٧٩ أي ما يعادل نسبة % ٧٧,٩ ومنه يمكن القول أن الارتباط قوي بين كفاءة الموارد البشرية وأداء البنك.

r-deux = 0,607 أي ما يعادل نسبة % 60,7 ومنه يمكن القول أن 60,7% من التغيرات التي تحدث في أداء البنوك سببها التغير في استخدام وسائل الدفع الإلكترونية. نلاحظ أن Sig أصغر من α معناه نرفض H0 ونقبل H1 أي يوجد أثر ذو دلالة معنوية لاستخدام وسائل الدفع الإلكترونية على أداء البنك. وبالتالي تكون لدينا **معادلة الانحدار** من الشكل التالي: $Y= 0,776X_3 + 1,03$

المطلب الخامس: مناقشة النتائج:

نلاحظ أن المتغير الأكثر تأثيرا على أداء البنك هو استخدام وسائل الدفع الالكتروني حيث بلغ معامل الارتباط ٧٧,٩ % أما معامل التحديد فبلغ ٦٠,٧% وعليه نلاحظ ان استخدام وسائل الدفع الإلكتروني لها أثر على تحسين أداء البنك. بالإضافة إلى ذلك، وجود بعض النقائص في الإمكانيات المادية (الوسائل والمعدات...) والموارد البشرية يجب على البنك تداركها، حيث أن الكفاءات والقدرات التي يتمتع بها العنصر البشري يعود بالفائدة على البنك، لهذا لابد على البنك أن يولي أهمية كبيرة لهذا الجانب والعمل على تدريب وتكوين العاملين بشكل مستمر.

وخلاصة القول أن استخدام وسائل الدفع الإلكتروني هو مصدر تحسين الأداء بالبنك بطريقة ناجحة والمحققة لأهدافه بشكل فعال، وتحسين الميزة التنافسية في ظل المنافسة مع باقي البنوك التجارية الأخرى سواء كانت خاصة أو عمومية .

شهدت الساحة المصرفية خلال العشرية الأخيرة توسعا كبيرا في التكنولوجيا البنكية من أبرز مظاهرها انتشار البنوك الالكترونية التي تعد إتجاها حديثا ومختلفا عن البنوك التقليدية لما تحققه من مزايا عديدة. فالعمل المصرفي الالكتروني يتجاوز الوظائف التقليدية ويهدف إلى تطوير وسائل تقديم الخدمات المصرفية، ورفع كفائة أدائها بما يتماشى والتكنولوجيات الحديثة.

الخاتمة:

من خلال دراسة لموضوع تطبيق أنظمة الدفع الالكتروني وتأثيرها على أداء البنوك التجارية " دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية –بشار- "، حاولنا الإجابة على الإشكالية " ما هو واقع تطبيق أنظمة الدفع الإلكتروني في البنوك التجارية الجزائرية وما مدى تأثيرها على أدائه؟ وذلك من خلال تقسيم البحث إلى فصلين نظري وتطبيقي.

النتائج:

- ان استخدام أدوات الدفع الالكترونية أصبح واقعا لا مفر منه مما يستلزم تطوير وتدريب العاملين للارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة.
- هناك ضعف نسبي في حجم الخدمات التي يقدمها البنك من خلال أدوات الدفع الالكترونية بالاضافة إلى ضعف في حجم ما تملكه من تلك الأدوات.
- تسريع وتسهيل التعاملات بين الأفراد كونها تضمن تقليص التداول النقدي.
- إن تطبيق وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر يشهد صعوبات نظرا لارتفاع تكاليفه ولصعوبة تقبله من قبل الجمهور.

- الميكانيزمات التي تضمن الأداء الملائم لها ترتكز أساسا في الوسائل التقنية وشبكة الاتصال المتطورة.
- يعود تعثر الجزائر فيما يتعلق بتحديث وسائل الدفع إلى جملة من المعوقات والتي تشكل حجر عثرة أمام النجاح في المشاريع الجارية التنفيذ، ومن أهم هذه المعوقات هي:
  - ارتفاع تكلفة انشاء وصيانة الشبكات الخاصة بالعمليات المصرفية الالكترونية.
  - عدم الإقبال الواسع لاستخدام شبكة الانترنت من طرف البنوك أو من طرف العملاء.
  - خوف العملاء من التقنيات الجديدة وعدم إلمام المستخدمين بها.
- تسبب ظهور وسائل الدفع الالكتروني في إنخفاض محسوس لاستخدام وسائل الدفع التقليدية، لكنه لم يؤدي إلى اختفائها أو زوالها وقد لا يحدث ذلك على المدى القصير وهذا يعود لسببين هما:
  - تمكن التكنولوجيا من اصلاح بعض الاختلالات الحاصلة في نظام الدفع الكلاسيكي.
  - إفراز وسائل الدفع الالكترونية لعيوب وعراقيل لا تأهلها لاحتلال مكان الوسائل التقليدية، بل تمكنها من التعايش معها.

التوصيات:

من خلال ما تطرقنا له في بحثنا هذا وبعد التعمق فيه، سنحاول وضع الإقتراحات التالية:

- العمل على إيجاد آليات ووسائل جديدة في استخدام وتنويع الخدمات المصرفية الالكترونية لغرض المحافظة على العملاء وجذب عملاء جدد.
- دعم بحوث تطوير الخدمات المصرفية الالكترونية بهدف ضمان وتوسيع انتشار تلك الخدمات.
- العمل على تطوير أداء العاملين وتدريبهم باستمرار للارتقاء بمستوى الخدمات المصرفية المقدمة.
- على البنك ايجاد سبل لتخفيض المخاطر الناتجة عن العمل المصرفي الالكتروني.
- ضرورة العمل على توسيع وتنويع الخدمات المصرفية الالكترونية التي يقدمها البنك للعملاء لما لذلك من أثر على زيادة أداء البنك ومستوى أرباحه.
- بذل المزيد من الجهود نحو توعية الجمهور بأهمية الخدمات المصرفية الالكترونية. لما لهذا العنصر من دور رئيسي في استقطاب العملاء وتحقيق الايرادات ورفع مكانة العمل المصرفي الالكتروني، وذلك من خلال تبني برامج توعوية مناسبة وسياسة تسويقية مصرفية إلكترونية فعالة وتوظيف الكفاءات المتخصصة في هذا المجال.
- الاهتمام المتزايد بإعداد دورات تأهيلية في مجال تقييم البنك وهذا من أجل معرفة أداءه.
- تحديث نظم الدفع والتسوية في البنوك الجزائرية، والاسراع في تعميم وتشجيع التعامل بوسائل الدفع الالكترونية كبطاقة السحب وبطاقات الائتمان.
- تنويع الخدمات المصرفية الالكترونية والاهتمام بجودتها لتلبية رغبات الزبائن، مع ضرورة المتابعة المستمرة لتلك الخدمات لمعرفة مدى رضا العملاء عنها.
- الاهتمام بالتشريعات والقوانين التي توفر الحماية المدنية والجزائية للمتعاملين بهذا النوع من الوسائل الالكترونية المصرفية وذلك لخلق الطمأنينة نحو اقدام الاشخاص دون تردد للتعامل بهذه الوسائل.

المراجع:

١. احمد سفر، العمل المصرفي الالكتروني في البلدان العربية، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، ٢٠٠٦، ص ١٥٧.
٢. جلال عايد الشورة، وسائل الدفع الالكترونية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، مصر، ٢٠٠٨، ص-ص: ٣٥-٣٨.
٣. حمداوي وسيلة،" إدارة الموارد البشرية"، مديرية النشر الجامعية، قالمة (الجزائر)، ٢٠٠٤ ، ص ١٢٣
٤. راوية حسن،" إدارة الموارد البشرية رؤية مستقبلية"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية مصر، ٢٠٠٠ ، ص ٢١٠.
٥. زينة قمري، واقع استخدام الأساليب الكمية في تقييم أداء الوظيفة المالية للمؤسسة المينائية (الدراسة عبارة عن مداخلة)، جامعة سكيكدة، الجزائر،موقع وتاريخ التحميل: ٢٠١٨/٠١/٢٠ ١٩:١٨- http://www.kantakji.com/media/2056/f264.doc.consulté.le.14/03/2014
٦. سماح مهوب، الاتجاهات الحديثة في مجال الخدمات المصرفية، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، السنة الجامعية ٢٠٠٤/٢٠٠٥، ص-ص: ٤٢-٤٣.
٧. عبد القادر بريش، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،٢٠٠٥/٢٠٠٦، ص: ١٩٧.

٨. عبد المحسن توفيق محمد،" تقييم الاداء"، دار النهضة العربية، القاهرة (مصر)، ١٩٩٨ ص٠٣.
٩. عبد الوهاب نعمون، النظم المعاصرة لتوزيع المنتجات المصرفية واستراتيجية البنوك، الملتقى الاول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي ١٤-١٥ ديسمبر ٢٠٠٤، ص٢٧٣.
١٠. علي عبد الله شاهين، نظم الدفع الالكترونية ومخاطرها ووسائل الرقابة عليها، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الانسانية ٢٠١٠، المجلد ١٢، العدد ٠١.
١١. عمار لوصيف، استراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرون مع الاشارة إلى التجربة الجزائرية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة،٢٠٠٨/٢٠٠٩
١٢. محمد نور" صالح الجداية"، سناء جودت خلف، التجارة الالكترونية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط١، ٢٠٠٩، ص٢٣٥.
١٣. محمود الكيلاني، الموسوعة التجارية والمصرفية المجلد الثاني التشريعات التجارية والالكترونية "دراسة مقارنة"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن ط١، ٢٠٠٧، ص٤٤.
١٤. مسعداوي يوسف، سعيدي جميلة، وسائل الدفع الالكترونية، الملتقى العلمي الدولي الرابع حول: عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر، ٢٥ و ٢٦ أبريل ٢٠١١، المركز الجامعي خميس مليانة.
١٥. مفتاح صالح، فريدة معارفي، البنوك الالكترونية، منتدى موجه لإدارة الأعمال، بسكرة، ٢٠١٠، ص٠٨.
١٦. ميادة بلعياش، حياة بن اسماعين، مشروع الصيرفة الالكترونية في الجزائر، أبحاث اقتصادية او ادارية، العدد السادس عشر، ديسمبر٢٠١٤، ص: ٨٤.

Global Journal of Economics and Business
Vol. 5, No. 2, 2018, p.175 – p.187
e-ISSN 2519-9293 , p-ISSN 2519-9285

Refaad for Studies and Research
www.refaad.com

The Reality and Implications of the Application Electronic Payment Systems and their Impact on the Performance of Algerian Commercial Banks (Case Study of Agricultural and Rural Development Bank)

Mokaddem Abdeldjalil

Professor of "A" and Vice President of Management Science Department - Taheri University - Algeria
mokaddemabdeldjalil@yahoo.com

Abstract :

The diversification of electronic banking services and their attention to quality, has become one of the most important approaches, to increasing the performance and competitiveness of banks by increasing spending on electronic banking technology and paying attention to training and qualifying the human element to accommodate these developments in the field of electronic banking services.

The objective of this study, is to seek the aspects of this issue to eliminate ambiguity about electronic payment systems and their application in commercial banks and their impact on their performance. Based on this, we have addressed the problem and tested the hypotheses by adopting the descriptive and analytical approach in the study.

This study was conducted on the Agricultural and Rural Development Bank to see if the performance of this bank is affected by the use of electronic payment systems so that we submitted a questionnaire to employees in the bank. we analyzed the information based on the statistical analysis program (Spss) adding to (Excel). The use of electronic payment methods is one of the sources of improving the performance of the bank in a successful manner and at a level that ensures accomplishing its functions androles in a precise manner.

Keywords: Payment Systems, Electronic Banking, Banking Performance, Electronic Cards.

Global Journal of Economics and Business
Vol. 5, No. 2, 2018, p.188 – p.203
e-ISSN 2519-9293 , p-ISSN 2519-9285

Refaad for Studies and Research
www.refaad.com

أثر التمويل المصرفي في عمليات التجارة الخارجية- دراسة تطبيقية على بعض البنوك في المملكة العربية السعودية للفترة من: ٢٠٠٥م – ٢٠١٥م

سعد بن علي الوابل[١]، عباس فؤاد عباس حسن[٢]، معتزتاج السر محمد محمود[٣]

[٣،٢،١] كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية- جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- المملكة العربية السعودية
[1]sadalwabel@yahoo.co.uk

الملخص:

تسعى الدراسة إلى التعرف على أثر ودور القطاع المصرفي السعودي في دعم وتمويل عمليات التجارة الخارجية، وقد تم استخدام أساليب التحليل الإحصائي لقياس الفرضيات بالاعتماد على الرزمة الإحصائية (spss) بغرض الإجابة على الأسئلة والتحقق من الفرضيات. ولقد أدى التطور الذي شمل كل المجالات على المستوى الدولي، إلى انفتاح الأسواق العالمية، وامتداد نشاطها، وعليه تطورت القوانين المنظمة لها، تماشيا مع المتغيرات الاقتصادية الجديدة. وحتى يتمكن المتعاملون الاقتصاديون من إتمام صفقاتهم الدولية على الوجه المطلوب، وتحقيق الهدف الذي أقيمت من أجله، عليهم معرفة كيفية تسيير هذه الصفقات والتقنيات المساعدة على التحكم فيها. غير أن عمليات التجارة الخارجية لا تخلو من المخاطر، الناتجة عن البعد الجغرافي بين المصدر والمستورد، وانعدام الثقة في التعامل، وكذلك اختلاف التنظيمات والقوانين المعمول بها في كل بلد. ولتفادي حدوث مثل هذه المشاكل وضعت الضمانات البنكية لضمان قيام كل من المستورد والمصدر بأداء واجباته المنصوص عليها في العقد. من أهم نتائج الدراسة هو تزويد الأطراف المتعاملة في التجارة الخارجية بالمعلومات المطلوبة والإجراءات المصرفية، والقوانين واللوائح التي تنظم العمل في هذا النشاط الحيوي الهام. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط ضعيفة وعكسية بين التمويل ومعدل النمو حيث كانت الدرجة المعنوية أكبر من ٥%، ووجود علاقة ذات دلاله احصائية بين التمويل ومعدل النمو عند مستوى دلاله أقل من ٥%، أما فيما يتعلق بمعدلات التضخم فقد بينت النتائج عدم وجود علاقة بين التضخم ومعدل النمو، بينما وجود علاقة ذات دلاله احصائية بين الواردات ومعدل النمو حيث كانت الدرجة المعنوية أصغر من ٥%، كما توجد علاقة ذات دلاله احصائية بين الصادرات ومعدل النمو حيث كانت درجة المعنوية أصغر من ٥%، وعلاقة ضعيفة وعكسية بين قيم الصادرات والواردات حيث كانت درجة المعنوية أكبر من ٥%.

الكلمات المفتاحية: التجارة الدولية، المستورد، المصدر، الاعتماد المستندي، البنك فاتح الاعتماد، بوليصة الشحن

المبحث الأول: التجارة الخارجية، التعريف، المفهوم، الأهداف

المطلب الأول: تعريف التجارة الخارجية

تعريف التجارة الخارجية بأنها" أحد الفروع لعلم الاقتصاد التي تهتم بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية ممثلة في رؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلاً عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة"[١]. من الواضح من التعريف أن هناك بلدان مستوردة وأخرى مصدرة حيث تعد حكمة التجارة الخارجية هي الاستخدام الأمثل لموارد العالم. ويختلف مفهوم التجارة الخارجية عن التجارة الداخلية بحيث تتباين التجارة الخارجية بين الأطراف الدولية التي تفصلها الحدود السياسية والقوانين والأنظمة من دولة إلى أخرى. يُنظر إلى التجارة الخارجية على أنها نوع من التجارة التي تعنى بكميات التدفقات (الواردات والصادرات) من السلع، والتي تشمل إجمالي إنتاج السلع المادية والملموسة في التجارة الخارجية بين الأطراف المتداولة من جهة وكتلة التدفقات (الصادرات والواردات) الخدمية من جهة أخرى والتي تتألف من خدمات النقل الدولي، وخدمات التجارة الخارجية، والسفر الدولي والسياحة، والخدمات المصرفية والمالية الدولية، وحقوق الملكية الفكرية،

[١] السريتي، السيد محمد أحمد، التجارة الدولية بين النظرية والتطبيق، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ط١، ٢٠١٠ م، ص ص٧ – ٨

ونقل التكنولوجيا. والذي نتج عن توسع مجال سوق التبادل الاقتصادي الجغرافي، بحيث لم تعد السوق مغلقة أو قائمة على منطقة جغرافية واحدة تضم مجتمعًا وتكوينًا سياسيًا، بل توسعت لتصبح تبادلًا للسلع والخدمات بين المناطق والبلدان ذات المكونات الاجتماعية والسياسية أنماط مختلفة. ولذلك، فإن التجارة الدولية لها طابع خاص، وهو يختلف عن طبيعة التجارة الداخلية في بلد واحد. ويترتب على ذلك أن نقاط الاختلاف بين التجارة الخارجية والتجارة الداخلية هي تقسيم العالم إلى وحدات سياسية مستقلة، والمعتقدات والنظم الاقتصادية المختلفة من بلد إلى آخر، والدرجات المختلفة للنمو الاقتصادي بين البلدان وكذلك طبيعة مختلفة من الأسواق الدولية من نظرائهم المحليين.

كما يمكن تعريف التجارة الخارجية بأنها عملية نقل البضائع والخدمات بين الدول، والتي يتم تنظيمها من خلال مجموعة من السياسات والقوانين والأنظمة والأعراف التي تعقد بين الدول. التجارة الخارجية تهتم بالوحدات الجزئية مثل التصدير والاستيراد. كما أصبح مقياس التجارة الخارجية من المقاييس المهمة التي يمكن من خلالها وضع تصور عن تقدم أو تأخر دولة ما ، وتوصف الدولة التي تزيد صادراتها عن وارداتها بأن لديها فائض "Surplus" في ميزانها التجاري، في حين توصف الدولة التي تزيد وارداتها عن صادراتها بأن لديها عجز"Deficit" في ميزانها التجاري، مما يعني أن الزيادة في الصادرات تدل على نمو الدولة وازدهارها واستعادة أعمالها، وكلما اعتمدت الدولة بشكل كبير على الواردات كان ذلك مؤشراً إلى ضعف اقتصادها وزيادة الاقتراض والأعباء المالية التي تؤدي إلى التدهور الاقتصادي والاجتماعي في الدولة[1].

المطلب الثاني: أهمية التجارة الخارجية

تتمثل أهمية التجارة الخارجية في مجموعة من النقاط أهما [2]:

- التجارة الخارجية تعتبر من أهم الأنشطة التي تعتمد عليها كل دول العالم: فلا توجد دولة واحدة تستطيع أن تعيش مكتفية ذاتياً. فلو نظرنا إلى دول غرب أوروبا التي يزيد عدد سكانها عن ٣٢٠ مليون نسمة تقريباً لوجدناها تعيش على مساحة محدودة نسبياً من الأرض ذات الموارد الطبيعية المحدودة، مما جعلها في حاجة إلي التعاون مع دول العالم أخذاً وعطاءاً. ولما كانت دول غرب أوربا لا يمكنها العيش بدون تجارة خارجية، فمن الطبيعي أن الدول النامية كذلك أكثر حاجة إلى التجارة الدولية، كما أن المساحة الأرضية الشاسعة دولة كالولايات المتحدة الأمريكية ذات الموارد المتعددة والمنتجات المتنوعة من الاعتماد بشكل أساسي على التجارة الخارجية.
- توفير السلع والخدمات للمجتمعات المختلفة: تعمل على توفير السلع والخدمات التي لا يمكن إنتاجها محلياً، أو تلك التي تحصل عليها من الخارج بتكلفة أقل نسبياً من تكلفة إنتاجها محلياً. لذا فإن التجارة الخارجية تتيح لدول العالم إمكانية الحصول على المزيد من السلع والخدمات، ومن ثم تسهم في زيادة مستوى رفاهية دول العالم ، وتنشأ أهمية التجارة الخارجية من حاجة دول لعالم للحصول على سلع وخدمات من الدول الأخرى ويرجع ذلك ،لعدم قدرة أي دولة في العالم مهما بلغت قوتها الاقتصادية أن تقوم بإنتاج كل السلع والخدمات التي تحتاجها محلياً بسبب عدم توافر المواد الأولية أو عدم توافر الظروف الطبيعية والجغرافية الملائمة لإنتاج هذه السلع محلياً ، واختلاف تكاليف إنتاج نفس السلعة بين دول العالم ، حيث تستطيع دولة ما إنتاج سلع معينة داخلياً لكن بتكاليف مرتفعة نسبياً بالمقارنة بالدول الأخرى. لذا يكون من الأفضل لها عدم إنتاجها محلياً واستيرادها من الخارج.
- التخصص في الإنتاج: يفضل أن تتخصص كل دولة في إنتاج السلع والخدمات التي تنتجها بتكلفة أقل من غيرها من دول العالم، ثم تقوم بمبادلتها بالسلع والخدمات الأخرى التي ترتفع فيها تكاليف إنتاجها، وما يؤكد على ذلك أنه لا يوجد في العالم المعاصر اليوم دولة واحدة مكتفية ذاتياً من كافة السلع والخدمات، وعليه يمكن قياس أهمية التجارة الخارجية لدولة ما بنسبة تجارتها الخارجية (صادرات + واردات) إلي الناتج المحلي الإجمالي، حيث تزداد هذه النسبة في بلجيكيا، هولندا، الدنمارك، السويد كدول متقدمة صغيرة الحجم حيث تتراوح هذه النسبة ما بين ٤٥% - ٧٠%. وعلى العكس من ذلك تقل هذه النسبة في الدول المتقدمة كبيرة الحجم (ألمانيا، اليابان، فرنسا، كوريا الجنوبية) حيث تتراوح النسبة ما بين ٢٠% - ٣٥% بينما تصل هذه النسبة الى أدناها في أكبر دولة في العالم وهي الولايات المتحدة الأمريكية حيث تصل النسبة إلي حوالي ١٠% ،أما بالنسبة للدول النامية (مصر، الهند) وغيرها لا تستطيع إنتاج سوى عدد قليل من السلع والخدمات محلياً وتعتمد بدرجة أكبر على العالم الخارجي في معظم احتياجاتها وخاصة من السلع الإنتاجية والتي لا يمكن إنتاجها محلياً مثل الآلات والمعدات والسيارات والطائرات وغيرها . لذا يتم استيرادها من الخارج مقابل تصدير مواد خام أولية.

[1] الزبون، عطا الله، التجارة الخارجية، عمان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،٢٠١٥م، ص ص٩- ١٠

[2] السريتي، السيد محمد أحمد، غزلان، محمد عزت محمد، التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ٢٠١٢م، ص ص ٨-١١

المطلب الثالث: أسباب ظهور التجارة الخارجية

التجارة الخارجية هي المؤشر الرئيسي للقدرة الإنتاجية والتنافسية للدولة. يعود سبب التجارة الخارجية في أدبيات الاقتصاد إلى مشكلة الندرة النسبية، بسبب محدودية الموارد الاقتصادية، بالإضافة إلى الحاجة لاستخدام هذه الموارد الاستخدام الأمثل، ويعود ذلك الى التوزيع غير المتكافئ لمكونات الإنتاج (الأرض، العمل، رأس المال، والتنظيم) بين مختلف دول العالم، مما يجعل من الصعب على أي دولة تحقيق الاكتفاء الذاتي[١].

وينعكس التباين الكبير في أسعار عوامل الإنتاج في تكاليف وأسعار المنتجات المحلية لكل دولة. وهذا يعني أن تكاليف سلعة معينة في بلد معين والارتفاع في بلد آخر مختلفة. كما أن مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج من بلد إلى آخر، مما يؤدي إلى استخدام غير متساو للموارد الاقتصادية. تتميز عملية الإنتاج بالكفاءة الدولية، مع التكنولوجيا المتقدمة. انخفاض مستوى التكنولوجيا يؤدي إلى ضعف كفاءة الإنتاج واستغلال الموارد المتاحة. ومن أسباب ظهور التجارة الخارجية أنه يتم تفريغ فائض الإنتاج المحلي عن طريق إنشاء أسواق دولية، أي الطلب الدولي على السلع والخدمات وأذواق المستهلكين في العالم، حيث يبحث المستهلكون عن سلع ذات جودة، ومعايير ومقاييس دولية[٢].

المطلب الرابع: نموذج هكشر- أولين

يسعى نموذج هكشر - أولين [٣]لإثبات أن اختلاف النسب التي تتوافر بها عناصر الإنتاج يؤدي إلى اختلاف النفقات والأسعار النسبية للسلعة الواحدة بين الدول، الأمر الذي يمكن الدولة من استيراد السلعة من الخارج بنفقة إنتاج أقل مما لو تم إنتاجها محلياً، ولإثبات صحة هذه القاعدة فقد بدأ النموذج بالبحث عن العوامل المحددة للأسعار في اقتصاد ما. وفي هذا الصدد يرى أولين أن الأسعار تتحدد في النهاية بالعرض والطلب على السلعة المعينة وقد حدد أولين أربعة عوامل متمثلة في مدى توافر الكميات المختلفة من عناصر الإنتاج ،الشروط الفنية للإنتاج او دالة الإنتاج "Production Function" وهذان العاملان يكونان جانب العرض" ، مستوى الدخل والتركيز على هيكل توزيع هذا الدخل ، تفضيلات واذواق المستهلكين "Customer Tastes" وهذان العاملان يكونان جانب الطلب " ،وبمقارنة هذه العوامل الأربعة بالفروض الأساسية للنظرية ، يتضح أن دوال الإنتاج (العامل الثاني) للسلعة متشابهة في دول العالم المختلفة ،وأن هيكل توزيع الدخل (العامل الثالث) ثابت، وأن دوال تفضيلات المستهلكين (العامل الرابع) بين الدول هي الأخرى بدورها متماثلة لذلك لم يتبقى من هذه العوامل الأربعة سوى العامل الأول الذي يتعلق بمعدل الوفرة النسبية لكميات عناصر الإنتاج كمصدر لاختلاف المزايا النسبية باعتباره العامل المفسر لقيام التجارة الخارجية بين الدول، وهو ما يعني أيضاً أن نموذج هكشر - أولين لنسب عناصر الإنتاج يعتمد في تفسيره لأسباب قيام التجارة الدولية على العوامل المتعلقة بجانب العرض دون العوامل المتعلقة بجانب الطلب، لهذا يمكن القول أنه طبقاً لهذا النموذج فإن العرض هو المتغير المستقل "Independent Variable"والطلب هو المتغير التابع ""Dependent Variableولبيان كيف يحدد عامل الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج نمط التبادل الدولي، فإن نموذج هكشر - أولين لنسب عناصر الإنتاج يعتمد على الفرضيتين التاليتين:

الفرضية الأولى:

تؤثر الاختلافات الدولية في نسب عناصر الإنتاج اختلافات مناظرة في هيكل النفقات والاسعار النسبية للسلع، حيث تسهل بدورها قيام التجارة الخارجية، فكل دولة تقوم بإنتاج وتصدير تلك السلعة التي تحتاج إلى ذلك العنصر من الإنتاج الذي تتمتع فيه بوفرة نسبية "The Relative Abundance"، فإذا توافر لديها عنصر رأس المال فإن الدولة في هذه الحالة تقوم بإنتاج وتصدير تلك السلع كثيفة رأس المال، وتقوم في الوقت ذاته باستيراد تلك السلع كثيفة العمل، ومن الأهمية بمكان في هذه الحالة هو الاختلاف النسبي - وليس المطلق - لنسب عناصر الإنتاج.

الفرضية الثانية:

يؤدي قيام التجارة الخارجية مع معنى الزمن إلى التعادل الجزئي على الأقل لأسعار السلع والخدمات، والتي تؤدي بدورها إلى التعادل الجزئي لأسعار خدمات عناصر الإنتاج. (الأجور في حالة عنصر العمل، وسعر الفائدة في حالة عنصر رأس المال)[٤].

وتعرف بنظرية رأس المال البشري وتسقط هذه النظرية الفرض الكلاسيكي الخاص بتجانس العمل، وتحل محله فرض انقسام هذا العنصر إلي مجموعات غير متجانسة من حيث المهارة، حيث تفرق بين العمل الماهر أو رأس المال البشري وتجعله عنصراً مستقلاً عن العمل غير الماهر وتعتبره عنصراً إنتاجياً آخر مستقلاً بحد ذاته ، وعليه فإن هذه النظرية تقترح نموذجاً للتحليل يتكون من ثلاث عناصر إنتاجية هي العمل الماهر، العمل غير الماهر، ورأس المال المادي، وتشتمل نظرية نسب عوامل الإنتاج الجديدة عدد من النماذج متمثلة في نموذج اقتصاديات الحجم Economic of Scale Model، المقصود باقتصاديات الحجم وفورات الإنتاج الكبير، وهي المزايا التي يتمتع بها نظام أو أسلوب الإنتاج الكبير حيث تنقسم إلي وفورات داخلية Internal Savings ويقصد بها التركيز على الزيادة في العوامل الداخلية لرفع الإنتاج في المشروع للاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير The Advantages

---

[١] الرفيق، يحي أحمد، التجارة الدولية، دار الكتاب الجامعي، صنعاء، ط١، ٢٠١٢م، ص ص٢١ -٢٢

[٢] رائد جويد (حزيران ٢٠١٣م)، "النظرية الحديثة في التّجارة الخارجية"، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، العدد: ١٧، المجلد: ٥، ص ص ١٢٣-١٢٥

[٣] نموذج هكشر - أولين للتجارة الدولية- التجارة والاقتصاد - الرابط www.tradeandeconomy.com

[٤] نموذج هكشر - أولين للتجارة الدولية- التجارة والاقتصاد - الرابط www.tradeandeconomy.com

of Mass Production وذلك من خلال الوفورات الفنية Technical Savings ويقصد بها الزيادة في العوامل الفنية للإنتاج، ويتم تحقيقها من خلال الرفع في الطاقة الإنتاجية عن طريق الزيادة في توظيف عوامل الإنتاج، خاصة منها العمل ورأس المال وزيادة كفاءتها عن طريق تقسيم العمل، والأخذ بأحدث المبتكرات التكنلوجية. كما يتحقق هذا النوع من الوفورات من خلال التقليل من المخلفات والمنتجات الثانوية، وإمكانية الاستفادة من الفضلات "Craps" وهذا ما تعجز عنه المشروعات الصغيرة، وإمكانية إجراء البحوث والتطوير.

الوفورات الإدارية : Administrative Savings تتمثل في الزيادة في العوامل الإدارية للمشروع من خل الزيادة الوحدة الإنتاجية وجمع عدد من الوحدات الإنتاجية تحت إدارة واحدة بحيث لا يترتب عليه زيادة مماثلة في تكاليف الإدارة، هذا ما يشار إليه أحياناً عند اندماج بعض الشركات المستقلة لتصبح شركة كبيرة لها القدرة على اكتساب أفضل المهارات والخبرات الفنية والإدارية والتنظيمية لحزمته ، مما يزيد في الكفاءة الإنتاجية للمشروع وخفض الإنفاق مما يؤثر إيجاباً على التكلفة وبالتالي أسعار السلعة.

وأيضاً الوفورات التجارية Commercial Savings والتي تتمثل في زيادة المقومات التجارية للمشروع من خلال رفع الكفاءة في شراء المواد الخام ، وبيع المنتجات النهائية وخفض تكاليف النقل والدعاية والإعلان ، واستغلال سمعته لترويج انواع اخرى من المنتجات ، الوفورات المالية : Financial Savings وتتمثل في إمكانية رفع المقومات المالية للمشروع من خلال الحصول على الائتمان في الوقت المناسب ،سواء بإصدار السندات وبيعها في الأسواق المالية ، أو بزيادة رؤوس أموال المشروعات عن طريق الاكتتاب، وإما بالاقتراض مباشرة من المؤسسات الائتمانية المختلفة مثل البنوك ومؤسسات التمويل الأخرى ، أما الوفورات الخارجية Foreign Savings ويقصد بها التركيز على زيادة توفر العوامل الخارجية التي تؤدي إلي الرفع من إنتاجية المشروع من خلال التركز Concentration وذلك من خلال توظيف بعض الصناعات في المناطق المناسبة، مما يؤدي إلي تحسين وتنمية المواصلات، واجتذاب العمال المهرة المدربين مما يزيد في الكفاءة الإنتاجية للمشروع، وظهور أسواق للمواد الخام قريبة ، بما يؤدي لخفض تكاليف النقل ، اشتراك المشروعات المترابطة من القيام بالأبحاث العلمية والفنية Inter Linked Projects to Participate in Scientific and Technical Research ويقصد بها القيام بما يلزم من التجارب وتبادل المعلومات ، مما يؤدي إلي الرفع من الكفاءة الإنتاجية، وكذلك إيجاد طرق جديدة للإنتاج مما يساعد على خفض تكاليف الإنتاج ، استخدام نموذج اقتصاديات الحجم في تفسير التجارة الخارجية The use of economies of Scale Model in Interpretation of Foreign Trade تعتبر نظرية اقتصاديات الحجم في التجارة الخارجية تطويراً لنموذج هكشر - أولين لنسب عناصر الإنتاج ، بإدخالها وفورات الإنتاج الكبير كأحد المصادر الرئيسية للمزايا النسبية المكتسبة ، وتعتمد هذه النظرية على توفر سوق داخلية ضخمة يعتبر شرطاً ضرورياً لتصدير السلع التي يتم إنتاجها في ظل اقتصاديات الحجم والمتمثلة في زيادة العائد مع زيادة الإنتاج (نتيجة انخفاض النفقات).

المطلب الخامس: المتغيرات الاقتصادية المالية والمصرفية

البحث يستخدم العديد من المتغيرات الاقتصادية والمالية والمصرفية وهي على سبيل المثال لا الحصر[1]:

- التجارة الدولية (International Trade) وتعرف بأنها عملية تبادل السلع والخدمات بين الدول ، ويطلق عليها أحيانا التجارة العالمية أو التجارة الخارجية.
- الاعتماد المستندي (L/C=Letter of Credit)وقد عرفته المادة (٣٥٩) من مشروع القانون التجاري المصري بأنه "عقد يتعهد البنك بمقتضاه بفتح اعتماد بناء على طلب المستورد لصالح المصدر بضمان مستندات، تمثل بضاعة منقولة أو معدة للنقل، ويعتبر عقد الاعتماد المستندي مستقلا عن العقد الذي فتح الاعتماد بسببه".
- البنك مبلغ الاعتماد (Advising Bank) وهو الذي يقوم بتبليغ الاعتماد للمصدر ، بعد استلامه رسالة مشفرة من البنك فاتح الاعتماد ، وغالبا ما يكون في بلد المصدر .
- البنك فاتح الاعتماد (Applicant Bank) وهو الذي يقوم بفتح الاعتماد في بلد المستورد.
- البنك معزز الاعتماد (Reimbursement Bank) وهو الذي يضيف تعزيزه للاعتماد بناء على طلب البنك
- فاتح الاعتماد مقابل عمولة، وهو يمثل ضمان إضافي للمصدر في استلام قيمة البضاعة بعد شحنها وتقديم مستندات مطابقة لشروط الاعتماد.
- الائتمان المصرفي (Bank Credit) ويعرف الائتمان المصرفي بأنه "الثقة التي يعطيها المصرف لشخص ما سواء كان طبيعياً او معنوياً، بأن يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد، خلال فترة زمنية متفق عليها بشروط محدده مقابل عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكن المصرف من استرداد القرض في حال توقف العميل عن السداد.

[1] يونس، محمود، أساسيات التجارة الدولية، الإسكندرية، الدار الجامعية، ١٩٩٣م.

- الانفتاح الاقتصادي (Economic Openness) و هو عملية تحرير الطاقات الإنتاجية من كل المعوقات وتحرير القطاع الخاص من كل المخاوف أو العقبات وفتح الباب للاستثمارات الأجنبية لكل القطاعات واستخدام أحدث تكنولوجيا إنتاجية ممكنة ، كما يعنى الانفتاح الاقتصادي تخفيف القيود التي يعمل في ظلها الاقتصاد القومي مثل القيود على الاستيراد والصرف الأجنبي وتحويل الأرباح ورؤوس الأموال للمستثمر الأجنبي.
- الناتج المحلي الإجمالي (GDP=Gross Domestic Product) وهو عباره عن مجموع قيم السلع النهائية والخدمات التي ينتجها الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة.

المبحث الثاني: أهمية البحث وأهدافه وفرضياته

المطلب الأول: أهمية البحث

إن البحث الحالي يلقي الضوء على البنوك السعودية التي تعمل بقطاع الاستيراد والتصدير وهو من النشاطات الرئيسية التي توفر الأدوات والمعدات الضرورية لمشروعات التنمية وكذلك السلع والخدمات للمواطنين، ويعتقد الباحثون أن استخدام نتائج هذا البحث سوف تساعد قطاعات كبيرة من المستوردين والمصدرين السعوديين والمصرفيين على التعرف على القواعد والأعراف الموحدة للاعتماد المستندي (UCP=Uniform Customs and Practice) التي تنظم العمل في نشاط الاستيراد والتصدير في العالم، الصادرة من غرفة التجارة الدولية في باريس (ICC=International Chamber of Commerce).

حيث تتميز الدراسة الحالية مقارنة بالدراسات السابقة بأنها تسلط الضوء على أثر التمويل المصرفي على التجارة الخارجية، بينما ركزت اغلب الدراسات السابقة على أثر التمويل المصرفي على النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: مشكلة البحث

تحاول هذه الدراسة الإجابة على السؤال التالي ما مدى مساهمة المصارف في المملكة العربية السعودية في دعم التجارة الخارجية من خلال عمليات الاستيراد والتصدير؟ وقد تم اختيار خمسة مصارف لهذا الغرض من المصارف المدرجة في السوق المالية تداول.

المطلب الثالث: أهداف البحث

تسعي الدراسة إلى قياس أثر التمويل المصرفي على التجارة الخارجية في المملكة العربية السعودية من خلال دراسة العلاقات بين التمويل والمؤشرات الاقتصادية التالية (التضخم، معدل النمو، الواردات، الصادرات)، نظراً إلى قلة الدراسات التي تناولت التمويل المصرفي وعلاقته بالتجارة الخارجية.

المطلب الرابع: فرضيات البحث

لأهداف الدراسة، قام الباحثون بصياغة الفروض التالية:

١. أثر المصارف السعودية في تمويل عمليات الاستيراد والتصدير ايجابي.
٢. زيادة الائتمان المصرفي يؤدي إلى نمو التجارة الخارجية.
٣. زيادة الائتمان المصرفي يؤدي إلي نمو الناتج المحلي الإجمالي.

المطلب الخامس: الحدود الزمانية والمكانية للدراسة ومنهجية البحث ومصادره

الحدود الزمانية والمكانية للدراسة

مجتمع الدراسة يشتمل على خمسة مصارف من المصارف المدرجة في السوق المالية السعودية تداول وتم الاعتماد على التقارير الصادرة من البنوك ومؤسسة النقد العربي السعودي للفترة (٢٠٠٥-٢٠١٥م)، والتقارير الصادرة من البنوك محل الدراسة للحصول على كافة البيانات والمعلومات ذات العلاقة بالدراسة.

منهجية البحث

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي القياسي لوصف الظاهرة موضوع البحث وتحليل البيانات التي تم جمعها من المصارف ومؤسسة النقد العربي السعودي.

وقد تم توصيف نموذج متغيرات الدراسة بالصيغة التالية : ($y = f(x1,x2,x3)$) ، علماً بأن (y) تعني التجارة الخارجية وهي المتغير التابع في الدراسة والذي يتأثر بالمتغيرات المستقلة التالية : ($x1$) ويعني الائتمان المصرفي، ($x2$) ويعني اجمالي الناتج المحلي، ($x3$) ويعني الانفتاح الاقتصادي

الذي يساوي متوسط مجموع الصادرات و مجموع الواردات خلال فترة زمنية محدده ، وسوف يتم وصف كل متغير بصورة مبسطة على النحو الآتي : التجارة الخارجية ويتم قياسها بمؤشر اجمالي الصادرات مضافاً إليها الواردات، وهذه البيانات تم الحصول عليها من المصارف ومؤسسة النقد العربي السعودي، الائتمان المصرفي ويقاس بمؤشر اجمالي التمويل المصرفي الممنوح من البنوك ،اجمالي الناتج المحلي وهو مؤشر اقتصادي يقيس القيمة النقدية لإجمالي السلع والخدمات التي انتجت خلال فترة زمنية محدده، سوف يتم الاعتماد على بيانات مؤسسة النقد العربي السعودي ،الانفتاح الاقتصادي وهو مؤشر يقيس متوسط مجموع الواردات والصادرات خلال فترة زمنية محدده، سوف يتم الاعتماد على التقارير الصادرة من البنوك ومؤسسة النقد العربي السعودي للفترة (٢٠٠٥-٢٠١٥م).

ونستنتج من النموذج المعادلة التالية:$Y = B0+B1X1+B2X2+B3X3$ ، وتستخدم الدراسة طريقة المربعات الصغرى العادية ordinary Least Squares Method(OLS) . وتم معالجة البيانات الخاصة بالدراسة بما يتفق مع النموذج المختار في هذه الدراسة.

مصادر البيانات

تعتمد الدراسة على أسلوبين من مصادر جمع البيانات والمعلومات وهما:

الأول المصادر الثانوية للبيانات:

وتشمل: المصادر العربية والأجنبية من كتب ودوريات وبحوث ورسائل ذات ارتباط بالدراسة، وكذلك الاطلاع على السجلات والإحصائيات والدوريات الخاصة بالقطاع محل الدراسة.

الثاني المصادر الأولية للبيانات:

تم الاعتماد على التقارير الرسمية الصادرة من مؤسسة النقد العربي السعودي، وتقارير بعض المصارف التي قدمت التمويل للتجارة الخارجية ومصادر أخرى في المملكة العربية السعودية.

المطلب السادس: الدراسات السابقة

يعتمد الإطار النظري على التحليل الكمي واختبار الفرضيات ويشمل النظريات المفسرة لقيام التجارة الخارجية وأهمها نظرية التكاليف المطلقة للعالم الاقتصادي البريطاني أدم سميث ، حيث اهتم الاقتصاديون الكلاسيك بالتجارة الخارجية وقرروا أن أسباب قيامها والنتائج التي تترتب عليها تختلف اختلافاً كبيراً عما يحدث في التجارة الداخلية، وقرروا أن تكاليف انتاج السلع تحددها قيمة العمل المبذول في انتاجها فإذا زادت قيمة السلع عن قيمة العمل المبذول في انتاجها تحولت عوامل الإنتاج إلي إنتاج تلك السلع وتركت السلع التي تقل قيمتها عن قيمة العمل المبذول فيها، وهذا مبني على قابلية عوامل الإنتاج للتحرك من صناعة إلي أخرى إلي أن تتساوى عوامل الإنتاج في الصناعات كلها وبهذا يصل الاقتصاد القومي إلي وضع التوازن العام[١]. ومن النظريات الهامة أيضاً نظرية التكاليف النسبية لدافيد ريكاردو الذي وافق أدم سميث على أن قاعدة النفقات المطلقة تعطي ميزة مطلقة فيما يختص بإنتاج سلعة معينة، ولكنه يعدد تلك القاعدة بالنسبة للتجارة الداخلية[٢]، أما التجارة الخارجية فإن قاعدة النفقات المطلقة لا تفسر كيفية قيام التجارة بين الدول المختلفة وهنا يبدأ تحليل ريكاردو في النفقات النسبية.[٣]

يعتمد الإطار النظري للدراسة على أسس منح الائتمان المصرفي الذي يجب أن يتم منحه استناداً إلي قواعد وأسس مستقرة ومتعارف عليها وتشمل توفر الأمان لأموال المصرف والذي يقصد به اطمئنان المصرف إلي أن المنشأة التي تحصل على الائتمان سوف تتمكن من سداد القروض الممنوحة لها مع فوائدها في المواعيد المحددة ، وتحقيق الأرباح ويقصد بها حصول المصرف على فوائد من القروض التي يمنحها لعملائه بحيث تمكنه من دفع الفوائد على الودائع ومواجهة مصاريفه المختلفة، وتحقيق عائد على رأس المال المستثمر على شكل أرباح صافية ، وأيضاً السيولة ويقصد بها احتفاظ المصرف بمركز مالي يتصف بالسيولة، أي توفر قدر كافٍ من الأموال السائلة لدى المصرف لمواجهة سحوبات العملاء وسداد التزامات المصرف في المواعيد المحددة وحظيت مسألة التمويل الخارجي للتجارة الدولية وأثارها على اقتصاديات الدول النامية باهتمام كبير وواسع النطاق ، في حين أن هذا الاهتمام لم يحظى به التمويل المصرفي ، الذى يقوم بدور كبير وهام جدا في دعم وتطوير التجارة الخارجية ، والمتمثل في فتح الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان والتحصيلات المستندية[٤].

[١] يونس، محمود، أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٣م.

[٢] عوض الله، زينب حسين، الاقتصاد الدولي نظرة عامة على بعض القضايا، الدار الجامعية، بيروت، ط١، ١٩٩٨ م.

[٣] داود، حسام علي وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط١، ٢٠٠٢م.

[٤] عطاي، هاني أحمد عبد الفتاح، التحكيم في الضمانات المصرفية: دراسة مقارنة، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١٨م.

نشير هنا الى أنه قد تعددت الدراسات السابقة وتنوعت أساليب التحليل التي استخدمت حول مسألة التمويل الخارجي بكافة مكوناته من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية لتلك الدول، ولقد تباينت الأفكار والنتائج والتوصيات التي خلصت إليها تلك الدراسات السابقة، كما تنوعت في الأساليب التي استخدمت في التحليل، ونشير إلى بعض منها وأهم النتائج التي توصلت إليها على النحو الاتي:

١. **دراسة الصادق بوشنافة،٢٠٠١م:**

دراسة (الصادق بوشنافة،٢٠٠١) والموسومة بتحرير التجارة الخارجية وآفاق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة حالة الجزائر أن تحرير التجارة يلعب دورا كبيرا لصالح قطاع الصناعة بحيث يحدث توسع في الناتج الصناعي[١].

٢. **دراسة العتوم،٢٠٠٣م:**

دراسة (العتوم، ٢٠٠٣) بعنوان قياس دور الائتمان المصرفي الممنوح في النمو الاقتصادي في الأردن (١٩٨٥-٢٠٠٠م) ، والتي هدفت إلى قياس دور الائتمان الممنوح من القطاع المصرفي الأردني في النمو الاقتصادي ، من خلال تقدير نموذج أنى يتكون من معادلتين الأولى دالة الإنتاج متغيراتها المستقلة ، العمل ورأس المال والتسهيلات الائتمانية ، والمتغير التابع هو الناتج المحلى الإجمالي ، أما المعادلة الثانية فهي دالة الائتمان والتي توضح أن الائتمان المصرفي يعتمد على حجم السكان ، وحجم الودائع الإجمالية لدى الجهاز المصرفي ، بالإضافة إلى سعر الفائدة ، وبعد التقدير ، أظهرت النتائج وجود علاقة ايجابية ومعنوية بين حجم التسهيلات الائتمانية والناتج المحلى على مستوى الاقتصاد وعلى مستوى القطاعات ، أظهرت النتائج وجود تلك العلاقة الايجابية بين الناتج من كل قطاع وبين التسهيلات لكنها كانت معنوية فقط في قطاع الزراعة فيما لم تكن في باقي القطاعات، أما بالنسبة لدالة الائتمان بينت النتائج وجود علاقة ايجابية بين الائتمان المصرفي وحجم السكان على مستوى الاقتصاد وعلى مستوى القطاعات عدا الإنشاءات أما الودائع فقد ارتبط ايجابيا مع حجم التسهيلات الائتمانية لكن لم تكن معلمتها معنية إحصائيا لا على مستوى الاقتصاد ولا على مستوى القطاعات ، وأخيرا معدل سعر الفائدة فقد ارتبط عكسيا مع الائتمان المصرفي وثبتت معنويتها على مستوى الاقتصاد وعلى مستوى القطاعات.[٢]

٣. **دراسة عبد الرشيد بن ويب،٢٠٠٣م**

دراسة (عبد الرشيد بن ويب،٢٠٠٣) والموسومة بتنظيم وتطور التجارة الخارجية، حالة الجزائر .يرى أن هناك إجماعا على أهمية دور التجارة الخارجية في تمويل قطاعات التنمية المختلفة خاصة قطاع الصناعة، وكذلك أهمية دور سياسات التجارة الخارجية كمحدد للأداء الصناعي ، ويتوقع من إصلاح سياسات التجارة الخارجية أن تنتج فوائد استراتيجية وأخرى ديناميكية [٣].

٤. **دراسة وليد عابي ،٢٠١٢م:**

دراسة (وليد عابي، ٢٠١٢) بعنوان آ ثار سياسات التحرير التجاري على البيئة والتنمية المستدامة في الدول النامية، دراسة مقارنة بين مصر والجزائر وتونس والمغرب الذي توصل في دراسته أن هناك فوائد استراتيجية تتمثل في أن تخفيض مستويات الحماية يجعل المنتجات المحلية في مواجهة منافسة متزايدة من قبل الواردات ، وهذا له دور أثر في تحفيز المنتجين المحليين لتخفيض تكاليف وأسعار منتجاتهم وتحسن جودتها ، حيث أن تحسين تلك الجودة لا يتطلب استثمارا جديدا، ويمكن أن يتمثل ذلك بيانيا بالتحرك على نفس منحنى إمكانيات الإنتاج، كما انه توجد منفعة أخرى استراتيجية تكمن في مكاسب الميزة التنافسية ، فإزالة الحواجز الحمائية يسمح بإعادة تخصيص الموارد بين وداخل القطاعات وفقا للميزة التنافسية ، ويمكن أن تمثل هذه المكاسب بيانيا بالتحرك على نفس إمكانيات الإنتاج ، أما الفوائد الديناميكية ، فتتمثل في نمو الإنتاجية بمعدل نمو أكثر ارتفاعا واستيعابا لفنون إنتاجية جديدة ، وأكثر تحقيقا لمستويات جودة عالية، ويمكن تمثيل تلك المكاسب بيانيا بالانتقال خارج منحنى إمكانيات الإنتاج يمينا [٤].

٥. **دراسة الغباشي ٢٠١٦م:**

دراسة (الغباشي،٢٠١٦) والموسومة بمدخل مقترح للتغلب على معوقات تفعيل دور التسويق الإلكتروني في الشركات متوسطة الحجم: دراسة تطبيقية على الشركات الناشطة في التجارة الدولية في مصر هدفت الى إيجاد مقترح للتغلب على معوقات تفعيل دور التسويق الإلكتروني في الشركات متوسطة الحجم وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين كافة معوقات تفعيل دور التسويق الالكتروني التي تتمثل في (كفاءة القائمين بالتسويق الإلكتروني، جودة تصميم المقع الإلكتروني، الدعم الحكومي لاستخدام التسويق الإلكتروني، الثقة في استخدام الموقع الإلكتروني، سهولة استخدام الموقع الإلكتروني) وبين تفعيل دور التسويق الإلكتروني لذلك فقد تم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة. كما أن الدراسة

---

[١] بوشنافة، الصادق، ٢٠٠١ تحرير التجارة الخارجية وآفاق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة حالة الجزائر –رسالة ماجستير، جامعة الجزائر كلية الاقتصاد والتسيير.

[٢] العتوم، عامر، ٢٠٠٣ قياس دور الائتمان المصرفي الممنوح في النمو الاقتصادي في الأردن في (١٩٨٥-٢٠٠٠م) رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية التجارة، عمان، الأردن.

[٣] بن ديب، عبد الرشيد، ٢٠٠٣، تنظيم وتطور التجارة الخارجية، حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر.

[٤] عابي، وليد ٢٠١٢، آثار سياسات التحرير التجاري على البيئة والتنمية المستدامة في الدول النامية، دراسة مقارنة بين مصر والجزائر وتونس والمغرب - رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف.

توصلت الى أن الارتباط الكلى لمتغيرات نموذج الانحدار المتعدد (٩٣,٤ %) وتبين ان كفاءة وفعالية القائمين على التسويق الإلكتروني وجودة تصميم الموقع الإلكتروني هما أكثر المتغيرات أثرا في تنشيط وتفعيل دور التسويق الإلكتروني بنسبة تزيد عن (٨٥ %)[١].

٦. **دراسة المغير٢٠١٦م:**

دراسة (المغير،٢٠١٦) بعنوان التمويل المصرفي للصناعات الصغيرة ومتناهية الصغر في مصر: الواقع والمستقبل هدفت الى معرفة أهم المشاكل التي تواجه التمويل المصرفي للصناعات الصغيرة ومتناهية الصغر في مصر. وتوصلت الدراسة الى أن هناك ثلاثة أسباب رئيسية تواجه التمويل المصرفي للصناعات الصغيرة ومتناهية الصغر في مصر السبب الأول يتمثل بجانب الطلب ويندرج تحته مجموعة من المشاكل الفرعية أهمها: (١) غالبيه الصناعات الصغيرة تعمل في إطار الاقتصاد غير الرسمي، (٢) افتقار أصحاب الصناعات الصغيرة إلى الخبرات اللازمة لنشاطهم، (٣) افتقار تلك الصناعات الصغيرة إلى الكثير من المقومات التي تؤهل أصحابها للحصول على التمويل المصرفي. والسبب الثاني يتمثل بجانب العرض (المصارف) ويندرج تحته مجموعة من المشاكل الفرعية أهمها: (١) حاجة النظام المصرفي المصري إلى القدرات المؤسسية الفعالة، (٢) ارتفاع أسعار الفائدة بشكل عالي، (٣) ارتفاع تكلفة ومخاطر الإقراض للصناعات الصغيرة. السبب الثالث يتمثل ببيئة الأعمال في مصر ويندرج تحته مجموعة من المشاكل الفرعية أهمها: (١) عدم التأكد بشأن سياسات الحكومة بسبب عدم وجود رؤية اقتصادية واضحة المعالم، (٢) عدم وجود معلومات حول فرص التمويل المتاحة، (٣) قصور الإطار التشريعي والتنظيمي للقطاع المالي المصري[٢].

٧. **دراسة مهدي ٢٠١٨م:**

دراسة (مهدي،٢٠١٨) والموسومة أثر اتفاقية أغادير على التجارة الخارجية لأعضائها: مصر- الأردن- المغرب- تونس هدفت إلى التعرف على واقع التبادل التجاري بين الدول الأعضاء في اتفاقية أغادير وبين الاتحاد الأوربي، بهدف وضع استراتيجية لتعزيز التبادل التجاري الإقليمي بين الدول الأعضاء، محاولة جلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين الدول الأعضاء في اتفاقية أغادير وبين الاتحاد الأوربي ، وذلك عن طريق فتح مجالات للتعاون بين الدول الأعضاء في اتفاقية أغادير وأفق استغلال فرص تراكم المنشأ، شملت عينة الدراسة بعض الدول الأعضاء في اتفاقية أغادير وهى (مصر، الاردن، المغرب، تونس)، واستخدم في الدراسة اسلوبين : الأول (المنهج الوصفي):- بدراسة أهم المؤشرات الاقتصادية للتبادل التجاري مع دول اتفاقية أغادير وأسلوب تنمية التبادل التجاري لزيادة الاستثمارات الأجنبية والاستفادة بموجهات هذه الاتفاقية، الأسلوب الثاني (المنهج التحليلي):- بدراسة الاسباب التي تؤدى إلى زيادة محصلة التبادل التجاري لدول اتفاقية أغادير للتبادل الحر، وكانت أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة: إن اتفاقية أغادير تتيح للدول الأعضاء في اتفاقية فرصة النيل على المنح والمعونات والتجارب، التي يقدمها الجانب الأوروبي لتأهيل الصناعات المحلية لرفع قدرتها التنافسية، إضافة إلى أن الاتفاقيات تتيح للدول الأعضاء في الاتفاقية سوقاً واسعة من مواطني أوروبا، وإن الاتفاقية تمنح الصادرات الأوروبية للسوق العربية مزايا واعفاءات جمركية تضاف إلى ما تملكه بالفعل من إمكانات تنافسية عالية، كما أن الدراسة توصلت الى مجموعة من التوصيات أهمها: اكتساب الدول الأعضاء في الاتفاقية على حصة مناسبة من السوق الأوربية يتطلب منها العمل على توجيه سياستها الإنتاجية نحو منتجات تحتوى على قيمة مضافة أعلى كالسلع المصنعة أو السلع التي تعول علي الانتاج الذهني، فلديها رأس المال اللازم لهذه الصناعة وهم شبابها[٣].

المبحث الثالث: دور المصارف في تمويل التجارة الخارجية

المطلب الأول: تجربة المصارف في المملكة العربية السعودية

سوف نتناول تجربة المصارف في المملكة العربية السعودية ودورها في تمويل التجارة الخارجية وسوف نستعرض على سبيل المثال وليس الحصر الأدوات المصرفية التي تستخدمها البنوك في التجارة الخارجية وهي:

- **الاعتمادات المستندية للاستيراد Import Letters of Credit**

الاعتمادات المستندية للاستيراد يمكن تعريفها بأنها تعهدات غير قابل للإلغاء يصدرها المصرف عادة بناء على طلب العميل (المستورد Importer) لاستخدامها في تسهيل عمليات الدفع في التجارة الخارجية، ويتعهد المصرف بالدفع (للمصدر Exporter) عند تقديم المستندات المطلوبة

[١] الغباشى، طارق عبد الكريم، ٢٠١٦ مدخل مقترح للتغلب على معوقات تفعيل دور التسويق الإلكتروني في الشركات متوسطة الحجم: دراسة تطبيقية على الشركات الناشطة في التجارة الدولية في مصر، اطروحة (ماجستير) - جامعة حلوان. الكلية العسكرية لعلوم الادارة لضباط القوات المسلحة. قسم ادارة الاعمال.

[٢] المغير، محمد شفيع إبراهيم محمد، ٢٠١٦ التمويل المصرفي للصناعات الصغيرة ومتناهية الصغر في مصر: الواقع والمستقبل، أطروحة (دكتوراه) - جامعة المنصورة. كلية التجارة. قسم الاقتصاد.

[٣] مهدى، يوسف عصام محمد، ٢٠١٨ أثر اتفاقية أغادير على التجارة الخارجية لأعضائها: مصر- الأردن- المغرب- تونس، أطروحة (ماجستير)- جامعة عين شمس. معهد الدراسات البحوث البيئية. قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية.

خلال فترة زمنية محددة. كما هو محدد في شروط الاعتماد المستندي ، فاستخدام الاعتمادات المستندية يقلل من مخاطر دفع ثمن البضائع مقدماً، بواسطة اشتراط تطابق المستندات المقدمة من المصدر مطابقة تامة للشروط المطلوبة مسبقاً في الاعتماد المستندي ، وتكمن فوائدها بالنسبة للعميل المستورد في حالة التفاوض على أسعار أفضل مع الموردين، لأن المصرف يضمن سداد قيمة الاعتماد للمصدر وهذا يبدد قلق الموردين ، الفحص الفوري للمستندات المقدمة مما يضمن استيفاء شروط الاعتماد واكتشاف التجاوزات أو المخالفات"Discrepancies" في حينها، مما يتيح للمستورد تخليص البضاعة بسرعة، إصدار الاعتماد بالريال السعودي أو الدولار الأمريكي أو أي عملة أخرى، إيفاء المستحقات للموردين بمجرد تقديمهم لمستندات مطابقة للشروط دون تأخير.

الاستفادة من شبكة البنوك المراسلة"Correspondence" الواسعة والمنتشرة في جميع أنحاء العالم، ضمان استخدام البضاعة حسب المواصفات المطلوبة وفي الوقت المحدد.

- **الاعتمادات المستندية للاستيراد بالمشاركة Musharaka Letter of Credits**

عندما يحتاج العميل لاستيراد سلع أو معدات دون امتلاك الوسائل الكافية للتمويل ودون امتلاك الرصيد الكافي، يقدم المصرف للعميل هذا النوع من التمويل بصيغة المشاركة، حيث يدفع العميل نسبة محددة من الغطاء المطلوب ويقوم المصرف بتوفير الرصيد المتبقي وإصدار الاعتماد المستندي اللازم لاستيراد البضائع المطلوبة

علماً بأن فائدة هذه الخدمة للعميل تندرج في، تحسين موقف المستورد التفاوضي، بما أن الدفع الفوري يتم بواسطة المصرف، إخطار فوري للمستورد بمجرد استلام المستندات، إمكانية قيام المستورد بتأجيل الدفع للمصرف عند وصول البضائع وفقاً لاتفاق مسبق، تأكد المستورد من أن الدفع للمورد يتم فقط عند استيفاء أحكام وشروط خطاب الاعتماد المستندي "Terms and Conditions of the Letter of Credit"

- **الاعتمادات المستندية للاستيراد بالمرابحة Murabaha Letter of Credit**

تقوم المرابحة بين البنك والعميل بناء على طلب العميل بشراء سلعة محددة ويسمى في هذه الحالة الآمر بالشراء، ويقوم البنك بناء على هذا الطلب بشراء السلعة من المورد مباشرة وامتلاكها ثم بيعها للعميل بسعر وربح محدد وعلى أساس الدفع المؤجل "Deferred Payment"، وتكمن فائدة هذه الخدمة بالنسبة للعميل في عدم وجوب أي نسبة تمويل مقدمة من المستورد عند فتح الاعتماد المستندي بالمرابحة ، السداد بالأقساط "Installments" على أساس الدفع المؤجل "Deferred Payment" أو على أساس دفعات متفاوتة ، تحسين موقف المستورد التفاوضي ، حيث أن الدفع الفوري يتم من قبل المصرف[1].

المطلب الثاني: التحصيلات المستندية

في حالة المعاملات التجارية، يقوم البائع بتسليم ملكية البضاعة إلى المصرف، والذي بدوره يرسلها إلى أحد فروعه أو مراسليه عند نقطة وصول البضاعة. يطلب ممثل الفرع أو المراسل من المشتري دفع قيمة البضاعة مقابل تسليم المستندات (بوليصة الشحن) التي بموجبها يصبح مالكا للبضاعة بضمان البائع (المودع)[2].

توفر الاعتمادات المستندية تعهداً من بنك المشتري للمصدر بدفع قيمة الصادرات عند تقديم مستندات شحن البضاعة خلال فترة زمنية معينة و يتم إبلاغ خطاب اعتماد الصادر للعميل من قبل المصرف المحلي على نحو يتيح التحقق من تفاصيل الاعتماد مقابل العقد المتعلق بالعملية التجارية وعندما يقتنع العميل بأن كل العمليات قد تمت حسب الاتفاق المسبق، يستطيع العميل إيداع المستندات المطلوبة ذات الصلة لدى مسئول الاستلام بالمصرف المحلي، حيث يتم فحص المستندات قبل تحويلها لبنك المشتري والذي يقوم بدوره بإجراء فحص وإبلاغ عميله (المشتري) للاستلام، بعد إبلاغ المشتري وقبوله للمستندات، يتم الإفراج عنها مقابل دفع أو وعد بالدفع في موعد لاحق متفق عليه حسب شروط الاعتماد المستندي، ومتى تم استلام حصيلة الاعتماد بواسطة المصرف المحلي يتم دفعها للعميل حسب التعليمات الصادرة من العمي بحيث تتمثل فائدة هذه الخدمة بالنسبة له في عدم مقدرة المشتري من إلغاء أو تعديل أي شروط في الاعتماد المستندي دون موافقة المصدر ، دفع مضمون بشرط إصدار الاعتماد المستندي من بنك ذي سمعة طيبة مع استيفاء الشروط والأحكام ، ضمان المصرف المحلي بإضافة تعزيزه للاعتماد ، إتاحة تمويل الصادرات للعميل[3].

المطلب الثالث: تمويل الواردات والصادرات

أولا: تمويل الواردات:

[1] السريتي، السيد محمد أحمد، مرجع سبق ذكره.

[2] هندي، منير إبراهيم، إدارة الأسواق والمنشآت المالية، الإسكندرية: منشأة المعارف ،١٩٩٩م. ص ١١٦

[3] بنباصر، يوسف، سلسلة متكاملة للدراسات القانونية والأبحاث القضائية، دار المعتزة، المغرب،٢٠٠٦ ص ٣٣.

يقدم المصرف خدمة تمويل الواردات مقابل الكمبيالات المستحقة "Due Bills" تحت الاعتمادات المستندية، التحصيلات المستندية أو الذمم الدائنة (الحسابات المفتوحة)، هو تمويل قصير الأجل لرأس المال العامل، يقدم للمستورد (المشتري) لمقابلة الالتزامات الفورية واجبة الدفع للمصدر عن السلع التي تم استيرادها.

قد يحتاج المستورد للدعم المالي لمقابلة مدفوعات مستحقة لكمبيالات أو فواتير استيراد، حتى تاريخ تحقيق عائدات بيع هذه السلع المستوردة. ويغطي الدعم المالي المقدم للمستورد لمقابلة المدفوعات المستحقة تحت الاعتمادات المستندية، التحصيلات المستندية أو الذمم الدائنة (الحسابات المفتوحة)، وتتمثل، فائدة هذه الخدمة بالنسبة للعميل في ، اغتنام الفرص التجارية مع تحسين التدفقات النقدية ، تعزيز سمعة المستورد مع انتظام المدفوعات في الوقت المناسب للموردين ، تقوية موقف المستورد التفاوضي مع البائع على شروط أفضل للأسعار (بسبب الدفع نقداً) ، الحصول على تكلفة تمويل أقل من تلك المقدمة من الموردين والمؤسسات المالية الأخرى ، المرونة في تقديم شروط ائتمانية وفترات سداد أكثر تنافسية.[1]

ثانياً: تمويل الصادرات:

١. تمويل قبل الشحن:

يتم منح تمويل ما قبل الشحن من المصرف المحلي عندما يريد البائع دفع قيمة البضاعة قبل شحنها. قد يحتاج المصدر إلى دعم مالي لتنفيذ أمر التصدير في أي مرحلة من تاريخ استلام هذا الأمر وحتى تاريخ تحقيق عائدات التصدير وتكمن فائدة هذه الخدمة بالنسبة للعميل في شراء المواد الخام، إجراء عملية التصنيع، توفير مستودع آمن للبضائع والمواد الخام، عملية تعبئة وتغليف البضائع"Process and Pack the Goods"شحن البضائع للمشترين، مقابلة التكاليف المالية الأخرى للنشاط"Meet the other Financial costs of the Business"

٢. تمويل ما بعد الشحن:

تمويل ما بعد الشحن يقدم من المصرف المحلي إلي المصدر أو البائع مقابل شحنة قد تمت بالفعل .ويمنح هذا النوع من تمويل الصادرات من تاريخ منح الائتمان بعد شحن البضائع إلي تاريخ تحقيق التصدير ، حيث لا ينتظر المصدرون الموردون لا يداع الحصيلة ، وتكمن فوائد هذه الخدمة بالنسبة للعميل في سداد قروض ما قبل الشحن التي حصل عليها العميل لإنتاج السلع ، الدفع للموردين إذا كان العميل لا وسيطاً ، تمويل متطلبات رأس المال العامل.[2]

المطلب الرابع: الضمان الملاحي

الضمان الملاحي يمكن العميل من استلام البضائع قبل وصول بوليصة الشحن " Bill of Lading"(B/L) وهو تعهد يلتزم به المصرف منفرداً أو بالتضامن مع العميل لصالح شركة النقل البحري. أما بالنسبة للشحن الجوي فيتطلب من المصرف تظهير أو تجيير"Endorse" بوليصة الشحن الجوي لأمر العميل حتي يتمكن من استلام البضائع ويتم إصدار الضمان البحري أو تظهير بوليصة الشحن الجوي مقابل التسهيلات الائتمانية المتاحة للعميل، لذلك عندما تصل البضائع قبل وصول المستندات يقوم البنك بإصدار ضمان ملاحي أو بتظهير (تجيير) إذن التسليم حيث تكون ، فائدة هذه الخدمة بالنسبة للعميل ، تجنب غرامات التأخير والخسائر المحتملة بسبب فساد السلع ، تسوية فورية لمستندات الشحن الأصلية مقابل الضمان الملاحي بمجرد الاطلاع ، تنبيهات مجدولة ومتابعة مستمرة مع الأطراف المعنية.[3]

المطلب الخامس: خطابات الضمان

خطابات الضمان هي تعهدات مكتوبة من المصرف بناء على طلب العميل وتعتبر من أهم أدوات الضمانات المصرفية لحماية الشركات ضد عدم الوفاء بالعقود الأساسية أو لضمان قدرة الطرف الآخر على استيفاء التزاماته المالية، سواء كان الضمان مشروطاً أو غير مشروط"Conditional/Unconditional"، فالضمانات لا يمكن المطالبة بها مالم يقدم المستفيد طلباً كتابياً إلي البنك مصدر خطاب الضمان جنباً إلي جنب مع إفادة بالإهمال وأي مستندات قد تم طلبها من صيغة الضمان حيث نجد في الوقت الحاضر ، أن أكثر أنواع الضمانات شيوعاً هي، الضمان الابتدائي"Bid Guarantee"، ضمان حسن التنفيذ"Performance Guarantee"، ضمان الدفعة المقدمة"Advance Payment Guarantee"، ضمان الدفع/الضمان المالي"Payment/Financial Guarantee"، ويقدم المصرف المشورة والنصح للعميل لبناء النص المناسب للضمانات التي يحتاج إليها لتلبية متطلباته ،ويمكن الاستفادة أيضاً من شبكة المراسلون للمصرف في جميع أنحاء العالم للإصدار أو قبول ضمانات نيابة عن العميل بسرعة وبمنتهى الاحترافية ، حيث تكمن فائدة هذه الخدمة للعميل في تعزيز العلاقة التعاقدية "Reinforcement of the Contractual

[1] صادق، مدحت أدوات وتقنيات مصرفية، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة،٢٠٠١.
[2] المرجع السابق.
[3] عطاي، هاني أحمد عبد الفتاح، التحكيم في الضمانات المصرفية: دراسة مقارنة، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١٨م.

"Relationship"، الوقاية ضد تقديم العطاءات المكتملة"Safeguards against submission of Inadequate Tenders"، تفادي الأخطاء وتأمين آمن للدفعات المقدمة ،التأكد من مقابلة الالتزامات التعاقدية في الوقت المناسب ، غطاء مميز آمن للتعاملات التجارية المتكررة بين الأطراف المعنية[١].

المبحث الرابع: نتائج الدراسة

يختص هذا المبحث بالدراسة التطبيقية واستخدام الأساليب الإحصائية وقد تم استخدام معدل ارتباط بيرسون لتحليل متغيرات الدراسة وذلك بغرض الوصول إلى نموذج قياسي للتجارة الخارجية وهي المتغير التابع للدراسة والذي يتأثر بالمتغيرات المستقلة التالية:

الائتمان المصرفي، الناتج المحلي الإجمالي، مجموع الصادرات، مجموع الواردات، وسيعرض البحث أولاً منهجية الدراسة من حيث طريقة اختيار العينة وجمع البيانات ثم مناقشة الأساليب الإحصائية المختلفة المستخدمة في اختبار فروض الدراسة وأخيراً يتم تحليل نتائج الاختبارات الإحصائية للوقوف على مدى صحة فرضيات الدراسة.

المطلب الأول: فترة الدراسة

لقد تم اختيار فترة الدراسة (٢٠٠٥ -٢٠١٥م) وهذه الفترة يعتبرها الباحثون كافية للتأكد من استقرار العلاقة المقدرة نظراً لأن جودة التقديرات تتوفق أساساً على جودة البيانات وكفاية درجة الحرية المستخدمة في اختبارات المعنوية.

وقد اعتمد البحث في جميع بيانات الدراسة على البيانات والإحصاءات المنشورة الصادرة من مؤسسة النقد العربي السعودي[٢] بالإضافة الى البيانات والتقارير الصادرة من البنوك محل الدراسة.

المطلب الثاني: توصيف متغيرات الدراسة

هنالك عدة نماذج قد تم استخدامها في الدراسات الاقتصادية التي تناولت تحديد العلاقة بين متغير التجارة الخارجية والمتغيرات الاقتصادية الأخرى كما ورد في الدراسات التطبيقية والنظرية والاقتصادية المقترحة في ادبيات الاقتصاد وفي هذه الدراسة سوف يتم استخدام نموذج من سته متغيرات هي:

١.المتغير التابع ويمثله التجارة الخارجية وهي عباره عن تبادل السلع والخدمات بين الدول.

٢.المتغيرات المستقلة وتشمل الآتي:

(أ) الناتج المحلي الاجمالي وهو مجموع قيم السلع والخدمات النهائية التي ينتجها الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة.

(ب)التضخم وهو الارتفاع العام والمستمر في الاسعار ولا يعني ذلك أن الارتفاع يكون في كل الاسعار اذ ان بعضها قد ينخفض ولكن الاتجاه العام يجب أن يكون تصاعدياً.

(ج)الواردات وهي مجموع السلع المستوردة من الخارج.

(د)الصادرات وهي مجموع السلع المصدرة للخارج.

(هـ)معدل النمو وهو أحد أهم المؤشرات الاقتصادية ويعرف بأنه مجموع القيم المضافة إلى كافة وحدات الإنتاج العاملة في فروع الانتاج المختلفة.

وكانت نتائج التحليل كما يلي:

١. أثر التمويل على معدل النمو خلال الفترة من ٢٠٠٥-٢٠١٥م

جدول(١): العلاقة بين نسب التمويل ومعدل النمو خلال الفترة من ٢٠٠٥-٢٠١٥م

السنوات	معدل النمو%	نسبة التمويل%	مستوى المعنوية P-value
2005	3.1	3.7	معامل ارتباط بيرسون بين معدل النمو ونسبة التمويل = -0.134
2006	5.6	4.2	وقيمة P-value البالغة = ٠,٦٩٤
2007	6.0	6.9	
2008	8.4	7.8	
2009	1.8	7.9	
2010	4.8	13.0	
2011	10.0	9.4	
2012	5.4	10.3	
2013	2.7	11.8	
2014	3.5	12.6	
2015	3.4	12.4	

إعداد الباحثون

[١] المرجع السابق.

[٢] الموقع الرسمي لمؤسسة النقد العربي السعودي http://www.sama.gov.sa

من خلال نتائج الجدول رقم (١) اعلاه لوحظ انه توجد علاقة ارتباط ولكنها ضعيفة وعكسية بين التمويل ومعدل النمو خلال تلك الفترة حيث كانت الدرجة المعنوية (p-value = 0.694) وهي أكبر من ٠,٠٥ . وكما يلاحظ أن الفترة من ٢٠٠٥-٢٠٠٨م شهدت تزايدا ملحوظا في معدلات النمو ولكنها تراجعت بقدر كبير في عام ٢٠٠٩م ويعزى ذلك إلى الأزمة الاقتصادية العالمية التي تركت أثرا سلبيا على المملكة. وبدأ معدلات النمو في التزايد الى أن وصلت الى ١٠% في عام ٢٠١١م، لكنها بدأت في التراجع مرة أخرى في عام ٢٠١٢م والأعوام التي تلتها ويعود ذلك الى تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي وتذبذب أسعار النفط فيا لأسواق العالمية وانخفاضها الى معدلات غير مسبوقة.

٢. هل توجد علاقة بين قيم الصادرات والواردات خلال الفترة من ٢٠٠٥-٢٠١٥م

جدول(٢): العلاقة بين الصادرات والواردات خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٥م)

السنوات	الصادرات	الواردات	مستوي المعنوية P-value
2005	180.0	54.0	معامل ارتباط بيرسون بين معدل النمو ونسبة التمويل = -0.428
2006	211.0	63.0	وقيمة P-value البالغة = 0.189
2007	233.0	81.0	
2008	313.0	101.0	
2009	192.0	86.0	
2010	251.0	97.0	
2011	159.0	12.0	
2012	165.0	142.0	
2013	134.0	153.0	
2014	120.0	163.0	
2015	100.0	175.0	

إعداد الباحثون

من خلال نتائج الجدول رقم (٢) اعلاه لوحظ انه توجد علاقة ضعيفة وعكسية بين قيم الصادرات والواردات (P-value = 0.189) وهي اكبر من ٠,٠٥ .ونلاحظ أن حجم الصادرات في تزايد مستمر من العام ٢٠٠٥-٢٠١٠م ثم بدأ التراجع منذ العام ٢٠١١-٢٠٠٥م حيث شهدت هذه الفترة انخفاضا شديدا في حجم الصادرات وشهدت نفس الفترة ارتفاع شديد في حجم الواردات ويعزى ذلك إلى اعتماد صادرات المملكة على سلعة واحدة وهي النفط ومشتقاته وتعرض هذه السلعة للانخفاض الحاد في أسعارها خلال السنوات الأخيرة مما أحدث تشوها في هيكل التجارة الخارجية.

٣. هل توجد فروق معنوية بين التضخم ومعدل النمو خلال الفترة من ٢٠٠٥-٢٠١٥م

جدول(٣): العلاقة بين معدلات النمو والتضخم خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٥م)

السنوات	معدل النمو	التضخم	مستوي المعنوية P-value
2005	3.1	0.60	P-value =0.655 >0.05
2006	5.6	2.20	
2007	6.0	6.00	
2008	8.4	8.40	
2009	1.8	1.80	
2010	4.8	4.80	
2011	10.0	10.00	
2012	5.4	5.40	
2013	2.7	2.70	
2014	3.5	3.60	
2015	3.4	3.50	

إعداد الباحثون

من خلال نتائج الجدول رقم (٣)أعلاه لوحظ انهلا توجد فروق معنوية بين التضخم ومعدل النمو خلال تلك الفترة حيث كانت درجة المعنوية (P-value = 0.655) وهي اكبر من ٠,٠٥ .

٤. هل توجد فروق معنوية بين نسب الواردات ومعدل النمو خلال الفترة من ٢٠٠٥ - ٢٠١٥م

جدول(٤): العلاقة بين معدلات النمو ونسب الواردات خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٥م)

السنوات	معدل النمو	نسب الواردات	مستوي المعنوية P-value
2005	3.10	4.79	0.015<0.05
2006	5.60	5.59	
2007	6.00	7.19	
2008	8.40	8.96	
2009	1.80	7.63	
2010	4.80	8.61	
2011	10.00	1.06	
2012	5.40	12.60	
2013	2.70	13.58	
2014	3.50	14.46	
2015	3.40	15.53	

إعداد الباحثون

من خلال نتائج الجدول رقم (٤) اعلاه لوحظ انه توجد فروق معنوية بين نسب الواردات ومعدل النمو خلال تلك الفترة حيث كانت درجة المعنوية (P-value =0.015) وهي اصغر من ٠,٠٥ .

٥. **هل توجد فروق معنوية بين نسب الصادرات ومعدل النمو خلال الفترة من ٢٠٠٥ - ٢٠١٥م**

جدول(٥): العلاقة بين معدلات النمو ونسب الصادرات خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٥م)

السنوات	معدل النمو	نسب الصادرات	مستوي المعنوية P-value
2005	3.10	8.75	0.002<0.05
2006	5.60	10.25	
2007	6.00	11.32	
2008	8.40	15.21	
2009	1.80	9.33	
2010	4.80	12.20	
2011	10.00	7.73	
2012	5.40	8.02	
2013	2.70	6.51	
2014	3.50	5.83	
2015	3.40	4.86	

إعداد الباحثون

من خلال نتائج الجدول رقم (٥) اعلاه لوحظ انه توجد فروق معنوية بين نسب الصادرات ومعدل النمو خلال تلك الفترة حيث كانت درجة المعنوية (P-value =0.002) وهي اصغر من ٠,٠٥ .

شكل (١) قيمة الصادرات والواردات خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥

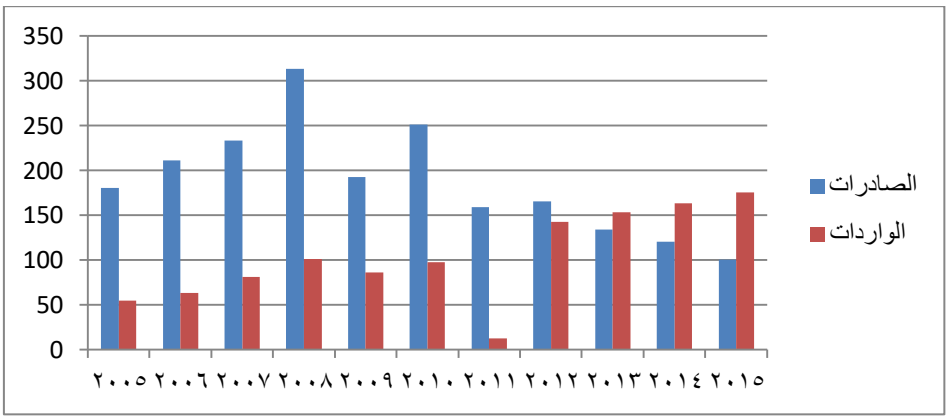

إعداد الباحثون

من خلال الشكل(١) نلاحظ جملة الصادرات في العام ٢٠٠٨م بلغت أكثر من (٣٠٠) مليار دولار أمريكي ، في حين أن الواردات لنفس العام لم تتجاوز (١٠٠) مليار دولار أمريكي مما انعكس ايجاباً على معدل النمو الذي بلغ ٨,٤%، وهذا يعزز الانفتاح الاقتصادي للملكة العربية السعودية.

شكل (٢) اجمالي التمويل خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥

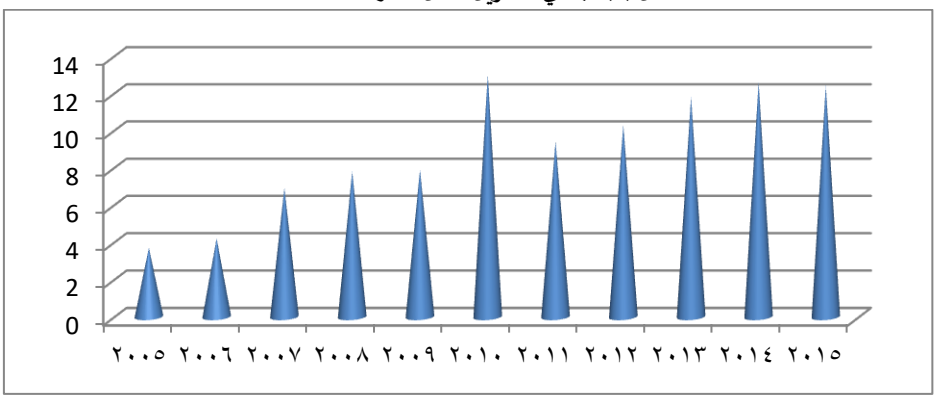

إعداد الباحثون

من خلال الشكل رقم (٢) نلاحظ أن اجمالي التمويل للتجارة الخارجية قد تجاوز مبلغ (١٢) مليار ريال سعودي في العام ٢٠١٠م ثم تلاه العام ٢٠١٤م وبلغ اجمالي التمويل مبلغ (١٢) مليار ريال سعودي وهذا مؤشر ايجابي يعكس اهتمام المصارف السعودية بتمويل التجارة الخارجية.

المبحث الخامس: النتائج والتوصيات

المطلب الأول: النتائج

من خلال الدراسة الحالية يمكن استخلاص النتائج التالية:

١.دلت العديد من الدراسات السابقة على أنه كلما زاد توجه الاقتصاد نحو الخارج زاد معدل نموه. وهذا ما أكدته هذه الدراسة.

٢.توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط ضعيفة وعكسية بين التمويل ومعدل النمو حيث كانت الدرجة المعنوية أكبر من ٥%، بينما أشارت بعض الدراسات السابقة بأن تحرير التجارة الخارجية يؤدى إلى خفض تكاليف الإنتاج، مما يسمح بانخفاض أسعار المنتجات في السوق المحلية.

٣.وجود علاقة ذات دلاله احصائية بين التمويل ومعدل النمو عند مستوى دلاله أقل من ٥%.

٤.أما فيما يتعلق بمعدلات التضخم فقد بينت النتائج عدم وجود علاقة بين التضخم ومعدل النمو.

٥.توجد علاقة ذات دلاله احصائية بين الواردات ومعدل النمو حيث كانت درجة المعنوية أصغر من ٥%.

٦.توجد علاقة ذات دلاله احصائية بين الصادرات ومعدل النمو حيث كانت درجة المعنوية أصغر من ٥%.

٧.توجد علاقة ضعيفة وعكسية بين قيم الصادرات والواردات حيث كانت درجة المعنوية أكبر من ٥%.

المطلب الثاني: التوصيات

اعتماداً على النتائج التي تم التوصل إليها من خلال التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة يمكن التوصية بما يلي:

١. استمرار المصارف السعودية في دعم التجارة الخارجية لما لها من آثار ايجابية على معدلات النمو الاقتصادي.
٢. استمرار المملكة العربية السعودية في الاتجاه نحو الانفتاح الاقتصادي والعمل على الاستفادة من فرص المنافسة الدولية.
٣. العمل على تنويع هيكل الصادرات دون الاعتماد على الصادرات من المواد البترولية.
٤. دعم الصناعات التحويلية بهدف زيادة معدلات الناتج المحلي الاجمالي.
٥. التوسع في دعم القطاع الخاص بمختلف قطاعاته مما يضمن مزيدا من حرية القطاع الخاص في عمليات الاستيراد والتصدير وزيادة قدرته للإسهام في التنمية الاقتصادية ومواكبة ظاهرة العولمة.
٦. إنشاء خريطة استثمارية وكذلك قاعدة بيانات للاستثمار في التجارة الخارجية بهدف تحقيق أهداف الرؤية ٢٠٣٠م.
٧. الحاجة إلى استخدام تحليل الانحدار المركب على بيانات مقطعية في الدراسات المقبلة وذلك لإضفاء مزيد من التحليل والمناقشة على موضوع الدراسة.
٨. اقتراح المزيد من الدراسات حول التجارة الخارجية وعلاقتها بالتمويل المصرفي في المملكة العربية السعودية.

المطلب الثالث: قائمة المراجع

أولاً: الكتب

١. القرآن الكريم
٢. بنباصر، يوسف، سلسلة متكاملة للدراسات القانونية والأبحاث القضائية، دار المعتزة، المغرب،٢٠٠٦.
٣. داود، حسام علي وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط١، ٢٠٠٢م.
٤. الرفيق، يحي أحمد، التجارة الدولية، دار الكتاب الجامعي، صنعاء، ط١، ٢٠١٢م.
٥. الزبون، عطا الله، التجارة الخارجية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان،٢٠١٥م.
٦. السريتي، السيد محمد أحمد، التجارة الدولية بين النظرية والتطبيق، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ط1، ٢٠١٠م.
٧. السريتي، السيد محمد أحمد، غزلان، محمد عزت محمد، التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ٢٠١٢م.
٨. صادق، مدحت، أدوات وتقنيات مصرفية، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة،٢٠٠١.
٩. عطاي، هاني أحمد عبد الفتاح، التحكيم في الضمانات المصرفية: دراسة مقارنة، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١٨م.
١٠. عوض الله، زينب حسين، الاقتصاد الدولي نظرة عامة على بعض القضايا، الدار الجامعية، بيروت، ط١، ١٩٩٨ م.
١١. هندي، منير إبراهيم، إدارة الأسواق والمنشآت المالية، الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٩٩م.
١٢. يونس، محمود، أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٣م.

ثانيا: الدوريات والرسائل والمجلات العلمية

١. العتوم، عامر، ٢٠٠٣ قياس دور الائتمان المصرفي الممنوح في النمو الاقتصادي في الأردن في (١٩٨٥-٢٠٠٠م) رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية التجارة، عمان، الأردن.
٢. بن ديب، عبد الرشيد، ٢٠٠٣، تنظيم وتطور التجارة الخارجية، حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر.
٣. عابي، وليد ٢٠١٢، آ ثار سياسات التحرير التجاري على البيئة والتنمية المستدامة في الدول النامية، دراسة مقارنة بين مصر والجزائر وتونس والمغرب - رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف.
٤. جويد، رائد، ٢٠١٣م، النظرية الحديثة في التّجارة الخارجية، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، العدد: ١٧، المجلد: ٥، ص١٢١-١٣٧
٥. الغباشى، طارق عبد الكريم، ٢٠١٦ مدخل مقترح للتغلب على معوقات تفعيل دور التسويق الإلكتروني في الشركات متوسطة الحجم: دراسة تطبيقية على الشركات الناشطة في التجارة الدولية في مصر، اطروحة (ماجستير) - جامعة حلوان. الكلية العسكرية لعلوم الادارة لضباط القوات المسلحة. قسم ادارة الاعمال.
٦. المغير، محمد شفيع إبراهيم محمد، ٢٠١٦ التمويل المصرفي للصناعات الصغيرة ومتناهية الصغر في مصر: الواقع والمستقبل، أطروحة (دكتوراه) - جامعة المنصورة. كلية التجارة. قسم الاقتصاد.
٧. مهدى، يوسف عصام محمد، ٢٠١٨ أثر اتفاقية أغادير على التجارة الخارجية لأعضائها: مصر- الأردن- المغرب- تونس، أطروحة (ماجستير)- جامعة عين شمس. معهد الدراسات البحوث البيئية. قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية.
٨. بوشنافة، الصادق، ٢٠٠١ تحرير التجارة الخارجية وآفاق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة حالة الجزائر –رسالة ماجستير، جامعة الجزائر كلية الاقتصاد والتسيير.

ثالثا: المواقع الالكترونية

١. نموذج هكشر - أولين للتجارة الدولية - التجارة والاقتصاد -الرابط: www.trad and economy.com/
٢. الموقع الرسمي لمؤسسة النقد العربي السعودي http://www.sama.gov.sa

Global Journal of Economics and Business
Vol. 5, No. 2, 2018, p.188 – p.203
e-ISSN 2519-9293 , p-ISSN 2519-9285

Refaad for Studies and Research
www.refaad.com

The Impact of Banking Financing on Foreign Trade Operations An Empirical Study on Some Banks in the Kingdom of Saudi Arabia For the period from 2005 to 2015

Sa'd bin Ali Al Wabel[1], Abbas Fouad Hassan[2], and Moataz Taj Alser Mohamed [3]

[1,2,3] Faculty of Economics and Administrative Sciences
Imam Muhammad bin Saud Islamic University - Saudi Arabia
[1] sadalwabel@yahoo.co.uk

Abstract:

The study seeks to identify the impact and the role of the Saudi banking sector in supporting and financing of foreign trade operations, delegation was used statistical analysis methods to measure the hypotheses based on the statistical packages (spss), in order to answer questions and verify hypotheses. This has led development, which included all areas at the international level, openness to global markets, and the extension of its activity and therefore the laws has evolved, in line with the new economic variables, even help trader's economists to complete their international transactions in the required manner, and to achieve the goal for which they were erected, they learn how to conduct such transactions and techniques to help control. However, foreign trade operations are not without risk which arises according to the geographical distance between the exporter and the importer, and the lack of confidence, as well as the different regulations and laws in force in each country, to avoid such problems and put bank guarantees to ensure that all the parties are dealt with the duties stipulated in the contract. The most important results expected from the study is to provide the client parties in foreign trade, and the required procedures, and banking regulations governing the work of the information in this vital activity is important. The study found that there was a weak and inverse correlation between funding and growth rate where the degree of significance was greater than 5%, and the existence of a relationship of statistical significance between funding and growth rate at a level of significance less than 5% As for the inflation rates, the results showed that there is no relationship between inflation and growth rate, The existence of a relationship of statistical significance between imports and growth rate where the degree of morale is less than 5%، there is also a statistically significant correlation between exports and growth rate, where the morale is less than 5%, and the relation between the values of exports and imports is weak and inverse where the degree of morale is greater than 5%.

Keywords: International Trade, Importer, Exporter, Documentary Letter of Credit, Applicant Bank, Bill of Lading

Global Journal of Economics and Business
Vol. 5, No. 2, 2018, p.204 – p.221
e-ISSN 2519-9293 , p-ISSN 2519-9285

Refaad for Studies and Research
www.refaad.com

آليات تحسين ممارسة نشاط التدقيق الداخلي في الجزائر على ضوء واقع الممارسة والمتطلبات الجديدة للمهنة

العايب عبد الرحمان
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير- جامعة فرحات عباس- سطيف ١- الجزائر
abder-laib@hotmail.com

الملخص:

يهدف المقال إلى تقديم جملة من الآليات التي تسمح بتحسين ممارسة نشاط التدقيق الداخلي في الجزائر بالشكل الذي يسمح لها بإثبات فعاليتها وكفاءتها وهذا تماشيا مع المتطلبات الجديدة للإطار الدولي لممارسة هذه المهنة وكذلك مسايرة لما هو سائد التطبيق في دول العالم المتقدم. ويأتي تقديم مثل هذه الآليات بغرض تصحيح الوضع الذي يعاني منه نشاط التدقيق الداخلي في الجزائر الذي ما زال يمتاز بالركود ولم يرق إلى المستوى المطلوب منه ولم يتطور بنفس الوتيرة والفعالية والكفاءة. لقد بينت الدراسة أن اسباب هذا الضعف تعود إلى كلا من قلة اهتمام به من طرف المؤسسات الاقتصادية ونقص مجالات ومراكز التكوين المختصة به وأيضا بطء القوانين والتشريعات ذات الصلة بتنظيم وهيكلة المؤسسات الاقتصادية في مسايرة متطلبات التسيير الحديثة.

الكلمات المفتاحية: التدقيق الداخلي، الرقابة الداخلية، إدارة المخاطر، حوكمة الشركات، المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

CC BY

المقدمة:

يعتبر التدقيق الداخلي من الأنشطة المهمة داخل المؤسسات الاقتصادية، فهو أحد وظائف القيادة لما يقدمه من خدمات للإدارات العليا عن طريق تقييمه الدائم والموضوعي والمحايد لمختلف الأنشطة. ويرجع ذلك إلى كونه أحد أهم الأدوات التي تلجأ إليها الإدارات العليا بغرض التحكم في التسيير. إن التدقيق الداخلي يرتبط بوظيفة الرقابة بصفة عامة، حيث تعتبر من الدواعي الأساسية للاستعانة عدم كفاية إجراءات الرقابة المباشرة التي يفرضها المدراء العامون على المدراء التنفيذيين ومسؤولي الأنشطة والوظائف التشغيلية الأخرى، من جهة، وارتفاع نسبة المخاطر المرتبطة بالأنشطة التي تمارسها المؤسسات الاقتصادية، من جهة أخرى.كما أن الدور الاستشاري الذي يلعبه التدقيق الداخلي يساعد المؤسسات على تحسين عملياتها.

نتيجة للتغيرات التي أدخلتها الهيئات المهنية الدولية المشرفة على نشاط التدقيق الداخلي في الوقت الراهن، أصبح هذا الأخير يهتم أيضا بأنظمة إدارة المخاطر. كما أنه أصبح جزءا لا يتجزأ من الأنظمة التي تسمح بالتطبيق السليم لحوكمة الشركات. فنشاط التدقيق الداخلي يشهد تطورا مذهلا في كل دول العالم المتقدم، هذا التطور فرضه من جهة بعض الأحداث والذي رافقه فضائح اقتصادية هزت كيان بعضا من كبريات الشركات العالمية ومن جهة أخرى الاهتمام الذي توليه الهيئات المهنية الدولية بغرض تطوير ممارسة المهنة. نظرا لذلك، أصبح لزاما على المؤسسات الاقتصادية في مثل هذه الدول أن تسعى دائما إلى مسايرة التحسينات التي يتم إدخالها على هذا النشاط وعلى معايير وأساليب ممارسته. إن هذا الوضع ليس كذلك في الجزائر، ذلك أم ما يحدث عندنا يسير على النقيض تماما لما تقتضيه التعديلات الإيجابية التي مست التدقيق الداخلي في العالم سواء الغربي منه أو العربي. إن هذا النشاط ما زال يمتاز بالركود، فهو لم يرق إلى المستوى المطلوب منه ولم يتطور بنفس الوتيرة والفعالية والكفاءة.

أولا: الإطار العام للدراسة

١. مشكلة الدراسة

إن ما يميز الاقتصاد الجزائري في الوضع الراهن وما يترتب عليه من انعكاسات على أساليب تسيير المؤسسة الاقتصادية يمكن حصره في أمرين مهمين، الأول هو الانتقال نمط اقتصاد إداري تتحكم فيه أجهزة الدولة إلى اقتصاد سوق تتحكم فيه قوانين السوق والثاني هو الاتجاهات الجديدة في الاقتصاد العالمي كتحرير التجارة الخارجية والعولمة والاندماج بالاقتصاد العالمي تحتم على الجزائر مسايرته بل الدخول فيه والارتباط به. فمثل هذه الأمور هي بمثابة واقع جديد يحتم على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية التأقلم معه والعيش في ظل قيوده وتحدياته، فالضامن الوحيد الذي يسمح لهذه المؤسسات بالبقاء والعيش والاستمرارية هو السعي الدائم والمستمر للبقاء أي بعبارة أخرى تحقيق الأرباح وعليه فإن المؤسسة التي تبني استراتيجيتها على تحقيق هدف البقاء عليها أن تضع أنظمة إدارية وأساليب تسيير فعالة يكون للتدقيق الداخلي مكانة بارزة فيها، بحيث يتعدى دورها إلى تقييم وتحليل الخيارات الاستراتيجية المنتهية وأساليب التسيير المتبعة مع تقديم الحلول والاقتراحات للمسيرين قصد الرفع من أداء المؤسسة.

باعتبار أن أداء نشاط التدقيق الداخلي يرتبط ارتباطها وثيقا بمسألة فعالية أساليب التسيير المتبعة فإن إشكالية البحث تتمثل في محاولة الإجابة على السؤال الرئيسي التالي: كيف يمكن تحسين نشاط التدقيق الداخلي في الجزائر حتى يصبح أداة فعالة في يد المسيرين من أجل تحسين سير العمليات والتحكم في الأداء العام للمؤسسات الاقتصادية؟

وتنبثق من هذا السؤال التساؤلات الفرعية التالية:

- إلى أين وصل مستوى التطور الذي وصل إليه نشاط التدقيق الداخلي الذي يجب على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية الوصول إليه؟
- ما هو واقع نشاط التدقيق الداخلي في الجزائر؟
- ما هي سبل وآليات تحسين نشاط التدقيق الداخلي في الجزائر حتى يصل إلى المستوى المشهود به عالميا؟

٢. أهداف الدراسة

يهدف هذا المقال إلى تحقيق جملة من الطموحات أهمها رفع العزلة عن هذا النشاط ودمجها ضمن الأنشطة الأساسية والاستراتيجية للمؤسسة ورد الاعتبار لها باعتبارها إحدى الأدوات المستعملة في التحكم في التسيير وليس أداة يستعملها المسير للزجر والعقاب أو لتصفية الحسابات مثلما ما هو سائر الاعتقاد عند بعض أصحاب القرار في المؤسسة الجزائرية من جهة، ومن جهة أخرى تحسين أداء هذا النشاط داخل المؤسسة الاقتصادية في الجزائر.

٣. أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة في الجوانب التالية:

- أنها تتناول التدقيق الداخلي الذي يعد أحد أهم وظائف القيادة والذي يستعين به المسيرون في التحكم في إدارتهم لمؤسساتهم والرفع من مستوى أدائها، وهو بذلك نشاط حيوي وبالغ الأهمية داخل المؤسسة الاقتصادية
- أن هذه الدراسة تتناول تحليلا لواقع هذا النشاط في الجزائر مما يعطي فكرة واضحة ودقيقة حول الكيفية التي يمارس بها
- أنها تقدم حلولا تطبيقية وواقعية على كل طرف معني بتنظيم وتطوير وممارسة هذا النشاط أن يعمل بها حتى يمكن الرقي بالتدقيق الداخلي إلى المستويات المعمول بها في مختلف دول العالم المتقدم

٤. فرضيات الدراسة

في ضوء مشكلة الدراسة وتساؤلاتها الفرعية تم صياغة فرضيات الدراسة كالتالي:

- يعزى ضعف نشاط التدقيق الداخلي في الجزائر إلى قلة اهتمام به من طرف المؤسسات الاقتصادية
- يعزى ضعف نشاط التدقيق الداخلي في الجزائر إلى نقص مجالات ومراكز التكوين التي تهتم به
- يعزى ضعف نشاط التدقيق الداخلي إلى بطء القوانين والتشريعات ذات الصلة بتنظيم وهيكلة المؤسسات الاقتصادية في مسايرة متطلبات التسيير الحديثة

٥. منهجية البحث

في دراسة هذا الموضوع تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، حيث ينقسم البحث الى محورين أساسيين. ففي المحور الأول استخدمنا المنهج الوصفي وذلك بإجراء دراسة نظرية للموضوع مشتملة مراجعة لأهم المؤلفات العلمية ذات الصلة. أما المحور الثاني فاستخدمنا فيه المنهج التحليلي وذلك واقع ممارسة النشاط في الجزائر والأسباب التي هي وراء ضعف الممارسة وتقديم الآليات التي تسمح بتحسين ممارسته.

٦. تنظيم البحث

يحتوي البحث على أربعة أجزاء رئيسية، كل جزء مقسم إلى مجموعة من المحاور الفرعية. ففي الجزء الرئيسي الأول، تم تناول الإطار العام للدراسة. وفي الجزء الرئيسي الثاني، تم إعداد إطار نظري للدراسة والذي يشمل كيف تطور مفهوم التدقيق الداخلي وما هي أبعاده الحديثة على ضوء للإطار المرجعي الدولي لممارسة التدقيق الداخلي The International Professional Practices IPPF Framework. وفي الجزء الرئيسي الثالث، تم التركيز فيه على وجه الخصوص على واقع ممارسة التدقيق الداخلي في الجزائر، هذا الواقع تم استنتاجه من جملة الدراسات التي أجراها مختصون في ممارسة النشاط وكذلك مختصون في تنظيم وتطوير المهنة. أما الجزء الرابع، فيحتوي على استنتاجات وجملة من التوصيات والتي جاءت على شكل آليات تسمح بالنهوض بالنشاط وترقيته إلى مستوى مقبول بالمقارنة مع المتطلبات التي يفرضها الإطار المرجعي الدولي لممارسة التدقيق الداخلي IPPF.

٧. الدراسات السابقة

توجد دراسات كثيرة تناولت مثل هذا الموضوع. هذه الدراسات من بيئات اقتصادية مختلفة. فيما يلي نورد أهم تلك الدراسات التي تحتوي على قواسم مشتركة مع الموضوع المدروس وهي كالتالي:

- دراسة Christian De Visscher & Laurent Petit المنشورة سنة ٢٠٠٢ في مجلة Revue du Centre d'études et de recherches en administration publique تحت عنوان "التدقيق الداخلي في الإدارات العمومية البلجيكية". هدفت الدراسة إلى محاولة معرفة موقع نشاط التدقيق الداخلي ضمن مختلف أنظمة الرقابة الدائمة في الادارات العمومية البلجيكية. وقد مست الدراسة مسحا شمل ستة عشر إدارة. توصلت الدراسة إلى أن وظيفة التدقيق الداخلي أصبحت تخترق بشكل متزايد القطاع العمومي ولم تعد تقتصر على القطاع الخاص وأن هذا النشاط يبذل الجهد من أجل العمل وفقا لمعايير التدقيق المعترف بها دوليا الصادرة عن المعهد الدولي للتدقيق الداخلي. ومع ذلك تبقى مسالة استقلالية التدقيق الداخلي غير واضحة تماما، مما ينعكس سلبا على أداء الوظيفة.
- دراسة Giovanni Azzone & Marika Arena المنشورة سنة ٢٠٠٩ بمجلة international journal of auditing تحت عنوان "تحديد العوامل التنظيمية لفعالية التدقيق الداخلي" Identifying Organizational Drivers of Internal Audit Effectiveness. هدفت هذه الدراسة إلى محاولة فهم الدوافع التنظيمية لفعالية التدقيق الداخلي ودورها داخل الشركات الايطالية. مست الدراسة ١٥٣ شركة كبيرة. بينت الدراسة أن وظيفة التدقيق الداخلي تتأثر بكل من خصائص فريق التدقيق الداخلي وعمليات وأنشطة التدقيق والروابط التنظيمية. توصلت الدراسة إلى أن فعالية التدقيق الداخلي تزداد على وجه الخصوص عندما تنمو النسبة بين عدد المدققين الداخليين والموظفين وعندما تكون هناك مشاركة فعلية للجان التدقيق في أنشطة المدققين الداخليين.
- دراسة Nonna Martinov Bennie & Dominic S.B. Soh المنشورة سنة ٢٠١١ بمجلة Managerial Auditing Journal الاسترالية تحت عنوان "" The internal audit function: Perceptions of internal audit roles, effectiveness and evaluation" وظيفة التدقيق الداخلي: تصورات أدوار التدقيق الداخلي، الفعالية والتقييم". هدفت الدراسة إلى تقديم رؤى تخص أدوار ومسؤوليات التدقيق الداخلي في الشركات الأسترالية والعوامل التي ينظر بواسطتها على أنها ضرورية لضمان فعاليتها. توصلت الدراسة إلى وجود توسع كبير في نشاط التدقيق الداخلي ومع ذلك يتطلب الأمر إعادة التركيز على دور هذا النشاط مما يجعل منه أكثر فعالية بما يتماشى مع توقعات أصحاب المصلحة والعمل على اشباع متطلباتهم.
- دراسة العايب عبد الرحمان وهي مداخلة في الملتقى الوطني حول مهنة التدقيق الداخلي في الجزائر على ضوء المستجدات العالمية المعاصرة المنعقد بجامعة سكيكدة، الجزائر يومي ١١ و١٢ أكتوبر ٢٠١٠. تحت عنوان "نشاط التدقيق الداخلي بين الواقع الجزائري والممارسات الدولية". هدفت الدراسة الى التعرف على واقع تطبيق التدقيق الداخلي في الشركات الجزائرية ومقارنته مع ما هو معمول به دوليا. توصلت الدراسة إلى أن ممارسة هذه المهنة في الجزائر بعيد كل البعد عما هو معمول بها في الدول المتقدمة خصوصا في الشركات الرائدة التي لديها تقاليد راسخة في الاهتمام بالتدقيق الداخلي.
- دراسة مزياني نور الدين المنشورة بمجلة العلوم الانسانية لجامعة بسكرة سنة ٢٠١٢ تحت عنوان "ممارسات التدقيق الداخلي في المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية في ضوء معايير التدقيق الداخلي الدولية". هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى فعالية وظيفة التدقيق الداخلي في المؤسسات الاقتصادية العامة الجزائرية. وقد توصلت الدراسة إلى أن ممارسات التدقيق الداخلي في المؤسسات الاقتصادية العامة تتوافق إلى حد كبير مع معايير التدقيق الداخلي الدولية.
- دراسة محمد عجيلة وخيرة زقيب المنشورة بالمجلة العالمية للاقتصاد والاعمال Global Journal of Economic and Business سنة ٢٠١٧ تحت عنوان " متطلبات جودة خدمات التدقيق الداخلي". هدفت هذه الدراسة الى معرفة جودة التدقيق بصفة عامة وجودة خدمات التدقيق الداخلي بشكل خاص من خلال التعرف على مختلف السمات التي يتميز بها المدقق الداخلي من خلال اعتماده على معايير تحكم المهنة وبعض

السلوكيات التي يتحل بها كل مدقق حسب ما يعتمد في وظيفة التدقيق الداخلي من أجل التوصل إلى مخرج دو جودة عالية من ناحية أداء المدقق الداخلي. توصلت الدراسة إلى أن اتساع نطاق التدقيق الداخلي زاد من جودة التدقيق الداخلي وبالتالي اعتماد المدقق الخارجي على نتائج المدقق الداخلي بشكل كبير لدرجة الثقة وجودة التدقيق الداخلي من جهة ومن جهة أخرى تساعد جودة التدقيق الداخلي في التقليل والخفض من تكاليف المدقق الخارجي وأيضا جودة خدمات التدقيق الداخلي تساهم بشكل فعال في تضييق فجوة التوقعات بين الأطراف ذات العلاقة.

- دراسة فيحاء عبد الله يعقوب المنشورة في مجلة دراسات محاسبية ومالية العراقية سنة 2018 تحت عنوان "استطلاع آراء المهنيين والأكاديميين حول بناء استراتيجية وظيفة التدقيق الداخلي امكانية مواكبة التطورات". هدفت الدراسة إلى البحث في القصور الذي تعاني منه وظيفة التدقيق الداخلي في مؤسسات العراقية والبحث في كيفية إعادة بناء وظيفة التدقيق الداخلي. توصلت الدراسة إلى أن هذا القصور يعود إلى أسابا عديدة منها عدم وجود منظمات راعية لهذه المهنة وعدم وجود إطار قانوني او تشريع محلي كذلك غياب دليل يحدد سلطاتها ومسؤولياتها ونطاق عملها في العراق فضلا عن عدم اهتمام الادارات العليا في الوحدات الاقتصادية بهذه الوظيفة، إذ ينصب نطاق عملها على الأمور المالية والمحاسبية فقط. وقد قدمت الدراسة إطارا مقترحا لبناء وظيفة التدقيق الداخلي.
- إن الدراسات المذكورة أعلاه تناولت كلا منها مجالا أو مجالين فقط من المجالات التي من شأنها أن تحسن في وظيفة التدقيق الداخلي. فمنها من ركزت على الاستقلالية ومنها من ركزت على الفعالية والأداء ومنها من ركزت على العمل بمعايير التدقيق الدولية ومنها من ركزت على جودة الخدمة. إلا أن دراستنا حاولت أن تقدم مسحا شاملا حول العوامل الداخلية وكذلك العوامل الخارجية التي من شانها أن تحسن من هذا النشاط الحيوي في إدارة وتسيير المؤسسة الاقتصادية. كما أنها تمتاز عن هذه الدراسات بأنها قدمت حلولا عملية للقضاء على كل معوقات ترقية نشاط التدقيق الداخلي في الجزائر.

ثانياً: تطور نشاط التدقيق الداخلي وأبعاده الحديثة

١. تطور مفهوم التدقيق الداخلي

١,١ المفهوم الحديث للتدقيق الداخلي:

يتفق معظم الباحثين على أن جذور التدقيق ترجع إلى زمن بعيد، فإن تطورها بدأ في أعقاب انتشار التجارة وظهور الثورة الصناعية حيث ساهمت هذه الأخيرة من تغير شكل الشركات من الشركات الفردية إلى شركات مساهمة وظهور مبدأ تفويض السلطات حيث انتقلت مسؤولية تسيير هذه الشركات من المساهمين إلى أفراد آخرين يكونون مجلس إدارة هذه الشركات. كما أن تطور هذا النشاط يكاد يكون مختلفا ومن بلد لآخر بل ومن نظام سياسي واقتصادي لآخر. ففي حين عرفت الولايات المتحدة الأمريكية أول تجارب لإدخال هذا النشاط على مستوى المؤسسات في أعقاب أزمة الكساد الكبير، فإن أوربا انتظرت حتى نهاية الحرب العالمية الثانية كي تعرف مثل هذه التجارب. كما رافق هذا التطور التاريخي تطورا آخر في مجالات التدخل وكذلك في الأهداف. فعند إدخال مثل هذا النشاط على مستوى المؤسسات الاقتصادية، كان المروجون له يرون فيه أداة تساعد على التقليل من تكاليف التدقيق الخارجي القانوني باعتبار أن هذا النوع من التدقيق هو الوحيد الذي كان سائدا آن ذاك (Valin and al., 2006). أما إذا عدنا إلى الماضي الغير بعيد نجد أن في البداية، كان يقتصر التدقيق الداخلي على الجانب المالي والمحاسبي فقط، إذا كانت مهمة المدققين الداخليين لا تتعدى مجرد فحص وتدقيق الدفاتر المحاسبية ومدى مطابقة للعمليات المقيدة عليها مع مستندات الإثبات. لقد كان يقتصر التدقيق الداخلي على تدقيق المطابقة ومراجعة الحسابات فقط. لقد كانت مهمة المدققين الداخليين تقتصر على فحص الدفاتر والسجلات المحاسبية والتأكد من وجود الإثباتات عن كل عملية مقيدة بتلك الدفاتر. ومع التطور الذي عرفته المؤسسات الاقتصادية وبيئة الأعمال، تحول دور التدقيق الداخلي من تدقيق المطابقة إلى تدقيق الفعالية والفاعلية، وبها توسع مجالا تدخل النشاط إلى أن أصبح يلم بكل وظائف المؤسسة وأنشطتها. فبالإضافة إلى الجوانب المالية والمحاسبية، أصبح التدقيق الداخلي يهتم بالإنتاج والتسويق والموارد البشرية والتنظيم وكذلك مجالات البحث والتطوير وإدارة الجودة وغيرها. كما أصبح يهتم في السنوات الأخيرة بنظم واستراتيجيات التسيير. وبهذا أصبح اقتحم التدقيق الداخلي كل المجالات وكل الوظائف وكل الأنشطة أو بالأحرى كل أنشطة المؤسسة بما فيها مراحل وعمليات اتخاذ القرار.(Ebondo, 2005) ومنذ بداية الألفية الحالية انتقل نشاط التدقيق إلى مجالات أخرى وهي توفير تقويم مستقل لفاعلية وكفاية إدارة المخاطر والأنظمة الرقابية وعمليات الحوكمة والخدمات الاستشارية.

تشير التعاريف القديمة للتدقيق الداخلي على أنه وظيفة مستقلة داخل المنظمة، هدفها مساعدة الإدارة العليا على القيام بمهامها وتحمل مسؤولياتها من خلال تزويدها بالتقويمات والمقترحات الناجمة عن فحص مختلف الأنشطة.(Pigé, 2009) وكذلك على أنه عمليات تتأثر بمجلس إدارة المؤسسة والإدارة والأفراد الآخرين في المؤسسة. يتم تصميمها لتعطي تأكيدا معقولا حول تحقيق المؤسسة لأهدافها من النواحي التالية: كفاءة العمليات وفعاليتها والاعتماد على التقارير المالية والالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها (نظمي، ٢٠٠٩). وأيضا على أنه نشاط هادف ومستقل بذاته، يؤدي عملا استشاريا، صمم خصيصا لزيادة قيمة الشركة وتطوير عملياتها، ولمساعدتها لبلوغ أهدافها عن طريق إيجاد سلوكيات وأنماط تنظيمية لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر وضبط إدارة العمليات والتحقق من فعالية إجراءات الضبط الداخلي والأنظمة المتعددة (صبح، ٢٠١٠).

لقد انعكس التطور الذي عرفه التدقيق الداخلي على تغير الزوايا التي أصبح ينظر منها إلى هذا النشاط وترتب على ذلك صدور تعريف جديد. إن أحدث تعريف الذي أعطي للتدقيق الداخلي هو ذلك الذي صادق عليه مجلس إدارة المجمع الدولي المدققين الداخليين IIA في شهر جوان من سنة ١٩٩٩ والذي مفاده أن نشاط مستقل وموضوعي يمنح للمنظمة الضمان حول درجة التحكم في عملياتها ويقدم لها النصائح والإرشادات التي تسمح بتحسينها، وهو بذلك يساهم في خلق القيمة المضافة لها. وبالتالي يساعد التدقيق الداخلي المنظمة على تحقيق أهدافها من خلال التقييم الدائم وبشكل منهجي لعمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة وذلك بتقديم الاقتراحات التي تساعدها على تقوية والرفع من فعاليتها(IIA, 2016) . فبموجب المفهوم الحديث فإن التدقيق الداخلي يشتمل على وظيفتين وهما خدمة التأكيد الموضوعي والتي تتمثل في الفحص الموضوعي للأدلة بغرض توفير تقويم مستقل لفاعلية وكفاية إدارة المخاطر والأنظمة الرقابية وعمليات الحوكمة والخدمات الاستشارية والتي تتمثل في عمليات المشورة التي تقدم لوحدات تنظيمية داخل المنشأة أو خارجها، وتحدد طبيعة نطاق هذه العمليات بالاتفاق مع تلك الشركات، والهدف منها إضافة قيمة للوحدة وتحسين عملياتها (Schneider, 2010).

وعليه، يتبين من أن هذا التعريف وبمحتواه الواسع يتضمن جملة من الخصائص يتميز بها التدقيق الداخلي المتمثلة في:

- التدقيق الداخلي نشاط مستقل داخل المنظمة، أي ينتمي إلى أعلى مستويات السلطة بالهيكل التنظيمي للمنظمة؛
- التدقيق الداخلي نشاط موضوعي، أي أن المدقق يلتزم بأعلى مستويات الموضوعية في أداء الأعمال الموكلة إليه، وأنه يتبع منهجية واضحة ومفهومة عند كل مهمة تدقيق؛
- التدقيق الداخلي نشاط يهدف إلى تقييم عمليات إدارة الرقابة، الحوكمة والمخاطر؛
- التدقيق الداخلي نشاط يساعد المنظمة للوصول إلى أهدافها المرجوة.

١,٢ تطور أهداف التدقيق الداخلي:

يلخص (الوردات، ٢٠٠٦) أهداف التدقيق الداخلي في أنها تكمن فيما يلي:

- المساعدة على تحسين التسيير وذلك بتقديم الحلول والاقتراحات؛
- المساعدة على تحقيق الأهداف المرسومة وذلك بالتحكم في المخاطر؛
- خلق قيمة مضافة للمنظمة بتقديم حلول واقتراحات قابلة للتطبيق.

ويرى آخرون (Stewart and Subramaniam, 2010) أن التطور الذي عرفه التدقيق الداخلي أدى إلى تغيير أهدافه والتي أصبحت:

- تحسين عمليات المنظمة بواسطة مد الإدارة العليا التي تساعدها على إعداد استراتيجيتها وكذلك من خلال تقييم تنفيذ تلك الاستراتيجية والنتائج المترتبة عنها
- تقييم أنظمة إدارة المخاطر وعملياتها وتقديم الحلول التي تسمح بتحسينها
- تقييم أنظمة الرقابة الداخلية وسبل تحسينها
- المساهمة في عمليات حوكمة الشركات

ونظرا للتطور المذهل الذي يشهده النشاط فقد بات مفروضا على المدققين الداخليين في القرن الحادي والعشرين أن يكونوا على استعداد لتدقيق أي شيء تقريباً، بما في ذلك العمليات التشغيلية ونظم الرقابة والأداء ونظم المعلومات والبيانات المالية والغش والتلاعب والتقارير البيئية وتقارير الأداء والجودة (Ramamoorti, 2003).

٢. الأبعاد الحديثة للتدقيق الداخلي:

إن التعريف الحديث للتدقيق الداخلي والمقدم سلفا قد حدد الأبعاد الحديثة للتدقيق الداخلي. فبالإضافة إلى اهتمامه بتقييم أنظمة الرقابة الداخلية للمؤسسة، أصبح التدقيق الداخلي يهتم أيضا بتقييم أنظمة إدارة المخاطر وتحسين فعاليتها كما أنه أصبح أحد مكونات مبادئ الحوكمة السليمة للشركات. هذه العناصر الثلاثة هي الأبعاد الحديثة للتدقيق الداخلي. وفيما يلي تفصيلا لها.

٢,١ التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية:

ويقصد بالرقابة في التعريف الرقابة الداخلية للمؤسسة والتي تعرف على أنها الخطة التنظيمية والسجلات والإجراءات التي تهدف للمحافظة على موجودات الشركة وضمان كفاية استخدامها والتأكد من سلامة ودقة السجلات المحاسبية بحيث تسمح بإعداد بيانات مالية يعتمد عليها ومحضرة طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها (التميمي، ٢٠٠٤). وتشير الفقرة الثانية من المعيار الدولي للتدقيق رقم ٤٠٠ الموسوم "تقدير المخاطر والرقابة الداخلية" إلى أن الرقابة الداخلية تعني السياسات والإجراءات التي تتبناها إدارة المنشأة لمساعدتها قدر الإمكان في الوصول إلى هدفها في ضمان بالالتزام بالسياسات وحماية الأصول ومنع واكتشاف الغش والخطأ ودقة واكتمال السجلات المحاسبية وتهيئة معلومات مالية موثوق فيها في الوقت المناسب (جمعة، ٢٠٠٥)

يساعد تدقيق المنظمة في المحافظة على نظام رقابة ملائم وذلك بتقييم مدى فاعليته وفعاليته وبالحث على تحسينه المستمر. وبالتالي يكمن دور التدقيق الداخلي في تقوية أنظمة الرقابة الداخلية من خلال كونه أحد الوسائل الفعالة للرقابة الداخلية بحيث:

- يبين نتائج فحص وتقييم أنظمة الرقابة المطبقة في المنشأة وبيان نقاط القوة والضعف والتوصيات اللازمة لمعالجة نواحي القصور القائمة، إذ يعني الفحص تدقيق الأحداث والوقائع ويعني التقييم التأكد من أن كل جزء من نشاط المنشأة موضع المراقبة.
- مراجعة العمليات تشمل عملية مراجعة العمليات وجود تنفيذ المسؤوليات المرتبطة بوظائف تشغيل التنظيم.
- مراجعة الأداء يعني هل الأداء كفء وفعال
- مراجعة الالتزام بالسياسات والإجراءات والقوانين والتعليمات.
- مراجعة الرقابة المالية والتي يمكن من خلالها تحقيق ثلاث أهداف تتمثل في:
  - حماية الأصول المالية للمشروع.
  - توفير الثقة والتكامل في المعلومات المالية.
  - دقة البيانات المحاسبية والإحصائية.
- مراجعة إدارية أي مراجعة أداء الإدارة باعتباره العميل الرئيسي للمراجعة الداخلية.

تزايد الاهتمام بالرقابة الداخلية في بداية التسعينيات حيث خلال تلك الفترة بدأت تطفو إلى السطح بعض الفضائح المالية والاقتصادية والتي كان لها انعكاسات على المناخ السياسي للدول خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية. وكان من بين الأسباب التي أدت إلى ارتكاب مثل هده الجرائم ضعف انظمه الرقابة الداخلية للمؤسسات، لذلك بادرت بعض الدول وأهمها الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وبريطانيا إلى وضع معايير تجبر المؤسسات على تطبيقها والهدف منها هو الحد من تفاقم الجرائم المالية ولعل أهم معيار في مجال الرقابة الداخلية هو ما يعرف باسم COSO والذي وضعته الولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٩٢ والذي أصبح شائع الاستعمال في كل دول العالم خاصة منها تلك التي تتمتع بوجود أسواق مالية تمتاز بالحركية، هذا المعيار يعرف الرقابة الداخلية على أنها عملية يتم اعتمادها وتطبيقها من طرف المسيرين والهدف منها هو إعطاء الضمانات الكافية حول قدرة المؤسسة على تحقيق الأهداف التالية:

- تنفيذ وترشيد العمليات
- دقة المعلومات المالية
- احترام القوانين والتشريعات

وCOSO هي لجنة مستقلة غير هادفة للربح قامت سنة ١٩٩٢ يوضع تعريف جديد للرقابة الداخلية وذلك بغرض تقييم فعاليتها. ولقد زاد الاهتمام بالتدقيق الداخلي في هذا المجال منذ أن صدرت قوانين وتشريعات التي تكرس دور المدققين الداخليين في تقييم أنظمة الرقابة الداخلية للمؤسسات بغرض التحكم أكثر في المخاطر المترتبة عن الأنشطة التي تمارسها المؤسسات. ولعل من أهم هذه القوانين قانون ساربان أوكسلي Sarbanes & Oxley الذي أصدرته الولايات المتحدة الأمريكية سنة ٢٠٠٢ على أعقاب الفضيحة التي هزت شركة أنرون وكذلك القانون حول الحماية المالية الذي صدر سنة ٢٠٠٣ في فرنسا وقانون كون تاق في ألمانيا وقانون داتش كوربورليت في هولندا، كل هذه القوانين الثلاثة الأخيرة صدرت من أجل تفادي حدث ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية (Lanwell & associés,2004)

ففي الولايات المتحدة الأمريكية يجبر هذا القانون في فقرته ٤٠٤ كل المؤسسات التي تلجا في تمويلها إلى الادخار العام على الاعتماد على معيار COSO في تقييم فعالية أنظمة الرقابة الداخلية. كما يجبر لجنة مراقبة عمليات البورصة SECالمؤسسات التي يتم تداول أسهمها في البورصة علي اعتماد علي هذا المعيار. وحسب الفقرة ٤٠٤ من قانون ساربان أوكسلي، فالمؤسسة مجبرة على إعداد تقرير تقييم فعالية أنظمة الرقابة الداخلية التي قامت بها المؤسسة وإلزامية تبرير واثبات اختبارات أنظمة الرقابة الداخلية التي قامت بها المؤسسة. أما في فرنسا، يوصي القانون حول حماية المالية للمؤسسات على الاعتماد هذا المعيار في تقييم أنظمة الرقابة الداخلية للإشارة فان القانون حول الحماية في فرنسا موجه للمؤسسات التي تتداول أسهمها في البورصة.

٢,٢ التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر:

إدارة المخاطر هي عملية موضوعة ومنفذة من قبل مجلس الإدارة، الإدارة العامة، والإدارة ومجموع المساهمين في المؤسسة كما أنها تؤخذ بعين الاعتبار عند وضع الاستراتيجية وفي جميع عمليات ونشاطات المؤسسة وهي مصممة لتحديد الحوادث المحتملة التي يمكن أن تؤثر على المؤسسة ولتسيير المخاطر ضمن الحدود المقبولة تهدف إلى توفير ضمانات معقولة من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة من طرف المؤسسة (IFACI and PriceWaterHouse, 2005).

كما عرفت اللجنة COSO إدارة المخاطر بأنها عملية تنفذ بواسطة مجلس إدارة المنظمة والإدارة وكل الأفراد، لتطبيق الاستراتيجية الموضوعة عبر المنظمة، ومصممة لتحديد الأحداث المحتملة التي ربما تؤثر على المنظمة وإدارة الخطر لكي يكون ضمن المخاطر المقبولة، لتوفير تأكيد معقول

بالنسبة لإنجاز الأهداف الاستراتيجية: الأهداف عالية المستوى، الوقوف معها ودعمها؛ والعمليات: كفاءة وفعالية استخدام الموارد؛ التقارير: الاعتماد على التقارير؛ والإذعان: الإذعان القوانين والأنظمة المطبقة، كما حددت ثمانية مكونات لها من خلال إضافة مكون جديد أطلق عليه وضع الأهداف (Renard, 2006).

يساعد التدقيق الداخلي المنظمة في التعرف على المخاطر وتقييمها والمساعدة في تحسين أنظمة إدارة المخاطر ومراقبتها وذلك على الشكل التالي:

- مساعدة مجلس الإدارة والإدارة العليا في رسم السياسة العامة لإدارة المخاطر وذلك بتقديم خدمات استشارية واقتراحات محددة.
- التحقق من مدى التقيد بالأنظمة والإجراءات الواردة في السياسة العامة لإدارة المخاطر.
- تقييم مدى كفاية وفاعلية أنظمة التعرف على المخاطر وأنظمة القياس المتبعة على مستوى كل الأنشطة والعمليات داخل المصرف أو المؤسسة المالية.
- تقييم مدى كفاية وفاعلية أنظمة الضبط الداخلي وإجراءات الرقابة الموضوعة في سبيل التحكم بالمخاطر التي تم التعرف عليها والتأكد من صحة قياس هذه المخاطر.
- تقييم التقارير المعدة من قبل مدير المخاطر حول تطبيق الإطار العام لإدارة المخاطر وسرعة الإبلاغ والبت بمعالجتها وإجراءات التصحيح المتخذة.
- رفع تقارير إلى مجلس الإدارة لتقييم كفاءة وفاعلية إدارة المخاطر وتقييم كافة الأنشطة والعاملين فيها ونقاط الضعف التي تعتريها، وأية انحرافات عن الأنظمة والسياسات والإجراءات الموضوعة على أن تعد هذه التقارير مرة في السنة على الأقل وكلما دعت الحاجة.

ومنه يتضح أن العلاقة الموجودة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر هي علاقة وطيدة. فالتدقيق الداخلي يعتبر أحد الأدوات المستعملة من طرف المؤسسات من أجل تقوية أنظمة إدارة المخاطر حيث أصبح أحد الأنشطة التي يستعان بها من طرف المؤسسات من أجل تحسين وتقوية فعالية الكيفية التي تدير بها مخاطرها.

لقد أوكلت القوانين السالفة الذكر إلى التدقيق الداخلي مكانة ودورا بارزين وجعلت منه أحد مكونات نظام إدارة المخاطر الذي يجب على المؤسسات اعتماده وانتهاجه وتطبيقه. فمنذ صدور الإطار الجديد لمعايير ممارسة مهنة التدقيق الداخلي عام ١٩٩٩ والمعدل عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٩، والإطار الصادر عن لجنة COSO عام ٢٠٠٢، والمعدل عام ٢٠٠٤، فقد تم التأكيد فيهم على أن وظيفة التدقيق الداخلي يمكن أن تلعب دور عظيم وتقدم خدمة قيمة من خلال إدارة مخاطر المنظمة. هذه الأخيرة جعلت من التدقيق الداخلي دعامة أساسية يستعان بها في تقويم أنظمة إدارة المخاطر من أجل تقويتها وتحسينها.

٢,٣ التدقيق الداخلي ضمن مبادئ حوكمة الشركات:

تعرف حوكمة الشركات بأنها النظام الذي تدار وتراقب به الشركات ومجالس الإدارة مسئولة عن حوكمة شركاتها، ودور المساهمين في الحوكمة هو انتخاب أعضاء مجلس الإدارة والمراجعين، والتأكد من أن هناك هيكل حوكمة ملائم وفي مكانه. إن مسئولية المجلس تتضمن وضع الأهداف الاستراتيجية للشركة، وتوفير القيادات التي تحقق هذه الأهداف، ومراقبة إدارة العمل، ورفع التقارير للمساهمين أثناء فترة ولايتهم، والتأكد من أن مجلس الإدارة يلتزم بالقوانين واللوائح، ويعمل لمصلحة المساهمين أعضاء الجمعية العامة (سوليفان، ٢٠٠٩). وتعرف أيضا بأنها الآلية التي بموجبها يتم تحفيز جميع الأفراد العاملين في الشركة أيا كانت مواقعهم فيها على جعل سلوكياتهم وممارساتهم الفعلية تتناغم مع استراتيجية الشركة الهادفة ورؤيتها في تعظيم قيمتها المضافة، ومن ثم تحقيق مبدأ العدالة والتوازن بين مصالح الإدارة التنفيذية من جهة، ومصالح الأطراف الأخرى بمن فيها الملاك من جهة أخرى (مطر ونور، ٢٠٠٧). كما يقصد بها أيضا تحديد وتوزيع الحقوق والمسئوليات بين مختلف المشاركين في الشركة، مثل مجلس الإدارة، والمديرين، والمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، كما أنها تبين القواعد والإجراءات لاتخاذ القرارات بخصوص شئون الشركة، وهي بهذا، توفر أيضا الهيكل الذي يمكن من خلاله وضع أهداف الشركة، ووسائل بلوغ تلك الأهداف، ورقابة الأداء (هيبلينج وسوليفان، ٢٠٠٧).

فمن خلال هذه التعاريف يمكن أن نستخلص أن حوكمة الشركات هي مجموعة المبادئ التي تسمح للمساهمين من التأكد من الكيفية التي تم بها الأصول على العائد على الرأسمال المستثمر. أو بعبارة أخرى كيف يمكن للمساهمين التأكد من أنه:

- لم يقم المسيرون باستثمار أموالهم في مشاريع غير مربحة
- لم يقم المسيرون باستثمار أموالهم في مشاريع تتناقض ومبادئهم وأخلاقياتهم ومعتقداتهم.
- لم يقم المسيرون باختلاس أموالهم

ونستخلص أيضا أن حوكمة الشركات تهدف إلى فرض مجموعة من المبادئ تسمح للمساهمين بمراقبة نشاط المسيرين. وبالتالي فإن الغاية القصوى من اعتماد مبادئ الحوكمة تمكن في توفير الشفافية فيما يتعلق بالكيفية التي تقوم بها المؤسسة من تحقيق الأرباح والعكس الصحيح في حالة تحقيق خسائر.

أما عن التطبيق الميداني للحوكمة على مستوى المؤسسات فيكون بضرورة تحميل ممثلي المساهمين وهم أعضاء مجالس الإدارة بعض مسؤوليات تسيير المؤسسات ويتم ذلك بخلق مجموعة من اللجان حيث تتكون كل لجنة من بعض أعضاء مجلس الإدارة.(Finet, 2009) ومن أهم اللجان التي سمح بتحقيق الحوكمة ثلاثة وهي لجنة التوظيف أو التعيين ولجنة الأجور ولجنة التدقيق والتي تسمى أيضا بلجنة المراجعة. كما يمكن توسعة عدد اللجان إلى ما هو أكثر من ذلك فيتم خلق لجان أخرى مثل لجنة الاستراتيجية ولجنة النزاهة ولجنة المخاطر ولجنة التنمية المستدامة.(KPMG, 1995)

للإشارة فإن اعتماد اللجان الثلاثة يعد:

- إجباريا في الولايات المتحدة الأمريكية في كل المؤسسات التي تتداول أسهمها في بورصة نيويورك منذ سنة ١٩٧٨
- أكثر من ٣/٢ أول مؤسسة بريطانية تعتمد هذه اللجان منذ سنة ١٩٩٣
- ألح تقرير VIENOT الصادر سنة ١٩٩٥ والمتعلق بكيفية سير مجالس إدارة الشركات الفرنسية التي تعتمد مؤشر CAC40 على ضرورة اعتماد هذه المؤسسات على هذه اللجان.

تتضمن مبادئ الإدارة الراشدة على ضرورة خلق لجنة على مستوى مجلس إدارة المؤسسة تسمى بلجنة التدقيق. وهذه اللجنة تتكون من عدد محدود من أعضاء مجلس الإدارة غالبا ما لا يتعدى ثلاثة أعضاء شريطة أن يكون هؤلاء الأعضاء مستقلون عن الملكية والإدارة أي أنهم لا يمثلون المساهمين ولا يمثلون العمال. كما يشترط في هؤلاء الأعضاء حيازتهم للخبرة والكفاءة في المجالات المالية والمحاسبية.

وحسب (Pigé, 2009) فإن مهام لجنة التدقيق تكمن فيما يلي:

- تقييم نظام الرقابة الداخلية المعمول به داخل المؤسسة
- تقييم نشاط وظيفة التدقيق الداخلي
- اختيار المدققين الخارجيين
- المصادقة على الخطة السنوية للتدقيق الخارجي
- مراجعة القوائم المالية للمؤسسة

تكمن العلاقة الموجودة بسن حوكمة الشركات والتدقيق الداخلي في إسناد مهمة تقييم نشاط وظيفة التدقيق الداخلي من طرف لجنة التدقيق. ويكون ذلك عن طريق ما يلي:

١. الاهتمام بالكفاءات الموجودة داخل المؤسسة المشرفة على وظيفة التدقيق الداخلي
٢. الاهتمام بفعالية التدقيق الداخلي وبقدرته على تحقيق أهدافه وذلك من خلال دراسته:
   - قدرة الوظيفة على التخطيط لنشاطاتها
   - قدرة الوظيفة على تنفيذ الخطة
٣. نوعية أو جودة تقارير التدقيق المعتمدة للمديرية العامة
٤. القدرة على تقديم الحلول والاقتراحات المناسبة
٥. التنظيم المعمول به والمتعلق بتسيير نشاط التدقيق الداخلي مثل:
   - وجود ميثاق للتدقيق الداخلي
   - توفر عنصر الاستقلالية فيما يخص علاقة التدقيق بباقي الوظائف.
   - وجود نظام للتوثيق يسمح بتوفير الحجج والبراهين اللازمة والخاصة بالاستنتاجات التي توصل إليها التدقيق

٣. الإطار المرجعي الدولي لممارسة التدقيق الداخلي IPPF

يمثل معهد المدققين الداخليين المرجعية المعترف بها لمهنة التدقيق الداخلي، فقد أخذ هذا الأخير على عاتقه مهمة تطوير المهنة من خلال وضعه لمبادئ واطر تشكل القاسم المشترك والاحترافي لترقية الأداء في مجال التدقيق. لقد أخذ هذا المعهد على عاتقها مسؤولية تطوير المهنة ومتابعتها وتحديثها وفقا للما تفرضه المستجدات والأحداث من متطلبات وتطورات. في هذا الصدد قامت هذه الجمعية بإعداد مرجع يستعين به المهنيون في ممارسة التدقيق الداخلي، ويسمى بالإطار الدولي لممارسة مهنة التدقيق الداخلي ويسمى في أوساط مهنية أخرى بإطار الممارسة المهنية The International Professional Practices Framework IPPF (العايب، ٢٠١٧).

٣,١ مبادئ الأساسية لإطار ممارسة المهنية للتدقيق الداخلي

يعرف الإطار على أنه برنامج عمل منهجي يحقق التناسق المعرفة، الإرشادات وتلاؤمها معا، ويسهل اتساق، تطوير وتفسير وتطبيق المفاهيم والأفكار والطرق والأساليب المستخدمة في علم معين أو مهنة معينة (IIA,2016). وتكمن الغاية من الإطار لممارسة إعمال التدقيق الداخلي على وجه التحديد في تنظيم توجهات جمعية المدققين الداخليين على النحو الذي يجعلها متاحة بسهوله بتوقيت مناسب، وكذلك تدعيم وضع ومكانة جمعية المدققين

الداخليين باعتبارها الجهاز التنظيمي الموحد لمهنة التدقيق الداخلي في العالم ككل من هذا المنطلق فان الإطار المهني لممارسة أعمال التدقيق الداخلي باشتماله على تنظيم الممارسات الحالية لإعمال التدقيق الداخلي مع السماح بالمزيد من التوسع في المستقبل. ويقصد بالإطار مساعدة ممارسي المهنة وأصحاب الأسهم وجميع الجهات المعنية في كافة أنحاء العالم، في الاستجابة السليمة إزاء السوق الذي يتزايد باتساع الطلب على خدمات التدقيق الداخلي رفيعة المستوى. (IFACI, 2012)

تصف مبادئ الأساسية للممارسة المهنية فعالية التدقيق الداخلي ومعايير التي تستند الى مبادئ وأخلاقيات المهنة. أو بتعبير آخر، فإن الفشل في تحقيق أي من المبادئ يعني أن نشاط التدقيق الداخلي لم يكن فعّالا كما ينبغي له أن يكون في تحقيق مهمة التدقيق الداخلي. وتكمن أهمية هذه المبادئ في أنها تسهل على العاملين في مهنة التدقيق الداخلي الفهم والتركيز على الأشياء الأكثر أهمية .كما أنها أيضًا تسهل إجراء اتصال أكثر فعّالية مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك الهيئات التنظيمية، فيما يتعلق بالأولويات التي تحدد فعالية التدقيق الداخلي.

جاءت هذه المبادئ مفصلة في ١٢ مبدأ يمكن ربطها مع مكونات التدقيق وتقسيمها الى ثلاثة مجموعات(IIA, 2016) :

١. **المجموعة الأولى:** وتتمثل فيما يتعلق بشكل خاص بالمدقق الداخلي وبشكل عام بنشاط التدقيق الداخلي، وهي ثلاث مبادئ:
   - إظهار نزاهة كاملة لا تقبل المساومة
   - إظهار الموضوعية في التفكير والأسلوب
   - إظهار الالتزام بالكفاءة
٢. **المجموعة الثانية:** وتضم كل المبادئ التي تتعلق اداء نشاط التدقيق الداخلي وتنفيذ مختلف عملياته:
   - الوضع المناسب داخل المؤسسة مع سلطة تنظيمية كافية
   - التوافق الاستراتيجي مع أهداف وغايات المؤسسة
   - موارد كافية لمواجهة المخاطر بفعّالية كبيرة
   - إظهار الجودة والتحسن المستمر
   - تحقيق الكفاءة والفعالية في التنفيذ
   - التواصل بشكل فعّال
٣. **المجموعة الثالثة:** تتعلق مبادى هذه المجموعة بنتائج نشاط التدقيق الداخلي (المخرجات)
   - تقديم ضمانات معتمدة إلى القائمين على الإدارة
   - مبادئ استباقية، تركز على المستقبل
   - تدعم التغيير الإيجابي

٣,٢ تطور الإطار الدولي للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي

لقد عرف هذا الإطار مجموعة من الإصدارات كان أولها سنة ٢٠٠٠ ثم تلته مجموعة من التعديلات سنوات ٢٠٠٤ و٢٠١٠ و٢٠١٣ وآخرها سنة ٢٠١٧ وهو المعمول به حاليا:

١. **الإطار الدولي الاولي:** يعتبر هذا أول شكل ظهر عليه الإطار وتم احتواءه على ما يلي:
   - بيان مسؤوليات المدقق الداخلي
   - أخلاقيات المهنة
   - قوائم معايير ممارسة التدقيق
   - منشورات على معايير ممارسة المهنية
٢. **الإطار الدولي الثاني:** قرر معهد المدققين الداخليين سنة ١٩٩٧ إنشاء لجنة تكونت من ١٦ عضوا مهنيا من اجل التغيير في الإطار الدولي السابق والتي بدأت بمزاولة نشاطها في ٥ ديسمبر ١٩٩٧ ليتم عقد اجتماع في ٢٦ جوان من سنة ١٩٩٩ من اجل إقرار ما يلي:
   - تبني مفهوم جديد للتدقيق الداخلي
   - اعتماد إطار جديد
   - أشاء دليل تخطيط

احتوى هذا الإطار على ما يلي:

- تعريف التدقيق
- ميثاق أخلاقيات المراجع في ١٧جوان ٢٠٠٠
- معايير الدولية لممارسة المهنية للتدقيق الداخلي المراجعة في ٢٠٠٠و المطبقة ابتداء من ٢٠٠٢

٣. **الإطار الدولي الثالث:** نتيجة للتطورات التي عرفتها مهنة التدقيق الداخلي خلال السنوات العشرة الأولى من هذا القرن ونظرا للسعي المستمر لمعهد المدققين الداخليين لمسايرة هذه التطورات، قام المعهد بإنشاء مجموعة عمل سميت بمجموعة "رؤية للمستقبل" التي شرعت البدء في عملية إعادة هيكلة إطار الممارسات المهنية. في شهر جولية من سنة ٢٠٠٧ وافق مجلس إدارة معهد المدققين الداخليين على مشروع إعادة هيكلة إطار الممارسات المهنية "PPF»، ليمنح هذا المشروع ميلاد للإطار المرجعي للممارسات المهنية " IPPF". ذلك من خلال إضافة "I" ل "PPF"لإظهار التحسين العميق لدرجة إلزامية المبادئ الإرشادية للإطار.

في هذا الإصدار، تم ادخال جملة من التحسينات الجوهرية على محتوى الإطار الدولي السابق للممارسات المهنية والتي تمثلت فيما يلي:

- إضافة مهمة التدقيق الداخلي ومبادئه الأساسية
- الإرشاد التكميلي والإرشاد التنفيذي
- إرشادات القضايا الناشئة وتقارير الموقف

إما بالنسبة لباقي العناصر فقد تم المحافظة عليها كما في الإطار المهني للممارسات المهنية السابق (٢٠٠٧-٢٠١٤).

٤. **الإطار الدولي الرابع:** وهو المعمول به حاليا حيث شرع في تطبيقه بدءا من سنة ٢٠١٧. استغرق العمل على تطوير هذا الإصدار أكثر من أربعة سنوات، حيث أنه تم تأسس فريق عمل المراجعة وإعادة النظر التابع لجمعية المدققين الداخليين للإطار الدولي للممارسات المهنية في شهر نوفمبر عام ٢٠١٣ وبدأ عمله بالإعلان عن هدفه وهو تقييم محتوى وهيكل الإطار الدولي للممارسات المهنية. وكانت مهمة فريق العمل هذا هي تقييم ما إذا كان يجب النظر إلى التعديلات على هيكل الإطار الدولي للممارسات المهنية باعتبارها مفيدة لأعضاء جمعية المدققين الداخليين، ومهنة التدقيق الداخلي ككل وأصحاب المصالح فيها وتعزز أهمية الإطار الدولي للممارسات المهنية في المستقبل القريب (IIA, 2016)

إن اهداف مراجعة الإطار الدولي الحالي جاء انطلاقا من ضرورة القيام بالتطوير والتحسين المستمر لمهنة التدقيق الداخلي على الصعيد العالمي. ضف إلى ذلك زيادة توقعات التدقيق الداخلي من الهيئات التنظيمية والجهات المعني إلى ضرورة تطوير شروط وظروف ممارسة المهنة.

بعد ذلك، كان أهم ما تم التوصل إليه في إطار الاعداد لإصدار سنة ٢٠١٧ أنه لا توجد حاجة إلى ادخال تعديلات على العناصر التالية:

- تعريف التدقيق الداخلي
- أخلاقيات المهنة
- المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي .
- الدليل الإرشادي الحالي (دليل الممارسة / استشارات الممارسة / تقارير الموقف.)

في حين تم اقتراح اجراء تحسينات جوهرية على محتوى وهيكل الإطار الدولي للممارسات المهنية كالتالي وذلك ب:

- إضافة رسالة أو مهمة للتدقيق الداخلي تعزز وتدعم الإطار بأكمله.
- تقديم المبادئ الأساسية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي
- تغيير موضع تسمية العناصر التوجيهية" استشارات الممارسة "و" دليل الممارسة "إلى" الإرشاد التنفيذي "و" الإرشاد التكميلي"، على التوالي.
- تقديم عنصر جديد من التوجيه والإرشاد لتقديم المشورة بشأن القضايا الناشئة.

إزالة تقارير الموقف كعنصر توجيه للإطار الدولي للممارسات المهنية وهذا من اجل إبلاغ الجهات المعنية بالدور المميز للتدقيق الداخلي داخل المؤسسات .وعلى الرغم من أهميتها ونفعها للممارسين، ويمكن القول بأنه لا ينبغي أن تكون جزءًا من إطار الممارسات المهنية التي تسعى لتوجيه الممارسين في تنفيذ مسؤولياتهم.

٣,٣ محتوى وعناصر إطار المرجعي الحالي لممارسة المهنية للتدقيق

في الإصدارات الثلاثة الأولى، كان الإطار الدولي يشمل ثلاثة أقسام، اختص القسم الأول منها بتعريف التدقيق الداخلي واختص الثاني منها بالإطار الأخلاقي أما الثالث فقد اشتمل على المعايير. أما في الإصدار الأخير لسنة ٢٠١٣، فقد عرف هذا الإطار تعديلات جذرية حيث أصبح يشمل ستة أقسام، بالإضافة إلى الأقسام الثلاثة المذكورة سلفا تم إدماج ثلاثة أقسام جديدة وهي أوراق العمل وإرشادات التطبيق الفعال ودليل التطبيق العملي. كما تم إعادة ترتيب الإطار بحيث أصبح يتكون من مجموعتين رئيسيتين، الأولى تحتوي على إرشادات إلزامية وتضم تعريف التدقيق الداخلي وقواعد السلوك المهني والثانية تحتوي على إرشادات موصى بها بشدة وتضم إرشادات التطبيق الفعال ودليل التطبيق العملي ومواقف من مسائل خاصة (العايب، ٢٠١٧).

بناء على التعديلات التي مست الإطار الدولي الحالي، أصبح هذا الأخير يتكون بدءا من سنة ٢٠١٧ من العناصر التالية:

- رسالة التدقيق الداخلي
- المبادئ الأساسية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي
- قواعد السلوك
- معايير ممارسة المهنة
- الإرشاد التنفيذي والإرشاد التكميلي
- معالجة القضايا الناشئة
- تقارير الموقف

وفيما يلي شرحا موجزا لها:

١. **رسالة التدقيق الداخلي:** تصف رسالة/ مهمة التدقيق الداخلي الغرض الأساسي والهدف الأسمى والاشمل للتدقيق الداخلي فقد اعتبرها فريق عمل المراجعة أنها يقدم وصفًا واضحًا وموجزًا لما تطمح تحقيقه داخل المؤسسات وكأي بيان مهمة\رسالة نموذجي، تصف رسالة. ويقدم الإطار الدولي للممارسات المهنية الدعم من أجل تحقيق الرسالة :التعريف، وأخلاقيات المهنة، والمعايير، وجميع الإرشادات.

٢. **المبادئ الأساسية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي:** تمثل هذه المبادئ الوصف الدقيق للفعالية التدقيق الداخلي والداعم الأساسي لإضافة لمعايير ممارسته، وهذا يتوقف على التطبيق الفعال لكل مبدأ من المبادئ بشكل فعال، ويمكن تحديدها فيما يلي:

- إظهار نزاهة كاملة لا تقبل المساومة
- إظهار الموضوعية في التفكير والأسلوب
- إظهار الالتزام بالكفاءة
- الوضع المناسب داخل المؤسسة مع سلطة تنظيمية كافية
- التوافق الاستراتيجي مع أهداف وغايات المؤسسة
- موارد كافية لمواجهة المخاطر بفعّالية كبيرة
- إظهار الجودة والتحسن المستمر
- تحقيق الكفاءة والفعالية في التنفيذ
- التواصل بشكل فعّال
- تقديم ضمانات معتمدة إلى القائمين على الإدارة
- مبادئ استباقية، تركز على المستقبل
- تدعم التغيير الإيجابي

٣. **معايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي:** إن المعايير الدولية لممارسة مهنة التدقيق الداخلي والصادرة عن معهد الدولي للتدقيق الداخلي هي أدلة إرشادية متكاملة تساعد في ضمان تنفيذ أنشطة التدقيق الداخلي بشكل فعال، من خلال تحديدها للأسس والمبادئ الإرشادية لما يجب أن تكون عليه ممارسات التدقيق الداخلي، وتوفيرها إطارا لإنجاز وتعزيز أنشطته ووضع أسس تقييم أداءه. كما تعتبر هذه المعايير هي المنظم لعمل وممارسات أجهزة التدقيق الداخلي، إذ أن الالتزام بتطبيق هذه المعايير هو الأساس الذي يتم بناء عليه تقييم أداء أجهزة التدقيق الداخلي المطبقة لهذه المعايير (الرحاحلة، ٢٠٠٥). وتكمن فائدتها في أنه يستعان بها في تنفيذ أعمال التدقيق الداخلي في بيئات متعددة الأشكال داخل المنظمات مهما كان هدفها أو حجمها أو شكلها أو هيكلتها التنظيمية. وتتمثل الأهداف العامة لهذه المعايير فيما يلي:

- رسم الخطوط العريضة للمبادئ الأساسية لممارسة التدقيق الداخلي
- وضع إطار عام لإيجاد وتعزيز مدى أنشطة التدقيق الداخلي
- وضع الأساس لقياس أداء التدقيق الداخلي
- تأسيس لعمليات ومعالجات تنظيمية متطورة وتشجيع إدخال تحسينات عليها

وقد صنف معهد الدولي للمدققين الداخليين هذه المعايير إلى ثلاثة أصناف، معايير الصفات ومعايير الأداء ومعايير التنفيذ. فمعايير الصفات وتتعلق بخصائص المنظمات والمدققين وأجهزة التدقيق الداخلي ومعايير الأداء وتصف طبيعة أنشطة التدقيق الداخلي وتوفر معايير جودة الجودة التي من خلالها يتم قياس وتقييم أداء التدقيق الداخلي أما معايير التنفيذ وتتكون من معايير يمكن تطبيقها في بعض الأنشطة والمهام والوظائف ويأتي على رأسها الأنشطة الاستشارية للتدقيق الداخلي. وتتفرع المعايير الدولية للتدقيق الداخلي بأصنافها الثلاثة إلى:

- **معايير الخواص (الصفات):** وهي مرقمة من ١٠٠٠ إلى ١٣٠٠. هذه المعايير تختص بالصفات الخاصة بالمنظمات والأفراد الذي يؤدون أعمال التدقيق الداخلي وتشمل:

- رقم ١٠٠٠ إلى ١٠١٠ وتتعلق بوثيقة التدقيق (ميثاق التدقيق) وهي تشمل الأهداف والصلاحيات والمسؤوليات
- رقم ١١٠٠ إلى ١١٣٠ وتتعلق بموقع دائرة التدقيق على الهيكل التنظيمي وموضوعية المدققين
- رقم ١٢٠٠ إلى ١٢٣٠ وتتعلق بالبراعة المهنية المطلوبة من المدققين لإنجاز أعمالهم بكفاءة ومهارة وخبره
- رقم ١٣٠٠ إلى ١٣٢٠ وتخص الرقابة على جودة التدقيق.

- **معايير الأداء:** وهي مرقمة من ٢٠٠٠ إلى ٢٦٠٠. هذه المعايير تصف طبيعة أنشطة التدقيق الداخلي وتضع المقاييس النوعية التي يمكن أن يقاس أداء التدقيق الداخلي بواسطتها وتشمل:
  - رقم ٢٠٠٠ إلى ٢٠٦٠ وتتعلق بإدارة نشاط التدقيق من خلال إعداد الخطة السنوية المبنية على أساس تقييم المخاطر
  - رقم ٢١٠٠ إلى ٢١٣٠ وتخص طبيعة العمل وذلك من خلال فحص وتقييم مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية
  - رقم ٢٢٠٠ إلى ٢٢٤٠ وتتعلق بالتخطيط للمهمة (إعداد برامج التدقيق والذي يحتوي على الأهداف نطاق المهمة والإجراءات)
  - رقم ٢٣٠٠ إلى ٢٣٤٠ وتتعلق بتنفيذ المهمة من خلال تقييم وتدوين معلومات كافية لتحقيق أهداف المهمة
  - رقم ٢٤٠٠ إلى ٢٤٤٠ وتخص إيصال النتائج (التقارير)
  - رقم ٢٥٠٠ وتخص المتابعة
  - رقم ٢٦٠٠ وتخص توضيح لقبول الإدارة بعدم تنفيذ بعض من توصيات المدققين (قبول درجة الخطر)

٤. **الإرشاد التنفيذي:** يتم اعتباره دليل إرشادي لمساعدة الممارسين في تنفيذ المعايير .وعلى الرغم من أن الإرشاد التنفيذي لم يطمح إلى أن يكون أوصافا شاملة إلا أنه سوف يقدم أساليب كافية ومقبولة لتحقيق التوافق في معايير .لا يقدم الإرشاد التنفيذي أي تفاصيل عن العمليات والإجراءات، مثل برامج العمل أو النماذج حيث يتم تناول هذا النوع من التوجيه والإرشاد بشكل أفضل في مستوى الإرشاد التكميلي. يهدف الإرشاد التنفيذي ليكون أكثر شمولية من الإرشادات التطبيقية، مع توقع أن كل معيار على حدة سوف يتم دعمه من خلا الإرشاد التنفيذي .وكذلك، مع مرور الوقت، سيتم تعديل أوضاع عناصر إرشادات مزاولة المهنة الحالية التي هي أكثر تمثيلًا للإرشاد التنفيذي في مستواه الجديد.

٥. **الإرشاد التكميلي:** يتم تعريف الإرشاد التكميلي باعتباره إرشادات إضافية لإجراء أنشطة التدقيق الداخلي .وعلى الرغم من أنه يدعم المعايير، إلا أنه يهدف إلى ربط تحقيق التوافق مع المعايير بشكل مباشر كما يهدف كذلك إلى معالجة المجالات الموضعية، بالإضافة انه يشمل أيضًا العمليات والإجراءات التفصيلية، مثل الأدوات والتقنيات والبرامج، والأساليب التدريجية، بما في ذلك أمثلة من الأهداف القابلة للتحقيق.

٦. **معالجة القضايا الناشئة:** تهدف إرشادات القضايا الناشئة إلى مساعدة الممارسين في معالجة الاتجاهات الناشئة، وتغيير توقعات أصحاب المصلحة، والاهتمامات التنظيمية أو التشريعية الجديدة والقضايا المتعلقة بالأحداث الجارية، من بين أمور أخرى .يتم وضع وإصدار إرشادات القضايا الناشئة مع حد أدنى من التأخير (في غضون أسابيع) وربما يؤدي إلى تطوير نموذج إرشاد تكميلي جديد، أكثر دقة.

٧. **تقارير الموقف:** تساعد تقارير الموقف مجموعة واسعة من الأطراف المعنية، بما في ذلك من لا يعمل في مهنة التدقيق الداخلي، في فهم قضايا الإدارة، والمخاطر، والرقابة الهامة وتحديد الأدوار والمسؤوليات ذات الصلة بالتدقيق الداخلي.

ثالثاً: واقع ممارسة نشاط التدقيق الداخلي في الجزائر:

في الجزائر لم تعرف المؤسسات الاقتصادية نشاط التدقيق الداخلي إلا انطلاقا من سنة ١٩٩٠ حيث بدأ ظهورها مع بداية الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها البلاد. أما عن كيفية إدخالها فقد كانت بقوة القانون، حيث أجبرت المادة ٤٠ من القانون ٨٨-٠١ المتعلق بتوجيه المؤسسات الاقتصادية العمومية في الجزائر كل مؤسسة على إنشاء هيئة تتكفل بالمراجعة الداخلية، ومع ذلك فإن عدد ضئيل من المؤسسات استطاعت القيام بذلك مع اقتصار دورها ومهامها على بعض الأمور التي تمس الجوانب المحاسبية فقط. أما عن الغاية منها باعتبارها أداة من أدوات التحكم في التسيير من حيث تحليل وتقييم الانحرافات والمساعدة على التحكم في التسيير وتقديم الحلول لها فقد كانت شبه منعدمة.

في دراستنا لواقع هذا النشاط في الجزائر، نقوم بالتطرق إلى التطور الذي شهده نشاط التدقيق الداخلي وفق الحقب والمراحل التي مرت بهم المؤسسة الاقتصادية في الجزائر والتي يتفق المختصون على تقسيمها إلى ثلاثة مراحل، مرحلة ما قبل الإصلاحات الاقتصادية ومرحلة الإصلاحات الاقتصادية والمرحلة الحالية والتي تمتد من سنة ١٩٩٥ إلى يومنا هذا، ذلك أن معظم المختصين يرون أن تطور مهنة التدقيق الداخلي يتطور بشكل مختلف حسب الأنظمة السياسية والاقتصادية المعمول بها في مختلف الدول(Guerza, 1995) .

١. مرحلة ما قبل الإصلاحات الاقتصادية:

إن النظام السائد خلال تلك المرحلة هو الاقتصاد المخطط أو ما يدعى بالاقتصاد الاشتراكي. فخلال تلك الحقبة كانت كل شؤون الاقتصادية تمتاز بالطابع العمومي وتخضع لوصاية مختلف الهيئات الوزارية التي تتولى وضع الخطط والتوجهات الاستراتيجية للمؤسسات الاقتصادية التي تتبع لها. فخلال تلك الفترة كانت الشركات الوطنية تخضع لرقابة ما يسمى بمجلس المحاسبة. فقد فرض المشرع في وضعه للقانون الخاص بهذه الهيئة على

ضرورة أن يخضع التدقيق الداخلي لسلطة هذا المجلس حيث تنص المادة ٣٦ من القانون ٠٨-٠٥ المتعلق بإنشاء مجلس المحاسبة على ضرورة أن تتولى هذه الهيئة توجيه أشغال الرقابة الداخلية والخارجية للهيئات والمصالح المالية وهي بذلك شرف على تنفيذ واستغلال نتائج أعمالهم. ومنه نستنتج أنه بهذا الشكل، فإن الإدارة العليا المسؤولة على إنشاء وظيفة التدقيق الداخلي تفقد مسؤوليتها على هذه الوظيفة وذلك بجعلها تحت سلطة ومسؤولية مجلس المحاسبة بدلا من سلطة ومسؤولية الإدارة العليا التي تتولى تحديد مهامها ومجالات تدخلها.

٢. مرحلة الإصلاحات الاقتصادية:

منذ أن اختارت الجزائر الانتقال إلى اقتصاد السوق كنموذج اقتصادي، قامت السلطات العمومية بوضع جملة من القوانين تساعد على الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق. وكان من بين هذه القوانين، القانون ٨٨-٠١ المتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسات الاقتصادية العمومية الذي كرس في مادته ٤٠ إلزامية إنشاء وظيفة التدقيق الداخلي داخل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية. وقامت هذه المادة بتحديد مهام هذه الوظيفة في المساعدة على تطوير وتحسين بشكل دائم ومستمر أساليب إدارة وتسيير المؤسسات الاقتصادية العمومية (Hamidi, 1995). كما ساهم هذا القانون في تحرير مسيري المؤسسات الاقتصادية العمومية من رقابة مجلس المحاسبة بحيث انفصلت وظيفة التدقيق الداخلي من سلطة ووصاية مجلس المحاسبة وأصبحت خاضعة لسلطة الإدارة العليا.

إن الملاحظ على التطور الذي عرفته وظيفة التدقيق الداخلي خلال هذه المرحلة هو أنها لم ترق إلى المستوى الذي كان منتظرا منها وذلك لمجموعة من الاعتبارات يمكن ذكر البعض منها وهي:

١. اختلاف الزاوية التي ينظر منها للتدقيق الداخلي من طرف مسيري المؤسسات الاقتصادية العمومية حيث أن معظم المسيرين يرفضون أحد المبادئ التي يقوم عليها التدقيق الداخلي وهو تقييم والحكم على تصرفات المسيرين حول الكيفية التي يتولون بها إدارة رؤوس الأموال الموضوعة تحت تصرفهم من طرف المساهمين هذه الفكرة كان رفضها معظم المسيرين.
٢. تعدد المشاكل التي كانت تعاني منها المؤسسة الاقتصادية العمومية بعد انتقالها على الاستقلالية كالصعوبات المالية والضعف التكنولوجي وغياب منافذ للتسويق والتوزيع جعلت من المسيرين لا يولون لهذه الوظيفة أي أدنى اهتمام، ذلك أن عدد المؤسسات الاقتصادية العمومية التي لجأت إلى تطبيق المادة 40 من القانون ٨٨-٠١ ضعيف جدا.
٣. اكتفاء السلطات العمومية بوضع مادة تفرض على المؤسسات الاقتصادية العمومية إلزامية إنشاء وظيفة التدقيق الداخلي دون اللجوء على وضع الإطار التنظيمي الذي يسهل على المسيرين على إنشاؤها يعتبر أيضا أحد الأسباب التي لم تسمح بتطور هذه الوظيفة. فالذي يميز ذلك هو أن المؤسسات القليلة التي أنشأت هذه الوظيفة قامت بإنشائها بأشكال مختلفة من مؤسسة لأخرى حيث حددت المؤسسات للمدققين الداخليين مجالات تدخل مختلفة وكذلك الأمر بالنسبة للارتباط بالهيكل التنظيمي حيث أن معظم المؤسسات جعلت الوظيفة ترتبط بمديريات مركزية مختلفة مما جعل النشاط تفتقد لجزء من استقلاليتها.
٤. لقد أعطيت لهذه الوظيفة تسميات مختلفة، فهناك من أطلق عليها اسم مفتشية وهناك من سماها بمصلحة الرقابة. هذا الأمر جعل منها تنحرف عن تأدية مهامها الأساسية وتتولى القيام بمهام أخرى لا تدخل ضمن دائرة صلاحياتها.

٣. المرحلة الحالية:

٣,١ ميزة هذه المرحلة:

تمتد المرحلة الحالية من سنة ١٩٩٥ إلى يومنا هذا، حيث شهدت هذه سنة إلغاء كل قوانين الإصلاحات الاقتصادية بما فيها القانون ٨٨-٠١ وتعويضهم بالأمر الرئاسي رقم ٩٥-٢٥ المؤرخ في يوم ٢٥ سبتمبر ١٩٩٥ والمتضمن تسير رؤوس الأموال المنقولة ملك للدولة. إذ أنه بصدور هذا الأمر، تم إلغاء المادة ٤٠ من القانون ٨٨-٠١ التي كانت تفرض على المؤسسات الاقتصادية ضرورة إنشاء وظيفة للتدقيق الداخلي.

إن الذي يميز هذه المرحلة هو أنه بالرغم من إلغاء المادة ٤٠ المذكورة سابقا إلا أن السلطات العمومية واصلت في إصدار تعليمات لفائدة مسيري المؤسسات الاقتصادية العمومية بضرورة الاهتمام بالتدقيق الداخلي. ومن بين هذه التعليمات:

- التعليمة رقم 36/STP/DPE 197 المؤرخة يوم ١٧ فيفري ١٩٩٨ الصادرة من المجلس الوطني لمساهمات الدولة.
- التعليمة الثالثة لرئيس الحكومة بصفته رئيس مجلس مساهمات الدولة الصادرة بتاريخ ٢٠ ماي ٢٠٠٣
- التعليمة رقم ٠٢-٠٣ المؤرخة يوم ١٤ نوفمبر ٢٠٠٢ المتضمنة تقوية أنظمة الرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية.
- التعليمة رقم ٠٧/SG/٠٧٩ المؤرخة يوم ٣٠ جانفي ٢٠٠٧ الصادرة من وزارة ترقية الاستثمارات والمتضمنة وضع مصلحة للتدقيق الداخلي وتقوية أنظمة الرقابة الداخلية.

٣,٢ واقع نشاط التدقيق الداخلي خلال هذه المرحلة:

نستعين في تحليلينا للواقع الحالي الذي يميز ممارسة مهنة التدقيق الداخلي في الجزائر بنتائج الدراسات الميدانية التي أجراها كلا من DELOITTE مكتب التدقيق العالمي وكذلك الجمعية الجزائرية للمدققين والاستشاريين الداخليين AACIA. وكان من بين أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

١. لا تحتوي كل المؤسسات التي استجابت للدراسة على وظيفة التدقيق الداخلي.
٢. حتى المؤسسات التي لديها هذه الوظيفة، فإن هذه الأخيرة محدودة من حيث الحجم.
٣. لم تقم وظيفة التدقيق الداخلي بوضع ميثاق للتدقيق، هذا الأخير تشترطه المعايير المهنية للممارسة نشاط التدقيق الداخلي.
٤. لا تحتوي معظم المؤسسات على لجنة للتدقيق على مستوى مجلس الإدارة وبالتالي لا يوجد ارتباط لوظيفة التدقيق بهذه اللجنة.
٥. لا تقوم وظيفة التدقيق بتحديد مجالات تداخلها.
٦. ما زالت وظيفة التدقيق الداخلي تركز معظم جهودها على الاهتمام بتدقيق الوظيفة المحاسبية فقط.
٧. تجهل الجهات الخاضعة للتدقيق ما هي صلاحيات وظيفة التدقيق ومهامها ومسؤولياتها وفي معظم الحالات لا يرونها إلا من الزاوية السلبية معتبرين إياها والأفراد الذين يكونونها على أنها تلعب دور بوليسي وأنها في خدمة الإدارة العليا وأن مهمتها تزويد الإدارة العليا بالمعلومات حول الانحرافات الإدارية للمسؤولين من أجل معاقبة الأفراد المقصرين منهم في تأدية مهامهم.
٨. في غياب مدققين مهنيين وحاصلين على تكوين في الاختصاص، تقوم المؤسسات بتدعيم وظيفة التدقيق إما بالترقية الداخلية وذلك بتعيين إطارات من أقسام أخرى لشغل مناصب مدققين دون سابق معرفة وخبرة بالتدقيق الداخلي أو باللجوء إلى توظيف جامعيين متخرجين حديثا لا يكتسبون الخبرة الكافية. في هذا المجال لابد من التركيز على أنه توجد ندرة في هذه الفئة من المهنيين وبالتالي يترتب عليه وجود فوارق بين الاحتياجات الحقيقية للمؤسسات والعرض الموجود في السوق.
٩. لا يتم تحديد الاحتياجات الحقيقية من المدققين اللازمين لتشكيل قسم التدقيق، حيث نجد أن بعض المؤسسات لا تحتوي إلا على مدقق واحد يشغل هذه الوظيفة في حين بعض المؤسسات لديها تعداد يصل إلى ١٠ مدققين.
١٠. لا تعتمد المؤسسات على نظام حقيقي لإدارة المخاطر. فمن بين العينة المستجوبة، ٢٠% فقط تفكر في وضع خريطة للمخاطر مستقبلا دون تحديد موعد للقيام بذلك.

رابعاً: آليات تحسين مهنة التدقيق الداخلي في الجزائر:

١. الاستنتاجات:

من خلال ما تقدم وعلى أساس المعطيات الخاصة بالممارسات الدولية وواقع مهمة التدقيق الداخلي في الجزائر، تظهر لنا جملة من الاستنتاجات ولعل أهمها:

١. يتضح جليا أن مستوى الرقي نشاط التدقيق الداخلي في البلدان التي شملتها الدراسة هو نتاج لمجموعة من المتغيرات ولعل أهمها:
   - حدوث أزمات مالية كان لها الأثر البالغ على مستوى التقدم والازدهار الاقتصادي الذي تعرفه تلك البلدان
   - الرغبة الملحة وحزم حكومات تلك البلدان على الالتزام بتطبيق المبادئ الأساسية لحوكمة الشركات تفاديا لتكرار تلك الأزمات مما ينعكس سلبا على الصحة والسلامة المالية لمنظمات الأعمال التي تعتبر شريان حياة اقتصاديات نلك البلدان
٢. إن تركيز هذه القوانين على أن تحترم تلك منظمات الأعمال لمبدأ الإفصاح والشفافية هو بغرض زيادة ثقة جمهور المساهمين بالسوق المالية. فمستوى التطور الذي تشهده الأسواق المالية لتلك البلدان دعا بالحكومات هناك إلى وضع وصياغة قوانين تلتزم بها منظمات الأعمال والمكانة التي أعطتها هذه القوانين لممارسي التدقيق الداخلي يدخل في إطار حماية المساهمين الذين يعتبرون مصدر تمويل عجلة الاقتصاد.
٣. إن ممارسة مهنة التدقيق الداخلي في المؤسسات الجزائرية بعيد بعدا شديدا عن الممارسات الدولية، بل إن هذا الواقع لا يتناسب مع ما يجب أن يكون مطبقا وفقا لمعايير المهنية الدولية لممارسة مهنة التدقيق الداخلي وكذلك أخلاقيات هذه المهنة.
٤. إن التطبيق الفعلي للمتطلبات الأساسية التي تسمح بممارسة مهنة التدقيق بالشكل الذي يسمح لها بإثبات فعاليتها وكفاءتها يتم بوتيرة جد بطيئة وهذا الأمر ينطبق في نفس الوقت على المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة على حد سواء.
٥. يتضح أيضا أن الاهتمام بوظيفة التدقيق الداخلي ليس قضية وضع وصياغة قوانين وإصدار التعليمات من طرف السلطات العمومية بقدر ما هو مرتبط بقناعة المسير بأهمية هذه الوظيفة ومستوى الوعي الذي تتميز به الإدارة العليا للمؤسسة فكلما كانت الثقافة التسييرية للمسؤول الأول عن المؤسسة عالية كلما كان الاهتمام بضرورة الاعتماد على التدقيق الداخلي كبيرا. إن هذا الأمر يعتبر غائبا لدى هيئات تسيير المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.
٦. كما يرجع نقص الاهتمام بالتدقيق الداخلي من طرف المؤسسات في الجزائر إلى بعض الصعوبات التي تواجهها الكثير من المؤسسات في توظيف مدققين تتوفر فيه الكفاءة اللازمة، ويرجع هذا السبب على غياب مراكز تكوين متخصصة. فبالرغم من المجهودات المبذولة من طرف بعض

المدارس الخاصة وكذلك الجمعية الجزائرية للمدققين الاستشاريين الداخليين AACIA من أجل توفير مدققين متحكمين في المعايير الخاصة بهذه المهنة التي تعتبر المفتاح الوحيد لتحسين الكفاءة إلا أن هذه المجهودات تبقى دائما غير كافية لسد العجز الموجود في مجال توفير مثل هذا المورد البشري.

٧. يتضح أخيرا أن الجامعة الجزائرية هي أحد الغائبين في مجال تطوير وترقية هذه المهنة. ففي نظام التعليم الذي يسمى حاليا بالنظام الكلاسيكي لا يوجد أثر لمثل هذا التخصص. أما في النظام الحالي المسمى بنظام ل.م.د. LMD، فإن عدد كليات الاقتصاد وإدارة الأعمال على مستوى الجامعات الجزائرية بالرغم من كثرتها التي فتحت مثل هذا التخصص يكاد يعد على رؤوس الأصابع.

٢. اختبار الفرضيات:

من الاستنتاجات المذكورة أعلاه، تتضح صحة فرضيات الدراسة الثلاثة، حيث أن من بين أسباب ضعف نشاط التدقيق الداخلي في الجزائر هو:

- قلة الاهتمام به من طرف المؤسسات الاقتصادية به
- نقص مجالات ومراكز التكوين التي تهتم به
- بطء القوانين والتشريعات ذات الصلة بتنظيم وهيكلة المؤسسات الاقتصادية في مسايرة متطلبات التسيير الحديثة

٣. آليات التحسين:

تختلف الآليات حسب اختلاف مستويات تدخل مختلف الأطراف في تطوير مهنة التدقيق الداخلي في الجزائر. ويمكن تصنيف هذه المستويات إلى ثلاثة، الدولة ثم هيئة التسيير على مستوى المؤسسة الاقتصادية وأخيرا الهيئات المشرفة على تطوير مهنة التدقيق الداخلي.

٣,١ فيما يتعلق بالدولة:

لقد أثبت الواقع أن إصدار التعليمات لفائدة المؤسسات الاقتصادية بغرض وضع الأسس التي تسمح بحماية الأصول من خلال تقوية أنظمة الرقابة الداخلية والدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي فيها هي تجربة فاشلة. فلا قانون ٨٨-٠١ والتعليمات المذكورة أعلاه أجبرت المسيرين على اللجوء إلى خدمات التدقيق الداخلي.

إن الذي يميز الوضع الراهن في الجزائر هو انتشار الرشوة وتبديد الأموال العمومية وإبرام الصفقات المشبوهة ولعل أحدثها وأغربها ما حدث في شركة سوناطراك وكذلك الاستغلال المفرط للنفوذ من طرف المسؤولين. هذه الأمور كلها مؤشرات تدل على أن ظاهرة الفساد الاقتصادي استفحلت بالجزائر. نتيجة لذلك قام المشرع الجزائري بتعديل القانون الذي يسير نشاط مجلس المحاسبة حيث أعطي لهذا الأخير سلطات واسعة من اجل الحد من تفاقم الفساد.

إن الذي يتوجب على السلطات العمومية القيام به بالموازاة مع إصدار مثل هذه القوانين هو:

- الاستعانة بآليات أخرى تجبر من خلالها كل المتعاملين الاقتصاديين العموميين على الإفصاح على نتائج نشاطهم ليس فقط على شكل قوائم مالية مصادق عليها من طرف المراجعين القانونيين بل أيضا على شكل تقارير دورية يوضح ويبين فيها كل مسير الإجراءات التي لجأ إليها من أجل التوصل إلى مستويات الأداء التي حققها. ويكون للتدقيق الداخلي المكانة البارزة في مثل هذه الإجراءات بحيث يجب أن تخضع هذه الأخيرة إلى عملية فحص وتقييم من طرف المدقق الداخلي للمؤسسة. وهذا على غرار ما أقدمت على القيام به كل الدول المتطورة مثل قانون ساربان أوكسلي SOX وقانون حول الحماية المالية LSFولكن لغرض مختلف. فإذا كانت هذه الأخيرة لجأت إلى مثل هذه الآليات حماية حقوق المساهمين، فإن تطبيقه في الجزائر يكون بغرض الحد من ظاهرة الفساد.
- إدخال تعديلات على بعض مواد القانون التجاري الجزائري خاصة منها تلك المتعلقة بتسيير الشركات ذات أسهم مما يجعلها متناسقة وما تشترطه مبادئ حوكمة الشركات بحيث يتم إعادة النظر في تركيبة وصلاحيات مجالس الإدارة والسماح بإنشاء اللجان المتخصصة التي أصبح كل الشركات عبر العالم تعتمد عليها ومن بينها لجنة التدقيق أو المراجعة.

٣,٢ فيما يتعلق بالمؤسسة الاقتصادية:

بينت الدراسة أن مشكلة عدم الاستعانة بالتدقيق الداخلي في إدارة أنشطة المؤسسات الاقتصادية هو ضعف مستوى وعي المسير بالأهمية التي يكتسيها هذا النشاط. وبغرض سد هذه الثغرة فإنه يتوجب رفع مستوى هذا الوعي بواسطة:

- تخصيص دورات تدريبية لفائدة رؤساء مجالس إدارة المؤسسات الاقتصادية ومدراءها العامون يكون موضوعها الأساسي التعريف بوظائف القيادة الحديثة ومدى مساهمة التدقيق الداخلي في تحقيق القيادة السليمة والفعالة للمؤسسة
- تستفيد المؤسسات الاقتصادية حاليا من مجموعة من برامج التأهيل والتي تركز في معظمها على اعتماد أنماط وأساليب تسيير حديثة تساعد على الرفع من مستوى تنافسية هذه المؤسسات. ومن بين ما تحتويه هذه البرامج هو تحديد التموقع الاستراتيجي للمؤسسة ووضع هياكل تنظيمية مرنة تتماشى واستراتيجيات النمو المرتقبة ووضع أنظمة لإدارة الجودة ووضع أنظمة لمحاسبة التكاليف والاهتمام بمسألة الإبداع من خلال

التركيز على البحث والتطوير. إن نشاط التدقيق الداخلي هو أيضا وظيفة يسمح بتحسين مستوى أداء المؤسسة الاقتصادية وبالتالي فهو يستوجب أن يكون ضمن محتويات برامج التأهيل هذه.

- فتح المجال أمام الطلبة الجامعيين الذين يتابعون تكوينا أكاديميا في التدقيق الداخلي على الاستفادة من تربصات متوسطة المدى تسمح لهم بالوقوف على واقع ممارسة المهنة وتعينهم على أن يكونوا أكثر استعدادا على اقتحام عالم الاحترافية

٣,٣ فيما يتعلق بالهيئات المشرفة على تطوير مهنة التدقيق الداخلي:

بينت الدراسة أيضا أن الهيئة المشرفة على تطوير مهنة التدقيق الداخلي بالجزائر والمتمثلة في الجمعية الجزائرية للمدققين الاستشاريين الداخليين AACIA فضلت الاتجاه إلى القطاع الخاص من أجل توفير الكفاءات في مجال التدقيق الداخلي. كما بينت نفس الدراسة أن الجامعة الجزائرية لا تبدي الاستعداد الكافي لتوفير التكوين العالي الذي يسمح بتوفير الإطارات التي يمكن الاستعانة بها لسد العجز الموجود في السوق والذي يتحجج به المسيرون الذين امتنعوا عن تطبيق التعليمات التي أصدرتها الجهات الوصية. في هذا الإطار فإن المقترحات الخاصة بهذه النقطة يتمثل في:

- مواصلة الجمعية الجزائرية للمدققين الاستشاريين الداخليين AACIA في التعاون مع مراكز التكوين الخاصة من أجل الرفع من كفاءة المدققين الداخليين خاصة في مجال التكوين المتواصل
- إبرام علاقات متبادلة بين الكليات التي ترغب في فتح اختصاص التدقيق الداخلي والجمعية الجزائرية للمدققين الاستشاريين الداخليين AACIA بحيث تقوم هذه الأخيرة بما يلي:
- تقديم دعمها من خلال خبرتها المكتسبة وعلاقاتها الدولية التي طورتها منذ التسعينيات من القرن الماضي إلى الجامعة. ويتمثل هذا الدعم في وضع خبراءها وكفاءاتها البشرية تحت تصرف الكليات مما يساعد على رفع مستوى التكوين الجامعي من خلال وقوف الطلبة على التجارب الميدانية تجعلهم قابلية على خوض غمار ممارسة هذه المهنة على أرض الواقع
- تقديم دعمها للكليات من خلال مساعدتها في صياغة ووضع برامج تكوين تتناسب ومتطلبات الواقع المهني للممارسة نشاط التدقيق

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

١. التميمي، هادي، ٢٠٠٤ مدخل إلى التدقيق الحديث الناحية النظرية والعلمية، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الأردن
٢. جمعة، أحمد حلمي، ٢٠٠٥ المدخل إلى التدقيق الحديث، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية
٣. الرحاحلة، محمد ياسين، ٢٠٠٥ فاعلية أجهزة التدقيق الداخلي في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة في ظل معايير التدقيق الداخلي الدولية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد ١، العدد ١
٤. سوليفان، د. جون، ٢٠٠٩ البوصلة الأخلاقية للشركات: أدوات مكافحة الفساد :قيم ومبادئ الأعمال، وآداب المهنة، وحوكمة الشركات، المنتدى العالمي لحوكمة الشركات-الدليل السابع، مؤسسة التمويل الدولية، الولايات المتحدة الأمريكية
٥. صبح، داوود يوسف، ٢٠١٠ دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان
٦. العايب، عبد الرحمان، ٢٠١٧ الأدوار الجديدة للمدقق الداخلي للحد من ظاهرة الغش في منظمات الأعمال على ضوء المتطلبات الجديدة لممارسة مهنة التدقيق الداخلي، المجلة العربية للإدارة، العدد ٣٧، القاهرة، جمهورية مصر العربية
٧. القاضي، حسين وآخرون، دور الإفصاح الذي تقوم به الإدارة في تفعيل الرقابة الداخلية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، دمشق، سوريا، المجلد ٢٨ العدد 2
٨. مطر، محمد، ونور، عبد الناصر، ٢٠٠٧ مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال – مجلة علمية محكمة -، عمان، الأردن، المجلد ٣، العدد ١
٩. نظمي ابراهيم، إيهاب ٢٠٠٩ التدقيق القائم على مخاطر الأعمال: حداثة وتطور، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى عمان، الأردن
١٠. هلبلينج، كاترين ل. كوشتا وسوليفان، جون د.، ٢٠٠٢ تأسيس حوكمة الشركات في الاقتصاديات النامية والصاعدة والانتقالية، مركز المشروعات الدولية الخاصة، القاهرة، جمهورية مصر العربية
١١. الوردات، خلف عبد الله، ٢٠٠٦ التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن

ثانياً: المراجع الأجنبية:

[1] DELOITTE et AACIA, 2007 l'audit interne en Algérie : Etats des lieux et restitution d'éléments d'enquête, Algérie

[2] Ebondo Wa Mandzilla, E. 2005 La gouvernance d'entreprise : une approche par l'audit et le contrôle interne, Editions l'harmattan, Paris, France

[3] FINET, A. & al. 2009 Gouvernance d'entreprise : nouveaux défis financiers et non financiers, Edition De boeck, Bruxelles, Belgique, 2009

[4] Guerza, A. 1995 l'audit interne : situation et perspectives, atelier national sur l'audit de l'entreprise, Annaba, Algérie

[5] Hamidi, H. 1995 Contrôle d'audit et responsabilité, atelier national sur l'audit d'entreprise, Annaba, Algérie

[6] IFACI & Price WaterHouseCoopers, 2005 Le management des risques de l'entreprise, Editions d'organisation, Paris, France

[7] IFACI, 2012 Cadre de Référence International des Pratiques Professionnelles, Paris, France

[8] IIA, 2016 Normes internationales pour la pratique professionnelle de l'audit interne, The Institute of Internal Auditors, USA, 2004

[9] KPMG, 1995 Guide de l'administrateur, Nouvelles Editions fiduciaires, Paris, France

[10] LANDWELL & ASSOCIÉS, 2004 Contrôle interne : Au-delà des concepts : 40 questions aux praticiens, Paris, France

[11] Pigé, B. 2008 Gouvernance, contrôle et audit des organisations, Edition Economica, Paris, France

[12] Pigé, B. 2009 Audit et contrôle interne, Editions Management et Société, Cormelles-le-Royal, France

[13] Ramamoorti, S. 2003 The Professional Practices Framework for Internal Auditing, Institute of Internal Auditors, Florida, USA

[14] Renard J. 2006 Théorie et pratique de l'audit interne, Editions d'organisations, Paris, France

[15] Schneider, A. 2010 Analysis of professional standards and research findings to develop decision aids for reliance on internal auditing, Research in Accounting Regulation, n° 22, USA

[16] Stewart, J. Subramaniam, N. 2010 Internal audit independence and objectivity: emerging research opportunities, Managerial Auditing Journal, Vol. 25 No. 4, Australia

[17] Valin, G. & al. 2006 Controlor & Auditor, Editions Dunod, Paris, France

Global Journal of Economics and Business
Vol. 5, No. 2, 2018, p.204 – p.221
e-ISSN 2519-9293 , p-ISSN 2519-9285

Refaad for Studies and Research
www.refaad.com

Mechanisms to Improve the Practice of Internal Auditing in Algeria in light of the Reality of Practice and the New Requirements of the Profession

Laib Abderrahmane

Faculty of economics and management- University Ferhat Abbes- Setif 1- Algeria

abder-laib@hotmail.com

Abstract:

The aim of this article is to provide a number of mechanisms that allow for the improvement of internal audit activity in Algeria in a manner that allows it to prove its effectiveness and efficiency, in line with the new requirements of the international framework for practicing this profession and in keeping with the prevailing practice in the developed world. The introduction of such mechanisms is aimed at correcting the situation of internal audit activity in Algeria, which is still stagnant and has not reached the required level and has not developed at the same pace, efficiency and efficiency. The study showed that the reasons for this weakness are attributed to both lack of attention by the economic institutions and the lack of fields and centers of specialization and the slow pace of laws and legislation related to the organization and structure of economic institutions in line with the requirements of modern management.

Keywords: Internal Audit, Internal Control, Risk Management, Corporate Governance, International Professional Practices Framework, Algerian Economic Companies

Global Journal of Economics and Business
Vol. 5, No. 2, 2018, p.222 – p.241
e-ISSN 2519-9293 , p-ISSN 2519-9285

Refaad for Studies and Research
www.refaad.com

أثر السياسة المالية و النقدية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٦

د. قادري نورية[١] ، أ. ساكت فاطمة الزهراء[٢]
جامعة معسكر، مخبر lapdec
[1] Knouria45@yahoo.fr, [2] md.hamlet.fz@gmail.com

الملخص:

لقد حاول بحثنا هذا دراسة اثر السياسة المالية و السياسة النقدية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة ١٩٩٠/٢٠١٦، فتطلب منا ذلك تناول التعاريف المختلفة للسياسة المالية و النقدية و أهدافها و أدواتها المستخدمة في التأثير على النشاط الاقتصادي عامة ثم التطرق لتحليل وصفي لأثر بعض و أهم هذه الأدوات على تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، يليه دراسة قياسية تم اعتمادنا فيها على نموذج ARDL تضمن مجموعة من المتغيرات و التي تمثلت في الإنفاق الحكومي، الجباية العادية ، الكتلة النقدية، سعر الصرف و معدل إعادة الخصم ،و الذي تم التوصل من خلاله إلى أن الإنفاق الحكومي و الكتلة النقدية تساهم في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي بينما سعر الصرف فأثاره محدود وضئيلة أما الجباية العادية و معدل إعادة الخصم فتأثيرهما عكسياً على تدفقات الاستثمار الأجنبي بالجزائر.

الكلمات المفتاحية: أدوات السياسة المالية، أدوات السياسة النقدية، الاستثمار الاجنبي المباشر
تصنيف JEL : E17, E6

المقدمة:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر في الوقت الراهن من بين الركائز الأساسية في تحقيق التنمية و النمو الاقتصادي، وذلك لمكانته الهامة في اقتصاديات دول العالم ,خاصة بعد الأحداث الاقتصادية الأخيرة و التحولات التي شاهدتها الأوضاع و التي تجلت في الانفتاح التجاري الدولي وزيادة مختلف التبادلات بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر .

كل هذا التغير دفع الدول النامية إلى ضرورة تصحيح أوضاعها و النهوض باقتصادياتها و مواكبة التطورات و الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال خلق مناخ ملائم يمكنها من استقطاب اكبر قدر ممكن من الاستثمار الأجنبي المباشر بشتى الطرق و مختلف الأساليب و أفضلها.

والجزائر كغيرها من دول العالم بحاجة إلى تحقيق تنمية اقتصادية كونها من الدول النامية فهي مجبرة على تحقيق اكبر قدر ممكن في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

ولا يتحقق هذا إلا من خلال انتهاج سياسات اقتصادية هادفة و ناجحة .وبما أن السياستين المالية و النقدية هي أهم أجزاء السياسة الاقتصادية فلابد من استغلال أداوتهما في تحقيق هذا الهدف.

الإشكالية :

إن سعي الدول النامية من بينها الجزائر إلى خلق مناخ استثماري و زيادة جاذبية الاستثمار يتطلب رسم الحكومة لسياسات اقتصادية مدروسة بدقة مع متابعة مستمرة حتى تضمن الوصول إلى الأهداف المسطرة و على هذا الأساس يمكن لنا طرح التساؤل التالي :

ما مدى تأثير السياسة المالية و السياسة النقدية المنتهجة في جذب الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر ؟

ومنها تنبثق التساؤلات الفرعية التالية :

- ما المقصود بالسياسة النقدية و السياسة المالية و ما هي أدواتهما ؟.
- ما المقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر ؟.
- هل حققت الجزائر نتائج ملموسة من خلال الإجراءات المتعلقة بأدوات السياسة النقدية و المالية؟ .

- أي السياستين الأكثر تأثير في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر؟.

فرضيات الدراسة :

صيغت فرضيات الدراسة على النحو التالي :

- ساهمة الإجراءات و التدابير المتعلقة بأدوات السياسة النقدية و السياسة المالية في تحريك الاستثمار و تحسين المناخ الاستثماري ولو بوتيرة ضعيفة.
- تعد السياسة النقدية أكثر فعالية من السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.

الدراسات السابقة :

تطرق العديد من الباحثين لهذا الموضوع من خلال دراسات سواءاً تحليلية أو قياسية و ذلك لأهمية السياسات الاقتصادية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، على هذا الأساس نتطرق لبعض هذه الدراسات.

- **بول ندوبويسي PAUL NDUBUISI، كالو KALU سنة ٢٠١٦، جامعة أبيا الحكومية ، نيجيريا، مقال تحت عنوان :" السياسة الحكومية والاستثمار الأجنبي المباشر التدفقات الداخلة إلى نيجيريا "**

تحدد هذه الدراسة القيام ، بصورة تجريبية ، بدراسة الدور الذي تقوم به السياسة الحكومية ، ولا سيما في مجالات النقدية والمالية في تحديد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في نيجيريا (١٩٨٠-٢٠١٤).

لقد جمعت البيانات المتعلقة بالدراسة من مصادر ثانوية وحللت باستخدام أسلوب الانحدار المتعدد، جوهانسن للتكامل المشترك واليات تصحيح الأخطاء.

وكشفت النتائج أن هناك علاقة سلبية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومتغيرات السياسات ، وهي: معدل التضخم ، سعر الصرف الأجنبي ، والعجز/الفائض المالي الحكومي ، فضلا عن المتغير الوهمي (عامل المخاطر السياسية). واستنادا إلى نتائج تجريبية،

- **عطية محمد علاونه Ateyah M. ALAWNEH و توركي الفواز Torki AL-FAWWAZ بالأردن سنة ٢٠١٥ مقال تحت عنوان : "اثر السياسات المالية و النقدية الكمية علي الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر في الأردن" (The Impact of the Fiscal and Quantitative Monetary Policies on the Domestic and Foreign Direct Investment in Jordan)**

تهدف الدراسة إلى توضيح اثر السياسة المالية والنقدية الكمية على الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر في الأردن خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١١) ، واختارت هذه الدراسة المتغيرات المستقلة أدوات السياسة النقدية التي تشمل (معدل أعاده الخصم ، والاحتياطي إلزامي وعملية السوق المفتوحة) ، كما اختارت هذه الدراسة أدوات مالية تشمل النفقات الرأسمالية الحكومية)، لأنها تلعب دورا كبيرا في الاقتصاد الأردني، فان مصدر البيانات المستخدمة في هذه الدراسة هو قاعدة بيانات البنك المركزي الأردني ، إدارة الإحصاءات-الأردن . و تم تحليل البيانات باستخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط /المتعدد.

حيث استخدمت الدراسة نموذجين ، الأول هو تقييم اثر السياسة المالية و النقدية على الاستثمار المحلي ، وجدت الدراسة أن هناك علاقة سلبيه بين معدل أعاده الخصم والاستثمار المحلي ، ولكنها ليست ذات دلالة إحصائية، بينما توجد علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين الاحتياطي النقدي الإلزامي و الاستثمار المحلي ، نظرا لوجود احتياطيات نقدية زائدة في المصارف في الأردن. وأظهرت الدراسة أيضا وجود علاقة سلبية بين الضرائب والاستثمار المحلي ، وعلاقة ايجابية بين الإنفاق الرأسمالي الحكومي والاستثمار المحلي ، وهذا يعني أن الفعالية السياسية المالية أكبر من فعاليه السياسات النقدية في التأثير على الاستثمار المحلي.

وتبين الدراسة الثانية اثر السياسة المالية والنقدية علي الاستثمار الأجنبي المباشر ،و أظهرت الدراسة وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين معدل أعادة الخصم والاستثمار الأجنبي المباشر ، ،في حين اظهر انه يوجد علاقة ايجابية بين الضرائب والاستثمار الأجنبي المباشر ، والسبب هو أن الحكومة تمنح إعفاءات ضريبية لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر. توصي هذه الدراسة باعتماد سياسة الإقناع الأدبي لتوجيه المصارف إلى تعزيز دورها في الاستثمار المحلي ، فضلا عن الحاجة إلى السياسة المالية في الأردن التي تمنح إعفاءات ضريبية لتشجيع الاستثمار المحلي.[1]

- **دراسة جوشوا بيلو Joshua A. Bello سنة ٢٠٠٥ ، جامعة أوبورن، الولايات المتحدة الأمريكية، أطروحة دكتوراه تحت عنوان : السياسة المالية ونمو الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (بلدان مختارة: غانا ،جنوب إفريقيا وكينيا ونيجيريا)**

(Fiscal policy and the growth of foreign direct investment in sub-saharan africa (selected countries: ghan kenya, nigeria, and south Africa))

[1] . Ateyah M. ALAWNEH , October2015 ,The Impact of the Fiscal and Quantitative Monetary Policies on the Domestic and Foreign Direct Investment in Jordan. An Empirical StudyInternational Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences,University of Jordan.

تقيم هذه الدراسة أثر السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ، مع التركيز على بلدان مختارة هي : غانا وكينيا ونيجيريا وجنوب إفريقيا. وتبحث الدراسة كذلك إمكانية توسع الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاديات إفريقيا جنوبي الصحراء ، بما في ذلك تحديد العوامل (المالية أو غير المالية) التي تساهم في نمو الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة على المدى الطويل. وتحاول هذه الدراسة المساهمة في المناقشات التي تركز أساسا علي الحوافز الضريبية في بلدان إفريقيا جنوبي الصحراء ، والفوائد المحتملة من اكتساب المعارف التي تأمل هذه البلدان في الحصول عليها وكيفية تحقيق ذلك.

لقد استخدمت طريقة المربعات الصغرى والشامل لعدة قطاعات وسلاسل زمنية لإجراء تقديرات وتحليلات للبيانات التاريخية لأربعة بلدان مختارة تمثل إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لمدة ٢٣ عاما (١٩٨٠-٢٠٠٢). ولا تظهر نتائج الانحدار في السلسلة الزمنية المجمعة أي دليل علي أن الحوافز المالية اجتذبت استثمارات إلى منطقة إفريقيا جنوبي الصحراء كإقليم ، ولكن توجد اختلافات بين الأمم في المنطقة. غير أن النتائج تبين أن رأس المال البشري وحجم السوق هما أهم العوامل المحددة لنمو الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا جنوبي الصحراء ، مما يدعم الدراسات السابقة بان رأس المال البشري أساسي لنقل التكنولوجيا والنهوض بنمو الاستثمار الأجنبي المباشر. وتبين أيضا أن الاستقرار السياسي مهم جدا بالنسبة لنمو الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان إفريقيا جنوبي الصحراء ، ولكن العجز والمعدل الضريبي يؤثران تأثيرا سلبيا علي الاستثمار الأجنبي المباشر. ويترتب علي ذلك أن تقوم الحكومات في منطقة إفريقيا جنوبي الصحراء باستعراض مواقفها بشان عرض الحوافز المالية لتعزيز نمو الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة ،كما ينبغي لبلدان إفريقيا جنوبي الصحراء أن تستثمر في شعوبها وقد يحتاج صانعو السياسات إلى استخدام سياسات أكثر ديناميكية وأكثر تناغما مع التغير السريع في التكنولوجيا.[١]

- **دراسة نيتي بأسين Niti Bhasin، ٢٠١٤، جامعة دلهي الهند، مقال تحت عنوان : اثر السياسة المالية علي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة الهند واختيار الاقتصاديات الأسيوية**

(The Impact of Fiscal Policy on Foreign Direct Investment Inflows: A Study of India and Select Asian Economies)

تبحث الدراسة عن العوامل المحددة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة من بلدان مختارة من آسيا ، مع التركيز بوجه خاص على دور السياسة المالية للبلد المضيف في قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر.

وقد استخدمت بيانات سبعة بلدان و التي تعد أكبر الاقتصاديات المستفيدة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة الأسيوية للفترة ١٩٩١-٢٠١١. (تم استبعاد بلدين هما هونغ كونغ وفيتنام بسبب عدم توفر البيانات المتعلقة بالسياسة المالية). وبمساعدة من بيانات على مدى فترة واحدة وعشرين سنة من ١٩٩١-٢٠١١ ، تقوم الدراسة بوضع نماذج لدور السياسة المالية في تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر .والى جانب المحددات التقليدية للاستثمار الأجنبي المباشر ، تركز هذه الدراسة على دور متغيرات السياسات المالية في التأثير على الاستثمار الأجنبي المباشر. وبغيه تهيئه بيئة مواتية للاستثمار الأجنبي، أعادت بلدان عديدة بما فيها الهند ، تصميم نظمها الضريبية لجعلها قادرة على المنافسة دوليا. وتشكل المعاهدات الضريبية الثنائية جزءا من هذه العملية للتخفيف من حدة مشكلة الازدواج الضريبي الدولي. ومن المتغيرات الهامة الأخرى للسياسة المالية نسبة الإنفاق الحكومي التي تتسم بطابع إنمائي.

تم تحليل البيانات باستعمال طريقة المربعات الصغرى .

و حسب نتائج الدراسة فان العوامل المحددة التي ظهرت على أنها هامه هي :

انفتاح الاستثمار الأجنبي المباشر والهياكل القاعدية، حيث يشكل التفاوت في انفتاح الاستثمار الأجنبي المباشر أمرا هاما وله دلالة ايجابية. وبالتالي ، فان انتهاج سياسة أكثر تحررا وانفتاحا في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد،كما أن معامل متغير الهياكل القاعدية إيجابي ، مما يعني أن البنية التحتية الحديثة والجيدة الوضع تجتذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى اقتصاد.

غير أن معاملات متغيرات السياسة المالية ، أي المعاهدات الضريبية الثنائية والنفقات الحكومية ليست هامة . وهذا يعني أن متغيرات السياسة المالية لم تدخل بعد في عملية صنع القرارات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر.وبالتالي فان متغيرات السياسة المالية تكاد أن تكون شبه معدومة ، ففي حين أن السياسة المالية التنافسية قد تيسر عمليات الأعمال التجارية ، فإنها لا تزال ليست ذات اعتبارا أوليا في قرارات الاستثمار.[٢]

- **محمد لحسن علاوي، كريم بروشة، ٠٩ديسمبر ٢٠١٥،جامعة الوادي الجزائر، مقال تحت عنوان : " اثر السياسة النقدية و المالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر."**

الهدف من هذه الدراسة و إظهار اثر السياسة النقدية و المالية المتبعة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال فترة (١٩٩٦-٢٠١٢)، باستعمال نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR)

[1] . Joshua A. Bello, December 16, 2005,FISCAL POLICY AND THE GROWTH OF FOREIGN DIRECT INVESTMENT IN SUB-SAHARAN AFRICA (SELECTED COUNTRIES: GHANA, KENYA, NIGERIA, AND SOUTH AFRICA), Auburn University.

[2] . Niti Bhasin,2014,The Impact of Fiscal Policy on Foreign Direct Investment Inflows: A Study of India and Select Asian Economies journal press India ,Department of Commerce, Delhi School of Economics, University of Delhi .

وتم اختيار المتغيرات المستقلة (معدل الخصم، الكتلة النقديةM2، سعر الصرف) كمتغيرات للسياسة النقدية أما السياسة المالية فتم اختيار (النفقات العمومية) ،أما المتغير التابع فيتمثل في قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر.

من خلال النتائج تبين انه هناك علاقة سببية في اتجاه واحد بين كل من الإنفاق العام، كتلة النقود و معدل الخصم وكذا تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر إضافة إلى هذا تبين أن هناك قوة تفسيرية للإنفاق العام و الكتلة النقدية تفسر التغير في قيمة الاستثمار الأجنبي فبشكل عام تبين النتائج أن هناك تأثير ايجابي ومعنوي للسياسة النقدية و المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر و عليه فان نتائج الدراسة جاءت منسجمة مع النظرية الاقتصادية.[١]

- **دراسة عبد الحق،طير عقبة،١٢ديسمبر٢٠١٧،جامعة الوادي الجزائر، مقال تحت عنوان: " فعالية السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"**

تهدف هذه الدراسة البحثية إلى قياس فعالية السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٥) وذلك من خلال التركيز على مؤشر نفقات التجهيز من الجانب الإنفاقي، ومؤشر الإيرادات الجبائية من الجانب الجبائي، تمت الدراسة باستخدام أسلوب ARDL وتم التوصل الى النتائج التالية :

وجود علاقة طردية ومعنوية عند المستوى ٥%بين مؤشر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشر نفقات التجهيز في الأجل الطويل، حيث أن الزيادة في نفقات التجهيز ب ١% تؤدي إلى الزيادة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ب ٢,١٦% .

وجود علاقة عكسية ومعنوية عند المستوى ٥ %بين مؤشر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشر الإيرادات

الإطار النظري للدراسة

مفهوم وأدوات السياسة المالية:

السياسة المالية هي مرآة تبين دور الدولة و تدخلها وقد ارتبط مفهوم السياسة المالية بمبدأ حرية الدولة في وضع سياستها المالية و قد عرفها الاقتصادي (Bach)على أنها " أداة لاستخدام كل من الإنفاق الحكومي والضرائب إضافة إلى القروض لغرض التأثير على الطلب الكلي وذلك حسب الظروف الاقتصادية للبلد، فضلا عن دورها في تحقيق النمو الاقتصادي، تقليل من البطالة ، توزيع الموارد بين الحاجات و الأغراض المختلفة بهدف تحقيق الرفاهية للأفراد و تحقيق العدالة من خلال إعادة توزيع الدخل "[٢].

تستخدم السياسة المالية مجموعة من الأدوات من اجل بلوغ أهدافها المسطرة، وعليه سنحاول فيما يلي التعرف على هذه الأدوات.

أ. **الإيرادات العامة :** هي مجموعة من المصادر المتنوعة و المختلفة تستمد منها الدولة ما هي في حاجة إليه من أموال لسداد نفقاتها يمكن تقسيم إيرادات الدولة تبعا لمصادرها إلى عدة أقسام :

أولاً :الإيرادات السيادية : إن قيام الحكومة بواجبها و المتمثل أساساً في توفير الدفاع و الحماية العامة لكافة المواطنين هو مصدر سيادتها و حقها في الحكم فإذا أخلت بواجبها انتفى عنها حق السيادة، ومنه يأتي حقها في استقطاع أموال من الأفراد تسمى أحيانا " ضريبة Tax " وأحيانا " رسما Fec " وأحيانا أخرى " أتاوة Royalty " .

ثانياً : الإيرادات الاقتصادية: دخل الدولة من ممتلكاتها، أرباح المشروعات الاقتصادية ، القروض العامة و التحويلات

ب. **النفقات العامة:** هي مبلغ نقدي يصدر من خزانة الدولة بغرض تلبية حاجة عامة ، فالحكومة تؤدي خدمات عامة مختلفة بهدف حماية المواطنين و تحقيق الرفاهية العامة و منه يستلزم أداء هذه الخدمات إنفاقا من جانب الحكومة.[٣]

ج- **آلية عمل السياسة المالية :**

- **حالة الكساد الاقتصادي :** في هذه الحالة يكون العرض الكلي اكبر من الطلب الكلي و بالتالي عجز في تصريف المنتجات. و هذا يعني أيضاً وجود البطالة و قلة فرص العمل . ففي هذه الحالة يكون الاقتصاد في حالة ركود و تلاشي مما يدفع الحكومة إلى تبني السياسة المالية التوسعية و ذلك عن طريق [٤]:

[١].محمد لحسن علاوي، كريم بروشة، ٠٩.ديسمبر ٢٠١٥، اثر السياسة النقدية و المالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. جامعة الوادي الجزائر،العدد٩ .

[٢]طارق لحاج، ١٩٩٩، المالية العامة،دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان ص ٢٠١.

[٣]. عبد المنعم فوزي، ١٩٩٤، المالية العامة و السياسة المالية .دار النهضة بيروت العربية، لبنان.ص ٤١ .

[٤]. أربا الله محمد، (٢٠١٠/٢٠١١)، السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار – حالة الجزائر - مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر ص٥ .

- **زيادة مستوى الإنفاق العام :** تلجا الحكومة إلى زيادة الإنفاق العام المتمثل في زيادة مشترياتها (السلع و الخدمات) بمعنى زيادة مداخيل الأفراد و بالتالي زيادة الطلب . و تؤدي زيادة الطلب بالمؤسسات إلى زيادة إنتاجها و هذا ما يجعلها بحاجة إلى أيدي عاملة جديدة مما يدفعها إلى فتح فرص التوظيف و منه القضاء على مشكل البطالة و الخروج من حالة الكساد.
- **تخفيض الضرائب :** قد تعتمد الحكومة تخفيض الضرائب أو منح إعفاءات ضريبية للأفراد بدلا من زيادة الإنفاق العام. لان تلاك الاقتطاعات التي يتم التخلي عنها تؤدي إلى الزيادة في الدخل ألتصرفي المخصص للاستهلاك و لادخار و هذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي بما في ذلك الطلب الاستهلاكي و الطلب الاستثماري .

قد تستعمل الحكومة الزيادة في الإنفاق العام و تخفيض الضرائب معاً في نفس الوقت و ذلك للخروج من حالة الكساد و دفع عجلة التنمية الاقتصادية إلى الأمام.

- **حالة التضخم في الاقتصاد :** وهو الارتفاع المتواصل في المستوى العام للأسعار . و يتمثل دور السياسة المالية في هذه الحالة في إتباع سياسة مالية انكماشية محاولة تخفيض مستوى الطلب و خفض القدرة الشرائية معتمدتا على [١] :
- **تخفيض مستوى الإنفاق العام :** وهو يعتمد على آلية المضاعف لتخفيض حجم الاستهلاك و هذا ما يؤدي إلى نقص الطلب الكلي و منه كبح مستوى الأسعار .
- **رفع مستوى الضرائب :** والذي يؤدي إلى تخفيض الدخل التصرفي . و بالتالي تخفيض الطلب وهذا ما يؤدي إلى كبح مستوى الأسعار .

وقد تعمل الحكومة على تخفيض مستوى الإنفاق العام و زيادة الضرائب في آن واحد للخروج من حالة التضخم.

مفهوم و ادوات السياسة النقدية:

تعرف السياسة النقدية على أنها سياسة لهل علاقة بالنقود و الجهاز المصرفي و التي تؤثر على عرض النقود إما بزيادة حجمها أو الإقلال منها .

تعرف السياسة النقدية بأنها "مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة للسيطرة على عرض النقد من اجل تحقيق أهداف معينة تحقيق مصلحة اقتصادية لأفرادها " . [٢]

يمكن تلخيص أهداف السياسة النقدية فيما يلي :

- زيادة الدخل الوطني عن طريق زيادة النمو الاقتصادي .
- المحاولة للوصول إلى التشغيل الكامل و خفض معدلات البطالة .
- تحقيق الاستقرار في الأسعار و إحكام الرقابة على التضخم النقدي .
- المحافظة على توازن ميزان المدفوعات و على قيمة العملة . [٣]

أ. الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية :

تعمل هذه الأدوات بشكل غير مباشر على التأثير في المستوى السيولة البنكية و التأثير على تكلفة الحصول على الأموال (القروض) وهذا من اجل إحداث تغيير في كمية النقود المتداولة إجمالاً ويتعلق الأمر في هذه الحالة بكل من معدل الخصم و سياسة السوق المفتوحة.

- **سياسة معدل الخصم (معدل إعادة الخصم) :** نعني به معدل الفائدة الذي يحصل عليه البنك المركزي عندما يقدم قروض للبنوك التجارية أو يعيد خصم الأوراق التجارية و السندات التي تقدمها له .

تحديد معدل الخصم من قبل البنك المركزي يؤثر على قروض البنوك التجارية .

- **سياسة السوق المفتوحة :** تعني تدخل البنك المركزي في السوق المالية إما بائعاً لأوراق مالية - خاصة السندات الحكومية- في حالات التضخم وذلك لامتصاص النقود المتداولة الإضافية مما يقلل من عرض النقد

كما قد يدخل مشتري لزيادة عرض النقد في حالات الكساد محاولا إحداث نوعاً من الإنعاش الاقتصادي .

ب. الأدوات الكمية المباشرة :

تهدف هذه الأدوات الكمية إلى مراقبة حجم القروض ، حيث تتعلق بتحديد مختلف الحصص البنكية و شروط استعمال تسهيلات البنك المركزي و كذا الاحتياطات الإجبارية . [٤]

---

[١] . أربا الله محمد .المرجع السابق .ص٧.

[٢] . محمود حسن الوادي .حسين محمد سمحان . ٢٠٠١ .المالية العامة من منظور إسلامي .دار صفاء للنشر و التوزيع –عمان .ص ٢٣٨.

[٣] .فتيحة مليانى،٢٠١٦،الإصلاحات النقدية في الجزائر و دورها في تحقيق الاستقرار النقدي .جامعة الجيلالي بونعامة .مجلة الاقتصاد الجديد العدد ١٤ ص ١٥٧.

[٤] . خباية عبد الله . ٢٠٠٩، أساسيات في اقتصاد المالية العامة.مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، ص ٤٤.

ج. آلية عمل أدوات السياسة النقدية :

- **حالة الفجوات التضخمية :** تحدث الفجوة التضخمية نتيجة ارتفاع الطلب الكلي على العرض الكلي و للقضاء على هذه الفجوة يمكن التقليل من الطلب الكلي ، و عليه يتم استخدام " السياسة النقدية الانكماشية " .
  - عمليات السوق المفتوحة : يقوم البنك المركزي في هذه الحالة ببيع السندات الحكومية إلى مختلف البنوك التجارية و المؤسسات المختلفة و الأفراد، و عليه من خلال عملية البيع ستنخفض كمية النقد المتداول في الاقتصاد ، و منه ينخفض كل من الإنفاق الاستهلاكي (c) و الإنفاق الاستثماري (I) ، وهذا ما يؤدي إلى تخفيض الطلب الكلي إلى أن يصل إلى مستوى العرض الكلي .
  - سعر الخصم : في هذه الحالة يرفع البنك المركزي سعر الخصم و منه انخفاض حجم القروض المتوفرة لدى البنوك التجارية ، فترفع هذه الأخيرة سعر الفائدة على الودائع و القروض و منه ترتفع الأموال المودعة في البنوك ، أما القروض فينخفض حجمها بسبب ارتفاع تكلفة الإقراض ، و عليه انخفاض الطلب الكلي إلى غاية مستوى التوازن.
  - الاحتياطي القانوني : يرفع البنك من نسبة الاحتياطي القانوني و منه تنخفض قدرة البنوك على توليد الائتمان و كنتيجة لهذا الارتفاع تنخفض نسبة الإنفاق الاستهلاكي (C) ، و الإنفاق الاستثماري (I) و عليه انخفاض الطلب الكلي إلى غاية توازن الطلب الكلي و العرض الكلي .
- **حالة الفجوة الانكماشية :** الفجوة الانكماشية تحدث نتيجة انخفاض الطلب الكلي عن العرض الكلي و للتخلص من هذه الفجوة لابد من زيادة الطلب الكلي و عليه يتم إتباع سياسة نقدية توسعية .
  - عمليات السوق المفتوحة : في هذه الحالة يدخل البنك كمشتري للسندات الحكومية من المؤسسات و البنوك التجارية و كذا الأفراد فهذه العملية تؤدي لزيادة كمية النقد المتداول في الاقتصاد فتزيد القوة الشرائية للأفراد و يرتفع الإنفاق الاستثماري الذي يقوم به قطاع الأعمال فيزيد الطلي الكلي إلى مستوى التوازن مع العرض .
  - سعر الخصم : يخفض البنك المركزي من سعر الخصم و تقترض البنوك التجارية كميات كبيرة من البنك المركزي فتخفض البنوك التجارية من سعر الفائدة على الودائع و القروض و هذا يعني انخفاض حجم الأموال المودعة في البنوك فيرتفع الطلب الكلي إلى غاية التساوي مع العرض الكلي .
  - الاحتياطي القانوني : يخفض البنك المركزي من الاحتياطي القانوني فتزيد قدرة البنوك التجارية في توليد الائتمان و كنتيجة لهذا يرتفع الإنفاق الاستهلاكي و الإنفاق الاستثماري إلى مستوى يتساوى فيه الطلب الكلي مع العرض الكلي .

مفهوم، محددات و دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد عرف الاستثمار الأجنبي المباشر العديد من الباحثين فقالوا عنه :

" عملية تدفق القروض من قبل الشركة الأم إلى الشركة التابعة لها في الخارج، أو ملكيتها في شركة أخرى على أن لا تقل نسبة التملك في الخارج عن ١٠%" .[١]

كما يعرفه البعض الآخر بأنه :

" انتقال رؤوس الأموال للاستثمار في الخارج بكل مباشر في صورة مشروعات أياً كان نوعها ".[٢]

و يعرفه صندوق النقد الدولي (IMF) في تقريره السنوي للاستثمار الأجنبي المباشر على انه " الاستثمار الذي يحصل على حصة ثابتة في مشروع مقام في اقتصاد آخر غير اقتصاد المستثمر ، و يتحكم المستثمر الأجنبي في إدارة المشروع ".

وقد حددت منظمة OECDحصة المستثمر الأجنبي في رأس المال أو قوة التصويت بنسبة لا تقل عن ١٠ % من إجمالي رأس المال أو عدد الأصوات في المشروع .[٣]

أما محدداته فهي تنقسم إلى:

أ. **المحددات الاقتصادية :** تلعب المحددات الاقتصادية دور أساسي في توجيه الاستثمارات و من هذه المحددات وجود سياسات اقتصادية مستقرة و مرحبة بالاستثمار و تتمتع بالاستقرار و الثبات إضافة إلى حجم السوق فإذا كان حجم السوق كبير و نشط يملك كل الإمكانيات للتوسع فانه

[١] . سليمان عمر الهادي،٢٠١٤، الاستثمار الأجنبي المباشر و حقوق البيئة ، الاكاديميون للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ص٢٣.

[٢] .عمار محمد خضير الجبوري،٢٠١٧، ضمانات الاستثمار الأجنبي (دراسة مقارنة) ، منشورات الحلبي الحقوقية ، الطبعة الأولى ص ٣١.

[٣] .وفاء عبد العزيز،٢٠١٦، عبد السميع يونس ،دور الاستثمار الأجنبي في التنمية الاقتصادية في اندونيسيا ، المكتب العربي للمعارف ، الطبعة الأولى ص٤٤.

يجذب الاستثمار الأجنبي كما أن درجة الانفتاح الاقتصادي و القوة التنافسية للاقتصاد الوطني تعتبر من العوامل الرئيسية في جذب الاستثمار الأجنبي .[١]

ب. **المحددات المالية و التمويلية :** تتمثل في الحوافز الممنوحة للمستثمر الأجنبي فقد تكون حوافز ماليو منها الإعفاءات الضريبية . إعفاءات السلع الرأس مالية المستوردة من الرسوم الجمركي واو من ضرائي الواردات الأخرى .و الحوافز التمويلية المتمثلة في الإعانات الحكومية المباشرة التي تمنح لتغطية جزء من تكلفة رأس المال , الإنتاج و كذلك مشاركة الحكومة في ملكية أسهم مشروعات استثمارية .[٢]

ج. **المحددات التشريعية و التنظيمية :** المستثمر الأجنبي لن يقدم على الاستثمار في بلد ما إلا إذا توفرت له الحماية القانونية الكافية فالإطار التشريعي و التنظيمي المنظم لأنشطة الاستثمار الأجنبي يعطي الثقة و الأمان للمستثمر الأجنبي .

د. **المحددات السياسية :** الاستقرار السياسي في البلد المضيف محدد هام لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لان وجود نظام ديمقراطي يحترم الإرادة الشعبية و عدم و جود صراعات داخلية وهذا عامل محفز لجذب الاستثمار .

كما تسعى الشركات الأجنبية إلى الاستثمار في دول أخرى لتحقيق أهداف محددة ، منها الحصول على المواد الخام بأقل تكلفة و الاستفادة من انخفاض تكلفة اليد العاملة إضافة إلى ذلك بحثها عن أسواق جديدة لتصريف فوائض السلع و قد تعتمد على استثماراتها في تحقيق رغبتها في فرض سيطرتها الاقتصادية و السياسية على الدولة المضيفة .

أما بالنسبة للدول المستقطبة أو المضيفة (الدول النامية) فهي تلجا للاستثمارات الأجنبية لحل مختلف مشاكلها منها البطالة ، الحاجة لاكتساب التكنولوجيا العالية إضافة إلى ذلك إنتاج منتجات كانت تستورد في السابق و تمكنها من التصدير لأسواق أخرى في الخارج و هذا ما يؤدي إلى تحسين ميزان المدفوعات و تصحيح الاختلال في الميزان التجاري [٣]

الجدول (١) : دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

أطراف الاستثمار	الدوافع
الدولة الأم	- زيادة العوائد و زيادة المبيعات. - البحث عن مواد أولية بأقل تكلفة. - إيجاد أسواق جديدة لتصرف فوائض السلع. - البحث عن اليد العاملة ذات تكلفة منخفضة. - الاستفادة من الإعفاءات الضريبية و التشريعات المحفزة. - فرض السيطرة السياسية و الاقتصادية على الدولة المضيفة.
الدولة المضيفة	- الحصول على التكنولوجيا المتطورة و تطوير أساليب الإنتاج. - اكتساب موارد إنتاجية كانت تستورد في السابق - توفير فرص العمل و امتصاص البطالة.

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على المعطيات السابقة.

دراسة تحليلية وصفية لأثر المتغيرات المستقلة للدراسة على الاستثمار الأجنبي المباشر

نظراً لأهمية السياسة المالية و السياسة النقدية في جذب الاستثمار الأجنبي من خلال تأثيرها على بعض عناصرها و التي سنحاول تحليل علاقتها بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر .

اثر متغيرات السياسة النقدية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر :

للسياسة النقدية دور فعال في التأثير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، سنحاول التحليل هذا الارتباط من خلال عرض تطور بعض عناصر السياسة النقدية و بالنسبة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر .

اثر معدل إعادة الخصم على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة

تأثر السياسة النقدية على الأوضاع الاقتصادية من خلال استخدامها مجموعة من الأدوات و من بينها معدل إعادة الخصم الذي أصبح أداة جد هامة و عليه سنحاول معرفة اثر هذا الأخير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر .

[١] .عبد الكريم كاكي، ٢٠١٣، الاستثمار الأجنبي و التنافسية الدولية .مكتبة حسن العصرية لنشر لبنان ، الطبعة الأولى، ص ٧٢.

[٢] .عبد الكريم كاكي .المرجع السابق، ص ٧٣.

[٣] . يحياوي سمير (٢٠٠٤-٢٠٠٥) ، العولمة و تأثيرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، مذكرة ماجستير في التحليل الاقتصادي جامعة الجزائر ص٦٧.

الشكل (١):تطور معدل إعادة الخصم و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر(١٩٩٠-٢٠١٦).

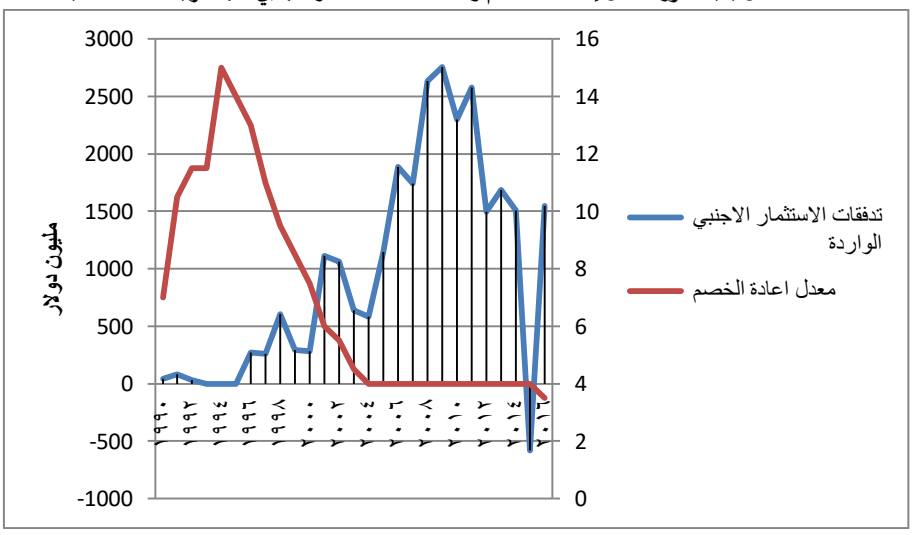

المصدر:من إعداد الباحثتين بالاعتماد موقعي بنك الجزائر /http://www.bank-of-algeria.dz النشرة الإحصائية الثلاثية رقم ٣٢، ديسمبر ٢٠١٥/رقم٣٧،مارس٢٠١٧. و : www.unctadstat.org

نلاحظ من خلال الشكل في المرحلة الأولى ارتفاع معدل الخصم فبلغ ١٥% كحد أقصى فعرفت تدفقات جد منخفضة للاستثمار الأجنبي المباشر ثم بعدها بدا معدل إعادة الخصم في الانخفاض فوصل إلى ٩,٥% سنة ١٩٩٨ ثم واصل هذا الانخفاض إلى غاية ٤% بداية من ٢٠٠٤ واستمر إلى غاية سنة ٢٠١٥ لينخفض بعدها إلى ٣,٥% سنة ٢٠١٦ فشهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي ارتفاع ملحوظ و منه فان إجراء تخفيض معدل الخصم يعد ضمن إجراءات دعم الاستثمار .

أ- علاقة الكتلة النقدية بتدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة :

يمثل المنحنى الموالي تطور كمية النقود و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الدراسة .

الشكل(٢) : تطور الكتلة النقدية M_2 و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر(١٩٩٠-٢٠١٦).

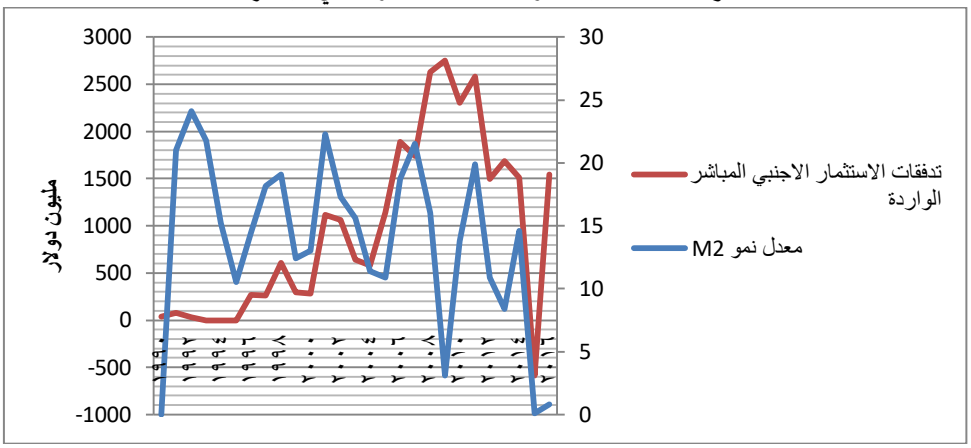

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد موقعي بنك الجزائر /http://www.bank-of-algeria.dz و : www.unctadstat.org

نلاحظ من خلال الشكل أن الكتلة النقدية عرفت نمو غير مستقر ، يتبين لنا في الفترة الأولى من سنة ١٩٩٠ إلى سنة ٢٠٠٠ وهي مرحلة تبنت فيها الجزائر سياسة صارمة لاسترجاع الاستقرار النقدي و قد عرفت هذه الفترة تدفقات استثمارية ضعيفة أو شبه معدومة في بعض الأحيان لكن بداية من سنة ٢٠٠١ شهدت الكتلة النقدية تطور معتبر نتيجة لتحسن مؤشرات الاقتصاد الكلية الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول وترافق هذا التحسن بزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر . أما سنة ٢٠١٥ فعرفت نمو جد ضعيف للكتلة النقدية وهذا بسبب تأثر الاقتصاد بالصدمة البترولية و شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي في نفس السنة تراجع سلبي لكن سرعان ما استرجعت مسارها سنة ٢٠١٦ مسجلة بعد ذلك نتائج ايجابية نتيجة لتحسن السياسات الاستثمارية و تبني الجزائر قانون جديد للاستثمار.

وعليه يمكن القول أن نمو الكتلة النقدية يؤثر إيجاباً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و العكس صحيح.

ب- اثر سعر الصرف على تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة :

نظراً لأهمية سعر الصرف في تطور الاقتصاديات و بما أن الاستثمارات الأجنبية لها دور هام في دفع عجلة تطورها كان لا بد علينا إظهار علاقة و اثر التغير في سعر الصرف على الاستثمار الأجنبي المباشر.

الشكل :(٣) تطور سعر الصرف و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر(١٩٩٠-٢٠١٦).

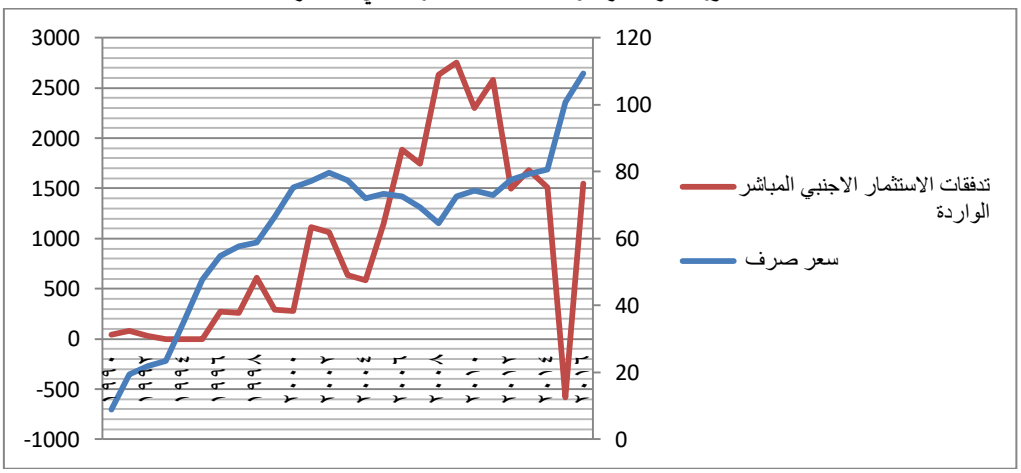

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على موقعي وزارة المالية http://www.mf.gov.dz و : www.unctadstat.org

نلاحظ من خلال الشكل أن سعر صرف الدينار الجزائري تميز بالارتفاع في غالب الأحيان و قد رافق هذا الارتفاع زيادة حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر، فقد ارتفع من ٨,٩٦ دج سنة ١٩٩٠ إلى ٧٩,٦٨ دج سنة ٢٠٠٢ وقد واصل هذا الارتفاع فبلغ ١٠٩,٤٤ دج سنة ٢٠١٦.

وعليه فان انخفاض العملة الجزائرية له اثر ايجابي في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة و منه نستنتج أن خفض سعر صرف الدينار يساهم في زيادة حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

اثر السياسة المالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر :

من اجل استقطاب رؤوس الأموال الخارجية و الاستثمارات الأجنبية، عمدت الجزائر إلى استعمال سياستها المالية لبلوغ هذه الأهداف من خلال سياسة الإرادات و النفقات، وفق إستراتيجية تسمح لها بالتدخل لتحسين مناخ الاستثمار و جذب الاستثمارات الأجنبية .

أ- اثر النفقات العامة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

انطلاقاً من الآثار التي تتركها السياسة الانفاقية على الاقتصاد ككل، سنحاول الوصول إلى مدى تأثير هذه الأخيرة على الاستثمار الأجنبي المباشر .

الشكل(٤) : تطور النفقات العامة و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر(١٩٩٠-٢٠١٦)

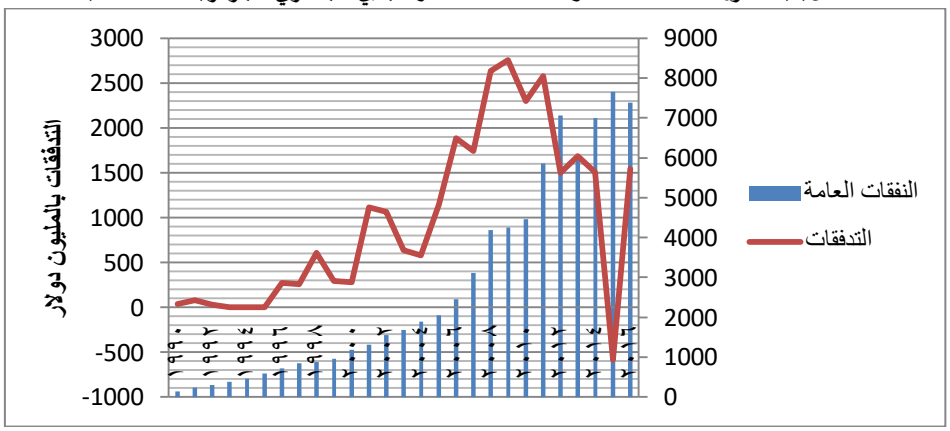

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مواقع وزارة المالية http://www.mf.gov.dz و : www.unctadstat.org وبنك الجزائر . http://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm .

يتبين لنا من خلال الشكل أن تطور النفقات العامة بالمقارنة مع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر تختلف من فترة إلى أخرى، ففي المرحلة الأولى و التي تزامنت مع الإصلاحات الهيكلية و التي عرفت تقشف الدولة كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر منخفضة أو شبه معدومة بداية من سنة ٢٠٠٠ بدأت النفقات العامة في الارتفاع تزامناً مع برنامج الإنعاش الاقتصادي فعرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الفترة تزايد و تراجع من فترة إلى أخرى فتعاكس التدفقات مع النفقات العامة دليل على مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص ففي سنة ٢٠١٥ سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حصيلة سالبة رغم ارتفاع النفقات العامة خلال هذه الفترة، بينما عرفت التدفقات الاستثمارية ارتفاع سنة ٢٠١٦ و هذا ما يدل إلى أن النفقات العامة ليست محدد رئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الدراسة و أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة كانت اقل مما أنفقته الدولة كنفقات عامة.

ب- اثر الجباية العادية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر :

تحتل السياسة الضريبية المطبقة في الدول المضيفة مكانة هامة و هي ضمن أساسيات اتخاذ قرار الاستثمار بالنسبة للمستثمر الأجنبي .

الشكل(٥) : تطور الجباية العادية و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر(١٩٩٠-٢٠١٦)

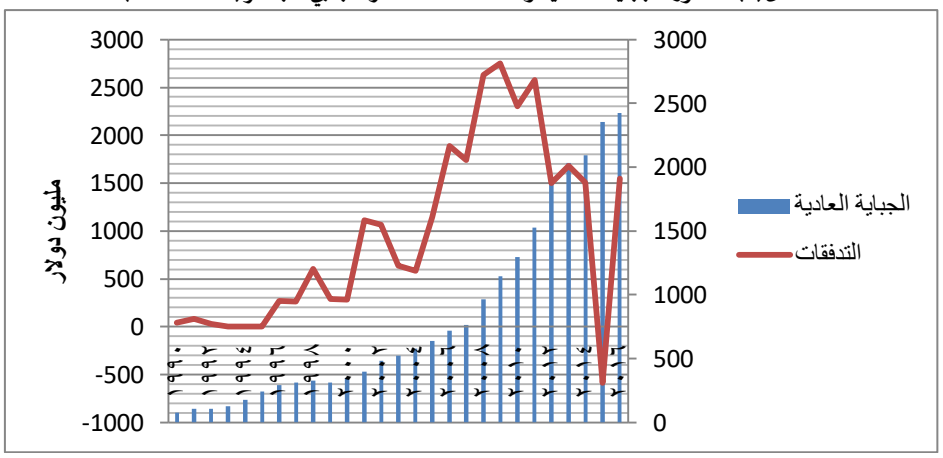

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على موقعي وزارة المالية http://www.mf.gov.dz و : www.unctadstat.org

نلاحظ من خلال التمثيل البياني لكل من تطور الجباية العادية و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الدراسة من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٦ أن الجباية العادية في تزايد مستمر خاصة في السنوات الأخيرة ومقارنتاً مع تدفقات الاستثمار يتبين لنا أن خلال المرحلة الأولى عرفت التدفقات تزايد ترافق مع الفترة التي كانت فيها قيمة الجباية العادية منخفضة أما السنوات الأخيرة فتراجعت قيمة التدفقات مع تزايد جد مرتفع في قيمة الجباية العادية وعليه نستخلص أن تطور الجباية العادية كان عكس تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و منه فان ارتفاع الجباية العادية يؤثر سلباً على تدفق الاستثمار الأجنبي .

الدراسة القياسية:

نحاول في هذا الجزء الالقيام بدراسة قياسية للفترة ١٩٩٠-٢٠١٦ نبرز من خلالها أثر كل من السياستين المالية و النقدية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر . لهذا تم الاعتماد على نموذج يربط بين الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير تابع لأدوات السياستين المالية و النقدية التي تم التطرق لها سابقا.

نموذج و متغيرات الدراسة:

بالاعتماد على الجانب النظري و الدراسات السابقة نطرح في بحثنا هذا النموذج التالي:

$$IDE_t=f(G_t, M2_t, TCD_t, TRS_t, TX_t)$$

حيث:

IDE_t: الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر خلال الفترة ١٩٩٠/٢٠١٦

G_t: النفقات العمومية خلال الفترة ١٩٩٠/٢٠١٦

$M2_t$: الكتلة النقدية(المعروض النقدي + ودائع تحت الطلب) خلال الفترة ١٩٩٠/٢٠١٦

TCD_t: سعر الصرف الدينار بالنسبة للدولار ١٩٩٠/٢٠١٦

TRS_t: معدل إعادة الخصم ١٩٩٠/٢٠١٦

TX_t: الجباية العادية ١٩٩٠/٢٠١٦

تم الحصول على بيانات هذه المتغيرات من قاعدة بيانات البنك الجزائر و موقع وزارة المالية أما الاستثمار من موقع CNUCED

و حتى نتجنب عدم خطية العلاقة بين متغيرات الدراسة نقوم بإدخال اللوغاريتم النيبيري على النموذج.

سنقوم أولا بدراسة سلسلة متغيرات الدراسة من خلال اختبار جذر الوحدة.

دراسة الاستقرارية لمتغيرات النموذج:

يعتبر اختبار استقرارية السلاسل الزمنية في الدراسات القياسية التي تعتمد على بيانات متعلقة بسلاسل زمنية جد ضروري، لتفادي الوقوع في التحليلات الخاطئة أو المزيفة و من بين الاختبارات الأكثر انتشاراً في كشف خواص السلاسل الزمنية هو اختبار ديكي فولر المطور ADF (Augmented Dickey-Fuller) وphillips-perron فيليبس بيرون PP، فمن خلال هذا الاختبار سنتمكن الكشف عن استقرارية السلاسل الزمنية و تحديد رتبها كالتالي :

السلسلة الزمنية المستقرة هي التي لا تحتوي لا على اتجاه عام و لا على تقلبات موسمية، لكن الأحداث التاريخية و الوقائع الاقتصادية نادراً ما تحقق مسارات عشوائية مستقرة .

هناك العديد من اختبارات جذر الوحدة المختصة في فحص خصائص السلسلة الزمنية، وقد استخدمنا اختبار ديكي فولر ADF و اختبار فليب بيرو PP .

الجدول(٢) :نتائج اختبار ديكي فولر المطور ADF

			UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)					
	At Level							
		LNG	LNIDE	LNM2	LNTCD	LNTRS	LNTX	
With Constant	t-Statistic	-3.5304	-2.5853	-2.6382	-6.0238	-1.6241	-2.7081	
	Prob.	**0.0152**	**0.1087**	**0.0985**	**0.0000**	**0.4553**	**0.0862**	
		**	n0	*	***	n0	*	
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.3968	-3.1117	0.2420	-2.1576	-1.8081	-1.5855	
	Prob.	**0.0736**	**0.1245**	**0.9970**	**0.0015**	**0.6691**	**0.7709**	
		*	n0	n0	***	n0	n0	
Without Constant & Trend	t-Statistic	5.0608	-0.5331	1.7908	2.1026	-2.1064	2.7647	
	Prob.	**1.0000**	**0.4757**	**0.9791**	**0.9893**	**0.0361**	**0.9977**	
		n0	n0	n0	n0	**	n0	
	At First Difference							
		d(LNG)	d(LNIDE)	d(LNM2)	d(LNTCD)	d(LNTRS)	d(LNTX)	
With Constant	t-Statistic	-3.7216	-6.3453	-2.9499	-6.4283	-4.7506	-5.3035	
	Prob.	**0.0104**	**0.0000**	**0.0538**	**0.0000**	**0.0009**	**0.0002**	
		**	***	*	***	***	***	
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.6629	-6.1504	-4.4111	-6.1602	-4.3930	-5.6163	
	Prob.	**0.0056**	**0.0002**	**0.0096**	**0.0002**	**0.0096**	**0.0007**	
		***	***	***	***	***	***	
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.0049	-6.5049	-1.2061	-5.9255	-2.3145	-4.2481	
	Prob.	**0.0452**	**0.0000**	**0.2017**	**0.0000**	**0.0228**	**0.0002**	
		**	***	n0	***	**	***	
Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant								
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.								

المصدر : من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برنامج Eviews

الجدول(٣) : نتائج اختبارفيليب بيرو PP

			UNIT ROOT TEST TABLE (PP)					
	At Level							
		LNG	LNIDE	LNM2	LNTCD	LNTRS	LNTX	
With Constant	t-Statistic	-3.5522	-2.4990	-2.6897	-6.6386	-0.5141	-6.7358	
	Prob.	**0.0144**	**0.1272**	**0.0893**	**0.0000**	**0.8731**	**0.0000**	
		**	n0	*	***	n0	***	
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.4086	-3.1050	0.6961	-5.4622	-2.8183	-1.2671	
	Prob.	**0.0720**	**0.1260**	**0.9993**	**0.0008**	**0.2037**	**0.8737**	
		*	n0	n0	***	n0	n0	
Without Constant & Trend	t-Statistic	4.4945	-0.4025	6.4266	1.7451	-0.9041	2.8484	
	Prob.	**1.0000**	**0.5287**	**1.0000**	**0.9773**	**0.3152**	**0.9981**	
		n0	n0	n0	n0	n0	n0	
	At First Difference							
		d(LNG)	d(LNIDE)	d(LNM2)	d(LNTCD)	d(LNTRS)	d(LNTX)	
With Constant	t-Statistic	-4.8325	-6.3442	-2.8603	-6.4283	-4.8338	-5.4327	
	Prob.	**0.0007**	**0.0000**	**0.0645**	**0.0000**	**0.0007**	**0.0002**	
		***	***	*	***	***	***	
With Constant & Trend	t-Statistic	-9.0737	-6.1501	-3.3151	-6.1602	-4.4841	-12.1697	
	Prob.	**0.0000**	**0.0002**	**0.0868**	**0.0002**	**0.0079**	**0.0000**	
		***	***	*	***	***	***	
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.0987	-6.5031	-1.4827	-5.9255	-4.2347	-4.2481	
	Prob.	**0.0033**	**0.0000**	**0.1263**	**0.0000**	**0.0002**	**0.0002**	
		***	***	n0	***	***	***	

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant
*MacKinnon (1996)
one-sided p-values.

المصدر : بالاعتماد على EViews10

من الجدول فيليب بيرو نلاحظ أن السلاسل LnIDE و LnTRS, غير مستقرة و لكنها تستقر بعد الفروقات الأولى و ذلك بعد التصحيح الغير معلمي لفليب بيرو PP و بالتالي تصبح مستقرة عند مستويات ١% , ٥% , ١٠% .

أما السلسلتين LnM_2,LnTX,LnG و LnTCD حسب فيليب بيرو فهي سلاسل مستقرة عند المستوى .

فيما يخص منهجية ديكي فولر الصاعد ADF فقد اتبعنا المنهجية التالية :

السلسلة (LnIDE) :

$$\Delta LnIDE_t = \lambda LnIDE_{t-1} - \sum_{j=1}^{p} \phi_{j+1}\ \Delta \mathrm{LnIDE}_{\mathrm{t-j}} + c + bt + \varepsilon_i \quad [M_1]$$

$$\Delta LnIDE_t = \lambda LnIDE_{t-1} - \sum_{j-1}^{p} \phi_{j+1} + c + \varepsilon_i \quad [M_2]$$

$$\Delta LnIDE_t = \lambda LnIDE_{t-1} - \sum_{j-1}^{p} \phi_{j+1} + \varepsilon_i \quad [M_3]$$

لتحديد درجة التأخير نعتمد على المعايير الثلاثة Schwarz,AKaike , Los-Like lihood واخترنا اصغر درجة تباطؤ التي كانت معظمها الصفر (ملحق١).

نقوم بتقدير النموذج و اخترنا لمعظم السلاسل الفرضيات التالية :

[M_1]

H_0 : λ=0 أي نقبل فرضية وجود جذر الوحدة في السلسلة إذا كانت Prob > 0,05

H_0 : b = 0 إذا كان معامل الاتجاه العام يختلف عن الصفر أي Prob (Trend)> 0,05 أي السلسلة من نوع Ts و غير مستقرة .

[M_2]

H_0 : C = 0 نقبل فرضية السلسلة تحتوي على ثابت مشتق إذا كان Prob ©> 0,05

H_0 : λ =0 نقبل الفرضية المعدومة أي وجود جذر الوحدة في السلسلة Prob> 0,05

[M_3]

H_0 : λ =0 نقبل فرضية وجود جذر الوحدة

من الجدولين السابقين و حسب الملحق رقم ٠١ نوضح نتائج الاختبار في الجداول التالية كما يلي :

الجدول(٤) : نتائج اختبار ADF للسلسلة LnIDE

- اختبار ADF للسلسلة LnIDE عدد التأخيرات : اقل قيمة = ٠					
النماذج	H_0 :λ=0	H_0 : b = 0	H_0 :C=0	النتيجة	
	(Prob)	(Prob)	(Prob)		
[M_1]	0,433	0.10	0.13	غير مستقرة	سلسلة غير مستقرة
[M_2]	0.5351	/	0,13	غير مستقرة	
[M_3]	0,47	/	/	غير مستقرة	

المصدر : من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برنامج Eviews

الجدول(٥) : نتائج اختبار ADF للسلسلة LnG

اختبار ADF للسلسلة LnG عدد التأخيرات : اقل قيمة = ٠					
النماذج	H_0 :λ=0	H_0 : b=0	H_0 :C=0	النتيجة	
	(Prob)	(Prob)	(Prob)		
[M_1]	0,07	0,10	0,0008	مستقرة	السلسلة مستقرة
[M_2]	0,01	/	0,001	مستقرة	
[M_3]	1,00	/	/	غير مستقرة	

المصدر : من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برنامج Eviews

الجدول(٦) : نتائج اختبار ADF للسلسلة LnM_2

- اختبار ADF للسلسلة LnM_2 عدد التأخيرات : اقل قيمة = ٠					
النماذج	H_0 :λ=0	H_0 : b=0	H_0 :C=0	النتيجة	
	(Prob)	(Prob)	(Prob)		
[M_1]	0,99	0,64	0,98	غير مستقرة	السلسلة مستقرة
[M_2]	0,053	/	0,02	مستقرة	
[M_3]	0,97	/	/	غير مستقرة	

المصدر : من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برنامج Eviews

الجدول(٧) : نتائج اختبار ADF للسلسلة LnTRS

اختبار ADF للسلسلة LnTRS عدد التأخيرات : اقل قيمة = ٠					
النماذج	$H_0: \lambda=0$	$H_0: b=0$	$H_0: C=0$		
	(Prob)	(Prob)	(Prob)	النتيجة	
$[M_1]$	0,24	0,20	0,01	غير مستقرة	السلسلة مستقرة
$[M_2]$	0,92	/	0,96	غير مستقرة	
$[M_3]$	0,03	/	/	مستقرة	

المصدر : من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برنامج Eviews

الجدول(٨) : نتائج اختبار ADF للسلسلة LnTX

- اختبار ADF للسلسلة LnTX عدد التأخيرات : اقل قيمة = 0					
النماذج	$H_0: \lambda=0$	$H_0: b=0$	$H_0: C=0$		
	(Prob)	(Prob)	(Prob)	النتيجة	
$[M_1]$	0,77	0,33	0,06	غير مستقرة	السلسلة مستقرة
$[M_2]$	0,08	/	0,003	مستقرة	
$[M_3]$	0,99	/	/	غير مستقرة	

المصدر : من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برنامج Eviews

الجدول(٩) : نتائج اختبار ADF للسلسلة LnTCD

- اختبار ADF للسلسلة LnTCD عدد التأخيرات : اقل قيمة = ٠					
النماذج	- $H_0: \lambda=0$	- $H_0: b=0$	- $H_0: C=0$		
	(Prob)	(Prob)	(Prob)	النتيجة	
- $[M_1]$	0,0015	0,11	0,00	مستقرة	السلسلة مستقرة
- $[M_2]$	0,00	/	0,00	مستقرة	
- $[M_3]$	0,98	/	/	غيرمستقرة	

المصدر : من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برنامج Eviews

نلاحظ أن كل السلاسل لا تحتوي على مركبة الاتجاه العام إذن هي سلاسل DS.

وقمنا بإتباع المراحل المدرجة سابقاً كما هو موضح في الجداول أعلاه، كانت كل سلاسل المتغيرات المستقلة مستقرة عند المستوى .

أما المتغير LnIDE فهو غير مستقر عند المستوى . وبعد الفرقات الأولى أصبحت المتغيرات مستقرة لذلك لدينا :

LnIDE (1) , LnG (0), LnM2 (0), LnTCD (0), LnTRS (0), LnTX (0)

إذن نقوم بتقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL .

منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوة الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL :

يتطلب إجراء اختبارات التكامل المشترك مثل Engle and Granger (١٩٨٧) و Johansen and Juselius (١٩٩٠) ، أن تكون المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة ولا يمكن إجراءها بوجود متغيرات متكاملة بدرجات مختلفة وعليه ظهر نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL

(Autoregressive Distributed Lag Model) المطور من قبل **(Pesaran, Shin, & Smith, 2001)** هذا النموذج يعتبر كبديل لاختبارات التكامل المشترك المعروفة، بحيث يمتاز هذا الاختبار المطور من قبل Pesaran et al (2001) عن باقي الاختبارات فيما يلي :

- لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية جميعا متكاملة من نفس الدرجة I(0) أو I(1). فالشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو أن لا تكون درجة تكامل أيا من المتغيرات I(2).
- ARDL يمكن تطبيقه في حالة ما إذا كان حجم العينة صغير وهذا عكس معظم اختبارات التكامل المشترك التقليدية التي تتطلب أن يكون حجم العينة كبير لكي تكون النتائج أكثر كفاءة.
- نموذج ARDL يمكننا من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل حيث نستطيع من خلال هذه المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع و المتغيرات المستقلة في المديين الطويل و القصير في نفس المعادلة.
- تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

أيضا في هذه المنهجية نستطيع تقدير معلمات المتغيرات المستقلة في المديين القصير و الطويل. و تعد معلماته المقدرة في المدى القصير و الطويل أكثر اتساقاً مقارنتاً بالطرق الأخرى كطريقة انجل-غرنجر (1987)، جوهانسن (1988) و طريقة جوهانسن-جسلس (1990). لتحديد طول فترات الإبطاء الموزعة يستخدم عادة معيارين هما (AIK) و (SC) حيث يتم اختيار طول الفترة التي تدني قيمة كل من (AIK) و (SC)، نموذج ARDL للمعادلة (1) يكتب على الشكل التالي:

$$d(LnIDE_t) = c + \beta_0 LnIDE_{t-1} + \beta_1 LnG_{t-1} + \beta_2 LnM2_{t-1} + \beta_3 LnTCD_{t-1} + \beta_4 LnTRS_{t-1} + \beta_5 LnTX_{t-1} + \sum_{i=0}^{k} \propto_{1i} d(LnIDE)_{t-i} + \sum_{i=0}^{k} \propto_{2i} d(LnG)_{t-i} + \sum_{i=0}^{k} \propto_{3i} dLnM2_{t-i} \sum_{i=0}^{k} \propto_{4i} d(LnTCD)_{t-i} + \sum_{i=0}^{k} \propto_{5i} (LnTRS)_{t-i} + \sum_{i=0}^{k} \propto_{6i} + (LnTx)_{t-i}$$

تكون معلمة المتغير التابع المبطأ لفترة واحدة على المعادلة تمثل (β) معلمات العلاقة طويلة الأجل (الأمد) . بينما تعتبر معلمات الفروق الأولى (α) معلمات الفترة القصيرة في حين أن **(C)** و $(\mathcal{E})$ تشير إلى الجزء القاطع وأخطاء الحد العشوائي على التوالي .

يتضمن اختبار النموذج ARDL في الأول اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج و كذا معلمات المتغيرات المستقلة في الأجل القصير و لأجل ذلك نقوم بحساب إحصائية فيشر **(F)** من خلال (Wald test) حيث يتم اختبار فرضية العدم بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (غياب علاقة توازنية طويلة الأجل) ثم نقوم بمقارنتها مع القيم الجدولية pearson et al للقيم الحرجة للحدود العليا و الدنيا عند درجات معنوية.

النتائج و التحليل:

بعد تحديد النموذج و متغيرات الدراسة نلقي الضوء على ما توصلنا إليه من نتائج تقدير النموذج .

أ- اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود :

يوضح الجدول الموالي اختبار الحدود (ARDL) وذلك بحساب إحصائية فيشر و مقارنتها بالقيم الحرجة العليا I(1) و الدنيا I(0) كما أسلفنا من قبل و ذلك لاختبار فرضية العدم و التي مفادها عدم وجود تكامل مشترك .

وكانت النتائج كما يلي :

الجدول(١٠) : اختبارمنهج الحدود لوجود علاقة طويلة الأجل

الإصدار	إحصائية فيشر المحسوبة F_C		النتيجة
النموذج	29,03947		وجود علاقة تكامل مشترك
القيم الحرجة	**الحد الأعلى I(1)**	**الحد الأدنى I(0)**	
عند مستوى معنوية ١%	4,68	3,41	
عند مستوى معنوية2,5 %	4,18	2,96	
عند مستوى معنوية ٥%	3,79	2,62	
عند مستوى معنوية ١٠%	3,45	2,26	

المصدر : من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برنامج Eviews

بما أن قيمة F المحسوبة ذات معنوية واكبر من القيم الحرجة للحد الأعلى عند مستوى معنوية ١ % , ٥% و١٠% إذن هي في منطقة التكامل المشترك وبذلك هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة(مستقلة و متغير التابع)

ب- استنتاج العلاقة طويلة الأجل:

نقوم بقياس العلاقة الطويلة الأجل بين متغيرات السياسة المالية و السياسة النقدية و الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار نموذج ARDL والجدول الموالي يعطينا نتائج التقدير.

الجدول (١١) : مقدرات معلمات الأجل الطويل (المتغير التابع LnIDE)

المتغير	المعلمة	المعنوية
LnG	17,66	0,0016
LnM2	23,99	0,0004
LnTCD	4,42	0,1525
LnTRS	-7,99	0,0131
LnTX	-4,21	0,0277
C	31,89	0,0723

المصدر : من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برنامج Eviews

تم اختيار القيم المتباطئة (1,2,2,2,1,1)

عند إدخالنا للوغاريتم النبيري على نموذج الدراسة أصبحت معلمات هذا النموذج مرونات، أي إذا تغيرت احدي المتغيرات المستقلة بوحدة واحدة يكون التغير في IDE بقيمة المعلمة. إذن على هذا الأساس سيتم تفسير نتائج تقدير معلمات المدى الطويل .نلاحظ أن على المدى الطويل معلمة سعر الصرف الدولار ليست ذات معنوية أي لا تؤثر على تدفق IDE لان prob >0.05 . أما باقي المتغيرات فهي ذات معنوية عند مستوى ١ % , ٥% ,١٠% حيث نلاحظ تأثير ايجابي لمتغير الكتلة النقدية و النفاق الحكومي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و هذا ما يتوافق مع الدراسة الوصفية لمعطيات الوطنية و الدراسة النظرية . أما باقي المتغيرات و المتمثلة في كل من معدل إعادة الخصم و الجباية العادية لديهم تأثير سلبي.

ج- تقدير نموذج تصحيح الخطأ لنموذج ARDL (DLnIDE)

بعد التأكد من العلاقة علة المدى الطويل، سنقوم باستنباط العلاقة على المدى القصير بين المتغيرات وهذا باستخدام نموذج تصحيح الخطأ الغير هيكلي .

الجدول(١٢) : نتائج تقديرات نموذج تصحيح الخطأ UECM لنموذج ARDL

المتغير	المعلمة	المعنوية
DLnG	18,72	0,0042
DLnM2	-25.44	0.0019
DLnTCD	4,68	0.0884
DLnTRS	-8,47	0.0339
DLnTX	4,47	0.0563
cointEq(-1)	-1,060	0.0001
DC	33.81	0.1159

R^2=0,564 **Dw** = 2,11 **P(F)** = 0,000023

المصدر : من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برنامج **Eviews**

تحصلنا على حد تصحيح الخطأ ECM(-1) بإشارة سالبة وذو معنوية حيث كانت قيمته 1,06- ومعنوية Prob = 0.0001 مما يؤكد وجود العلاقة التوازنية على المدى الطويل ويعتبر هذا المعدل سرعة تصحيح الاختلالات التي تحدث في المدى القصير على المدى الطويل، أما فيما يخص تأثير المتغيرات

المستقلة على المدى القصير نلاحظ أن جميع معلمات هذه المتغيرات معنوية، حيث تتأثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالفترات السابقة لكل من الإنفاق الحكومي إيجاباً وكذا بالنسبة لسعر صرف الدولار و الجباية العادية. أما الكتلة النقدية كانت نتيجة الدراسة سالبة و هذا يتعارض نوعاً ما مع الإطار النظري .

أما النموذج فهو ذو معنوية حيث كانت قيمة فيشر الجدولية اكبر من المحسوبة و بلغت قيمة Prob(0,00002)<0,05 . وفيما يخص القدرة التفسيرية للنموذج قدرت ب 4, 56 % وهي نسبة مقبولة

و جاءت قيمة ب DW = 2.11 فهو تقريباً داخل مجال رفض وجود ارتباط ذاتي أولى بين الأخطاء.

د- اختبارات تشخيص النموذج

لا يمكن الاعتماد على هذا النموذج حتى نقوم بتشخيصه من خلال مجموعة من الاختبارات من بينها :

الجدول(١٣) : نتائج اختبارات تشخيص النموذج

نوع الاختبار	فرضية العدم H_0	القيمة الإحصائية للاختبار		نتيجة الاختبار
الارتباط التسلسلي للأخطاء LM	لا يوجد ارتباط تسلسلي بين الأخطاء	F_c : 8,26	Chi-deux : 11,96	Prob >0,05 $F_c > F_T$ قبول H_0
		Prob : 0,11	Prob: 0,10	
اختبار التوزع الطبيعي للبقايا **jaque-Bera**	البقايا موزعة طبيعياً	Jaque Bera : 0,45 Prob: 0,79		Prob > 0,05 قبول H_0
اختبارعدم ثبات التباين **Breusch-pagan-Godfery**	ثبات تباين الأخطاء	F_c = 0,79 Prob = 0,66		Prob > 0.05 $F_c > F_T$ قبول H_0

المصدر : من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برنامج Eviews.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن اختبارات التشخيص كانت ايجابية أي خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء و عدم ثبات تباينها كما أنها موزعة طبيعياً.

هـ- اختبار استقرار النموذج :

هناك عدة اختبارات يتم الاعتماد عليها للتأكد من خلو البيانات المستخدمة من أي تغيرات هيكلية منها : المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (Cusum of Squares) وتوضح هذه الاختبارات أمرين و هما تبيان وجود أي تغير هيكلي في البيانات و مدى استقرار معلمات طويلة الأجل مع معلمات قصيرة الأجل، و أظهرت الكثير من الدراسات أن مثل هذه الاختبارات نجدها مصاحبة لمنهجية ARDL .

يتحقق الاستقرار الهيكلي لمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL إذا كان الشكل البياني لاختبارات كل من Cusum و CusumSQ المقترحة من قبل كل من Brown، Dublin و Evans

الشكل(٦) : نتائج اختبار CusumSQ

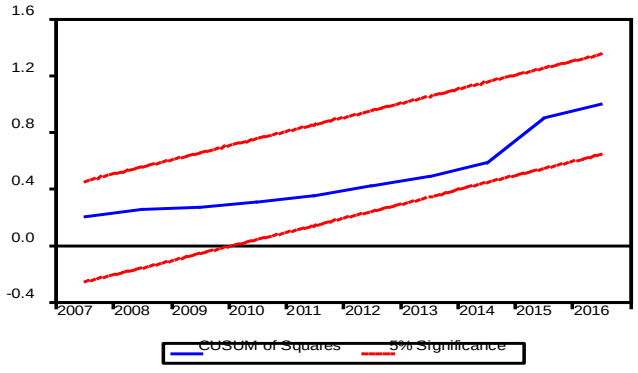

المصدر : بالاعتماد على مخرجات EViews10

الشكل(٧) : نتائج اختبارCusum

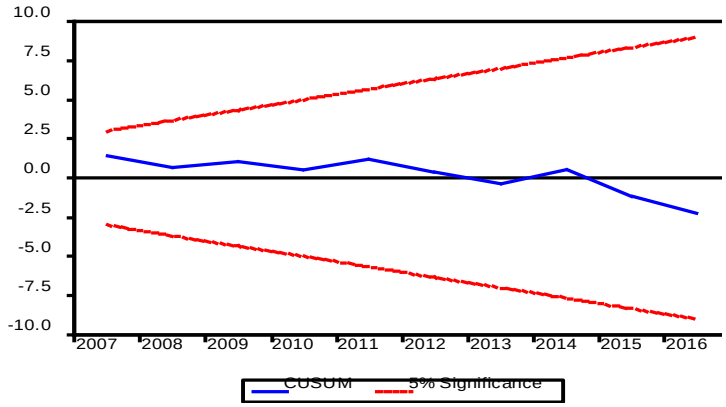

المصدر : بالاعتماد على مخرجات EViews10

يتضح لنا من خلال الرسم البياني الممثل لاختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM الخاص بنموذج الدراسة، انه يعبر وسط خطي داخل حدود المنطقة وهذا دليل على وجود نوع من الاستقرارية في النموذج عند حدود 5 % .

أما اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة CUSUMSQ، فهو أيضا يعبر عن وجود استقرارية و ثبات المقدرات عبر الزمن . وعليه يمكن القول أن هناك انسجام و تناسق في النموذج بين نتائج المدى القصير و المدى الطويل .

و في الأخير تأكدنا من جودة و معنوية و خلو النموذج من مشاكل القياس و يمكن الاعتماد عليه للتنبؤ بالتغيرات التي يمكن أن تحدثها متغيرات السياسة المالية و النقدية المدروسة في النموذج على تدفقات الاستثمار الأجنبي مستقبلاً.

الخاتمة

لقد حاول بحثنا هذا دراسة اثر السياسة المالية و السياسة النقدية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، فتطلب منا ذلك تناول التعاريف المختلفة للسياسة المالية و النقدية و أهدافها و أدواتها المستخدمة في التأثير على النشاط الاقتصادي عامة.

ولإظهار اثر السياسة المالية و السياسة النقدية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة ١٩٩٠-٢٠١٦ تم اعتمادنا على نموذج تضمن مجموعة من المتغيرات و التي تمثلت في الإنفاق الحكومي، الجباية العادية ، الكتلة النقدية، سعر الصرف و معدل إعادة الخصم ، توصلنا إلى مجموعة من النتائج :

- العلاقة بين السياسة النقدية و السياسة المالية و الاستثمار الأجنبي المباشر علاقة مهمة، و لها دور هام في التأثير على تدفقات الاستثمار الأجنبي .
- يعتبر كل من الإنفاق الحكومي و الكتلة النقدية، ذو أهمية كبيرة في تفسير التغيرات و التطورات في قيمة التدفقات الأجنبية الواردة إلى الجزائر حيث هناك علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي و الاستثمار الأجنبي على المدى الطويل و المدى القصير أي إنفاق الدولة على البنى التحتية وزيادة الإنفاق للاستثمار في مختلف القطاعات ساهم في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي، ومنه فان الدولة تستخدم السياسة المالية الإنفاقية في دعم و تشجيع الاستثمار. أما بالنسبة للكتلة النقدية فهناك علاقة سببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الكتلة النقدية على المدى الطويل غير أن هناك علاقة عكسية بينهما على المدى القصير و هذا راجع إلى عدم استقرار الأوضاع الاقتصادية لفترة من الزمن.
- فيما يخص معدل إعادة الخصم و الجباية العادية اظهرا وجود علاقة عكسية مع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المدى الطويل فكلما زادت الجباية العادية انخفضت التدفقات الاستثمارية و هذا يدل على استخدام الدولة لمستويات جد مرتفعة من الضغط الضريبي و هذا ما يؤثر على المستثمر الأجنبي . و بالنسبة لمعدل إعادة الخصم فان له علاقته عكسية مع تدفقات الاستثمار الأجنبي فكلما ارتفعت معدلات الخصم انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي و هذا ما يبين تأثير السياسة النقدية على أداة إعادة الخصم. فتخفيض معدلات الخصم يعتبر ضمن إجراءات دعم و تشجيع الاستثمار. ولكن لم يكن لسعر الصرف تأثير جد ملموس على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال هذه الفترة و على المدى الطويل .

و فيما يلي بعض أهم التوصيات التي نختم بها بحثنا هذا:

- يجب على الدولة أن تشجع الاستثمار الخاص خاصة الأجنبي للاستثمار في مشاريع البنية التحتية و هذا لتخفيض أعباءها و رفع كفاءة هذه المشاريع و هذا لتحسين مناخها الاستثماري.

- يجب أن تركز الدولة أولوياتها الاقتصادية و التنموية في دعم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وفق أهدافها و أن تمنح الحوافز و التسهيلات لذلك النوع من الاستثمار الذي يوصلها لأهدافها بأقل تكلفة ممكنة.
- وفي الأخير يجب أن تتزامن السياسة المالية مع السياسة النقدية و التي لا يمكن الاستغناء عنها حيث يجب وضع سياسات أكثر فعالية لاستهداف التضخم و المحافظة على استقرار سعر الصرف و تفادي التقلبات الشديدة.
- القضاء على البيروقراطية و توفير تسهيلات إدارية.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

١. أربا الله محمد، (٢٠١٠/٢٠١١)، السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار – حالة الجزائر - مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر .
٢. خباية عبد الله . ٢٠٠٩، أساسيات في اقتصاد المالية العامة.مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية.
٣. سليمان عمر الهادي،٢٠١٤، الاستثمار الأجنبي المباشر و حقوق البيئة ، الاكاديميون للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى.
٤. عبد المنعم فوزي، ١٩٩٤، المالية العامة و السياسة المالية .دار النهضة بيروت العربية، لبنان .
٥. عبد الكريم كاكي، ٢٠١٣، الاستثمار الأجنبي و التنافسية الدولية .مكتبة حسن العصرية لنشر لبنان ، الطبعة الأولى.
٦. طارق لحاج، ١٩٩٩، المالية العامة،دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان.
٧. مار محمد خضير الجبوري،٢٠١٧، ضمانات الاستثمار الأجنبي (دراسة مقارنة) ، منشورات الحلبي الحقوقية ، الطبعة الأولى.
٨. فتيحة ملياني،٢٠١٦،الإصلاحات النقدية في الجزائر و دورها في تحقيق الاستقرار النقدي .جامعة الجيلالي بونعامة .مجلة الاقتصاد الجديد العدد ١٤.
٩. محمود حسن الوادي .حسين محمد سمحان . ٢٠٠١ .المالية العامة من منظور إسلامي .دار صفاء للنشر و التوزيع –عمان.
١٠. وفاء عبد العزيز،٢٠١٦، عبد السميع يونس ،دور الاستثمار الأجنبي في التنمية الاقتصادية في اندونيسيا ، المكتب العربي للمعارف ، الطبعة الأولى.
١١. يحياوي سمير (٢٠٠٤-٢٠٠٥) ، العولمة و تأثيرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، مذكرة ماجستير في التحليل الاقتصادي جامعة الجزائر .
١٢. التقرير السنوي لبنك الجزائر ٢٠١٠، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، جويلية ٢٠١١.
١٣. التقرير السنوي لبنك الجزائر ٢٠١٦، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، سبتمبر ٢٠١٧

ثانياً: المراجع الاجنبية:

[1] Ateyah M. ALAWNEH(October2015) ,The Impact of the Fiscal and Quantitative Monetary Policies on the Domestic and Foreign Direct Investment in Jordan. An Empirical StudyInternational Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences,University of Jordan.
[2] Bekihal Mohamed(2012/2013), Les investissements Directs Etrangers en Algérie 1990-2010.Mémoire de Magister en économie internationale, université d'Oran, Algérie.
[3] Joshua A. Bello, December(16, 2005), FISCAL POLICY AND THE GROWTH OF FOREIGN DIRECT INVESTMENT IN SUB-SAHARAN AFRICA (SELECTED COUNTRIES: GHANA, KENYA, NIGERIA, AND SOUTH AFRICA), Auburn University.
[4] Kadri Nouria (2015-2016), Comportement Stratégique des firmes et Commerce international, thèse de Doctorat en économie, Université de Tlemcen, Algérie.

Global Journal of Economics and Business
Vol. 5, No. 2, 2018, p.222 – p.241
e-ISSN 2519-9293 , p-ISSN 2519-9285

Refaad for Studies and Research
www.refaad.com

The Impact of Fiscal and Monetary Policy on Foreign Direct Investment in Algeria During the Period 1990/2016

Dr. Qadri Nuriya [1], Fatima al - Zahra Sakhet[2]

[1,2]Mascara University, labdec
[1] Knouria45@yahoo.fr, [2] md.hamlet.fz@gmail.com

Abstract:

We have tried to examine the impact of fiscal policy and monetary policy on foreign direct investment flows in Algeria during the period 1990/2016, asking us to do so. Address the different definitions of fiscal and monetary policy and its objectives and instruments used to influence economic activity in general, and then To address a descriptive analysis of the impact of some and most important of these tools on the evolution of FDI flows, followed by a economitric study in which we relied on a ARDL model that included a set of variables, which are in government spending, regular collections, cash mass, exchange rate and return rate, which have been Through which government spending and monetary mass contribute to increased foreign investment inflows while the exchange rate is exciting limited and slim the regular collection and re-discount rate have adversely affected Algeria's foreign investment inflows .

Keywords: fiscal policy instruments, monetary policy instruments, foreign direct investment

Global Journal of Economics and Business
Vol. 5, No. 2, 2018, p.242 – p.256
e-ISSN 2519-9293 , p-ISSN 2519-9285

Refaad for Studies and Research
www.refaad.com

Stock Investment Decisions to Refund Level of Profits In Dealing Probability of Financial Market Risk

Fransiskus X Lara Aba [1], and Felisia Irena[2]
[1,2] Faculty Economics and Business- Atma Jaya Catholic University of Indonesia
[1] fransiskus.lara@atmajaya.ac.id, [2] irena.felicia@gmail.com

Abstract:

One of the objectives of this research is to know the types of shares that are undervalued and overvalued by applying Capital Asset Pricing Model (CAPM) method, based on stock return and risk as a consideration in stock investment decision making process . In this study using the population on the company's shares listed in the Compass Market Index 100 period November 2014 - November 2017. Sample testing is done by processing data from the company's financial statements.The number of samples used in this study as many as 30 company shares, using purposive sampling method. The results showed that from 30 samples, showed 16 stocks included into the stock efficient (undervalued), meaning that the stock has an individual stock returns greater than expected rate of return. Therefore, the decision taken should sell the shares.While the remaining 14 shares are included in the stock is not efficient (overvalued), meaning that the stock has an individual stock return rate is smaller than the expected rate of return. Therefore the decision taken should sell the shares.

Keywords: CAPM, Investment, Stock Returns, Market Risk
JEL Classification Code: G1, G2, L0, L1

1. Introduction

Economic growth in Indonesia today is not only in the consumption sector but also in the investment sector. The government is also aware that investment is one of the most important factors in driving the economy. Therefore, the government is trying to improve investment procedures in the future so that it can stimulate a more favourable investment climate.

So it can be said that investment is a commitment to sacrifice current consumption with the aim of increasing consumption in the future. There are various types of investments, such as investing in real assets in the form of land, houses, gold while financial assets can be in the form of deposits, bonds, stocks, and other securities. The main objective of investors is to invest, of course, to obtain maximum profits. The level of profit that will be obtained depends on the level of risk of the stock. Analysis of risk and return is quite important for investors.

This study uses empirical data on Kompas 100 Index Market for the period 2014 - 2017. The Kompas 100 Indexes are a market index consisting of 100 shares of public companies traded on the Indonesia Stock Exchange (IDX). The shares listed in the Kompas 100 Market Index are a collection of stocks that have high liquidity, a large market capitalization value, and have good fundamentals and performance. Thus, researchers want to examine whether there is a stock that is feasible to invest in stocks listed in the Kompas 100 Market Index by using the CAPM approach, which can be seen in terms of risk and return.

2. Literature Review

Investment is one of the funding activities in a company. Funding activity or so-called investment is often done in the capital market. The performance of the capital market and the public interest in investing in the capital market will result in a critical, meticulous, and accurate analysis of securities trading (Acharya & Pedersen; 2005). In the analysis report also presented the level of profit or loss of investment activity. In general, investors want to minimize risk and maximize the rate of return. In doing investment activity of course there are many alternative capital investment that influenced by many factors such as stock market conditions with various information available to obtain maximum profit (Minović; 2012). There are many strategies used by investors to reduce risk, one of them by diversifying various stocks in their investment, or in other words can be called as a portfolio setting technique (Kovačević;1998).

Portfolio of shares is an investment consisting of several shares of different companies in the hope that if there is a price decline in one stock there are other stocks that experienced an increase in stock prices, then the investment does not suffer a big loss (Amihud; 2002). The rate of return of a stock can is well estimated and simple with an estimation model (Jacobs; 2015). One estimation model that can know the relationship of risk with the return / return is Capital Asset Pricing Model (CAPM). The estimation model built on Markowitz's theory was first introduced (Shum & Tang; 2005), in the CAPM, the market balance has an important role. When the market is in equilibrium or equilibrium, the rate of return required by the investor for a stock will be affected by the risk of the stock (Schlegel; 2015).

Consumption and investment are two interrelated activities. Delay in current consumption can be interpreted as an investment in the future (Sajter & Ćorić; 2009). So it can be said that investment is a commitment to sacrifice current consumption with the aim of increasing consumption in the future (Lesmond; 2005). There are various kinds of investments, such as investment in real assets in the form of land, house, gold, while financial assets can be in the form of deposits, bonds, stocks, and other securities (Rahim & Nor; 2006). The main objective of investors to invest is certainly to obtain maximum profit. The amount of profit to be gained depends on the risk level of the stock (Hueng & Yau; 2013). Analysis of risk and return is important for investors.

CAPM is one model that describes the relationship between risk and return is quite simple because it uses only one variable to describe the risk. The variable in question is Beta, in Beta shows the sensitivity of return of securities to changes in market return (Mcgill., et al; 1997). The greater the value of beta and market return will be the higher the required rate of return investors (Morck et al; 2000).

Mladenović & Petrović (2002) describes the definition of an investment is the current commitment of money for a period of time in order to obtain future payments that will compensate for the investment; (i) when the fund is promised (ii) expected inflation rate, and (iii) uncertainty over future payments. According Minović & Živković (2012), investment is the delay of current consumption to be included into productive assets over a period of time. From the above understanding can be concluded the definition of stock investment is the placement of funds or capital by buying securities in the form of stock in the hope of obtaining a rate of return or profit on capital invested in such trades in the stock exchange (Lee; 2006).

2.1. Investment Risks and Problems

There are many notions of earnings management advanced by experts. Asness., et al (2013) defines investment as a commitment to bundle assets at this time for some period of time to the future in order to earn income that can compensate for the sacrifices of: (i). Asset attachment at a given time (ii). Inflation rate, and (iii). Uncertainty of future earnings.

Another definition put forward by Asness., et al (2015), the stock is one of the most popular commodities traded in the capital market. Stocks provide a return rate in the form of capital gains.

Broadly speaking, investment land can be divided into two, namely real investment (real asset investment) and financial investment (financial asset investment) Jin & Myers (2006). Real investment is a commitment to tie assets to the real sector. The term real sector is often used to indicate sectors outside finance, such as trade, industry, agriculture and so on. As an example of real asset investment, such as buying factories, buying an apartment and then leasing, buying paintings for resale and more. While the financial investment involves written contracts, such as common stocks and bonds (Hou., et al; 2014). Therefore, in making a financial investment the role of an intermediary is absolutely necessary, and information about the company can be obtained from the prospectus, annual report or proposal. Of the two kinds of investments are of course all have different risks.

The risk arising from each investment depends on various factors, including interest rate risk, purchasing risk, bear and bull market risk, management risk, failure risk, liquidity risk, political risk, industry risk, etc. In various situations and conditions, investors can not know the exact rate of return. However, it can be formulated in the form of probability distributions of returns.

2.2. Rate of Return Assets and Risks Faced

Bali & Cakici (2004) stated that: "Stocks with high ratios of the book value of equity to the market value of equity (value stocks) have higher average returns than stocks with low book-to-market ratios (growth stocks)." In the context of investment management, return is the reward earned from investment. The rate of return can be divided into two, namely the actual return and expected reutrn (Kayhan & Titman; 2007). Actual return can be calculated using historical data, while expected reutrn will be known to investors in the future.

Expected return is the sum of the results of the rate of return that may occur in a period with profitability. Fama & French (2006), the component of rate of return consists of: (i). Profit or capital loss is the rate of profit (loss) for investors obtained from excess selling price (purchase price) above the purchase price (selling price) where both occur in the secondary market; (ii). The yield is the income or cash inflows that the investor receives periodically, for example in the form of interest or dividends. Yields are usually expressed as a percentage of the capital invested by an investor (George & Hwang; 2010). Of the two components above, then can calculate the total rate of return in the rate of return by summing capital gain and yield.

The expected return of the portfolio is simply the weighted average of the expected returns of each stock (Floyd., et al; 2015). The weighing factor is the proportion of funds invested in each share. Since the expected return of the portfolio is the weighted average of the expected return of each share, the contribution of share stock to the expected return of the portfolio will be greatly influenced by the expected return and the proportion of the initial market portfolio (Clare., et al; 2010). The risk is the amount of deviation between the expected return and the actual return. The greater the risk the greater the deviation. The risk is expressed as how far the results obtained can deviate from the expected results, (Hearn., et al; 2009). The amount of risk is proxied into the variance or standard deviation. The greater the value means the greater the deviation or the risk.

Balvers & Wu (2006), in the context of the portfolio, risks can be divided into two, namely: (i). Systematic risk "systematic risk refers to the portion of an individual asset's total variance attributable to the variability of the total market portfolio"; (ii). Unsystematic risk “Unystematic risk is the individual asset’s variance that unrelated to the market portofolio (the asset’s nonmarket variance) that is due to the asset’s unique features”. Systematic risk is a risk that can not be eliminated though by diversifying, because the fluctuation of risk is influenced by macro factors that can affect the market as a whole (Cooper., et al; 2006). For example changes in interest rates, foreign exchange rates, government regulations, and so forth. This risk can also be regarded as undervalued risk. Unsystematic risk is a risk that can be eliminated by diversification, as this risk involves the internal activities of each company or industry. These risk fluctuations vary in magnitude from one share to another (Frank & Shen; 2016). Therefore each share has different

sensitivity to each market change. Examples are capital structure factor, asset structure, liquidity level, profitability level, and so on. This risk can also be said to be diversifable risk (Cohen., et al; 2003).

According to Bekaert., et al (2007) there are several sources of risk that can affect the risk of any investment. These sources include: (1). Interest rate risk is the variability of return caused by changes in interest rates; (2). Market risk is the variability of return caused by overall market fluctuations; (3). Inflation risk is the risk that affects all shares quoted in a particular currency; (4). Business risk is the risk that arises because the company uses money instruments; (5). Financial risk is the risk that arises because the company uses money instruments; (6). Liquidity risk is a risk associated with a secondary market in which the investment instrument is traded; (7). Exchange rate risk is the risk incurred due to changes in the exchange rate of a country's currency to other countries if investors invest into various countries; (8). Country risk is a risk associated with the risk or political nature of a country in which to invest.

2.3. Risk Free Interest Rates and Asset Returns

Through Bank Indonesia Certificates (SBI), securities denominated in Rupiah currency issued by Bank Indonesia in recognition of short-term debt. SBI was first published in 1970 with the primary objective of creating interbank tradable money market instruments. However, after the issuance of a policy allowing banks to issue certificates of deposit in 1971, the SBI is no longer issued because the certificate of deposit will be able to replace the SBI. On June 1, 1983, there was a banking deregulation that made Bank Indonesia re-issue SBI as an instrument in conducting Open Market Operations (OPT) for the purpose of monetary contraction. SBI is one of the mechanisms used by Bank Indonesia to control rupiah stability. The interest rate applicable to each sale of SBI is determined by the market mechanism based on the auction system.

Bank Indonesia (BI) is strengthening the monetary operations framework by introducing a new BI rate policy rate or BI 7-Day Repo Rate, which will be effective on August 19, 2016. In addition to the current BI Rate, the introduction of the new policy rate is not change the monetary policy stance being applied (Grullon & Michaely; 2002). BI introduced new BI reference rates for policy rates to rapidly affect the money market, banking and real sector. The 7-Day BI Repo Rate instrument as a new reference has a stronger relationship to the money market interest rate, transactional or traded in the market, and encourages the deepening of financial markets (Gupta & Newberry;1997).

Benić & Franić (2008) used Markowitz's normative analysis to form a theory related to how to determine prices on assets. This theory makes the assumption that investor demand for securities is as proposed by Markowitz's portfolio selection model. According to Markowitz, the price of securities is the price of equilibrium. That is, the investment term dimension for investors is the same and there is no tax. The CAPM concept is generally useful to quantify the relationship between risk and return. The diversified risk can be eliminated by simple diversification. The objective of the CAPM is to determine the Required Rate of Return-the minimum RRR of the investment at risk. In the CAPM model, the only calculated risk is the systematic risk projected into the bet (Bundoo; 2006).

An asset that has a low beta value usually has a market price and its expected income will also be low. Conversely, assets that have a high beta value usually have a market price and expected income will be high. So, in general the more investors will be interested in buying on assets that have high beta value.

3. Research Method And Data Collection

In the investment decision analysis using the Capital Asset Pricing Model (CAPM) method consists of 2 variables that will be compared that is individual stock return (Ri) with the expectation return rate [E (Ri)].

3.1. Individual Return Shares Model (Ri)

Return is the rate of return from stock trading transactions to show the amount of profit or loss. The total return of an investment has two components. First, the dividends (profit sharing from the company to shareholders). Second, the value of the purchased asset may change, thus there is capital gain or capital loss. Capital gain can occur when stock prices increase. Conversely, capital loss occurs when stock prices decline (Bhandari;1988).

Return can be either realization return (actual rate of return) or expected return (expected rate of return of investor in the future). The return of individual stocks is the realization stock return calculated on a monthly basis (Cooper., et al; 2008), so that in processing the data using historical data from the stock price. Shares taken as samples are taken from stocks listed in the Compass Market Index 100, (Bhojraj & Swaminathan; 2006). Here is the formula to calculate the stock return:

$$(\mathrm{Ri}) = \frac{\mathrm{P_t} - \mathrm{P_{t-1}}}{\mathrm{P_{t-1}}}$$

3.2. Capital Asset Pricing Model (CAPM)

CAPM is a model that links the expected return of an asset to a balanced market condition (Blitz, & van Vliet; 2007). The CAPM model can be used as a relevant risk measure and how the relationship between risk for each asset. Fama & French (2004); In the CAPM model there is a positive relationship between expected levels of profit and systematic risk (β). Variable indicators of CAPM are: Market Return Rate (Rm) psar is a return fraction based on the development of the stock price index. This rate of return can serve as the basis for measuring investment perfomance from the portfolio (Haugen; 2002). If the market rate of return is greater than the risk-free rate of return, it can be said that the portfolio investment perfomance is in good condition; otherwise if market returns are less than risk-free returns, it can be said that portfolio investment perfomance is not good (Frazzini & Pedersen ; 2014). In calculating the market rate of return using monthly historical data from the Compass Market Index of 100 from November 2014 to November 2017. Here's the formula to calculate the market rate of return:

$$(\mathrm{Rm}) = \frac{\mathrm{IHSG_t} - \mathrm{IHSG_{t-1}}}{\mathrm{IHSG_{t-1}}}$$

Information:

Rm	= market rate of return
IHSGt	= Compass market index 100th time t
IHSGt-1	= Compass market index 100th time t

3.3. Risk Free Return Model (Rf)

This rate of return can serve as the basis for determining the minimum rate of return. This is because the return on investment in risky sectors must have a greater risk of investment in the risk-free sector. The basis used in the risk-free rate of return is the interest rate on securities issued by the government, namely Certificates of Bank Indonesia (Brennan., et al; 1998). Calculates the risk-free returns as follows:

$$\mathrm{R_f} = \frac{\sum_{i=1}^{n} \mathrm{R_f}}{\mathrm{n}}$$

Information:

Rf	= risk-free returns
n	= number of data

3.4. Systematic Risk Model (β)

Systematic or beta risk measures the volatility of portfolio returns with market returns. Volatility is the fluctuation of the rate of return of each stock or portfolio within a certain period (Carhart; 1997). In the CAPM method, the bigger the beta the stock will be the greater the return to be obtained. Here's the formula of calculating systematic risk or beta stock:

$$\beta_i = \frac{\sum_{i=1}^{n} (R_{it} - \bar{R}_{it}) . (R_{mt} - \bar{R}_{mt})}{\sum_{i=1}^{n} (R_{mt} - \bar{R}_{mt})^2}$$

Information:
β_i = beta securities to-i on the month to-t
R_i = return realization of securities to-i on the month to-t
R_m = return market on the month to-t
$\bar{R}_{mt}$ = average market return on month to-t

3.5. Expected Return Model [E (Ri)]

CAPM is a model used to calculate the expected rate of return of a risky asset with the risk of the asset at a balanced market condition (Chen., et al; 2012). The CAPM model is used as a relevant risk measurement tool and to determine the price of a stock by considering the risk contained in each asset. Here's the formula used to calculate expected rate of return:

$$E(R_i) = R_f + \beta_i [E(R_m) - R_f]$$

Information:
$E(R_i)$ = expected rate of return
R_f = risk-free returns
β_i = systematic risk level of stock i
$E(R_m)$ = expected rate of return on the market portfolio

3.6. Security Market Line (SML) and Stock Classification for Investment

SML is a graph showing the typical relationship between diversified risk / systematic risk (β) with expected stock returns [E(Ri)]. If the stock is above the SML line then it can be said that the stock is undervalued, otherwise if the stock is below the SML line then it can be said that the stock is overvalued.

In assessing stocks for investment decisions is determined by comparing individual stock returns (R_i) with expected stock returns [$E(R_i)$]. The formulation is as follows: (i). Stock is efficient if the return rate of individual stock is greater than expected stock return / (Ri)> E (Ri). (ii). Stocks are inefficient if the individual stock returns are less than expected returns / (Ri) <E (Ri).

3.7. Data and Research Criteria

This study uses empirical data on Kompas 100 Index Market 2014 - 2017 period. Compass 100 Index is a market index consisting of 100 shares of public companies traded in Indonesia Stock Exchange (IDX). In this research will analyze the stocks efficiently and inefficiently to determine investment decision on stocks listed in Compass index 100 years 2014-2017. The number of companies listed in the Compass 100 Index is 100 companies. The process of selecting the sample is done by purposive sampling method with the following criteria:

Table 3.1 Criteria Research Objects

No	Sample Criteria	Amount
1.	Companies listed in the Compass Index of 100 for a 4-year period from 2014-2017	100
2.	Companies that are not in the sample research	(32)
3.	Inconsistent samples are included in the Compass 100 Index for 4 consecutive years, ie 2014, 2015, 2016 and 2017	(38)
The amount of research samples		30

Source: Researcher Output Data, 2017

The data used in this research is time series data for the four year period from 2014-2017. Of the total sample of 30 data. Data analysis used in this research consist of Individual Stock Return (Ri), Market Return Rate (Rm), Risk Free Return (β_f), Systematic risk (β), and expected Return Rate [E (Ri)].

Stocks listed in the Kompas Market Index 100 are stocks that have high liquidity, large market capitalization values, and have good fundamentals and performance. The data used in this research is secondary data, that is historical data of stock price in Compass 100 Market Index in 2014, 2015, 2016 and 2017. Market price data is obtained from (https://www.investing.com). While individual shaam prices are obtained from Yahoo finance (https://finance.yahoo.com). In this study there are some limitations on the population used, including: (i). Companies listed in the Compass Index of 100 for a period of 4 years from 2014-2017. (ii). The company has monthly historical data from 2014-2017. (iii). The Company encloses the information required for CAPM calculations.

4. RESULT ANALYSIS AND DISCUSSION

According to Minović & Živković (2010), the investment objective is to improve the welfare of investors. Welfare in this case represents monetary welfare that can be measured by the sum of current income plus the value of future income. Investors who choose to reduce their current consumption will have possible excess funds that can be used for investment. The fund, if invested, will provide hope of increasing the ability of investors in the future, which is obtained from peningkatann welfare investors. Therefore it can be concluded that the purpose of a company to invest is to earn profits in the future. Stock is a term that is not often heard in the business world.

4.1. Return of Individual Shares (Ri)

The return of individual stocks is the rate of return of each stock based on the development of the stock index. In this study, researchers used 30 research samples in the period November 2014 s / d November 2017. The results of the calculation of the return rate of individual stocks during the period November 2014 to November 2017, showed that the shares of the company Bank Rakyat Indonesia Persero (BRI) has the largest average rate of return of 0.5511 or 55.11% and shares with the lowest average rate of return ie -0.0392 or -3.93% of the company Matahari Putra Prima (MPPA).

Table 4.1. Return of Individual Shares (Ri)

No	Company Code	Company name	Ri
1.	AALI	Astra Agro Lestari	-0.0082
2.	ADHI	Adhi Karya Persero	0.0016
3.	ADRO	Adaro Energy	0.0238
4.	AKRA	Akr Corporindo	0.0142
5.	APLN	Agung Podomoro	-0.0062
6.	BBCA	Bank Central Asia	0.0135
7.	BBNI	Bank Negara Indonesia (Persero)	0.0107
8.	BBRI	Bank Rakyat Persero	0.5511
9.	BDMN	Bank Danamon	0.0142
10.	BHIT	Mnc Investama	-0.0226
11.	BKSL	Sentul City	0.0176
12.	BSDE	Bumi Serpong Damai	0.0014
13.	BWPT	Eagle High	0.0055
14.	GGRM	Gudang Garam	0.0080
15.	GJTL	Gajah Tunggal	-0.0027
16.	ICBP	Indofood Cbp	0.0287
17.	INTP	Indocement Tunggal	-0.0024
18.	ITMG	Indo Tambangraya	0.0145
19.	KLBF	Kalbe Farma	-0.0007
20.	LSIP	PP London Sumatra	-0.0008
21.	MAPI	Mitra Adiperkasa	0.0098
22.	MPPA	Matahari Putra Prima	-0.0392
23.	PNLF	Panin Financial	-0.0006
24.	PWON	Pakuwon Jati	0.0099
25.	SCMA	Surya Citra Media	-0.0102
26.	TBIG	Tower Bersama	-0.0082
27.	TINS	Timah Persero	-0.0007
28.	TLKM	Telekomunikasi	0.0117
29.	UNVR	Unilever Indonesia	0.0135
30.	WIKA	Wijaya Karya	-0.0051
Average			0.0214

Source: Researcher Output Data, 2017

4.2. Market Return Rate (Rm)

Represents the market rate of return for the four study periods, November 2014 to November 2017. The largest market return rate occurs in October 2015 of 0.0760 or 7.60%. This figure describes the stock trading in the Compass 100 Index is very active in October 2015. While the smallest rate of return occurred in April 2015 which amounted to -0.0956 or -9.56%. This figure describes the condition of trading in Composite Stock Index 100 is experiencing sluggishness. The monthly average is the sum of all market returns divided by 36 months.

Table 4.2 Market Return Rate (Rm)

Date	IHSG	Rm
30-Oct-2014	1,109.52	
30-Nov-2014	1,132.94	0.0211
31-Dec-2014	1,144.63	0.0103
31-Jan-2015	1,158.91	0.0125
28-Feb-2015	1,202.35	0.0375
31-Mar-2015	1,217.10	0.0123
30-Apr-2015	1,100.69	-0.0956
31-May-2015	1,141.03	0.0366
30-Jun-2015	1,060.71	-0.0704
31-Jul-2015	1,027.82	-0.0310
31-Aug-2015	965.04	-0.0611
30-Sep-2015	881.89	-0.0862
31-Oct-2015	948.92	0.0760
30-Nov-2015	942.27	-0.0070
31-Dec-2015	986.73	0.0472
31-Jan-2016	993.54	0.0069
29-Feb-2016	1,034.73	0.0415
31-Mar-2016	1,049.37	0.0141
30-Apr-2016	1,039.74	-0.0092
31-May-2016	1,024.14	-0.0150
30-Jun-2016	1,075.03	0.0497
31-Jul-2016	1,116.93	0.0390
31-Aug-2016	1,158.60	0.0373
30-Sep-2016	1,152.62	-0.0052
31-Oct-2016	1,160.47	0.0068
30-Nov-2016	1,082.21	-0.0674
31-Dec-2016	1,116.64	0.0318
31-Jan-2017	1,109.50	-0.0064
28-Feb-2017	1,133.38	0.0215
31-Mar-2017	1,169.94	0.0323
30-Apr-2017	1,194.32	0.0208
31-May-2017	1,208.18	0.0116
30-Jun-2017	1,226.47	0.0151
31-Jul-2017	1,223.51	-0.0024
31-Aug-2017	1,224.96	0.0012
30-Sep-2017	1,228.41	0.0028
31-Oct-2017	1,247.18	0.0153
Amount		0.1444
Average / Month		0.0040

Source: Researcher Output Data, 2017

When associated with the CAPM method, the market rate of return has a role as one of the variables used to calculate the magnitude of risk to be used in the CAPM formula. In addition, the market rate

of return can also be used as a measure of stock investment perfomance by comparing it with risk-free market returns. If the market return rate is greater than the risk-free return rate (Rm> Rf), then the investment perfomance can be said to be efficient. On the contrary, if the market return rate is less than the risk free return rate (Rm <Rf), then the investment perfomance can be said to be inefficient.

4.3. Risk Free Return Rate (Rf)

The calculation of the risk-free return is shown in Table 4.3. The highest risk-free return rate of 7.75% occurred in December 2014 to January 2015. Through the data, it can be said that if investors invest in the money market during the month, the profit earned by investors is 7.75% per year with a risk of 0% no risk). Investors certainly benefit from investing in SBIs or risky deposits. On the other hand, the lowest risk-free return is at 4.25% occurring from September to October 2017.

Table 4.3 Table of Risk-Free Rate of Return

Date	Rm
30-Nov-2014	7.50%
31-Dec-2014	7.50%
31-Jan-2015	7.75%
28-Feb-2015	7.75%
31-Mar-2015	7.50%
30-Apr-2015	7.50%
31-May-2015	7.50%
30-Jun-2015	7.50%
31-Jul-2015	7.50%
31-Aug-2015	7.50%
30-Sep-2015	7.50%
31-Oct-2015	7.50%
30-Nov-2015	7.50%
31-Dec-2015	7.50%
31-Jan-2016	7.50%
29-Feb-2016	7.25%
31-Mar-2016	7.00%
30-Apr-2016	6.75%
31-May-2016	5.50%
30-Jun-2016	5.50%
31-Jul-2016	5.25%
31-Aug-2016	5.25%
30-Sep-2016	5.25%
31-Oct-2016	5.00%
30-Nov-2016	4.75%
31-Dec-2016	4.75%
31-Jan-2017	4.75%
28-Feb-2017	4.75%
31-Mar-2017	4.75%
30-Apr-2017	4.75%
31-May-2017	4.75%
30-Jun-2017	4.75%
31-Jul-2017	4.75%
31-Aug-2017	4.75%
30-Sep-2017	4.50%
31-Oct-2017	4.25%
Amount	2.1875
Average / bulan	0.0608

Source: Researcher Output Data, 2017

4.4. Systematic Risk (β_i)

Based on the calculation of systematic risk (β_i) of the 30 companies sampled, show that the greatest systematic risk is owned by Gajah Tunggal company (GJTL) with a value of 2.52. In other words, Gajah Tunggal Shares have the highest risk, have a very active tendency and are very sensitive to market price changes. On the other hand, the smallest systematic risk is owned by the

company of London Sumatera (LSIP) with a value of 0.14. In other words, London PP Stock Sumatra has a low risk of failure, has a passive tendency and is less sensitive to changes in market prices. Table 4.4 shows the result of systematic risk calculation of each company.

Table 4.3 Systematic Risk Table of Companies

No	Company Code	Company name	β_i
1.	AALI	Astra Agro Lestari	0.15
2.	ADHI	Adhi Karya Persero	2.32
3.	ADRO	Adaro Energy	0.48
4.	AKRA	Akr Corporindo	0.74
5.	APLN	Agung Podomoro	1.62
6.	BBCA	Bank Central Asia	1.12
7.	BBNI	Bank Negara Indonesia (Persero)	1.83
8.	BBRI	Bank Rakyat Persero	1.77
9.	BDMN	Bank Danamon	1.62
10.	BHIT	Mnc Investama	0.87
11.	BKSL	Sentul City	1.61
12.	BSDE	Bumi Serpong Damai	2.08
13.	BWPT	Eagle High	0.93
14.	GGRM	Gudang Garam	0.59
15.	GJTL	Gajah Tunggal	2.52
16.	ICBP	Indofood Cbp	1.18
17.	INTP	Indocement Tunggal	1.11
18.	ITMG	Indo Tambangraya	0.33
19.	KLBF	Kalbe Farma	1.11
20.	LSIP	PP London Sumatra	0.14
21.	MAPI	Mitra Adiperkasa	1.93
22.	MPPA	Matahari Putra Prima	1.95
23.	PNLF	Panin Financial	1.82
24.	PWON	Pakuwon Jati	2.09
25.	SCMA	Surya Citra Media	0.67
26.	TBIG	Tower Bersama	0.62
27.	TINS	Timah Persero	0.37
28.	TLKM	Telekomunikasi	0.84
29.	UNVR	Unilever Indonesia	0.5
30.	WIKA	Wijaya Karya	1.74
Amount			36.65
Average systematic risk (βi)			1.2217

Source: Researcher Output Data, 2017

In the CAPM method, the risk is systematic (β_i) is the relationship between the rate of return of a stock and the market rate of return as it is the result between the stock covariance and the market variant. An investor should consider systematic risk (β_i) of each share because it will affect the fluctuation of the stock price.

4.5. Expected Returns [E (Ri)]

The expected rate of return is the amount of expected profit from investors on the investments made. Calculating expected rate of return can be calculated using the CAPM Method using the risk-free return variables (Rf), expected market returns [E (Rm)], and system risks from each stock (β_i). Table 4.5 is the result of the expected rate of return of E (Ri) of 30 sample stocks.

Table 4.5 Expected Returns Table E (Ri)

No	Company Code	Company name	Beta * E(Rm)- Rf	E(Ri)
1.	AALI	Astra Agro Lestari	-0.0003	0.0058
2.	ADHI	Adhi Karya Persero	-0.0048	0.0013
3.	ADRO	Adaro Energy	-0.0010	0.0051
4.	AKRA	Akr Corporindo	-0.0015	0.0045
5.	APLN	Agung Podomoro	-0.0033	0.0027
6.	BBCA	Bank Central Asia	-0.0023	0.0038
7.	BBNI	Bank Negara Indonesia (Persero)	-0.0038	0.0023
8.	BBRI	Bank Rakyat Persero	-0.0037	0.0024
9.	BDMN	Bank Danamon	-0.0033	0.0027
10.	BHIT	Mnc Investama	-0.0018	0.0043
11.	BKSL	Sentul City	-0.0033	0.0027
12.	BSDE	Bumi Serpong Damai	-0.0043	0.0018
13.	BWPT	Eagle High	-0.0019	0.0042
14.	GGRM	Gudang Garam	-0.0012	0.0049
15.	GJTL	Gajah Tunggal	-0.0052	0.0009
16.	ICBP	Indofood Cbp	-0.0024	0.0036
17.	INTP	Indocement Tunggal	-0.0023	0.0038
18.	ITMG	Indo Tambangraya	-0.0007	0.0054
19.	KLBF	Kalbe Farma	-0.0023	0.0038
20.	LSIP	PP London Sumatra	-0.0003	0.0058
21.	MAPI	Mitra Adiperkasa	-0.0040	0.0021
22.	MPPA	Matahari Putra Prima	-0.0040	0.0020
23.	PNLF	Panin Financial	-0.0038	0.0023
24.	PWON	Pakuwon Jati	-0.0043	0.0018
25.	SCMA	Surya Citra Media	-0.0014	0.0047
26.	TBIG	Tower Bersama	-0.0013	0.0048
27.	TINS	Timah Persero	-0.0008	0.0053
28.	TLKM	Telekomunikasi	-0.0017	0.0043
29.	UNVR	Unilever Indonesia	-0.0010	0.0050
30.	WIKA	Wijaya Karya	-0.0036	0.0025

Source: Researcher Output Data, 2017

From the sample being processed, the highest expected return is the shares of the London Sumatera (LSIP) company of 0.0058 or 0.58%. While shares with the smallest rate of return is the shares of the company Gajah Tunggal (GJTL) of 0.0009 or 0.09%.

4.6. Securities Line Market Chart

Securities Line Market (SML) or Securities Market Lines (GPS) is a CAPM model presented graphically. Through SML can show the relationship between the magnitude of systematic risk with the expected rate of return. Graph 4.1 is an SML graph of 30 stocks of companies that are samples in this study.

Fig (4.1): Security Line Market

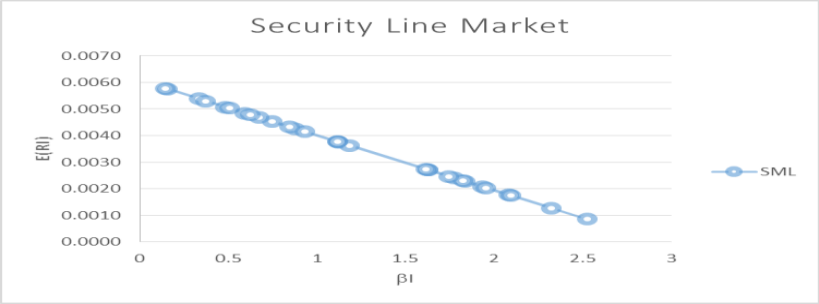

In Graph 4.1, it can be seen that there is a negative relationship between systematic risk (β) with expected rate of return [E (Ri)]. The greater the systematic risk, the smaller the expected rate of return.

4.7. Stock Investment Decisions Under CAPM

In determining stock investment decisions, investors should be able to distinguish efficient and inefficient stocks. Stocks are said to be stocks are efficient when individual stock returns are greater than expected returns [(Ri)> E (Ri)]. But stocks are said to be inefficient when the return on individual stocks is smaller than the expected rate of return [(Ri) <E (Ri)].

Table 4.6 Table Grouping of Undervalued and Overvalued stocks

No	Company Code	Ri	E(Ri)	Value	Decision
1.	AALI	-0.0082	0.0058	Overvalued	Selling
2.	ADHI	0.0016	0.0013	Undervalued	Buying
3.	ADRO	0.0238	0.0051	Undervalued	Buying
4.	AKRA	0.0142	0.0045	Undervalued	Buying
5.	APLN	-0.0062	0.0027	Overvalued	Selling
6.	BBCA	0.0135	0.0038	Undervalued	Buying
7.	BBNI	0.0107	0.0023	Undervalued	Buying
8.	BBRI	0.5511	0.0024	Undervalued	Buying
9.	BDMN	0.0142	0.0027	Undervalued	Buying
10.	BHIT	-0.0226	0.0043	Overvalued	Selling
11.	BKSL	0.0176	0.0027	Undervalued	Buying
12.	BSDE	0.0014	0.0018	Overvalued	Selling
13.	BWPT	0.0055	0.0042	Undervalued	Buying
14.	GGRM	0.0080	0.0049	Undervalued	Buying
15.	GJTL	-0.0027	0.0009	Overvalued	Selling
16.	ICBP	0.0287	0.0036	Undervalued	Buying
17.	INTP	-0.0024	0.0038	Overvalued	Selling
18.	ITMG	0.0145	0.0054	Undervalued	Buying
19.	KLBF	-0.0007	0.0038	Overvalued	Selling
20.	LSIP	-0.0008	0.0058	Overvalued	Selling
21.	MAPI	0.0098	0.0021	Undervalued	Buying
22.	MPPA	-0.0392	0.0020	Overvalued	Selling
23.	PNLF	-0.0006	0.0023	Overvalued	Selling
24.	PWON	0.0099	0.0018	Undervalued	Buying
25.	SCMA	-0.0102	0.0047	Overvalued	Selling
26.	TBIG	-0.0082	0.0048	Overvalued	Selling
27.	TINS	-0.0007	0.0053	Overvalued	Selling
28.	TLKM	0.0117	0.0043	Undervalued	Buying
29.	UNVR	0.0135	0.0050	Undervalued	Buying
30.	WIKA	-0.0051	0.0025	Overvalued	Buying

In Table 4.6, of the 30 sampled firms, it is known that there are 16 companies that have an individual stock return greater than the expected rate of return (Ri)> E (Ri)]. These stock groups can be regarded as undervalued shares. The stocks are undervalued. The rest, as many as 14 companies that have individual stock returns are smaller than the expected rate of return [Ri] <E (Ri)]. These stock groups can be regarded as overvalued shares.
The following graph 4.2 is a graph that presents efficient / undervalued stocks and inefficient / overvalued stocks.

Fig(4.2): Efficient stock charts and inefficient stocks

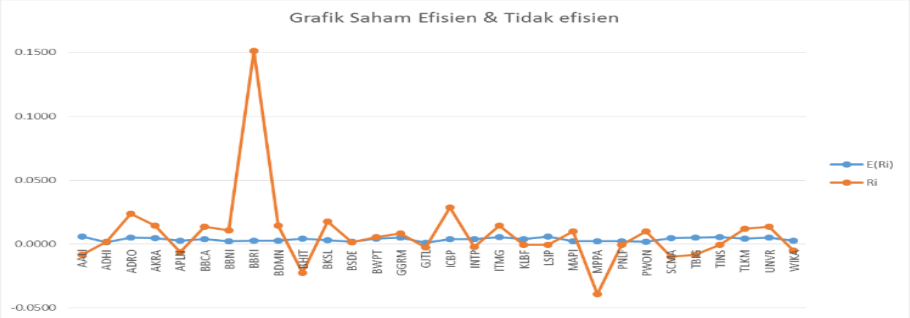

Can be seen in Graph 4.2 there are 16 stocks are efficient / undervalued and the remaining 14 shares are inefficient / overvalued shares. It can also be seen that the shares of Bank Rakyat Persero (BBRI) have the biggest difference between Ri and E (Ri), which is 0.5511. Where Ri> E (Ri) shares BBRI is the most efficient stock in the Compass Market Index 100 in the period November 2014 until November 2017.

5. CONCLUSION

This study aims to obtain empirical evidence regarding the grouping of shares included in efficient / undervalued shares and shares that are included in the stock is not efficient / overvalued. This research is conducted by taking samples of 30 data classified in all industry sectors recorded in Compass 100 Market Index during the period 2014-2017.

The average return of individual stocks of 30 research sample companies is 0.0214 and the average market return is 0.0040. Thus, the average individual stock is greater than the average market share return. This condition describes the stock in a good perfomance. There are 16 companies classified as efficient / undervalued shares and the remaining 14 companies are in an inefficient / overvalued stock.

Given the limitations in this study and for further further research, here are some suggestions: (i). Adding other variables also influences the investment decision-making process such as the existence of information asymmetry or insider information practices. (ii). Using a wider sample research object that can provide more significant results with the stock market.

References

[1] Acharya, V. V., & Pedersen, L. H. (2005). Asset pricing with liquidity risk. Journal of Financial Economics, 77, 375–410.
[2] Amihud, Y. (2002). Illiquidity and stock returns: Cross-section and time-series effects. Journal of Financial Markets,5, 31–56.
[3] Asness, C. S., Moskowitz, T. J., & Pedersen, L. H. (2013). Value and momentum everywhere. Journal of Finance, 6(8), 929–985.
[4] Asness, C. S., Ilmanen, A., Israel, R., & Moskowitz, T. J. (2015). Investing with style. Journal of Investment Management, 13, 27–63.
[5] Bali, T. G., & Cakici, N. (2004). Value at risk and expected stock returns. Financial Analysts Journal, 60, 57–73.

[6] Balvers, R., & Wu, Y. (2006). Momentum and mean reversion across national equity markets. Journal of Empirical Finance, 13, 24–48.
[7] Bekaert, G., Harvey, C. R., & Lundblad, C. (2007). Liquidity and expected returns: Lessons from emerging markets.The Review of Financial Studies, 20, 1783–1831.
[8] Benić, V., & Franić, I. (2008). Stock market liquidity: Comparative analysis of croatian and regional markets. Financial Theory and Practice, 32, 477–498.
[9] Bundoo, S. K. (2006). An augmented fama and french Three-Factor model: New evidence from an emerging stock market.
[10] Bhandari, L. C. (1988). Debt/equity ratio and expected common stock returns: Empirical evidence. Journal of Finance, 43, 507–528.
[11] Bhojraj, S., & Swaminathan, B. (2006). Macromomentum: Returns predictability in international equity indices. Journal of Business, 79, 429–451.
[12] Blitz, D. C., & van Vliet, P. (2007). The volatility effect. Journal of Portfolio Management, 34, 102–113.
[13] Brennan, M. J., Chordia, T., & Subrahmanyam, A. (1998). Alternative factor specifications, security characteristics, and the cross-section of expected stock returns. Journal of Financial Economics, 49, 345–373.
[14] Carhart, M. M. (1997). On persistence in mutual fund performance. Journal of Finance, 52, 57–82.
[15] Chen, L. H., Jiang, G. J., & Zhu, X. (2012). Do style and sector indexes carry momentum? Journal of Investment Strategies, 1, 67 89.
[16] Clare, A., Sapuric, S., & Todorovic, N. (2010). Quantitative or momentum-based multi-style rotation? UK experience. Journal of Asset Management, 10, 370 381.
[17] Cohen, R. B., Polk, C., & Vuolteenaho, T. (2003). The value spread. Journal of Finance, 58, 609–642.
[18] Cooper, J. M., McConnell, J. J., & Ovtchinnikov, A. V. (2006). The other January effect. Journal of Financial Economics,82, 315–341.
[19] Cooper, M. J., Gulen, H., & Schill, M. J. (2008). Asset growth and the cross-section of stock returns. Journal of Finance, 63(4), 1609–1651.
[20] Frazzini, A., & Pedersen, L. H. (2014). Betting against beta. Journal of Financial Economics, 111(1), 1–25.
[21] Fama, E. F., & French, K. R. (2004). The capital asset pricing model: Theory and evidence. Journal of Economic Perspectives, 18, 25–46.
[22] Fama, E. F., & French, K. R. (2006). The value premium and the CAPM. The Journal of Finance, 61, 2163–2185.
[23] Floyd, E., Li, N., & Skinner, D. J. (2015). Payout policy through the financial crisis: The growth of repurchases and the resilience of dividends. Journal of Financial Economics, 118, 299–316.
[24] Frank, M. Z., & Shen, T. (2016). Investment and the weighted average cost of capital. Journal of Financial Economics,119, 300–315.
[25] George, T. J., & Hwang, C. Y. (2010). A resolution of the distress risk and leverage puzzles in the cross section of stock returns. Journal of Financial Economics, 96, 56–79.
[26] Grullon, G.,& Michaely, R. (2002). Dividends, share repurchases, and the substitution hypothesis. The Journal of Finance, 57, 1649–1684
[27] Gupta, S., & Newberry, K. (1997). Determinants of the variability in corporate effective tax rates: Evidence from longitudinal data. Journal of Accounting and Public Policy, 16 (1), 1–34.
[28] Kayhan, A., & Titman, S. (2007). Firms' histories and their capital structures. Journal of Financial Economics, 83(1), 1–32.
[29] Kovačević, Z. (1998). Productivity, firm size and the process of transition. Zagreb International Review of Economics & Business, 1, 95–108.
[30] Mcgill, R., Tukey, J. W., & Larsen, W. A. (1997). Variations of box plots. The American Statistician, 32, 12–16.

[31] Haugen, R. A. (2002). The inefficient stock market: What pays off and why (2nd ed.). Upper Saddle River, NJ: Prentice Hall.
[32] Hearn, B., Piesse, J., & Strange, R. (2009). Market liquidity and stock size premia in emerging financial markets: The implications for foreign investment. International Business Review, 19, 489–501.
[33] Hou, K., Xue, C., & Zhang, L. (2014). A comparison of new factor models, NBER Working Paper No. 20682 Retrieved 9 June 2015
[34] Hueng, J., & Yau, R. (2013). Country-specific idiosyncratic risk and global equity index returns. International Review of Economics and Finance, 25, 326–337.
[35] Jacobs, H. (2015). What explains the dynamics of 100 anomalies? Journal of Banking & Finance, 57, 65–85.
[36] Jin, L., & Myers, S. (2006). R^2 around the world: New theory and new tests. Journal of Financial Economics, 79, 257–292.
[37] Lee, K.-H. (2006). Liquidity risk and asset pricing (PhD thesis). The Ohio State University.
[38] Lesmond, D. A. (2005). Liquidity of emerging markets. Journal of Financial Economics, 77, 411–452.
[39] Minović, J. (2012). Liquidity of the croatian stock market: An empirical analysis. Economic Research, 25, 776–802.
[40] Minović, J., & Živković, B. (2010). Open issues in testing liquidity in frontier financial markets: The case of Serbia. Economic Annals, 55, 33–62.
[41] Minović, J., & Živković, B. (2012). The impact of liquidity and size premium on equity price formation in Serbia. Economic Annals, 57, 47–82.
[42] Mladenović, Z., & Petrović, P. (2002). Uvod u ekonometriju. Belgrade: Faculty of Economics, University of Belgrade.
[43] Morck, R., Yeung, B., & Yu, W. (2000). The information content of stock markets: why do emerging markets have synchronous stock price movements? Journal of Financial Economics, 58, 215–260.
[44] Rahim, R. A., & Nor, A. H. S. M. (2006). A comparison between fama and french model and Liquidity-Based Three-Factor models in predicting the portfolio returns. Asian Academy of Management Journal of Accounting and Finance,2, 43–60.
[45] Sajter, D., & Ćorić, T. (2009). (I)rationality of investors on croatian stock market – Explaining the impact of American indices on croatian stock market. Working Paper Series (09-01), University of Zagreb, Faculty of Economics and Business – Zagreb.
[46] Schlegel, D. (2015). Background: Cost-of-capital in the finance literature. In Contributions to Management Science(pp. 9–70). Springer Science + Business Media.
[47] Shum, W. C., & Tang, G. Y. N. (2005). Common risk factors in returns in Asian emerging stock markets. International Business Review, 14, 695–717.